جامعات تحت الحصار

الدكتور

سعيد إسماعيل على

أستاذ أصول التربية بجامعة عين شمس

عالم الكتب

على ، سعيد إسماعيل .
جامعات تحت الحصار/ سعيد إسماعيل على . - القاهرة ؛
مكتبة عالم الكتب ، (٢٠٠٨)
٢٠٠ ص ؛ ١٧× ٢٤ سم
رقم الإيداع ؛ ٢٣٦٤ / ٢٠٠٨
تدمك ؛ 6 - 625- 232 - 977 تصنيف ديوى ٣٧٨,١٢
المطبعة ؛ أبناء وهبة محمد حسان
١ - الجامعات والكليات - هيئة التدريس
٢ - الجامعات والكليات - هيئة التدريس - تعينات
٣- الجامعات والكليات - هيئة التدريس - حقوق وامتيازات
أ- العنوان

عالم الكتب
نشره توزيع ه طباعة
الإدارة ؛
١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة
تليفون : ٢٣٩٢٤٦٢٦
فاكس : ٠٠٢٠٢٢٣٩٣٩٠٢٧
المكتبة ؛
٣٨ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : ٣٣٩٢٦٤٠١ - ٣٣٩٥٩٥٣٤
ص.ب : ٦٦ محمد فريد
الرمز البريدى : ١١٥١٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

رقم الايداع ٢٣٦٤ / ٢٠٠٨
ISBN: 977-232 - 625 -6

مطبعة أبناء وهبه حسان
٢٤١ (أ) ش الجيش - القاهرة
تليفون : ٢٥٩٢٥٥٤٠
E-mail : hassaanpress@hotmail.com

الموقع على الإنترنت : www.alamalkotob.com
البريد الإلكترونى : info@alamalkotob.com

E-mail : hassaanpress@hotmail.com

مقدمـــــــــــة

عندما بدأت الحركة الوطنية المصرية تتنبه إلى أهمية وجـود " جامعـة " تعمل على إعداد قيادات للعمل الوطنى ، كان الدافع الأول وراء التدافع إلـى المناداة بها فى أوائل القرن العشرين على يد مصطفى كامل هو أن تكـون " حصنا " للوطنية و " درعا " للذات الثقافية .

وعندما بدأت الخطوات التنفيذية لإنشائها فعلا ، وتم الاحتفال بتلك المناسبة التاريخية ، كان الخط الواصل بين مختلف الكلمات التى أُلقيت هـو المعـانى نفسها ، والمضامين ذاتها .

وفى أثناء الفترة الليبرالية السابقة على ثورة يوليو كانت الجامعة المصرية بالفعل رمزا للذات الوطنية ، ترنو إليها الأبصار بحيث يرونها تعلـو فـوق الجميع ، فهى " جامعة " لأبناء الوطن المستعدين للمساهمة فى أن يكونوا أمثلة تطبيقية لأهداف هذه الجامعة .

وعلى الرغم مما كان يشوب هذه الجامعة من أنها كانت جامعة " للقادرين " ماليا ، إلا أن منافذ عدة فُتحت لاستثناء غير القادرين إذا أثبتوا تميزا دراسيا عند التخرج من مرحلة التعليم الثانوى ، وإذا حافظوا على هذا التفوق طـوال دراستهم الجامعية ، فضلا عن منافذ أخرى ، فتحت أبوابها لمن يـشاء مـن الطلاب ، مثل المسابقات الثقافية ، والتفوق الرياضى .

ثم كانت الخطوة التاريخية التى أعلنها جمال عبد الناصر فى يوليو عـام ١٨٦٢ بإعلان مجانية التعليم العالى ، حيث انفتحت الأبواب على مصراعيها لأبناء الفقراء للالتحاق بالجامعة .

لكن ، مشكلة المشاكل فى مسيرتنا حقا هى أن تجئ الخطـوات الفاصـلة بغير دراسة متأنية ، وتفكير متعمق ، وتحسب لاحتمالات المستقبل ، فلم يُعمل حساب واف لجموع حاشدة سوف تتدفق على الجامعـة طلبـا للعلـم ، فـإذا

بالتكدس يعرف طريقه إلى كليات الجامعة ، وويطل الشح فى أعداد أعضاء هيئة التدريس ، وويسطر الضعف فى التجهيزات اللازمة ، والمساحات الضرورية ، فإذا بمستوى التعليم الجامعى يعرف طريقه إلى الهبوط التدريجى ، حتى إن دولا عربية ، علّمها أساتذة مصر وعلماؤها كيف تكون الجامعة ؟ وأسسوا لها جامعاتها ، بدأت منذ سنوات لا تعترف بقيمة شهادات الجامعات المصرية على مستوى الدكتوراه وتفضل الأحنبى عليها !

واندفع البعض بغير وعى بحقيقة المشكلة إلى الإسراع باتهام مجانية التعليم الجامعى بأنها وراء كل مشاكله ، وبالتالى فإن الحل يكمن فى التخلص من هذه المجانية !

المشكلة أن ذلك الموقف أصبح هو الفكر المسيطر على من يتولون مسئولية التعليم العالى فى مصر ، حيث نعرف جميعا أن وزن الرأسماليون الجدد بدأ يزداد شيئا فشيئا داخل المجلس التشريعى ، وداخل مجلس الوزراء ، وداخل حزب الحكومة ، ومن ثم يتوجهون بفكرهم إلى غير صالح الفقراء أو حتى متوسطى الحال ، حيث أن " غِنى " هذه الشريعة المتوحشة لم يأت نتيجة عرق وكد بقدر ما جاء بطرق أخرى ، ليس هنا مكان نناولها .

لكن وقفت أمام القوم الذين أرادوا اغتيال فرص حصول الفقراء ، وهم ما يكاد يقرب من ثلاثة أرباع الشعب المصرى ، عقبة النص الدستورى الذى يؤكد على مسئولية الدولة عن توفير التعليم العالى لمن يطلبه ، مجانا ، فإذا بهم يتحايلون من حين لآخر على زيادة مصروفات هنا وهناك ، واخترام نظم وبرامج لا يكون فيها التزام بالمجانية ، حتى أصبحت الآن مجرد شبح !

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل صار سعى حثيث لتفريغ محتوى بعض النظم والمقررات الجامعية مما يجعل منها عوامل بناء للشخصية الوطنية ، ليصبح الطالب المصرى متجها بمشاعره وعقله وتكوينه إلى ما على العكس من ذلك .

ومن هنا رأينا جامعاتنا تعيش تحت وطأة حصار ، لا مجرد حصار مادى ، وإن كان واقعا بالفعل ، خارج الأسوار، عن طريق مصفحات الأمن المركزى التى تحيط بكل الجامعات منذ عام ٢٠٠٠ حتى الآن ، وفى داخل الأسوار ، لا بمجرد تغلغل أمن الدولة داخلها ليراقب ويفحص ويقرر ويحدد ويأمر وينهى ، فيكمل حصار الأمن المركزى من خارج ، وإنما صار الحصار حصارا على قيم الصدق والكرامة والعزة ، ومهارات الاستقلال وأساليبه ، وتسييد سلوكيات تأباها أى روح جامعية حقيقية ، وسعى شيطانى لتدمير أى نزعة تتطلع إلى ممارسة القيم الديمقراطية.

وهكذا أصبحت جامعاتنا تعيش حصارا مفزعا يكاد يخنق العقول ويئد المواهب ، ويذبح عزة شباب المستقبل وكرامته .

لقد تحولت جامعاتنا إلى مرتبة أخرى من " مدارس التعليم العام " ، فلم يعد للأستاذ الجامعى تلك الهالة التى كانت تحيط به ، حيث وقع عدد غير قليل منهم بالفعل ، بحكم المناخ الذى يعيشه ، فيما لا يعزز المكانة ، بل يهبط بها شيئا فشيئا !

والكتاب الحالى ، إذا كان يحمل مقالين فقط ، أحدهما عن وقوع الجامعات تحت الحصار ، ومقال آخر يخص جامعة عين شمس بالذكر ، إلا أن مضمون الكثير من المقالات والدراسات التى يحتويها ، يدور حول صور متعددة ، وآيات مختلفة تؤكد أننا فى جامعاتنا نعيش تحت الحصار !!

نسأل الله العلى القدير أن يشد من أزرنا ، ويوفقنا على طريق الحق ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

المؤلف

مصر الجديدة فى ٢٥ / ١١ / ٢٠٠٧

توجيه البحوث الجامعية
لترشيد التنشئة الثقافية والتربوية*

سمعة غير طيبة " للتوجيه " :

التوجيه أصلا يتضمن الإرشاد إلى صحيح المسار ، وسلامة المقصد ، وسوية الوسائل ، وبالتالى فهو أمر منشود ، وخير مطلوب ، ومن هنا عرفت العلوم السلوكية نسقا معرفيا وتطبيقيا اسمه التوجيه والإرشاد النفسى ، له صفحاته البيضاء ، وله إنجازاته على مستوى المعرفة النظرية ، والجهد التطبيقى مما يستحق التقدير والامتنان .

بل إننا كثيرا ما نستخدم " التوجيه " ونحن نخاطب المعلمين والآباء والأمهات والدعاة والإعلاميين حاثين إياهم على كذا وكذا من أساليب التنشئة والتعليم والدعوة المرجوة ، أو محذرين وملحين على التخلى عن كذا وكذا مما يسئ إلى التنشئة والتربية .

وهل ننسى عملية ضخمة فى وزارة التربية تتعلق بالإشراف الفنى نسميها منذ سنوات " التوجيه " والقائم بها " موجها " بعد أن كنا نسميها " تفتيش " ، والقائم به " مفتش " مما كان يترك انطباعا بغلبة التوجيه " البوليسى " ، مع أننا كنا بصدد عملية " تربية " إنسانية بالدرجة الأولى تقوم على الود والتعاطف والرعاية .

لكن ، ما العمل ، ونحن أحيانا ما ننحرف بمعانى بعض الكلمات فنستخدمها استخداما سيئا فترات طويلة ، ويكون هذا السوء فى الاستعمال ،

---

* مؤتمر مركز الدراسات المعرفية بالاشتراك مع كلية التربية بجامعة الأزهر، القاهرة ، ٢٠٠٧

واسع الدائرة ، عام الاستخدام ، سواء بالنسبة لمستخدميه ، أو بالنسبة للمواقف التى يستخدم فيها .

ولعل أوسع الأبواب التى دخل منها سوء الاستخدام ، هو الباب السياسى ، وخاصة فى الدول المتخلفة ...

فقد أصبح من المعتاد أن يصدر تصريح من كل مستوى فى هرم التسلسل الإدارى أنه يعمل ويسلك ويفكر بناء على " توجيهات " السيد ...(الذى يعلوه عادة) ، ثم يتسلسل الأمر صعودا ، حتى يقر فى الأذهان أن الهرم كله إنما يفكر ويتحرك ..يأمل ويشخص ، يستنبط ويرصد ، يخطط ويستشرف ، بناء على مصدر واحد ، كأنه هو هذا الذى أشار إليه فيلسوف اليونان الشهير " أرسطو " (المحرك الأول) الذى تصدر منه الحركة إلى غيره ، لكن أحدا لا يحركه ..تعالى الله عما يصفون !!

وفى المجتمعات التى قامت على النظام الشمولى ، كما رأينا فى دول المنظومة الاشتراكية سابقا ، وكما لا يزال الأمر ساريا فى النظم الاستبدادية ، يصدر الحزب المهيمن " توجيهاته " التى تهبط دائما من عل ولا تقبل المراجعة !

وهناك كذلك ما أصبحت كثير من النظم تعيشه من دوران فى فلك قوى كبرى مهينة ، هى التى " توجه " ، وتأمر ، وقد لا يكون هذا بطريق مباشر ، حيث أتاح التقدم العلمى والتقنى ، والوضع الاقتصادى والعسكرى الفرصة للعديد من الوسائل التى تقوم على التوجيه والتسيير .

فكأن الأمر فى التوجيه ، فى مثل هذه الصور المشار إليها ، أنه يتم " قسرا " ، وبغير الاهتداء بمصلحة موضوع التوجيه ، وإنما وفقا لما تراه قوى التوجيه وحدها دون غيرها .

وهو لا يتم وفقا لمبدأ " من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر " ، ولكن المنطق الوحيد الحاكم هو : (ما أوريكم إلا ما أرى ...) و...لابد من التنفيذ .

وعندما نقول " توجيه البحوث " أو توجيه الأنشطة ، أو توجيه التعليم ، يصبح الانطباع السريع أننا بإزاء فعل يقوم على القهر والفرض والإملاء .

من هنا فنحن نسجل هنا وعينا بأننا نستخدم " التوجيه " ، بالمعنى السوى الذى وضع لها المصطلح ...أن نشير إلى السبل التى نراها كفيلة برشد التفكير ، واستقامة المسلك ، دون أن نفرض لما نقول " حصانة فكرية " تجعله غير قابل " للكسر " ، فهو اجتهاد ، بل واجتهاد فرد ، مما يجعل احتمالات الخطأ والتقصير واردة ، واحتمالات السهو قائمة ...

هل للبحث قدرة " التحريك " أم " التنوير " ؟!

وتلك مسألة أخرى لابد أن نسجل فيها رأينا حتى يكون القارئ لنا على بينة مما وراء خطابنا ، دون أن نقصد من هذا " الماوراء " أمورا مخفية وأهدافا مستترة ، وإنما نقصد بذلك الأطر النظرية ، والمضامين الفكرية .

فعنوان الدراسة ، كما هو واضح ، يوحى بأن للبحوث قدرتها على تغيير الواقع وتحريك الأمور من حال إلى حال.

والحق أننا هنا ربما قد نخلط بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية . فالذى يبحث ويفكر من منظور أصولى تربوى ، هو بالضرورة " يلعب " على ملعب البحوث الأساسية ، أى يكون المدار فى جهده هو جهد تنظيرى يقوم على الكشف والتحليل والاستنباط والتحديد للموضوع الذى يتصدى له .

صحيح أن المقصد ليس مجرد الكشف والتنظير والتحليل وما إلى ذلك من مهام بحثية وفكرية ، ذلك لأن هذه المهام خطوة لابد منها كى يتقدم جهد آخر يمكن من خلاله ترجمة هذا الذى تم التوصل إليه إلى إعادة صياغة للواقع.

إننا هنا نشبه الأمر بما يحدث داخل أقسام الاجتماع فى كليات الآداب ، ومعاهد أو كليات الخدمة الاجتماعية ، حيث ينصب جهد الباحثين فى الموقع الأول على البحث العلمى التنظيرى ، دون أن يكون القصد من هذا كما قد يفهم بعض الناس من التنظير أنه تحليق فى أجواء التجريد ، والانفصال عن عالم الواقع والحركة .

إن هذا التمييز الذى لابد منه ، كثيرا ما نغفله فى العلوم التربوية ، ربما لأننا لا نملك مثل هذه التسميات " خدمة تربوية " – مثلا – أو " التربية التطبيقية " ، لكن معظم ما يتم تحت مظلة " المناهج وطرق التدريس " ، وما يتم كذلك فى مجال الصحة النفسية ، وأيضا " علم النفس التربوى " هو ساحات واسعة معنية أكثر بالعمل والتنفيذ والتطبيق ، وإن لم يمنعها هذا الدور من أن يكون لديها أيضا جهد تنظيرى .

كذلك يجب أن يكون واضحا أيضا أن دوران الدراسة حول توجيه البحوث الجامعية لترشيد التنشئة الثقافية والتربوية ، لا يعنى أنها وحدها المسئولة عن ذلك ، فبحكم مفهوم التنشئة نفسه ، نجد أنه يتناول بالتنمية والتطوير والتعديل والتغيير والإصلاح ، مختلف جوانب شخصية الإنسان ، ومن ثم فمن الطبيعى أن تكون التنشئة ساحة واسعة لجهود متعددة ، من مؤسسات مختلفة ، كل منها يسهم بدور فى هذه التنشئة ، مثل الأسرة ، والمدرسة ، والمسجد ، والنادى ، وأجهزة الإعلام ، وغير هذا وذاك من القوى الفاعلة فى عملية التنشئة .

وهكذا يكون مفهوما أن تتناول دور قوة من القوى ، لا يعنى إغفال القوى الأخرى ، وإنما هى مسألة تخصيص علمية .

المهام التوجيهية الأولية :

حتى يمكن للبحوث الجامعية أن تقوم بمسئولياتها لترشيد التنشئة الثقافية والتربوية ، فلابد من القيام بعدد من المهام الأولية ، نتناول كل منها فيما يلى :

١- **حصر الجهود المبذولة** : فمن المهم للغاية ألا تكون نقطة البداية هى الصفر كما جرت العادة مع الأسف الشديد فى الكثير من خطواتنا ، مما يؤدى إلى اختفاء واضح للعمل التراكمى ، الذى هو سمة أساسية للتطور العلمى ، مما يؤدى غالبا إلى تقدم ، حتى ولو كان بطيئا . إن هناك بالتأكيد جهود سابقة ، كثير منها على مستوى فردى ، مما يتم من خلال رسائل الماجستير والدكتوراه ، وكذلك بحوث أعضاء هيئة التدريس التى يعدونها بهدف الترقية إلى أستاذ مساعد وأستاذ . كذلك هناك البحوث والدراسات التى تتم من خلال " مؤسسات " مثل المركز القومى للبحوث التربوية والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والمركز القومى للامتحانات والتقويم ، والمؤتمرات التى تعقدها الجمعيات العلمية التربوية وكليات التربية .

هذا العمل لا ينبغى أن يقف عند حد الحصر والتسجيل ، وإنما هو يحتاج إلى تصنيف ، وترجمة ذلك إلى " خريطة " تكشف عن قضايا حظيت بالاهتمام ، وقضايا أخرى لم تحظ بمثل هذا الاهتمام ، أو قضايا نالت أكثر مما ينبغى وأخرى أغفلت ، وقضايا تحتاج إلى تحديث البحث فيها ، وقضايا أخرى ارتبطت بظروف معينة ، واختفت هذه الظروف .

وحتى عند القيام بمثل هذا ، يجب أن يكون مصحوبا بالتحليل والنقد : فإلى أى حد أجرى البحث وفق منهجية علمية سليمة ؟ ذلك أن إغفال هذا الجانب يعنى ضرورة إعادة البحث فى الموضوع ، والعكس بالعكس .

ويُنظر أيضا فيما إذا كانت الجهات التنفيذية المسئولة قد تجاوبت مع نتائج البحث ومقترحاته ، فتبنتها وسعت للاستفادة منها أم أن أحدا لم يحفل بذلك فظلت نتائج البحوث حبيسة ما كتبت عليه من أوراق ؟

٢- **المواجهة النقدية للجهود الموجهة من خارج** : فكثيرا ما نردد أن الثقافة " وطنية " أو " قومية " أو ذات هوية خاصة محددة ، لكن " العلم " عام لا يرتبط بذاتية حضارية أو هوية ثقافية معينة . وهذه المقولة الشائعة ليست

دقيقة تماما وإن كانت تحمل بعض صحة من حيث الفرق بين طبيعة الثقافة وطبيعة العلم ، لكن يظل " التوجه الفكرى " ، والسمات " الإيديولوجية " ، والتحيزات المعرفية قائمة سواء فى هذا أو فى ذاك ، والفرق هو فى الدرجة.

ونحن نقر كذلك بأن التاريخ الحضارى ، كثيرا ما حمل صورا لا حصر لها من التعايش والتفاعل والجهود المشتركة ، وآية ذلك أن الحضارة الإسلامية ، على الرغم من أن الإسلام هو محورها الأساسى ، لكن هناك عناصر لا شك فيها تنتمى إلى الحضارات الإغريقية والهندية والفارسية والفينيقية ، استفادتها الحضارة الإسلامية منها ، فضلا عن مشاركة يهود ونصارى فى بعض جوانبها .

لكن ما كان يتم بالأمس فى هذا المجال غالبا ما تم بجهود فردية ، ولم يكن – غالبا أيضا – موجها توجيها سياسيا ، على الرغم من تأكيدنا السابق على التحيزات الإيديولوجية ، لكنها كانت تبقى فى الدائرة الفردية .

أما فى عصرنا الراهن ، فقد اختلف الأمر . لقد أيقنت القوى الكبرى أنها ليست دائما بحاجة إلى الجهد العسكرى حتى تنفذ أهدافها ، فلقد أصبحت الحروب الآن مروعة ومكلفة ، والشعوب أصبحت أكثر وعيا ، وراجت مبادئ الديموقراطية والعدل وحقوق الإنسان ، أو على أقل تقدير ، كثر " الحديث " و " الكتابة " عنها ، مما يجعل العمل العسكرى مستهجنا . وفضلا عن هذا وذاك فقد أصبحت أجهزة التجسس والتنصت على قدر مذهل من التقدم والدقة بحيث تقوم بالكشف عن الكثير من الأسرار العسكرية .

من هنا فقد اتجهت جهود كثيرة إلى العمل الثقافى والعمل العلمى ، من خلالهما يمكن " تفكيك " الكثير من البنى الثقافية المراد غزو مناطقها ، وإحلال بنى أخرى ، هى بنى القوة المهيمنة .

ولقد عرفت مصر فى أوائل الثمانينيات مناقشات حادة دارت حول ما سمى وقتها " البحوث المشتركة " والتى كانت تتم بتمويل من مؤسسات

أمريكية ، وتصور البعض أن عددا غير قليل منها إذ كان يتم على الحيوانات فى الريف المصرى أو الخضروات والفاكهة ، أو العادات الشعبية ، أن مثل هذه الموضوعات ، لا تمس الأمن القومى ، وبعيدة عن الشك ، بينما العكس هو الصحيح ، ذلك لأن الجهد " المخابراتى " التقليدى الذى كان يدور حول معلومات عسكرية لم يعد مهما ، فهناك وسائل أخرى تقنية دقيقة يمكن لها أن تصل إلى الكثير من هذا كما أشرنا ، ويبقى من المهم للغاية أن تتوافر معلومات عن " الخلايا الداخلية " لهذا المجتمع أو ذاك ، فالمعلومات الخاصة بهذه المجالات أصبحت هى الأهم فى رسم السياسات واتخاذ المواجهات ، والتخطيط لسبل الهيمنة والاستغلال .

كانت العلاقات المصرية الأمريكية فى هذه الفترة من الزمن ما زالت تتحسس الطريق ، أما الآن فقد أصبحت " الأمعاء المصرية " – إذا صح هذا التعبير – على قارعة الطريق الأمريكى ، ولم يعد الأمر أمر قناة واحدة من خلال مشروع للترابط بين الجامعات المصرية والجامعات الأمريكية ، لقد دخلت السوق عديد من الهيئات والمنظمات والإدارات ، بحيث يصعب حصرها ، فضلا عن القنوات الرسمية التى أصبحت مفتوحة على مصراعيها ، وكلها تغمر السوق بأنهر من الأموال التى سال لها اللعاب ، وما زال ، وكثرت البحوث والدراسات والتدريبات والبعثات القصيرة والزيارات المتبادلة ، والاتفاقيات ، والمعاهدات ، والبروتوكلات ، والمشروعات التى تستهدف جميعها دراسة الجوانب المختلفة للمجتمع المصرى ، بتفصيلاتها وجزئياتها ، وفى مقدمتها بطبيعة الحال : التعليم .

هنا نكون بأمس الحاجة إلى العكوف على هذه الجهود وحصرها وتتبعها ، ودراستها وتحليلها ، لأنها فى مجملها تشكل جهدا مضادا لعملية التنشئة الثقافية والتربوية المنشودة ، إذ لا يعقل أن نسعى نحن إلى السير فى هذا الطريق أو

ذاك من الجهود البحثية ، بينما هناك جهود أخرى موازية تستهدف عكس ما نستهدف ، وتقصد غير ما نقصد .

لا يزعمن أحد أن فى هذا " تنوعا " يثرى الثقافة ويغنى الفكر ، ذلك أن " الفلسفة الموجهة " ، والإطار الإيديولوجى مباين تماما ، وتصبح المسألة " صراعا " و" حربا " ، كل إتجاه يؤدى إلى محو آثار الآخر ، ويكون المواطن المصرى هنا هو الخاسر .

٣- نقد النموذج المعرفى المؤطر لحركة البحوث الموجهة من خارج :

وأبرز قواعد التناول النقدى للجهود المشار إليها فى الجزء السابق ، هو أن نقوم بعملية حفر ، بحثا عن الأسس المعرفية التى تقوم عليها مثل هذه النوعية من البحوث والدراسات الموجهة من قبل جهات أجنبية ، إذ لا يكفى الهجوم بالقول بأن هذه جهود تعكس أغراضا امبريالية ، وأن القوى المهيمنة تريد بنا شرا ولا تريد لنا خيرا ، وأن لنا كرامتنا وإرادتنا التى تأبى علينا أن " نُوجه " من خلال منظمات وهيئات أجنبية ودولية ، فهذا كله جيد لا غبار عليه ، لكن ما هو أهم ، وأشد فاعلية أن نتجه إلى " النموذج المعرفى " الذى تقوم عليه هذه الجهود لنجعله موضع بحث وتفكير ومراجعة نقدية .

إن أى جهد بحثى ، مهما كان الموضوع ، ومهما كان المكان والزمان ، فسوف يظل – بالشعور أو باللاشعور – مرتبطا بنظرية معرفية ..بإطار إيديولوجى ...بفلسفة ... بعقيدة ...أيا كانت التسمية ، وأيا كانت الصورة الذهنية ، أو القالب الفكرى ، فإذا كشفنا عن هذا النموذج ، وقمنا بتحليله ونقده وبيان ما نتفق معه عليه أو نختلف ، فغالبا ما سوف نكتشف الخطورة التى تترتب على تبنى مثل هذه النوعية من البحوث .

خذ على سبيل المثال ، تلك الجهود البحثية الموجهة إلى الأسرة ، فسوف تجد التحليل يكشف عن تصور فكرى للأسرة يتعارض كثيرا ما هذه البنية المعرفية الإسلامية المستمدة من شريعة الإسلام ، فالأسرة فى المفهوم الغربى

يمكن أن تتكون من اثنين من نفس النوع (رجل ورجل ، أو أنثى وأنثـــى) ، والأطفال يمكن أن ينجبوا بغير زواج ، ومقاصد الشريعة من بنـــاء الأســـرة غائبة إلى حد كبير ، كل ذلك ، تخفيه مبادئ لامعـــة ، وشـــعارات تخطـــف الأبصار مثل تحرير المرأة والمساواة وضرورة مساهمة المرأة فـــى التنميـــة والتطوير الحضارى وحقوق الإنسان ، وغير هذا وذاك من مبادئ وشعارات لا يجد الإنسان إلا التسليم بالحاجة إليها ، لكن : بـــأى ســـبيل ؟ ووفـــق أى منظومة معرفية ؟ ولأى مقاصد ؟

ومثل هذه الجهود غالبا ما تتحدد بناء على " أجندة " يحددها الممولـــون ، وأولياتها تحددها الجهات المشرفة أو الممولة ، فهل يُتـــصور أن مثـــل هـــذه الجهات أدرى باحتياجاتنا منا نحن ؟ وهل يمكن تخيل أن مستقبلنا هم الأكثـــر وعيا بما يجب أن يتجه إليه من مسارات ؟

هل يمكن أن تجد جهدا يوجه إلى كيفية " تعميق الإيمان بالعقيدة الإسلامية " مثلا ؟ بالطبع كلا ، ونحن لا نلومهم على أنهم لا يهتمون بمثل هذه القضية ، ولكننا نلوم أنفسنا أننا نترك لغيرنا أن يحدد لنا قائمة الأولويات فى البحـــوث الدراسات بحجة أنهم هم الذين يدفعون ، وهم الذين يمولون! نقول هذا مع أننا نعلم علم اليقين أن الأمريكيين ، على سبيل المثال ، بحكم تاريخهم الـــسياسى وموروثهم الثقافى ، وتكوينهم كشعب وأمة ، وفلسفة حياتهم ، ومنهج معيشتهم ، فضلا عن ممارساتهم الآنية التى نراها رأى العين ، فى كل يوم ، وفى كل مكان ، لا يخطون خطوة واحدة ، ولا يدفعون بنسا إلا إذا تيقنوا تمام التـــيقن من أنه سوف يأتى لهم بضعفه ، وأنه سوف يصب فى النهايـــة فـــى مـــصب مصالحهم ، وهم لهم الحق فى ذلك ، لكن المشكلة أن بعضا منـــا ينـــسونه ، ويرضخ ويستسلم لما يطلبون ويرشدون ويوجهون ...ألا يقبض الثمن سخيا ومؤكدا ؟ !

منطلقات التوجيه :

لعلنا بعد أن نقوم باستقراء الجهد المبذول ، سواء على المستوى الوطنى أو القومى ، وتحليله ونقده ، أو على مستوى ما يتم برعاية جهات أجنبية ، يمكن لنا أن نمضى خطوة إلى أمام على طريق توجيه البحوث الجامعية ، بأن نتناول ما يقوم عليه هذا التوجيه – من وجهة نظرنا – من منطلقات أساسية ، وهى تتضمن المنطلقات الأربع التالية :

١- النموذج المعرفى المرجعى : فكما أشرنا من قبل لابد لكل جهد إنسانى بصفة عامة من أن يقوم على " نموذج معرفى " ، بالوعى أو باللاوعى ، أى سواء كنا على مستوى الأعمال الثقافية والعلمية المختلفة التى يقوم بها علماء ومثقفون ومفكرون ، فمثل هؤلاء غالبا ما يكونون على وعى بالنموذج المعرفى الذى يقوم عليه جهدهم ، سواء كان هذا النموذج يعكس توجهات شخصية فردية ، أو يعكس توجهات الجماعة أو المجتمع الذى يعيش فيه الباحث .

أما عامة الناس ، وهم الكثرة الغالبة ، فهم عادة لا يكونون على وعى بمثل هذا النموذج ، إذ يتشربونه فى سياق الثقافة التى يعيشون فى كنفها ، وفى سياق العادات والتقاليد ، والنظم الاجتماعية التى يتعاملون بها .

وما دمنا بصدد جهد علمى يقوم به باحثون علميون ، فصحيح أنه غالبا ما يتوافر لديهم الوعى بالنموذج المعرفى القائم ، لكننا هنا بحاجة إلى نقلة نوعية ، تجعل المسألة لا تقف عند حدود الوعى ، بل تتعدى هذا إلى الفحص النقدى للنموذج القائم بحيث لا يتم التسليم به إلا بعد فحص وتحليل ونقد ، وهو ما أكدنا عليه فى الخطوة السابقة ، وإن كنا قد تحدثنا على وجه العموم ، أما هنا فنحن بحاجة إلى أن يكون النموذج ممثلا للمرجعية الإسلامية ، وقائما على المقومات الأساسية للتصور الإسلامى ، فى الله والكون والإنسان والمجتمع والمعرفة .

فإذا كان من المنشود بالنسبة لنا القيام بعملية " توجيه " للبحوث الجامعية ، فأحرى بنا أن نعمل وفق " توجه " يجعل من توجيهنا سوى الأسس ، سليم البنية .

٢- **الواقع الثقافى والتربوى** : وهو الضلع الثانى فى المربع الذهبى لحسن التوجيه والإرشاد ، فهناك عدد غير قليل يتصورون أن إسلامية التوجه تقتضى أن نستلهم الماضى للوقوف على ما ينبغى أن نبحث من موضوعات وعلى ما يجب أن نتناوله من قضايا ، وهذا خطأ كبير ، ذلك لأن عجلة الزمن لا تكف عن الدوران إلى أمام ، وهى فى دورانها تطوى الكثير من الصفحات ، وتجئ بالعديد من الصفحات التى لم تكن ، وقد عبر العقل الشعبى ، والحكمة المجتمعية عن هذا خير تعبير ذى الصبغة الإسلامية ، حيث يقول " لكل وقت آذان " ، تعبيرا عن اختلاف القضايا ، وتباين الاهتمامات باختلاف السنين والأعوام .

إن الميزة الكبيرة لهذا المنطلق أنها تُدخل النموذج المعرفى الإسلامى موقع " التشغيل " والحركة ، التى يستحيل أن تكون لها فاعلية ما لم تكن فى قلب الأحداث ، وتتنفس الوقائع وتستوعب المعطيات . ولما كانت النصوص متناهية والوقائع غير متناهية ، تكون هناك ضرورة لإعمال العقل ، والاجتهاد ، واستخدام القياس والاستنباط ، حتى يمكن الوصول إلى الرأى الصائب المناسب لما يستجد من أحداث .

وعلى سبيل المثال ، فقد انطلق أحد الباحثين فى التربية الإسلامية وهو يعرض لنا للجهد الصوفى فى المجال التربوى إلى حديث مطول استغرق صفحات كثيرة عن مجموعة من القيم الأخلاقية ، مثل الصدق ، والأمانة ، والشجاعة ، والعفة ، والزهد ...وما سار على هذا النحو ، وهذا أمر جيد فى حد ذاته ، ولكن الوقوف عنده لا يضيف شيئا إلى البنية الفكرية العلمية التربوية ، فالحديث وفق هذا التصور مطروق فى كل العهود ، وفى مختلف

الأماكن ، ولا فرق بين هذه الأمة وتلك فى مثل هذه الأمور ..إنه حديث فى " المطلق " ، والحديث فى المطلق لا يشتبك مع الواقع ويتجادل معه ويسعى إلى تغييره .

هنا يكون مطلوبا " تعصير " – إذا صح هذا التعبير – التناول ، و" تحديث " المضامين ، فلم لا يتضمن مفهوم الصدق ، حرية التعبير عن الرأى حتى ولو كان مخالفا ؟ إن الاستبداد عندما يقهر الناس ، ويهددهم بالسجون والمعتقلات أو النبذ والنفى والتشريد ، فكأنه بذلك يريد منهم ألا يصدقوا القول ، ويقولوا بما لا يرون ، ويشهدوا بما لم يحدث ، ويكذبوا .

ومما لا شك فيه أن العفة والزهد ، يحتاجان إلى استثمارهما فى الحديث عما تعانيه معظم البلدان الإسلامية من فساد ونهب للمال العام ، وتستر على هذا وذاك .

إن الحديث المستفيض عن زهد هذا العالم الصوفى الذى كان منذ قرون مضت ، ربما يستثير الإعجاب ، لكن قدرته على تغيير الواقع تظل ضعيفة ما لم يقتحم الباحث واقع سوء التصرف فى أموال الناس فى عصرنا الحالى وما يجب أن يواجه به مثل هذا الفساد ، وحالات السفه التى شاعت فى تأثيث وتجميل و " تفخيم " مكاتب الإدارة العليا فى كل مؤسسة ، وخاصة المؤسسات الحكومية التى تعانى أصلا من قل تمويل !

٣ – **حالة العلم** : والمقصود بذلك الإحاطة بآخر ما وصل إليه العلم المتخصص فى مجال البحث موضع الدراسة ، تأكيدا على ما هو معروف من النهج التراكمى للمعرفة العلمية ، التى تعهنى ضمن ما تعنيه أنه ما من خطوة على طريق المعرفة العلمية إلا ومن المفروض أن تجئ مكملة لما سبقها أو معدلة له أو لاغية ، أو مطورة ، ولن يتمكن أحد من ذلك إلا إذا وقف على الحالة العلمية للتخصص المدروس ..

قد يبدو الحديث فى هذه القضية بغير حاجة إلـــى إفاضـــة ، لأن الـــرأى مستقر عليه على وجه التقريب ، لكننا فى الوقت نفسه نزعم أن هذا الركن لا يراعى كثيرا فى بحوث التربية الإسلامية ، اعتمادا على أن الباحث سوف – مثلا – يستقرئ آيات القرآن الكريم المتصلة بقـضية البحـث ، أو أحاديـث الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو الإثنين معا ، وربما يضيف إلى هـذا وذاك استقراء لبعض الآراء التى قال بها مفكرون إسلاميون فى عصور الازدهـار الحضارى الإسلامى ٠

لنفرض أن باحثا التزم بدراسة قضية مثل أثر الثواب والعقاب على تربية الطفل من منظور إسلامى ٠٠دراسة أصولية ٠

لقد أضفنا العبارة الأخيرة حتى يتحدد المنهج ، الذى يتوافق مـــع طبيعـــة البحث والتأكيد على أنه ليس بحثا تجريبيا ، حيث يوحى استخدام كلمة " أثر " بهذا بالضرورة ٠

إن استقراء آيات القرآن الكريم ، وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكذلك الاستشهاد بآراء مفكرى التربية الإسلامية أمر واجب بطبيعة الحـــال ، لكننا فى الوقت نفسه نرى أن الباحث ، قبل أن يستقرئ الأصول الإسلامية ، لابد له من استقراء الكتابات العلمية المتخصصة فى هذه القضية وخاصة لدى علماء النفس والاجتماع ، وطرق التدريس لاستجلاء مفهوم الثواب والعقـــاب كما يراه المتخصصون ، وجوانبهما ، ووسائلهما ، وأبرز التجارب والخبرات العلمية التى قام بها باحثون سابقون ٠

إن مثل هذه الخطوة على درجة عالية من الأهمية ، حتى يمتلك الباحث " كشافا " يكشف له عما يبحث فى آيات القرآن وأحاديث الرسول ، وهذا وذاك مما يقع فى دائرة الموضوع بالفعل أم لا ؟

لكننا فى الوقت نفسه لابد أن نعى أن هنا منزلق كثيرا ما يقع فيه بعـــض الباحثين ، حيث يجعل ما كشف عنه العلم الحديث " معيارا " يختار بناء عليه

النصوص المتصلة ، مما قد يوقعه فى شراك " لَىّ ذراع " النص حتى يتفق مع ما جاء به العلم .

إن هذا يقتضى مهارة خاصة تمكن الباحث من أن يستطيع أن يجعل فهم النص وإنزاله على الواقع ، وإرشاده للسلوك المنشود هو الهدف ، ويجئ الرأى العلمى المعاصر كوسيلة مساعدة لمزيد من الفهم والتحديد ، حيث أن الكثير مما يحدث ، يقلب المسار ، فيصبح الرأى العلمى المعاصر هو المقصد والهدف ، والنص الدينى هو الوسيلة .

إن قول المولى عز وجل مخاطبا رسوله الكريم (ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك) هو تأكيد من لدن الخالق المصور لقاعدة مهمة فى التعامل مع الآخر يقوم على الرفق واللين فى غير تفريط فى حق وتجاوز لعدل ، يزيد فهمنا له عندما نقرأ عن بعض تجارب نفسية وخبرات اجتماعية معاصرة تؤكد هذا وتعززه ، فمثل هذه القراءات لا تعطى النص شهادة وجود واعترافا بالصدق ، وإنما تضيف المزيد من الأدلة ، وتوفر مزيدا من التوضيح .

٤- **الموروث الحضارى عامة والتربوى خاصة** : فما مضى – كما نؤكد دائما فى كثير مما كتبنا عندما تدعو الحاجة – أن الاستقراء التاريخى ليس عملا ترفيا ، وإنما هو خطوة مهمة من غير شك على طريق البحث العلمى من أجل الاطلاع على ما سبق لأسلافنا من العلماء والخبراء والمتخصصين أن تناولوه . صحيح أننا أشرنا فى النقطة السابقة إلى دراسة حالة العلم ، ولكننا قصدنا " الحالة المعاصرة " ، وفى النقطة الحالية نقصد الجهد الحضارى الموروث ، مع وعى بعدم الإغراق فيه والتوسع على حساب استقراء الواقع واستشراف المستقبل .

إن هناك العديد من الضوابط التى لابد أن تضبط استقراءنا للموروث الحضارى سبق لنا أن أفضنا فيها من خلال دراسة خصصناها لهذه القضية ،

ومن ثم فغاية ما نود التنبيه عليه هنا هو ضرورة الحرص ألا يجئ الحديث عن الموروث الحضارى من منطلق الانبهار والغرور ، فمثل هذا المنطلق قد يدفع الباحث إلى البحث عن الأمثلة الإيجابية وإغفال ما هو عكسها ، ناسيا بذلك أن الخبرة الحضارية لأى أمة مثلما تحمل العديد مما يشرف ويبهر ، فهى بالضرورة تحمل صفحات أخرى لا تبهر ولا تشرف ، مثلما الإنسان منا ، حيث تحفل حياته بما هو جيد ، وفى الوقت نفسه ، لا يخلو الأمر مما لا يدفع على الإعجاب والرضا .

إن المطلوب هنا هو النظر النقدى التحليلى ، الذى يوقن أن كل حضارة ليست مبرأة عن الأخطاء ، وأننا إذا كنا نعيب على المخالفين الذين لا يرون إلا ما هو سئ أو خطأ ، فلا ينبغى أن نقع فى خطأ مماثل عندما لا نرى إلا كل ما هو جيد .

كذلك يحتاج التناول من هذا المنظور الوعى بأن التطور الحضارى للمسلمين ليس كتلة واحدة ، وإنما هو قرون وحقب ، تتباين وتختلف ، بحكم التطور ، وبفعل التغير والتحول ، فلا يجئ باحث ليقول أن المربين المسلمين قد عرفوا – مثلا – فكرة إلزامية التعليم ، إذ لابد أن يحدد : فى أى زمن ؟ ، وفى أى مكان ؟ حيث أن القول الأول يوحى بأن المسلمين فى كل العصور قد عرفوا ذلك ، وفى كل بقاع العالم الإسلامى ، وهو الأمر غير الصحيح تاريخيا وعلميا .

والمنظور التاريخى أحيانا ما يغرى بالاستغراق فيه ، وخاصة إذا كان الباحث حريصا على البحث عن النقاط المضيئة وحدها ، فكما أننا نستهجن التجاهل الحاصل لدى البعض للموروث الحضارى الإسلامى ، بل وأحيانا الاستهزاء بمن يعنى به ، والزعم بأن " ما فات قد مات " ، وأن هذا " لا لزوم له " ، مما لا محل الآن لمناقشة هذه الدعوى ، فكذلك لا نود أن يحدث العكس تماما ، بالإسراف فى الحديث التاريخى ، وإن كان يمكن أن يخفف من هذا –

إذا حدث – أن يكون دائما بغرض توفير مزيد من الوعى والفهم لحركة الواقع ، وسعيا نحو بناء تصور مستقبلى ، يضع بعين الاعتبار طبيعة التطور الحضارى للأمة .

الوظيفة النقدية للبحوث الجامعية :

صحيح أننا تناولنا فى نقطة سابقة المسألة النقدية ، لكنها كانت مختصة بنقد ما تم من بحوث فى مجال التوجيه ، وما نتناوله فى الجزء الحالى هو ما يتصل بالمهمة النقدية للبحوث بالنسبة لأساليب واتجاهات التنشئة القائمة فى المجالات الثقافية والتربوية .

إننا نعلم جيدا أن وظيفة النقد ترتبط ارتباطا وثيقا بوظيفة بناء المستقبل ، إذ كيف يمكن البناء دون أن تسبقه عملية " تنظيف " لموقع البناء وإزالة ما قد يكون من مخلفات وإشغالات ، وتهيئة للتربة حتى يصلح البناء عليها ؟ لكننا آثرنا " العزل " هنا تأكيدا على الوظيفة النقدية التى نشعر بأنها شبه غائبة عن بحوثنا ، وإن وجدت ، فوجودها ضعيف وباهت .

صحيح أن هناك الكثير من الكتابات تتجه إلى السلبيات وأوجه القصور ، وما قد يكون من سوء النتائج ، حتى لقد تصور البعض أننا أكثرنا من هذا فأخذوا يصيحون : كفانا جلدا للذات ، وحديثا عن المشكلات ..وقولوا لنا : ما الحل ؟

ولا نريد أن نتبارى فى تبادل الاتهام ، فنقول نحن بدورنا أن الحلول ليست مجهولة تماما ، فكم من حلول تم التوصل لها ، وكم من حلول نوقشت ، وكم من حلول بحثت ، لكن " الجمود " الشهير الحادث للأجهزة التنفيذية ، ومخاصمتها للعمل العلمى ، يجعل من هذه الحلول وكأنها صرخة فى واد ، (كأن فى آذانهم وقرا ...) .

لكننا من ناحية قد لا نشعر بالرضا تماما عن مثل هذه النوعية من البحوث إذا تصورنا أنها بحوث نقدية ، ففى كثير منها نجد الانحصار فى التفاصيل والجزئيات ، وندرة فى التوجه إلى العلل البعيدة ، والنظرات الكلية ، وأهم من هذا وذاك " الأطر الفكرية " التى أنتجت ما يُتناول من أوجه قصور وصور سلبية .

وفضلا عن ذلك ، فالكثير من هذه البحوث والدراسات تكاد تتمثل المعضلة الشهيرة التى يعبر عنها هذا التساؤل المعروف : من يعلق الجرس فى رقبة القط ؟ إذ يحوم البعض حول بعض الأسباب دون أن يواصلوا التحليل حتى لا يصلوا إلى بيت الداء ومصدر الخلل ، خاصة إذا اقتربنا من قمم ذات نفوذ ، أو فئات ذات سطوة .

على أية حال ، فنحن بحاجة ماسة إلى عدد من البحوث والدراسات التى تتجه إلى بعض صور الخلل ، وبعض صور القصور فى تنشئتنا الثقافية والتربوية :

- فهناك هذا المرض الاجتماعى الخطير الذى تسلل إلى حياتنا منذ عدة عقود وأخذ يستشرى ويستفحل حتى استطاع أن يدمر بعض قيمنا ، ويضعف من قوة الدفع للبناء الحضارى ، هذا المرض هو ما نسميه بغلبة النزوع إلى الحل الفردى وتباعد مؤسف عن المسئولية الاجتماعية . صحيح أن كاتب السطور معنى بهذه القضية منذ فترة وكتبنا فيها ، لكنها كتابات أميل إلى أن تكون بصورة مقالات أو رؤية سريعة ، وما نحن بحاجة إليه حقا هو النزول إلى قطاعات مختلفة من المجتمع ، وعلى مستويات مختلفة ، وفى حقول متعددة ، تصويرا للواقع وتشخيصا له ، وبحثا عن آثاره المدمرة ، وكشفا عن أسبابه والظروف التى أدت إلى استشرائه .

- وهناك هذا التباعد التدريجى بين الأبناء والآباء والأمهات ، نتيجة ما يعيشه الآباء والأمهات من " لهث " وراء لقمة العيش ، والذى هو بدوره نتيجة طبيعية لخلل مجتمعى خطير يتبدى فى الفجوة المتزايدة بين نمو الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة وتكاثر أوجه الصرف ، فيضطر الأب فى غالب الأحوال أن ينفق معظم نهاره وليله خارج المنزل ، دون أن يعايش أبناءه ويتابع أحوالهم ، وكيف يؤثر هذا على " مناخ " التنشئة بكل جوانبها ، فيترك الأبناء بعيدا عن أحضان الأسرة ، ليتم النمو وتتم التنشئة بسبل أخرى وفى ميادين مختلفة الله أعلم بسويتها وعلميتها وصدقها .
- ويرتبط بهذا الوضع الخاص بآلاف المصريين الذين يعملون بالخارج بعيدا عن أسرهم وزوجاتهم أو أزواجهم ، وأولادهم ، خاصة وأن دول الخليج التى تستقبل أكبر عدد من المصريين العاملين بالخارج لا توفر فرص تعليم جامعى لأبناء المعارين ، فى التعليم الجامعى خاصة ، فأوضاع أبناء هؤلاء فى غيبة الأب أو الأم أو الاثنين معا وما يسببه هذا من مشكلات نتيجة البعد عن " السلطة الأبوية " التى هى ركن أساسى فى الثقافة العربية الإسلامية ، هى من المجالات التى تحتاج إلى دراسات تشخيصية نقدية ، قائمة على البحث الميدانى ، والأسلوب القائم على الملاحظة والمعايشة بحثا عن أوضاع التنشئة وما قد يعتورها من مثالب وعيوب وسلبيات .
- ونحن غالبا ما نتجه فى دراساتنا التربوية إلى ما يتصل بالنظام التربوى ، وخاصة من داخله ، داخل المدارس والمعاهد والكليات والجامعات ، ونكاد نهمل مجالات أخرى لا تقل خطورة فى وظيفتها فى التنشئة . ويمكن أن نشير إلى نموذج واحد مما يمكن أن نسميه " التربية الشعبية " ، ونقصد بها هذا المجال من الأساليب والاتجاهات والمفاهيم والقيم التى

تتبدى فى الحكم والأمثال الشعبية ، والفنون الشعبية ، والأدب الشعبى فمثل يقول " الطبع يغلب التطبع " – مثلا – يشكل " معيارا " يتعامل به مئات الألوف من الناس ، يعتبر مضادا تربويا ، ويغلب " الفطرة " على الكسب ، وكأن عملية التنشئة عملية لا لزوم لها ، ومثل هذا المثل ، مثل آخر يقول " إيش تعمل الماشطة فى الوش العكر " ، و " نهيتك ما انتهيت والطبع فيك غالب ، وديل الكلب ما ينعدل ولو علقوا فيه قالب " !! إن البعض يتصور خطأ أن مثل هذه الأقوال السائرة خرافات لا وزن لها ، وهذا صحيح من حيث عدم مصداقيتها ، لكنه غير صحيح من حيث ما قد نتوهمه من ضعف تأثيرها بحجة عدم علميتها ، فنحن لا ينبغى أن ننظر فقط فى أوساط المتعلمين والمثقفين والشرائح الاجتماعية المرتفعة والمتوسطة ، وإنما لابد من النظر بعين الاعتبار أيضا إلى " قاع المجتمع " الذى تتحكم فى سلوك جميع أبنائه على وجه التقريب مثل هذه المعتقدات والأفكار .

- ونحن بحاجة إلى دراسة نقدية للتنشئة الثقافية فى مؤسسات التعليم المختلفة ، والكشف عن التراجع الكبير فى هذه التنشئة ، حيث أن السباق الخاص بمجموع الدرجات فى الشهادات العامة وفى الذروة الثانوية العامة قد اختزل عملية التعليم والتعلم فى التحصيل المعرفى لما موجود بالمقرر حتى يمكن تسجيل أعلى مجموع ممكن ، وتراجع دور المدرسة كثيرا فى تنشئة الطلاب على حب القراءة . ويذهب البعض إلى أن هذا الذى نقول ليس تشخيصا دقيقا للموقف ، حيث اختلف مفهوم القراءة ولم يعد قاصرا على " الأوراق " التى تكتب عليها الصحف والمجلات والروايات والكتب الثقافية المختلفة ، وأن أجيالنا الجديدة ، تتجول كثيرا عبر شبكة الإنترنت يقرأون الكثير . ونحن لا ننكر ذلك ، ولكن لو قمنا بدراسة عما يطالعه الشباب على مواقع الإنترنت ، فسوف لا نجد – فى

غالب الأحوال – اتجاها لتصفح قضايا سياسية وأدبية وتاريخية وفلسفية ، مثلا ، بل موضوعات ربما يرتبط كثير منها بأمور أخرى ليست هى مما يبنى ويطور ، سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع ، وإنما هى أدخل فى باب التسلية والترفيه ، إلا ما ندر ٠

- وهذا ما ينقلنا إلى قضية أخرى تتصل بهذه المستحدثات العصرية من انترنت ، والهاتف النقال ، فكل منهما أحدث تغييرات واتجاهات جديدة ، قد يكون بعضها جيدا ومنشودا ، وقد يكون بعضها الآخر ، على العكس من ذلك ، فعلى شبكة الإنترنت ، مواقع إباحية ، وتمارس عبرها أحيانا عمليات اصطياد للفتيات ، وعمليات نصب لكبار ٠ والهاتف النقال ، حطم الأسوار التى كان يبنيها الآباء والأمهات حول حركة البنات خوفا من التردى والسقوط فى مهاوى خطيئة باستدراج وغفلة ، فضلا عما أصبحت تفعله بالكيانات الأسرية والعلاقات بين الشباب ، والإبعاد التدريجى للأبناء عن التمرس بمهارات الكتابة والتفكير التى كان لابد منها زمن الحاجة إلى كتابة الرسائل الورقية ، وتضاؤل الحاجة إلى التفاعل المباشر وجها لوجه وما كان هذا يؤدى إليه من إشاعة الدفء فى العلاقات بين الناس وخاصة الأصدقاء وأفراد الأسرة الواحدة ٠
- ونحن بحاجة إلى من يجرى دراسات عما حدث من تداعيات ثقافية وتربوية عن هذا التحول الكبير إلى المدارس التى تعلم بلغة أجنبية والتضاؤل التدريجى لقيمة اللغة العربية ، حتى المعاهد الأزهرية نفسها أصبحت تلهث وراء هذا ، فكما نعلم جميعا أن اللغة مركب ثقافى وحضارى وأن التمكن من لغة ما يعنى بالتبعية انفتاحا على مصادر الثقافة المرتبطة بها ، وعندما نقول " ثقافة " نقصد المعنى الكلى الشامل لها ، أى كذلك القيم والاتجاهات والعادات والتقاليد والمفاهيم ومعايير القبول والرفض ، فإذا حدث العكس بالنسبة للغة العربية ، فإن هذا

بالضرورة يعنى تباعدا تدريجيا عن الثقافة العربية الإسلامية وما تتضمنه من قيم وعادات وتقاليد ومعايير ، وهذا فى حد ذاته لابد أن يؤدى إلى إضعاف الشعور بالهوية العربية الإسلامية ، ويضائل من مشاعر الولاء والانتماء لدى الأجيال الجديدة .

- وهذا نفسه يجرنا إلى الوعى بأهمية دراسة عودة الولع والتقدير المبالغ فيه لكل ما هو أجنبى ، حتى أن شخصا لو ضمن حديثه الكثير من الكلمات والعبارات الأجنبية ، يحظى على الفور بتقدير أكثر واحترام أوفر . وقد انسحب هذا على " السلع " المختلفة ، وهو ما كنا منذ سنوات بعيدة نسخر من الواقعين تحت تأثيره ونسمى هذا " عقدة الخواجة " ، إذ لم تصبح " عقدة " ، بل صارت " مطمحا " و " أملا " ، وكيف لا يكون الأمر هكذا ، والأجيال الجديدة ترى وتعيش هذا الطوفان نحو ما هو أجنبى ، فإذا بالمدارس الحكومية العربية تحتل أدنى درجات سلم التقدير والاهتمام ، تتلوها المدارس الوطنية التى تعلم بلغة أجنبية ، وتقف المدارس التى تسير وفقا للنظم والشهادات الأجنبية على القمة (مثل ما يسمى بالدبلومة الأمريكية) ، وهذا التوسع الملحوظ فى بعض الكليات الجامعية نحو إنشاء دراسات يتم التعليم فيها بلغة أجنبية ، ليقر فى العقل والقلب أن ما يأتى من خارج هو الأفضل ، وهو الأرقى ..فما أثر هذا على الثقة بالذات ؟ والقدرة على الإبداع والابتكار ؟ وما أثر هذا على توليد الاستعداد للانصياع للأجنبى ، سياسة وفكرا ومعايير وقيما واتجاهات ؟

- بل إن مزيدا من التفكير والتأمل والاستقراء يدفعنا إلى التنبه أن هذا الاتجاه والانبهار بكل ما هو أجنبى ليته انصرف إلى تلك الصور الفعالة الإنتاجية والتقنية والإبداعية فى الحضارة الغربية ، ولكنه ينصرف أكثر إلى الترويج لثقافة الاستهلاك ، حتى تحول إلى ما يشبه " السّعار " ، مما

يؤدى إلى افتراس كل قرش يكسبه الفرد ، بل ويغذى الدوافع إلى السعى أكثر وأكثر لمزيد من الكسب المالى حتى يمكن ملاحقة هذا النهم الاستهلاكى ، وكيف يؤدى هذا وذاك إلى تغليب تدريجى للقيم المادية ، وتقييم الأمور بثمنها المادى والمالى ، لتتوارى قيم العطاء بغير انتظار لخدمة مقابلة ، وتتحكم نوعية من العلاقات الاجتماعية تقوم على مبدأ " شيلنى وأشيلك " ، أما حكاية " الحب فى الله " ، و "خدمة لوجه الله " ، فكأنها فى طريقها لتصبح من أساطير الأولين والعياذ بالله !!

إن علوم الطب تعرف علما يسمى " الباثولوجى " خاص بالأمراض المختلفة ، وعلوم التربية والثقافة لا تقل حاجة عن علوم الطب لدراسة ما يمكن تسميته بعلم الأمراض التربوية ، و كذلك علم الأمراض الثقافية ، يتفرغ الباحثون فيهما لرصد وتحليل تلك الأمراض وفق رؤية نقدية رصينة ، تقوم على النهج العلمى .

وهذه الأمثلة التى عرضنا لها هى بطبيعة الحال مما يمكن وصفه بأنها قطرات من بحر ...مشكلات وصور مرضية بحاجة إلى بحث ، فإن دراسة هذه الأمراض هى خطة بغير شك لابد منها على طريق ترشيد التنشئة أيا كانت .

موجهات البحوث :

فى خطوتنا الأخيرة فى الدراسة الحالية تصبح الحاجة ماسة إلى أن نتوقف بعض الشئ بحثا عن عدد مما يمكن أن نسميه " بالموجهات " التى من شأنها أن ترشد جهود التنشئة المقصودة ، ثقافيا وتربويا ، من ذلك :

١- **تعميق الإيمان** : فلا نظن أننا نبالغ فى كثير أو فى قليل إذا أكدنا أن الإيمان بالله عز وجل وبرسله وكتبه واليوم الآخر وكل ما يتصل بهذا الإيمان هو النبع الأساسى لكل ما يمكن تصوره من استقامة السلوك ورشد التعامل

وحكمة القول ، ولو أردنا أن نثبت النصوص للبرهنة على ذلك من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لاحتجنا إلى صفحات طويلة ، ويكفينا هنا الإشارة والإحالة (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا (٩)) سورة الإسراء ، (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ (٩)) سورة يونس ، والهداية إلى الصراط المستقيم فى كل شئ إنما تطلب من الله وحده لا شريط له ، والله يريد لنا الخير ولا يريد بنا الشر ، وهو يأمرنا بالمعروف وينهانا عن المنكر .

وربما مما لا يقل قيمة عن الاستعانة بالنصوص ، أن نستقرئ الحال التى أصبح عليها سلوك كل من سارع بتصديق الرسول صلى الله عليه وسلم فآمن بالله عز وجل ، وسعى إلى أن يتخلق بخلق القرآن ويتخذ من رسول الله قدوة ، فكأن الناس قد أصبحوا أناسا آخرين غيرهم قبل أن يسلموا ، حيث لم يكن الإسلام ، ولم يكن الإيمان مجرد تلفظ بألفاظ الإيمان وإنما " ما وقر فى القلب وصدقه العمل " .

وتعميق الإيمان كموجه للبحث لا يعنى أن " نرصعه " بالآيات القرآنية ، وبالأحاديث النبوية ، ونقف عند حد هذا الحد ، فموضوعات البحوث متعددة ، والقضايا التى بحاجة إلى درس وبحث أكثر من أن تعد وتحصى ، ولكن المقصود أن يكون الهدف من البحث والدراسة السعى للتمكين للعقيدة فى حياتنا العامة والعلمية ...المقصود ، أن نستهدى بالمقومات الأساسية للتصور الإسلامى ...المقصود أن ينضبط العمل بمنظومة القيم الأخلاقية التى أمرنا بها المولى عز وجل ورسوله الكريم .

لنفرض أننا معنيون بدراسة الدور الذى تقوم به الرسوم المتحركة للأطفال فى تنشئتهم ، خاصة وأننا نلمس بسهولة ولعهم بمشاهدتها ، ولا يكادون يملون ذلك ، فى كثير من الأوقات ، فلا بد بطبيعة الحال من رصد

الواقع وتحليله ، لكن لابد فى الوقت نفسه أن نتحاكم إلى المنهج الإسلامى فى التنشئة والتربية فى اختيار الموضوعات وكتابة الحوارات ، والوقوف موقف الحذر والحيطة من الرسوم المتحركة المستوردة – وهو الغالب – من دول أخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، فأحيانا ما تروج لقيم لا تتفق مع الشريعة ، وخاصة فيما قد يعرض من علاقات بين الذكور والإناث ٠

٢- **تنمية التفكير** : فعلى الرغم من أن هذه القضية مشهورة ، وكثر تناولها ، لكن هذا لا يثنينا عن التأكيد عليها ، لاعتقادنا أنها " مربط فرس " حقيقى فى أى عملية تنشئة ٠ إن الإنسان العامى كثيرا ما يردد العبارة التى تقول " ربنا عرفوه بالعقل " ، تعبيرا عن الاستناد دائما إلى " العقل " ، والعقل ليس عنصرا قائما بذاته فى مكان ما بالرأس ، وإنما هو صفة تصف السلوك الراشد الذى يربط بين كل من الأسباب والنتائج ، والذى يحرص على رشد القول ، وحكمة الفعل ٠ بل إن النص الدينى لا يمر إلى القلوب وإلى السلوك إلا من خلال عقل يفهم ويستوعب ويدرك ويحلل ، ويعى المقاصد والنتائج ، ومن هنا كان الاحتفال دائما فى النصوص الدينية المتعددة بالاجتهاد والفقه والتأمل والتذكر والتفكر والتدبر ٠

ومع وعينا بأن هناك كما لا بأس به من الدراسات التى تمت بالفعل فى مجال التفكير وكيفية تنميته ، لكننا نظل دائما فى حاجة إلى المزيد منها ، فالمشكلات متجددة ، والبحث العلمى فى مجالات الطب والبيولوجيا يكشف كل حين عن الجديد فى المخ وأجهزة الوعى والإدراك والمعرفة والقدرات التحليلية والتذكرية ، وكل جيل من أجيال الأبناء ، صغارا وكبارا يكون على قدر من النضج والوعى بدرجة وصورة تختلف إلى حد ما عما كان من قبله ، مما يعنى الاحتياج دائما على البحث والتجديد فى طرق وأساليب تنمية التفكير ٠

لكن هذا لا يعنى أن تتجه البحوث إلى دراسة التفكير وكيفية تنميته فقط ، وإن كان هذا مهما بطبيعة الحال ، ولكن نقصد – فضلا عن هذا – أن أيا كان الموضوع الذى نقوم ببحثه ، وأيا كانت القضية التى نقوم بدراستها ، فلابد من الحرص أن يتم التعامل معها وفيها بمنهجية تعزز القدرة على التفكير المنظم المتعمق .

لنفرض أننا نقوم بدراسة " موقع السلطة " داخل الأسرة ، وحدود ممارستها بين الأب والأم ، والمسئوليات الموزعة بينهما ، وسلطة كل منهما بالنسبة للإنفاق ، واتخاذ القرار ، وخاصة عند نشوب اختلاف فى وجهات النظر ، وموقع الأولاد من هذه السلطة ، سواء بالمشاركة أو بمجرد الخضوع ، ومتى يتم ذلك ، وشكل التدرج فى توزيع السلطة بتطور ونمو الأولاد وترقيهم فى مراحل التعليم ...إلخ

هنا نتطلب أن يحكم كل خطوة ، وكل مرحلة من مراحل البحث والدراسة مدى ما يمكن أن تعين على مزيد من التفكير ، عن طريق تعمق التحليل ، ودقة التصنيف ، وإتقان الإحصاء – إن وجد – أو الأرقام المراد الاستعانة بها ، وصدق النتائج ، وأمانة التوثيق ، ووضوح العبارات ، ودقة ما يستعمل من كلمات ومصطلحات ومفاهيم ...وهكذا .

٣- الوسطية : والبحوث الجامعية تحتاج إلى تأكيد التوجه الوسطى والترويج له ، وتقديم نماذج مختلفة منه فى مجالات شتى ، ويكفى برهنة على الحاجة إلى هذا النهج أن الله سبحانه وتعالى قال فى محكم تنزيله (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ... (١٤٣)) سورة البقرة .

والوسطية المنشودة هنا ليست وسطية حسابية ، أى تقاس بالمسافة بين طرفين فيكون الموقف " فى الوسط " ، وإنما هى وسطية تستند إلى النظر فى كلا الطرفين بحيث تدرس مزايا وسلبيات كل منهما ، وعن طريق عمليات فك

وتحليل وتصنيف ومقارنة ونقد ، يمكن الخروج بموقف آخر قد يجمع من مزايا طرف أكثر مما يجمع من مزايا طرف آخر ، لأن المعيار هنا ليس هو المسافة ، بل مدى القرب أو البعد عن مقاصد الشريعة ، مما عبرت عنه مقولة علماء الفقه فى القول بأن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد نص بتحريمه ٠

وهكذا تروج البحوث للتوجهات البعيدة عن الحدة والعنف والتعصب ٠

وهكذا لا تبتعد البحوث الجامعية من منظور إسلامى عن فلسفات تربية لمجرد أنها نتاج ثقافة غربية ، ولا تزور عن نظريات اجتماعية لمجرد أنها إفراز حضارة أجنبية ، فالحكمة ضالة المؤمن ، أنّى وجدها فهو أولى بها ، لا يبالى من أى وعاء خرجت ٠

نقول ذلك لأن هناك توجهات بالفعل بين باحثين إسلاميين ما أن يروا أن الرأى المبسوط للعرض والتناول قالت به الفلسفة البراجماتية أو حتى الماركسية أو غيرها ، فإنه يسارع بطى الصفحة وكأن آراء هؤلاء وهؤلاء رجس من عمل الشيطان لابد من اجتنابه ٠

إننا إذ نظهر خطأ هذا النهج ، لا نتناقض مع ما أكدنا عليه فى أجزاء سابقة من الوعى بما تعكسه الحضارة الغربية من نماذج معرفية تتناقض مع المقومات الأساسية للهوية العربية الإسلامية ، فمهما كان الاختلاف ، ومهما تباينت المشارب والنماذج ، فمن العسير أن نتعامل مع الآخر على أنه " شر كله " ، فهناك الكثير مما لا ينكره إلا جاحد أحرزته فلسفة التربية البراجماتية فى عالم التربية من حيث لفت النظر إلى ضرورة أن تصدر الأعمال التربوية بناء على " دوافع " و " ميول " المتعلم ، مثلا ٠

والمواقف الحادة لا تكون فقط مع الفلسفات والنظريات ، وإنما تكون كذلك بين ثنائيات شهيرة تزخر بها كل ثقافة على مر التاريخ ، وفى كل حضارات ، مثل هذا الجدل الذى ثار بين نفر من فلاسفة المسلمين وعلماء ،

حول الجبر والاختيار ، وحول العقل والنقل ، وغير هذا وذاك من ثنائيات ثقافية .

إن غرق البحث فى الانحياز الكلى لطرف دون آخر لا يتسق مع وقائع الحال ، فليس فى الدنيا كلها فرد خالص – مثلا – بغير نوازع اجتماعية ، وليس فى الدنيا كلها مجتمع لا يقوم على أفراد ، لكل منهم خصائصه وتميزه ، ولعل أحد أسباب انهيار النموذج الماركسى هو هذا الانحياز الحاد له إلى جانب المجتمع ، الذى اختزلوه فى " الدولة " بزعم أنها تمثل جمع الشعب ، وإهماله للمتطلبات الفردية .

ويخطئ من يتصور أن النموذج الرأسمالى ، والليبرالى ، الذى مازال مستمرا ، وبنجاح ، نظرا لقيامه على مبدأ الفردية ، ذلك أن هذا التوجه مر بمراحل طويلة ، شهدت البلدان التى طبقته بأحداث دامية فى بعض الفترات ، نتيجة ما كان من تحيز صارخ نحو الفردية المطلقة ، لكنها ، وفقا للخبرة التاريخية والمجتمعية ، وتأثرا أيضا بما كانت الاشتراكية تروج له وتنادى به مما يقع فى مجال التكافل الاجتماعى ورعاية الجماعة ، تم تطبيق بعض الخطوات التى " تلجم " التوحش الفردى وتضع الضوابط والقيود ، مثلما نرى فى التنظيمات النقابية وما قرر لها من حقوق ، ومثل التأمينات بصورها المختلفة ، الاجتماعية والصحية ، ومثل قوانين منع الاحتكارات .

وفى مجتمعنا المصرى ، ما زالت هناك حيرة وما زال هناك تخبط مع الأسف بين ما كان من توجه " شمولى " وما تتجه البلاد على طريقه بسرعة عجيبة نحو الليبرالية ، بتصورات لا تكامل بين عناصرها ، وتنتقى من العناصر ما يجعل الصورة الكلية متنافرة ، حتى أصبح التعليم حائرا بين الخصخصة وبين الجهد الرسمى ، فإذا بالجهد الرسمى يتقلص شيئا فشيئا ، وتتسع مساحة القطاع الخاص ، وليست المشكلة هنا بالضبط ، بل المشكلة فى تشوهات مؤسفة تجعل رقابة الدولة تغيب عن " لجم " ما أصبح القطاع الخاص

فى التعليم عليه من توحش ، نتيجة علاقات مؤسفة بين رأس المال والسلطة ، بحيث تصبح السلطة " ميسرا " لرأس المال وليست رقيبة وحارسة لمصالح جماهير الناس الفقيرة بصفة خاصة ٠

٤- جسر الفجوة بين المستوى القولى والمستوى العملى : والفجوة المشار إليها هنا ظاهرة معروفة فى المجتمعات المتخلفة ، فمن شدة سوء الواقع وجموده ، تقوم الكلمات ، مسطورة على صفحات الورق ، أو منطوقة عبر أجهزة الإعلام لتقوم بدور " المخدر " أو " المنوم " من حيث إغراق الناس فى عالم من الأحلام يحققون فيها – فى الخيال – ما عجزوا عن تحقيقه فى الواقع ، وتتجلى براعة الباحث ، وهمة الكاتب فى قدرته على إضفاء مساحيق التجميل على الوجوه العكرة المشوهة ٠

وأسوأ ما يمكن أن نراه فى بعض البحوث هو هذه الصفحات الطويلة والكثيرة مما يسمى بالمقترحات والتوصيات المغرقة فى الأحلام ٠

من هنا فإننا نلح على أمر مهم لمعالجة هذا العيب الخطير ، وهو الالتزام ، قبل التفكير فى أية توصية أو اقتراح ، أن يكون هناك استعداد لدى الباحث فى أن يتبع ما يوصى به أو يقترحه بإجابة عن سؤال مؤداه : كيف ؟

افرض أن باحثا درس الوضع العام للتعليم قبل المدرسة ، وتكشفت له نواقص عدة ، وأن المؤسسات المقامة لا تستغرق إلا عددا محدودا من الأطفال ، حيث أن ما يولد ويحيا من أطفال مصر يزيد على المليون كل عام ، فلا يكفى أن يقترح أن تنشأ العديد من رياض الأطفال حتى يمكن أن تستغرق مئات الألوف الذين لا مكان لهم فيما هو منشأ ومقام ، فمثل هذا الاقتراح لا يكلف صاحبه إلا جملة أو جملتين من كلام مكتوب أو مقال ، ويظل السؤال : كيف ؟ فى ظل ظروف هى كذا وذاك ، وأحوال تمويل هى كذا وكذا ، ومدى توافر الأماكن التى يمكن أن تنشأ عليها هذه الرياض ؟!

إن مسئولية الإجابة عن مثل هذه التساؤلات سوف تضع الباحث وجها لوجه أمام معطيات الواقع ومشكلاته ، مما يحتاج إلى جهد شاق ، فيضطر إلى مراجعة ما أوصى به واقترحه ليكون أقل طموحا وأقرب إلى الواقعية .

ومن ناحية أخرى فإن استغراق بعض البحوث فى " قاع " الواقع ، ربما يصيب الإنسان بقدر من القنوط واليأس حيث يشعر وكأن الشوط طويل للغاية قد يمكن بلوغه ، وأن التردى بلغ حدا لا يمكن مواجهته ، وذلك أيضا مما يجب تصحيحه ، فخبرة الحضارة الإنسانية مليئة بما يصعب حصره من التحديات التى تمكن الإنسان من قهرها ، مما مكنه من السير قدما فى البناء الحضارى والتقدم العلمى ، وأبرز الأمثلة على ذلك ، الحروب الكبرى نفسها ، فعلى الرغم من تشكيلها ذروة المأساة الإنسانية ، إلا أنها استنفرت جهود العديد من العلماء فى الشئون العسكرية ، والإدارية وعلوم النفس والاجتماع ، والدعاية والإعلام ، ما كان لها أن تتم لولا هذه الظروف المدمرة القاسية .

ومن ثم لابد أن يقر فى أذهان الباحثين ، أن حدة المشكلات ، وقسوة الظروف ، وغموض وتعقد بعض القضايا والمشكلات ، بدلا من أن تنشر مشاعر يأس وإحباط ، يمكن أن تفعل العكس ، ببث روح التحدى والرغبة فى المغالبة وقهر العوائق وهزيمة اليأس ، بالتصدى العلمى المتعمق للمشكلات .

٥- **التثقيف لا مجرد التعليم** : ونحن بحاجة ماسة إلى ألا يقف الباحثون أمام القضايا الفنية الجزئية التفصيلية ، ويستغرقوا جهودهم فيها ، بل لابد من أن يمتد البصر إلى ما ترتبط به مثل هذه الموضوعات التى تبدو فنية بحتة أو جزئية للغاية ، بشبكة معقدة من علاقات التفاعل ، والتى يؤدى تناولها إلى فهم أعمق ، وبصر أشمل .

وحتى يمكن أن نوضح ذلك ، فلننظر إلى قضية مثل تلك الخاصة بالاتحادات الطلابية ، والتى تعتبر أفضل تربة يمكن من خلالها أن ينشأ الشباب على العديد من الممارسات السياسية والاجتماعية ، واكتساب الكثير

من القيم الضرورية لرشد السلوك وحكمة التقدير ، وصحة الحكم ، فهى – كما هو معروف – تنظيمات ذاتية مفروض أن تقوم على أكتاف الطلاب أنفسهم ، باختيار من يمثلونهم ، ومن قبل ، بالإقبال على الانتخابات ، وممارسة الأنشطة المختلفة التى هم فى حاجة إليها وما يتطلبه هذا وذاك من المرور بعمليات تدريب واسعة النطاق فى المناقشة والحوار والتخطيط والإنفاق والإدارة والتنسيق ٠

إن الذى يبحث فى مثل هذه القضية ويقف عند حد النصوص القانونية والإجراءات الإدارية ، سوف يفقد القدرة على التشخيص الصحيح ، ومن ثم يفقد القدرة على التصور المستقبلى الكفيل بتفعيل مثل هذه التنظيمات ٠

فالأمر هنا يتطلب التعمق فى " المناخ السياسى " القائم ، وإلى أى حد هو نفسه يقوم على الممارسات الديموقراطية ، وهل هو بالفعل على استعداد لأن تأخذ مثل هذه التنظيمات فرصتها فى التطوير والتنفيذ ، أم يطلق عليها – كالعادة – قواه الأمنية لتقصى وتستبعد ، فلا نجد وسيلة لتدمير التنشئة الثقافية والتربوية أشد وطأة من هذه الوسيلة ، حيث يفقد الطلاب إيمانهم بالجدية والصدق ،ويجنحون إلى السلبية ، والخوف من المغامرة وافتقاد الشجاعة والمواجهة ٠

فالباحثون إذن بأمس الحاجة إلى برامج تدريب على كيفية الاستفادة من المدخل الثقافى فى تناول القضايا والمشكلات الثقافية والتربوية والاجتماعية ، سعيا نحو فهم أعمق ، ووعى أصدق ، ومهارات تعين على المواجهة بفاعلية وإيجابية ٠

ومؤدى هذا وغيره مما لا يتسع المقام لتناوله أن تتجه بعض البحوث إلى كيفية جعل العملية التعليمية عملية " تثقيفية " : توسع الآفاق ، وتبصر العلاقات المتفاعلة ، وتسعى إلى الإحاطة الكلية بجملة الظروف والمتغيرات الفاعلة

بطريق مباشر وغير مباشر ، لا مجرد حشو أذهان التلاميذ بكم من المعارف والمعلومات .

٦- **التغذى بالوقائع والطموحات** : فلدينا فئتان من البحوث والدراسات ، فئة يكون مصدر الاختيار والرأى فيها لباحث فرد ، هو الذى يختار موضوع بحثه ، حيث يمكن أن تلتقى فيه الاهتمامات الشخصية والاهتمامات المجتمعية ، وهو الغالب، حيث أن الباحث عندما يختار قضية يحرص إلى حد كبير أن تعكس اهتماما مجتمعيا ، وتتصل بقضية تقلق كثيرين ، ويبحثون عن حل لها ، أو موضوع يحتاج الناس فيه إلى " تنوير " .

لكن ، أحيانا ما يكون الباحث الفرد ذا مهارة ضعيفة تجعله يخطئ البصر بأوجاع المجتمع الحقيقية ، حيث تتدخل ذاته فى تقدير أهمية الموضوع .

لكن هناك فئة أخرى من الموضوعات والقضايا هى بالضرورة تمثل مشكلات وقضايا مجتمعية ، وتلك التى تعنى بها عادة الجهات التنفيذية أو المراكز البحثية .

صحيح أن الجهات التنفيذية عادة لا تختار من البحوث والدراسات إلا ما يتصدى لقضية واقعية ، ومشكلا ملحة ، لكنها أحيانا أخرى – وخاصة فى الدول النامية - ما تكون موجهة توجيها سياسيا ، وكأن المطلوب أن تكون " تبريرية " لسياسات يراد اتخاذها ، أو هى متخذة بالفعل ، ومزينة لقوانين أو قرارات تم اتخاذها بالفعل .

لكن ما هو مطلوب بإلحاح هو أن تكون هناك استطلاعات رأى تقوم بها فرق بحثية أهلية ، تستقرئ الأوضاع القائمة ومواقف الجماهير بحثا عن المشكلات الحقيقية والأمراض الفعلية ، وصور الخلل القائمة ليتغذى الباحثون عليها ، بمعنى أن يقوموا بالتصدى لدراستها ، ما دامت بالفعل تعكس واقع الحال ، ومواقف الجماهير المتصلة أو المستفيدة أو التى تعانى .

إن ما نعانى منه فى مجال البحوث الجامعية هو تصورنا أننا أقدر على الإحساس بهموم الناس ، وأقرب إلى حسن البصر بما يعانون ، وما يعايشونه من مشكلات ، وهو أمر مبالغ فيه إلى حد كبير ، فمهما كان إخلاص الباحث الجامعى وحرصه على أن يكون على قدر ما هو مفروض أن يحمله من مسئولية اجتماعية ، إلا أن نوعية المرحلة التعليمية ، والسياقات الاجتماعية والثقافية المحيطة ، ربما توجد قدرا من التباعد بين الإحساس الحقيقى بهموم شرائح متعددة فى المجتمع ، ومن ثم ، فإن الحرص على إجراء استطلاعات رأى متعددة ومستمرة لاستقراء ما يواجهه أصحاب المصالح من مشكلات ، هو سبيل مهم يتيح الفرصة للبحث الجامعى أن يكون متصلا بالفعل بقضايا الناس ، وبحقيقة الأوضاع .

لنفرض أن جهة أو باحثا اهتم بدراسة المشكلات التربوية التى تواجه الأبناء فى سن التعليم الأساسى بمنطقة عشوائية .

فلا يكفى هنا أن " يفترض " كم ونوع هذه المشكلات بناء على تقديرات شخصية أو زيارة قصيرة خاطفة ، أو حديث سمعه من أحد القاطنين ، ولكن الأمر يتطلب استطلاعا لعدد من أولياء الأمور ، والتلاميذ عما يواجهونه من مشكلات تتصل بالتنشئة والتربية والتعليم ، فضلا عن أهمية المعايشة لبعض الوقت ، مما يضع الباحث فى قلب " المعركة " إذا صح هذا التعبير .

وما أوردناه بخصوص المشكلات والهموم يصدق أيضا ، فى غالب الأحوال على ما يكون عادة لدى الناس من آمال وطموحات ، يجب أن يُعتمد عليهم هم فى تحديدها .

وبعد ...

إن قضية التنشئة الثقافية والتربوية ، إنما هى قضية البناء الشامل المتكامل للإنسان كى يكون قوة بناء حضارى ، وشمولها يقتضى الوعى بأنها قضية المجتمع كله .

ومع ذلك تظل البحوث الجامعية ذات وضع خاصة ومكانة متميزة من حيث القدرة على التأسيس العلمى المنهجى لدراسة الجوانب المختلفة لعملية التنشئة بحيث تستوى على الطريق ، وتهدى للتى هى أقوم ، من حيث بناء الأمة ،وبناء الفرد .

وإذا كنا قد بسطنا عددا من النقاط والقضايا التى حاولنا من خلالها استغراق الموضوع ، لكن يظل علينا أن نؤكد على أهمية الاهتداء بالنموذج الدينى الإسلامى فى بناء الإنسان ، وفق رؤية " وسطية " ، تلتزم النهج العلمى ، وتقوم على الحوار والمناقشة ، وتسعى إلى المواكبة الواعية لحركة الواقع ، وتكون على درجة من المرونة الفكرية بحيث يمكن أن تتقبل الرأى الآخر ، ويمكن أن ترجع عما رأت من قبل إذا تبين لها ضرورة ذلك ، وترنو ببصرها إلى المستقبل (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (١٨)) سورة الحشر ، وتؤكد على التعاون الفكرى والتعاضد العلمى ، من أجل بناء الأمة ، على طريق تحقيق مقاصد الشريعة .

أوهام ٠٠٠تحت المظلة العلمية*

مقدمـــــــة :

ظل منطق أرسطو مسيطرا على العقل الأوربى قرونا عدة ، منذ أن ظهر فى الساحة الفكرية من قبل الميلاد بعدة قرون ، تتجـــدد أحـــوال وتتغيـــر ، وتستحدث وقائع وتتطور ، وهو فى مكانه لا يتبدل ولا يتغير حتـــى أصـــبح أرسطو وكأنه إله العقل ، ومحرك التفكير ، يصح إذا ســـار علـــى نهجـــه ، وينحرف إذا حاد عنه ٠

كانت هناك مسائل ومناطق يصدق عليها المنطق الأرسطى بالفعل ، لكن كانت هناك مناطق ومسائل أخرى أكثر لا يصلح لها هذا المنطـــق ، فجمـــد البحث العلمى وفقد فاعليته فى أن يكون كما هو أهل لـــه ٠٠٠أداة فـــى يـــد الإنسان يقتحم بها المجهول ، ويتوجه إلى الوقائع والأحوال باحثا ٠٠شـــارحا ٠٠مفسرا ٠٠محللا ٠٠مفكرا ٠

لكن رحمة ربى دائما هنا وهناك ، فقيدت للإنسانية نفرا من ذوى العقـــل الناقد الرشيد ، لا يستسلمون بسهولة إلى ما درج عليه النـــاس ، وكـــان مـــن هؤلاء الفيلسوف الإنجليزى الشهير فرنسيس بيكون الذى رأى فـــى المنطـــق الأرسطى عقما يعجزه عن أن يكون أداة كشف وإبداع ، فكان أن فكـــر فـــى طريق جديد يمكن للعقل إذا ترسم خطاه أن يكتشف ويبدع ٠ لكن بيكون أراد قبل ذلك أن يقوم بعملية " تطهير " للعقل ، بمعنى " تنظيفه " وتخليصه من عدد من الخرافات أو الأوهام ، أو الأفكار الشائعة التى اكتسبت على مر القرون

---

* قدمت الدراسة إلى مؤتمر مركز التطوير الجامعى بتربية عـــين شـــمس ســـنة ٢٠٠٥ ، لكن ، نظرا لعدم علمى مسبقا بموعد عرض الدراسة، لم يـــتم عرضـــها ، لكنها نشرت فى كتاب المؤتمر ٠

قداسة حتى تصور الناس أنها حقائق ، وعرفت هذه " بأوهام بيكون " ، إذا صح هذا التعبير ٠

ونحن لا نزعم أننا سوف نقوم بشئ مماثل لما قام به بيكون ، ولانضع أنفسنا بقامة بيكون ، إذ لا نبشر بمنهج جديد ، ولكننا فقط نستعير تسميته ، فى محاولة لتبديد بعض الأفكار المعوقة لمسيرة البحث العلمى فى القطاع التربوى بصفة خاصة ، حيث هو دائرة الخبرة والاختصاص ٠

إن هذه الخطوة ، عمل مهم لأننا هنا أشبه بالصانع ، وليكن نجارا على سبيل المثال ، فهو فى عمله يستعين بأدوات بعينها : شاكوش ، منشار ، مسامير ٠٠٠إلخ ، فإذا ما هم بقطع قطع الخشب أو دق مسامير ، نجده يقوم بعملية فحص واختبار أولية للأداة المناسب استخدامها ، حتى يضمن إلى أقصى حد ممكن أنها صالحة للاستخدام ، ومعيار الصلاحية أن تمكنه من أن يحقق الهدف المرجو من البحث العلمى الذى يقوم به ٠

وعملية فحص الأدوات واختبارها لابد أن نقوم بها من حين إلى آخر ، فمُضىُ الأيام ، قد يُثَبّت أفكارا ويكسبها قداسة ، بينما مفروض أن تتغير بحكم ما يجرى فى عالم الإنسان والكون من تحولات وتغيرات ٠ بل إن بعض الأفكار الصحيحة ، يمكن أن تتحول مع طول الاستخدام إلى أمر شكلى ٠٠إطار بغير صورة ، مثلها مثل قطع النقود ، يؤدى طول زمن استخدامها إلى أن تصاب بقدر من طمس ينال بعض معالمها ، فيعمد المسئولون دائما على سحب القطع القديمة وإصدار أخرى جديدة ، ومن هنا نفهم حكمة قول الرسول صلى الله عليه وسلم عندما قال أن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة عام ، من يجدد لها دينها ، حيث يؤكد مضمون الحديث على سنة التجديد وفريضة التحديث ، حتى فى مجال الدين الذى تحيطه هالات قداسة وثبات ، فما بالنا فى مجال حياتنا الدنيوية ، وبخاصة مجال البحث العلمى ، الذى مناطه وعمله ، هو التغيير والتطوير والتحديث ؟!

وما سنعرضه من " أوهام " لا نزعم لرأينا فيها الصحة والصواب ، فلربما يرى غيرنا أن لا مشكلة هناك ، وأن " الأمن مستتب " و " كله تمام ياريس " ، لكنها أمانة الكلمة ٠ ،وتقل سنوات طويلة قاربت على نصف قرن من الزمان ، فما هى هذه الأوهام ؟

من الذى يختار ؟

عندما يتهيأ الباحث لاقتحام طريق البحث ، فإن أول ما يصادفه هو عملية " اختيار " موضوع الدراسة التى سوف يقوم بدراستها ٠

هناك باحثون ربما يستطيعون أن يضعوا أيديهم ، إن لم يكن على " موضوع " ، فعلى أقل تقدير ، على ملامح موضوع ، أو " مجال بعينه ، وذلك أثناء دراسته للدبلوم الخاصة ، وخاصة إذا كان إنسانا جادا فى التعامل مع مفردات هذا الدبلوم ، بمعنى المزيد من القراءة الجادة المتعمقة والمتنوعة ، والهمة الصادقة فى القيام بالمقالات أو البحوث أو أوراق العمل التى يكلف بها والحرص الدائم على الحوار والمناقشة أثناء المحاضرات ٠ وربما يصل هو أيضا إلى موضوع ، أثناء الشهور التى يحضر فيها السمينار أو محاضرات مادة التخصص ٠

وأعجب ما أراه كل عام أن يجئنى باحث يسألنى أن أقترح عليه موضوع بحث ، مستندا فى ذلك إلى ما يقوله من طول خبرتى بما تمت دراسته وما لم يتم ، وبضرورة وجود قضايا ومشكلات تشغلنى وأتمنى أن يتصدى لها باحث أو أكثر ٠

والرد المعتاد منى هو الرفض التام مستندا فى ذلك إلى أسانيد عدة ، أبرزها أنى أنظر إلى البحث التربوى ، وخاصة فى مجال أصول التربية على أنه أمر يتصل اتصالا وثيقا بالخبرة الشخصية والاهتمام الخاص ، وما أحب وما لا أحب ، وبالتكوين العقلى وبطريقة التفكير ، وقد استجبت عدة مرات

بالفعل فى بداية حياتى العلمية ، فاقترحت موضوعات كنت أراها مهمة ، دون أن أقوم بعملية اختبار وتأكد من أن الباحث يقدر على القيام به بالفعل أم لا ؟ ومع الأسف كانت النتيجة مؤلمة ، فقد تم " تطفيس " الموضوع ، ومسخه على يد الباحث ، ذلك لأن موضوعاتنا ليست كبقية موضوعات مجالات متعددة ، حتى فى داخل العلوم التربوية .

إن دراسات أصول التربية ، شئت أم لم تشأ تقوم على " وجهة نظر " و " فلسفة " و " رؤية خاصة " ، سواء كان ذلك بالوعى أو اللاوعى ...وفى هذه المناطق ، يتدخل العنصر الشخصى ، وكأنها تشارك المجال الفنى من بعض الوجوه ، من حيث الطابع الذاتى .

لكن هناك نفرا من الزملاء ، أعضاء هيئة التدريس ، سامحهم الله ، " يَجُرون " هذا الباحث أو ذاك إلى منطقة اهتماماتهم الشخصية لا لمجرد المعاونة ، وتوسيع دائرة البحث العلمى وتعميقه ، بقدر ما يسعى إلى أن تكون النتيجة أن يقوم هو بالإشراف عليه دون آخرين ، حتى أن باحثا كان قد أسرّ لى بأنه يريد أن يدرس قضية معينة من زاوية بذاتها ، ووجهته وأرشدته إلى ما " يبلور " موضوع الدراسة ، وقام بكتابة صورة واثنين وثلاثة ، ورابعة ربما حتى اطمأننت إلى وقوفه على قدميه ، ثم طلبت منه أن يسعى إلى الإفادة من هذا وذاك من بعض أعضاء هيئة التدريس ، فإذا بهذا يريد أن يشده إلى منطقة اهتمامه هو ، وذاك يريد نفس الشئ ، إلى الدرجة التى كنت أعرف فيها على وجه اليقين ، من هو صاحب التعديل كذا أو كذا ، حيث كنت قد أوصيت الباحث أن يعرض لى الملاحظات التى أبديت من غير أن يحدد لى قائلها .

إننى كثيرا ما أشبه عملية اختيار الموضوع بعملية اختيار شريكة أو شريكة الحياة ، لابد للشريك نفسه أن يختار ، لأن له أذواقه واهتماماته وعاداته وظروفه ، وما على الآخرين هنا إلا أن يرشدوا بمعلومات تفيد فى

تصويب اتخاذ القرار ، وبإرشادات تكشف عما يمكن أن يخفى عليه ، أما أن يتجاوزوا هذا ليقترحوا " شريكا آخر " ، فهذا مما يدخل – إذا أحسنا الظن – فى باب " ومن الحب ما قتل " حقا !!

لكن هناك مجالات علمية أخرى مغايرة تماما لعلوم التربية ، مثل العلوم الطبيعية والرياضية والتطبيقية ، فها هنا تنعزل الذات إلى حد كبير ، ويصبح من المعقول ، ومن المقبول أن يختار أستاذ لتلاميذ موضوعات بعينها • بل إن هذا يمكن أن ينقلنا إلى ما يسمى بالخريطة البحثية التى يأمل فى وجودها كثيرون ، فهى إذا كانت من الممكنات فى هذه الدائرة من الدراسات والبحوث إلا أن وجودها ، رغم إمكان قبوله ، تحوطه محاذير ، ذلك أن عددا غير قليل من الأجيال الجديدة أصبح " يستسهل " الأمر فيريد أن يجد موضوعا " جاهزا " ، تماما ، اتساقا مع ما أصبح شائعا تحت المظلة الثقافية الأمريكية مما عرف بثقافة " التيك أواى " ، فمثلما هناك " وجبات سريعة " ، فلتكن هناك موضوعات " تيك أواى " ، دون الحاجة إلى قضاء أسابيع وشهور فى القراءة والبحث ، واللف على مراكز المعلومات حتى يمكن العثور على موضوع دراسة جديدة •

لابد من مشكلة !!

منذ أن أصدر فيلسوف البراجماتية الشهير جون ديوى كتابه المعروف " كيف نفكر؟ " How we think فى أوائل القرن العشرين ، حتى أصبح البحث التربوى " معتقلا " فى نمط التفكير البرجماتى لا يستطيع الفكاك منه ، بحيث أصبح وكأنه " عقيدة بحثية " إذا صح هذا التعبير •

فمن المعروف أن المبدأ الأساسى الذى قامت عليه برجماتية ديوى أن قيمة الفكرة إنما تتحدد بمدى قدرتها على حل إشكال واجهه إنسان ما ، وأن التفكير

عموما لا ينشأ إلا إذا وجهتنا مشكلة ، إذ أن الأمور إذا سارت فـــى طريقهـــا ميسرة هادئة ، مؤدية للغرض ، فلا تكون هناك حاجة للتفكير .

ترتب على هذا أن رسخ فى الأذهان عبر عقود طويلة أن لابد من " مشكلة " حتى يمكن أن يكون هناك بحث أو دراسة .

ولا نريد أن نستطرد فى مناقشة الأساس الفلسفى الذى أقام عليه ديـــوى وجهة نظره ، فالتفكير فيما نظن مثله مثل التنفس ، فكمـــا أن هنـــاك جهـــازا للتنفس لابد أن يقوم بعملية التنفس ، فهناك كذلك جهاز للتفكير ، هو ما نسميه " عقلا " ، وما يرتبط به من عناصر ومكونات مادية ، إذ لا أظن أن لحظـــة يمكن أن تمر بإنسان لا يفكر فيها ، فليس التفكير بالضرورة بـــسبب وجـــود مشكلة ، وإنما نحن نفكر عندما نرى مظهرا جماليا يأخذ الألباب ، ونفكر فى أيامنا الماضية ، وأيامنا التالية ، ونفكر فى أحوال من حولنا ، صحيح يمكن أن يكون بعض هذا محملا بالإشكاليات ، لكـــن بعـــضها الآخـــر لـــيس كـــذلك بالضرورة.

ولنفرض أن باحثا أراد أن يدرس مفهوما من المفاهيم لدى مذهب فلسفى من المذاهب الفلسفية المعاصرة ، مثل مفهوم الحرية ، فما المشكلة هنـــا ؟ إن الباحث إذ يقول أنه سوف يدرس مفهوم الحرية فى فلسفة البراجماتية ، فلماذا نعد ذلك مشكلة ؟ إلا إذا كنا نعتبر كل موضوع لم تسبق دراسته لابد أن يكون مشكلة ...إن التعبير الأدق حقا هو " قضية " ، فمثل هذا الموضـــوع ممـــا يدخل فى باب " القضايا " وليس المشكلات .

إن وهم أن البحث لا يقوم إلا إذا كانت هناك مشكلة دفع البـــاحثين إلـــى الافتعال ، إلى درجة أن يقف الأمر عند حد وضع أداة استفهام أمـــام جملـــة خبرية أو تقريرية ليتحول إلى مشكلة ، كأن يعيد صياغة الموضوع المـــشار إليه بتساؤل مؤداه : ما مفهوم الحرية عند فلاسفة البراجماتية ؟ وغالبـــا مـــا

يفرع من هذا جملة من تساؤلات تسمى بالتساؤلات الفرعية ، كأن يتساءل عن معنى الحرية عموما ، أو عن معناها فى بعض الفلسفات الأخرى ٠٠٠وهكذا٠

لكن ، مرة أخرى ، هل كل أمر ندير حوله تساؤلا يصبح مشكلة ؟ إفرض أنى سألت شخصا عن عدد السكان فى بلد من البلدان ، هل نعتبر هذا " مشكلة " ؟ المشكلة لا يقف معناه عند حدود " الجهل بأمر ما " وإنما هى تعبير عن وجود عقبات تحول بيننا وبين الوصول إلى هدف ما ، فإذا كنت أريد أن أحقق الاستيعاب التام للأطفال المصريين الذين يبلغ عمرهم ست سنوات ، فى المدارس الابتدائية ، فسوف أجد هناك عددا من العقبات التى تجعل من تحقيق هذا الهدف عسيرا ، لعل من أبرزها العقبة المالية ، من هنا أجد نفسى بالفعل أمام مشكلة الاستيعاب ، مما يتطلب منا البحث فى كيفية تدبير موارد تمكننا من تحقيق هذا الهدف ٠

لكن لو فرض أننى أريد تتبع تطور مناهج تدريس الفلسفة فى التعليم العام منذ أن بدأ تدريس الفلسفة فى مصر ، فهل لى أن أعتبر هذا مشكلة ؟ كلا ٠٠٠إن بحثى هنا يعنى أن هناك مساحة زمنية فى تاريخ التعليم مجهولة بالنسبة لنا ونسعى إلى الكشف عنها ٠

وإذا أردنا أن نستكشف جملة المفاهيم الدينية لدى طلاب المرحلة الثانوية ، فما المشكلة هنا ؟ هل تبرز المشكلة فقط إذا سبقنا هذا الموضوع بتساؤل نقول فيه : ما أهم المفاهيم الدينية لدى طلاب المرحلة الثانوية ؟ أليس هذا افتعالا ممجوجا حقا ، وكأننا أمام " شعرة " نطلب من صاحبها أن يشققها حتى " نثمن " جهده ؟

الإشراف المفخخ :

لسنا فى حاجة إلى تفصيل القول فى الدور الأساسى المنوط بالإشراف العلمى على رسائل الماجستير والدكتوراه ، لكننا عندما نكون أمام مجتمع

أصابته أعراض أمراض قيمية يمكن أن نجد أن هذا الدور بدوره قد أصـابته أمراض مماثلة .

فالأصل فى الإشراف مثلا أن هناك " معلما " يقوم بتوجيه باحث فى مبتدأ مسيرته العلمية ...إن المعلم هنا مثله مثل " الأسطى " فى الورش العملية ، تجاه " الصبى " الذى يسعى إلى تعلم حرفة معينة ..فالتلمذة هنا تلمذة معايشة شبه كاملة ، وليست مجرد تعلم عناصر مهارة معينة ...التلميذ بحاجة إلـى تعلم الكثير ، والكثير هذا ليس كله فى المراجع والمظان المختلفـة يمكـن أن يسعى إليها بنفسه ليطلع عليها ، فهناك " طريقة تفكير " ، وهناك مهارة فـى مواجهة المواقف ، وهناك أسلوب معين فى التعامل مـع أطـراف المجتمـع الجامعى ...وهناك ...وهناك من عشرات العناصر التى تتضمنها منظومة الحياة الجامعية يحتاج التلميذ أن يتعلمها ، هذا فضلا عن الموضوع الأساسى الذى يقوم فيه بإجراء بحث أو دراسة ، مما يمكن الاطلاع عليه ، لكن المشكلة أن المجال الأول ، الذى هو مربط الفرس فى التلمذة الحقيقية ، أصبح غائبـا تماما ، لأن الأستاذ لم يعد يملك وقت فراغ يخصصه لتلاميذه ، فهو مـشغول دائما بالعديد من المهام ، وكم نشعر بالحياء أن نقول : حمدا لله ألا تتم التلمذة هذه الأيام بالمعايشة ، لأن الحياة الجامعية أصبحت هى الأخرى تعانى أشـد المعاناة من " تلوث قيمى " مؤسف .

كذلك من المعروف أن " الأستاذية " مدرسة علمية ، مما يوجب أن يكون هناك أستاذ صاحب رأى أساسى وحاسم فى الإشراف ، لكن ما سارت إليـه التقاليد فى السنوات الأخيرة ، من حيث تعدد المشرفين ، " فرّق دم الباحث بين القبائل " إذا صح هذا التعبير . فإذا قلنا أن بالإمكان تحقيـق مطلـب انتمـاء التلميذ إلى " مدرسة " أستاذ بعينه ، بأن يكون المشارك فى الإشراف من نفس المدرسة ، صعب علينا ذلك ، لأننا أصبحنا فى زمن تصور فيه كثيرون أنه ما دام قد حصل على لقب " أستاذ " فهو من حقه أيضا أن يكون صاحب مدرسة

، ولا شك أن تصور المدرسة العلمية هنا مضطرب إلى أقصى ما يكون الاضطراب ، لأن المنطق الذى أصبح سائدا هو منطق " الشلة " أو " الأتباع " وليس موقف المفكر أو العالم الذى يمكن بالفعل أن يكون صاحب مدرسة علمية حقيقية .

بل لقد وصل الأمر إلى حد ألا تكون هناك ضرورة لاتفاق بين المشرفين ، وأحيانا يكون " الاقتحام " متعمدا حتى لا ينفرد هذا أو ذاك بالإشراف والتأثير ، وأخشى أن أقول ، بأن هذا الاقتحام أحيانا ما يكون بقصد المشاغبة والإعلان الفج بأن س أو ص يريد أن يقول ...نحن هنا !!

كان منطق المشاركة فى الإشراف ، هو " تعديد " وجهات النظر ، لكن هذا " التعديد " لابد أن تكون له حدود وضوابط ، بحيث يكون بين المشرفين اتفاق فى " الكليات " ، وتنوع واختلافات أو اجتهادات فى الفروع ، لكن هذا لا يؤخذ به فى الحسبان مع الأسف .

وكان هناك دافع آخر لابد من المصارحة به ، وإن كان يدفع للخجل ، فهناك من المشرفين من فقدوا ضميرهم ، فإذا بهم يتعاملون بمنطق " الهدايا " أو " الإتاوة " ، مثلما يفعل " الفتوات " ، وخاصة إذا كان الطالب من خارج مصر ، ولما كثر الكلام بهذا الشأن ، وكاد أن يلوث سمعة الشهادات المصرية للماجستير والدكتوراه ، كان السعى إلى ألا ينفرد واحد بالإشراف .

ومنها أيضا ما يعرف عن البعض من التشدد إلى درجة الغلو ، وعن البعض الآخر من العكس من ذلك ، حيث التساهل إلى درجة التسطيح والتسيب ، ويكون طبيعيا أن نلجأ إلى تعدد المشرفين ، حتى نضمن ، ولو إلى حد ، قدرا من التوازن بين التشدد والتسيب !!

وكان هناك منطق آخر ، هو أن يستعين الأستاذ بآخرين من المستحدثين حتى : أولا ، يتدربوا على الإشراف ، وثانيا ، يساعدوا فى الجوانب التى من المفروض ألا يتوقف أمام المشرف الكبير الرئيسى ، مثل الجوانب المنهجية ،

وأسلوب الكتابة ، والمراجع ، والتوثيق ، وأدوات البحث ، ويتفرغ الأستاذ الرئيسى للمسائل الكلية العامة والتوجيه الأساسى ، لكنه انقلب مع الأسف أيضا إلى مرض خطير ، فالمشرف الصغير أصبح يرى أن اسمه ما دام " مكتوبا " يكون له الحق ، كل الحق ، فى البت والتوجيه ، رأسا برأس ، وكامل الندية ، ولسان حاله يقول : " هم رجال ونحن رجال " !!

ثم نأتى للجانب الأهم فى رأينا ، وهو من يختار المشرف ؟

صحيح أن القانون يقول أن مجلس القسم هو الذى يحدد هيئة الإشراف ، لكن هناك منطقا إنسانيا وعلميا يقول أن الباحث لابد أن يكون له القول الأساسى فى هذا الاختيار !

إننا نتغنى كثيرا بالحرية والديموقراطية ، لكننا نسلك مسلك السياسيين فى بلداننا عندما يصدعون رؤوسنا بالحديث كثيرا عن الحرية والديموقراطية ، وهم يغتالونها فى كل لحظة من لحظات الزمان ، مع علمنا بأن العلم وأن الفكر لا حياة له إلا إذا تنفس القائمون به مناخ الحرية والديموقراطية .

ونحن نعلم من نتائج ما لا يعد أو يحصى من بحوث زملائنا وأساتذتنا فى علوم النفس وطرق التعليم أن " المعلم " كلما كان قريبا إلى قلب وعقل التلميذ كلما كان تعليمه أسرع إلى عقل التلميذ وقلبه ، ومع ذلك ، فنحن – فى التطبيق – ننسى هذا ، بل ونعمل عكسه ، فإذا بالباحث " يفاجأ "بأن أصبح تحت إشراف فلان أو علان !! وأقسم بالله ، غير مبالغ ، أن بعض الباحثين عندما علم أن هذا أو ذاك قد أصبح مشرفا عليه ، بكى بشدة وكأن مصيبة قد وقعت له ، وأتساءل ساعتها : كيف يقبل ضمير هذا المشرف هذا الوضع ؟ ألا إنه أشبه بزواج بالإكراه !!

عندما كنت أتولى رئاسة القسم فى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى كنت أسعى إلى التوفيق بين نص القانون المكتوب ، وقانون الإنسانية والديموقراطية غير المكتوب ، فأسأل الباحث بينى وبينه عن ترتيب اختياراته

للمشرفين ، وفى جلسة القسم أسعى بقدر الإمكان إلى التوفيق بين رغبة كل من الطالب وعضو هيئة التدريس . ومنذ سنوات طويلة وأنا مختص بتدريس ما يسمى بمادة التخصص لطلاب الماجستير والدكتوراه ، فأسمع ما لايسر من شكاوى بعض الطلاب من معاملات من الإشراف ، لا يمكن أن تتسق مع " منطق الأبوة " الذى يجب أن يحكم العلاقة بين المشرف والباحث !

عندما تتحول الدراسات السابقة إلى " حِلية " :

من الأقوال الشائعة بين المشتغلين بالبحث العلمى ، أيا كان المجال ، هو أن العمل هنا " تراكمى " ، ومعنى التراكمية هنا أن اللاحق يبدأ من حيث انتهى اللاحق ، فيكون " تطور " ، وكأننا إزاء عملية بناء ، فهذا يضع حجرا ، ثم يجئ من بعده ليضع فوق الحجر السابق حجرا ، ثم يأتى ثالث ليفعل النهج نفسه ، فإذا بنا أما بناء شاهق مرتفع .

وعندما يقف المرء ليقارن بين مسيرة البحث فى دائرة مثل الدائرة الفلسفية ، " مثلا " والدائرة العلمية البحتة ، ويجد أن ثمة فرقا ملحوظا فى درجة التطور والتقدم ، يجد أن سببا مهما يفسر ذلك أن كثرة من المسائل والقضايا التى كانت موضع اهتمام الفلاسفة منذ عشرات القرون ما زالت هى هى ، القضايا والمسائل التى يفكر فيها فلاسفة اليوم ومفكروه ، على الرغم من الإقرار بأن هناك مسائل اختفت ، وهناك مسائل استجدت ، وأصبح من سمات التفكير الفلسفى أنه " غير تراكمى " .

من هنا فعندما يجئ باحث ليبحث قضية من القضايا ، أو مشكلة من المشكلات نتطلع إلى أن يبين لنا أنه يقتحم منطقة جديدة ، حتى يمكن لبحثه أن يضيف إلى البنية العلمية ، وطريق ذلك أن يقوم بعملية " مسح " و " استقراء " لجملة ما سبق من دراسات وبحوث داخل المجال الذى يبحث فيه ، فكأنه بذلك يبين لنا أن فلانا قد وضع الحجر كذا ، وعلانا قد وضع الحجر كذا ...إلخ ،

لكن هناك ثغرة فى البناء العلمى والفكرى ، لم ينتبه إليها أحد ، وهـو يجـئ بموضوعه كى يسد هذه الثغرة ، أو يكمل مسيرة البناء .

لكن الفجاجة بدأت – منذ زمن – تزحف على هذه الخطوة المهمة ، مـن عدة أبواب :

فقد تحولت هذه الخطوة لدى البعض إلى أن تكون مجرد أداء واجـب ، واستكمالا للشكل ، ومن هنا تجد ما يجئ به يسوقه وكأنه " يرص " هذا بجانب ذاك ، من غير أن يكشف عن المنطق الذى يكمن وراء القيام بعملية الاستقراء هذه .

فالباحث هنا ليس مجرد " مسجل " لما تم فى المجال ، وإنما لابد أن يقف موقفا نقديا ، وهنا نجد بعض أعضاء هيئة التدريس " يـستكثرون " أن يقـوم الباحث بهذا ، ويتساءلون مستنكرين : كيف لباحث ما زال فى بداية الطريـق أن ينتقد عملا أشرف عليه أساتذة كبار وناقشته لجنة على مستوى عال ؟

وهذا التساؤل غير منطقى حقا ، لأننا دائما نتـربص بالباحـث طـوال صفحات بحثه لنكشف عن مدى قدرته على المناقشة والتحليل والنقـد وإبـداء الرأى ، وإذا اكتفى بالرواية والتسجيل صحنا فى وجهه : أين رأيـك ؟ أيـن شخصيتك ؟ وإذا دافع بأنه كان يروى عن هذا وذاك من الأسـاتذة الكبـار أو المفكرين العظام ، رددنا عليه بألا كبير على النقد ، فما من مفكر ، على طول التاريخ الفكرى للبشرية ، إلا وجاء من بعده من يظهرون سلبيات شابت رأيه ، ونواقص غابت عنه ، وتحليلات أخطأ فيها ، فكيف بعد كل هذا لا نتـصور إمكان وقوفه موقفا نقديا مما يعرض من دراسات سابقة ؟

لكننا من ناحية ثانية نتساءل : هل لا يعد بحثا ، إذا خلا من جزء معنون بهذا (الدراسات السابقة) ؟ الحق أنه من شدة ما وصل إليه الحال من سـوء استعمال وشكلية ، بدأ البعض من الباحثين الجادين يتخلون عن هذه النقطـة ، خاصة إذا كان من الباحثين أصحاب النظر الخاص والنهج المتميـز ، أو لأن

القضية التى يقوم بدراستها هو بالفعل يقتحمها لأول مرة ، وأذكر على سبيل المثال ، أننى فى رسالتى للدكتوراه لم أضمنها أبدا هذا الجزء التقليدى ، لا لسبب إلا لأن الموضوع لم يسبق لأحد أن تناول مثله من قبل. ومن المؤسف أن البعض يخشى كثيرا من التجرؤ على اتخاذ هذه الخطوة ، فإذا به يحشر دراسات " حامت " حول الحدود .

كذلك أذكر أن إنتاجا علميا لأحد أعضاء هيئة التدريس عرض علينا باللجنة العلمية الدائمة للترقيات منذ سنوات ، ورأيت أن بحثا ما بحث جيد ، فإذا بزميل يرى العكس ، وهذا بطبيعة الحال من حقه ، لكننى عندما سألته عن مبررات رأيه السلبى ؟ أجاب بأنه يخلو من الدراسات السابقة ! وكان مصدر عجبى أن البحث كان مليئا فى هوامشه بالمصادر والمراجع ، فتساءلت باستنكار ، نفس التساؤل الذى سألته اليوم : وهل من المحتم أن يكون هناك عنوان مستقل لجزء قائم بذاته اسمه (الدراسات السابقة) ؟ ربما نحافظ على هذا التقليد بالنسبة لأبنائنا ممن يقومون بدراسات للحصول على الماجستير والدكتوراه من باب التدريب والمران على فحص ما سبق أن تم فى مجاله ، لكن الإصرار على ذلك دائما ليس من صواب النهج وسلامة التفكير .

لكننا من ناحية ثانية نتساءل تساؤلا آخر : هل لا ينبغى بالفعل أن يطرق باحث موضوعا سبق لأحد أن درسه ؟

الإجابة تختلف باختلاف المجال العلمى ، إذ نظن أن الموقف فى العلوم الإنسانية يختلف إلى حد كبير عنه فى العلوم الطبيعية والرياضية والتطبيقية ، فنحن فى العلوم الإنسانية نختلف فى وجهات النظر والتأويل والتفسير ، والرؤى ، فقد يقوم باحث بدراسة عن فكر مفكر من المفكرين ، من القدماء أو المحدثين أو المعاصرين ، وتكون له رؤيته ، ومن هنا فمن حق آخر ، إذا كانت له رؤية مختلفة أن يقوم بدراسة الموضوع نفسه ، حيث لا تكرار هنا .

لكن ، مع الأسف فنحن ، مع التسليم بوجاهة هذا المنطق ، نخشى تطبيقه لأن " العينة " التى أصبحت لها الغلبة الآن بين الباحثين ، هى تلك التى لا تملك رؤية خاصة ومهارة التحليل المتعمق مما يمكن أن يجعل لدراسته " مذاقا " خاصا ، و" تفردا " !!

بيد أن هناك نوعية من الموضوعات التى لا نقول أنه يمكن إعادة دراستها ، بل نوجب ذلك ، وخاصة تلك الموضوعات التى تتصل بواقع اتجاهات وقيم بين فئات من أبناء الأمة ، وهو ما حدث بالفعل فى مجال دراسة القيم الشائعة بين طلاب مستوى تعليمى معين ، فإذا كان أحد قد درسه منذ أكثر من عشر سنوات أو ربع قرن مثلا ، فمن المهم للغاية أن نعيد دراسته حيث تغيرت أنساق القيم ، وتبدلت أحوال الناس ، مما يوجب أن نتوقف لنشهد أثر ذلك على القيم الموجهة ، أو المواقف المتخذة ، أو الميول الدافعة .

هل الموضوعية ممكنة ؟

من الناحية " المثالية " يتردد كثيرا أن الباحث لابد أن يكون موضوعيا ، وتفسير الموضوعية هنا ألا يكون للعناصر الذاتية أثر على مسار البحث ، فإذا ما تساءلت عن المقصود بالعناصر الذاتية ، فسوف تجد أنها الميول الشخصية ، والمصلحة المادية ، والعلاقات الخاصة ، مثل القرابة والصداقة ، والمذهبية ، والعقيدة والموقف السياسى ، وما شابه هذا وذاك ، فهل هذا ممكن فى البحوث التربوية ؟

لنكن صادقين فى الشهادة ، فهذا عسير للغاية ، فالتحيز واقع واقع ، ويصبح المنشود أن نقلل منه بقدر الإمكان ، أما إذا تصورنا إزالته فهذا وهم واضح ، كيف يمكن لباحث يستظل بالتوجه الإسلامى ، مثلا ، أن ينعزل عن هذا التوجه وهو يدرس أى موضوع من الموضوعات التربوية ؟ وكيف يمكن

لباحث ذى توجه علمانى أن ينسى هذا وهو بصدد دراسة قضية من القضايا التربوية ؟

فماذا نفعل ، إزاء هذا التناقض بين النزعة الخاصة ، وما يتطلبه البحث العلمى من موضوعية ؟

هنا يمكن لنا أن نميز بين " الوقائع " وبين " تفسيرها " ، وفى كثير من الأحوال أكرر الاستشهاد بتجربة شخصية بين اثنين من الباحثين ، أحدهما ماركسى النزعة ، والآخر إسلامى التوجه ..

كان الأول يدرس فترة من التاريخ المصرى الحديث اقتضته أن يتناول شخصية حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين ، فلما نظرت فى هوامشه لأرى مراجعه ، وجدت اعتمادا رئيسيا على أحد أقطاب الماركسية فى مصر ، فاعترضت على ذلك ، وتصور الباحث أن فى ذلك حجرا على حريته الأكاديمية ، بينما كان اعتراضى محاولة منى للتخفيف من أثر النزعة الإيديولوجية ، لكن فى قطاع معين ، فأوجبت عليه أن يقرا لأصحاب الجماعة أنفسهم ما دام يكتب عنهم ، لكنه عند التحليل والتفسيرله أن ينقد ويعارض ويشجب كما يريد ، ومن ثم يستعين بمن يريد من شهود النفى ، إذا صح هذا التعبير !

وكان الباحث الآخر بصدد تشخيص " الحالة الفكرية " فى مصر ، فجاء ذكر الماركسية ، فإذا بى أجده يستعين فى المراجع بشخصيات معروفة بنزعتها الإسلامية ، فهم من الإخوان المسلمين ، وهنا اعترضت أيضا ، مؤكدا على الباحث أنه إذ يكتب عن الماركسية ، لابد من الاطلاع على كتابات أصحابها هم ، وله بعد ذلك أن يناقش ويعترض من خلال كتابه هو المفضلين .

الباحث هنا مثله مثل القاضى ، لابد أن يسمع شهود النفى ، وشهود الإثبات ، وله بعد ذلك أن يحكم بما يمليه عليه ضميره . ذلك سبيل مهم يحقق

لنا قدرا لا بأس به من الموضوعية كما نراها ، لكن هناك جانبا آخر لا يقل عن ذلك أهمية ...

ففى مجال دراستنا الإنسانية على وجه العموم ، وفى أصول التربية على وجه الخصوص ، لابد أن ينطلق الباحث من " أرضية فكرية " ...من نظرية ...من فلسفة ...من موقف فكرى يؤمن به ويستند إليه ، والموضوعية هنا هى أن يعلن الباحث ذلك منذ البداية ، ذلك لأننا أحيانا ما نقرأ مقالا أو دراسة أو كتابة ، ويعلن أن كاتبها – مثلا – هو " الكاتب الإسلامى " فلان ، حتى إذا مضينا فى القراءة شعرنا بأننا نقرأ كلاما لمستشرق ، يدس السم فى العسل . حتى لو أحسنا الظن ، فلتكن تلك اجتهاداته ، لكن لا ينبغى له أن يخفى علينا هويته الفكرية .

صحيح أن وصف " الإسلامى " ليس احتكارا ، لكننا نفرق فى استخدامه بين موضوع الكتابة ، وبين المنطلق الفكرى ، فقد يكون الكاتب يهوديا متخصصا فى الدراسات الإسلامية ، فهل نصفه بأنه " كاتب إسلامى " ؟ إن التخصص فى موضوع لا يعنى الإيمان بالقاعدة الفكرية التى يقوم عليها ، ومن ثم فإن "الإسلامية" مفروض أن يقصد بها الإيمان بالإسلام منهج حياة .

حتى فى اختيار الوقائع ، أحيانا ما نجد الكاتب يغمض عينيه عن وقائع ، وينتبه لوقائع أخرى ، وكأنه " يصطاد " ما يؤيد وجهة نظره !

منذ أيام قليلة قرأت مقالا لكاتب صحفى أعرف أنه " علمانى " التوجه ، وهذا حقه الذى لا ينبغى أن ننازعه فيه ، وأخذ يتحدث عن عملية " تفجير " الأحزاب من الداخل التى تلجأ إليها القوى الأمنية ، وأخذ يذكر عدة أمثلة ، بعضها لم يكن بارزا أو قوى التأثير ، لكنه لم يذكر أبدا حزب العمل كأحد الأمثلة ، مما يشير إلى أن معاداته لتوجه الحزب جعلته يغفل عن ذكر ما حدث له ، مع أن الأمر يدخل بشدة فى الموضوع الذى يكتب عنه !!

وتقتضى الموضوعية كذلك البعد عن الحديث عن " شخص " الكاتب الذى نتناول عمله بالنقد والتقييم ، ونركز على " العمل الفكرى نفسه أو العلمى . وهنا أيضا أتذكر موقفا مؤسفا للخلط بين الأمرين ...

فقد كتب أستاذ جامعى كبير عن فترة معينة من تاريخنا المعاصر يمدحها ، وكان كاتب آخر لا يرى هذا ، فكتب ناقدا ، لكنه تناول الكاتب الأول من حيث " موقع عمله " ، وزواجه ، و" العملة "التى يأخذ بها راتبه ...إلى غير هذا وذاك من جوانب لا تشكل عناصر فى موضوع الاختلاف فى الرأى، مع أن الكاتب الثانى من قمم الكتابة فى مصر فى وقتنا الراهن !!

كذلك من حيث درجة " التهذيب " فى الأسلوب ، فهذا باحث قامت دراسته على نقد بعض الدراسات فى مجال معين ، فوجدت أنه يستخدم كلمات مثل : " وتجاهل " فلان كذا ، و " تغافل عن " ، فما كان منى إلا أن طلبت محو هذه الكلمات ، ففيها حدة وقسوة ، ليحل محلها كلمات أخرى تعبر عن نفس المعنى ، لكنها تبعد عن هذا المنحى المستفز الذى يبدو الباحث فيه وكأنه " جلاد " يضرب ، وليس قاضيا مطلوب منه أن يعدل .

المفاهيم والمصطلحات :

فمما درج عليه الباحثون أن يخصصوا جزءا فى بدايات الدراسة بعنوان " مصطلحات البحث " ، وهذه خطوة على درجة عالية من الأهمية ، ذلك لأن المفاهيم والمصطلحات مثلها فى الحياة الفكرية مثل " العملة النقدية " فى الحياة العامة ، فإذا سألت أحد عن سعر شئ ما اشتراه وأجاب بأنه عشرون ، لا يمكن أن نقنع بذلك ، بل لابد أن يقرن الرقم بالعملة النقدية التى اشترى بها ، دولار ؟ يورو ؟ جنيه ؟ ريال ؟ حيث أن الأمر لابد أن " يفرق " كثيرا بين هذا وذاك .

كذلك نحن نتعامل فى البحث العلمى مع مفاهيم ومصطلحات ، ننسج عليها جملنا وأفكارنا وتعبيراتنا وتحليلاتنا ، مما يتحتم معه أن نكون أمناء مع القارئ ، فنصارحه منذ البداية بأننا نعنى بالمصطلح "أ" كذا ، والمصطلح "ب" كذا ، ومن ثم نتيح لحديثنا أن يتسم بالمنطقية والوضوح الفكرى ، وعلى سبيل المثال ، فنحن أحيانا نجد باحثا يدرس موضوعا عن " الآراء " التربوية لفلان ، وباحثا ثانيا ربما يدرس " فلسفة التربية " عند فلان ، وثالث يدرس " الفكر التربوى " عند علان ، ورابع " النظرية التربوية " عند هذا أو ذاك من المفكرين ، فهل هناك اختلاف بين هذه المصطلحات الأربع أم أن مضمون كل منها يماثل مضمون الآخر ؟

ومما لابد أن يقر فى الأذهان أن المفاهيم والمصطلحات لها سياقاتها الثقافية مثلما لها سياقاتها العلمية ، مما يتطلب أن نكون على حذر ونحن نستعير من ثقافة الآخرين ، خاصة وقد وجدنا أنفسنا فى حالة تخلف مزرية ، بينما أمامنا الغرب وقد قطع أشواطا طويلا على طريق النهوض الحضارى والتقدم ، مما يجعلنا " مستتبعين " آليا لما يروج من ألفاظ ومصطلحات ٠ وإذا كان هذا مقبولا فى مجال الأجهزة والآلات فليس مقبولا تماما فى كثير من المجالات الإنسانية ، وفى مقدمتها العلوم التربوية ، ففى الأولى اختراعات وابتكارات ، أما فى الثانية فعدد غير قليل منها ليس مبتكرا ومخترعا ٠

وترتب على ذلك أن نرى عجائب كثيرة عندما يقوم الباحثون بتحديد ما سوف يستخدمونه من مفاهيم ومصطلحات ، حيث يسارعون بالترجمة دون مراعاة لسياقاتها الثقافية ، بل إن عددا غير قليل يسعى إلى أن يكسب حديثه فى بعض المصطلحات العادية وجاهة ومشروعية ليكتب بجوارها مقابلها الإنجليزى ، معلنا بذلك مشاعر دونية حضارية !!

ومن هنا نجد كثيرين يقعون فى ترجمات إذا قسناها بمعايير اللغة العربية لوجدناها غامضة لا تؤدى إلى المطلوب ، ويحضرنى بهذه المناسبة هذا

المصطلح الشهير : Appraoches نسبة إلى الفعل " يقترب " كترجمة حرفية ، لكن التأمل فى المعنى المراد من خلال السياق نجد أن المراد هنا ليس معنى مكانيا ، ولكنه معنى يقرب إلى زاوية رؤية ووجهة نظر ، ولذلك نجد أن كلمة " مداخل " ومدخل إلى الأقرب للمعنى ٠

والشئ نفسه بالنسبة لهذا المصطلح الذى شاع وأصبح شبه مستقرا الآن وهو ما يسمى " عصف ذهنى " ترجمة حرفية لمصطلح Brain storming مع أننا لو تأملنا المراد وهو احتكاك الآراء والأفكار بعضها بالبعض فى حرية وتلقائية فقد يكون الأوفق أن نكون أمام عملية " تفاكر " مثلما نقول " تباحث " و " تفاهم " ٠

ولعلنا إذا رجعنا إلى البدايات لاكتشفنا أننا قد انطلقنا فى أول الأمر من موقف اندهاش ، الذى يلحقه تقليد واستتباع ، ونسوق مثالا على ذلك بمصطلح " التربية " ، فلم يكن هذا المصطلح متداولا فى الكتابات التربوية العربية الإسلامية على مدى قرون طويلة ، حتى بدأ الاتصال بالغرب ثقافيا منذ أوائل القرن التاسع عشر ، فلما وجدنا لفظ " Education " وأردنا أن نترجمه إلى العربية ترجمناه إلى " التربية " ، فلما وجدنا أن هناك مصطلحا آخر فى العربية هو " التعليم " ، أخذنا نجهد أنفسنا عبر عقود عدة – وما زلنا – فى التفرقة بين المصطلحين ، مع أن المصطلح الذى كان متداولا فى موروثنا الثقافى هو " التأديب " ، كما ورد فى الحديث النبوى " أدبنى ربى فأحسن تأديبى " ، والذى يتأمل استخدامات القرآن لفعل التربية فسوف لا يجده إلا فى موضعين يتصلان بموقف الرعاية الجسمية فى الصغر " ألم نربك فينا وليدا " ، و " وقل ربى ارحمهما كما ربيانى صغيرا " ، أما استخدامات القرآن لفعل التعلم ، فيرد فى عشرات الآيات ، بحيث يكسب هذه العملية أبعادا متعددة ومضامين شتى ، فالتعليم فى القرآن أوسع مدى من التربية ، على عكس ما جرنا إليه حال الاستتباع فى المصطلح الغربى

وانظر على سبيل المثال مصطلحين كانا شائعين فى ثقافتنا إلى فترة قريبة ، ألا وهما " اليمين " و"اليسار " فقد حملا بالكثير من المضامين السياسية والاجتماعية والإيديولوجية جعلت اليمين عنوانا للرجعية والجمود والقهر والاستغلال ، بينما انصرف معنى اليسار إلى التقدمية والنقدية ومناصرة الضعفاء ٠٠٠هما مصطلحان عكسا مواقف وأحداث فى الحضارة الأوربية على وجه الخصوص ، لكننا استعرناهما بما حملا به من معانى ، بينما إذا رجعنا إلى ثقافتنا العربية الإسلامية فسوف نجد معانى مختلفة تماما ، فاليمين مفضل دائما فى آيات القرآن الكريم ، وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، بينما اليسار وفقا للغتنا العربية له معنى مناقض تماما حيث يشير إلى الثراء ، واليمين فى القرآن يقابله " الشمال " وليس اليسار ٠٠٠وهكذا ٠

وربما يقودنا هذا إلى ما يقع فيه عدد غير قليل من الباحثين من خلط بين " المفهوم " و " التعريف " ، فالتعريف مثله مثل ما نراه فى القاموس ، من حيث سوق بضع كلمات تعبر عن معنى ما نريد تعريفه ، كأن نقول أن الحرية أن تعمل وتقول كما تريد شريطة ألا يؤدى ذلك إلى إيذاء الآخرين وتعطيل ممارستهم وتفكيرهم بحرية ، مثلا ، لكننا إذا تعاملنا مع الحرية كمفهوم ، فالموقف يختلف ، إذ سوف نجد اختلافات بين المذاهب والفلسفات ، ونجد عناصر وآليات ، ونجد سياقات وشروط وقواعد ، إلى غير هذا وذاك مما يرتبط عادة بشرح المفهوم ٠

وأحيانا ما لا يدقق الباحث فيما هو مصطلح أو مفهوم أساسى يستحق الشرح والتحليل أم لا ، كأن يجهد باحث نفسه فى التعريف بالتعليم الثانوى وشرح مفهومه ، صحيح أنه يمكن أن يحتج بأنه قد يشمل مرحلتى التعليمين الإعدادى والثانوى فى بعض الدول ، وقد يشمل التعليم الثانوى ، وجزءا من التعليم العالى ، وقد ٠٠وقد ٠٠إلخ ، بيد أن هذا مردود عليه بأن الباحث إذ

يجرى فى مصر فلابد أن يقر فى ذهن القارىء أن الباحث ملتزم بما هو " معروف " فى مصر عن هذا التعليم ، وكما قيل بحق " المعروف لا يعرف "!!

والمقابلات الإنجليزية لما يستخدمه الباحث فى مصطلحات ومفاهيم له ضوابطه ، فإذا كان المصطلح مستعارا من ثقافة أجنبية ، ولم نستقر تماما على الترجمة الدقيقة ، كان هذا التقابل ضروريا ، لكن ما ضرورة إيراد المقابل الإنجليزى لكثير من الكلمات العادية المتفق على معناها بين الجميع ، كان يصر الباحث على أن يكتب مع " الاتجاه " و " الميل " و " تكافوء الفرص " المقابل الإنجليزى لكل منها وهى لا تحتاج إلى ذلك ، وكأنها " عقدة الخواجة " الشهيرة تطل برأسها هنا ، أو قل بصراحة أكثر " تخرج لنا لسانها ؟!!

خلط الأوراق بين المقال والدراسة والبحث :

تعودنا أن منشأ الأسماء يجئ فى الترتيب بعد وجود المسمى ، ومن ثم فإذا كان هناك اسم فلابد منطقيا أن يكون له مسمى ، إلا إذا كان الأمر أمر ترادف كما نقول الأسد ، والليث ، فإذا وجد إنسان المسمى الذى نطلق عليه اسم الأسد ، فلا يتصور أن يكون هناك مسمى آخر ، ما دام هناك اسم آخر ، وهو الليث ، لأنه ليس إلا مرادفا لاسم الأسد .

كذلك نتصور أنه ما دامت هناك أسماء مثل المقال ، والبحث ، والدراسة ، فإما أن يكون بينها أو بين بعضها ترادف ، وإما أن تكون هناك ثلاث مسميات بالفعل أو أقل .

فإذا اخترت عددا من رسائل الماجستير والدكتوراه ، وبحوث أعضاء هيئة التدريس المقدمة للترقية ، حيث هناك حرص على تضمين العمل بعض العناوين التى تجدها أحيانا " مشكلة البحث " ، وأحيانا " مشكلة الدراسة " ، والأمر نفسه فى النقطة الخاصة ببقية الآليات الشهيرة الأخرى . ومن المؤكد أن هذا لا يحدث بالنسبة للمقال ، فهنا شبه تعارف على أن المقال هو عمل

محدود الصفحات بحيث يعد على أصابع اليد الواحدة أو اليدين ، وفيه فكرة واحدة على وجه التقريب يقلبها الكاتب على جوانبها المختلفة شرحا وبيانا وتحليلا ، وهو الشكل الشائع فى الصحف والمجلات .

ومع ذلك فإننا نتساءل عن " القيمة الفكرية " أو العلمية " للمقال ...

إن ما أوردناه عن معنى المقال يوحى للوهلة الأولى بخفة وزنه الفكرى والعلمى ، حتى أنه غالبا ما يؤخذ فى الاعتبار عند الترقية ، وأذكر بهذه المناسبة أن أحد الأساتذة الكبار حاليا ، كان قد قدم ضمن أعماله للترقية منذ فترة طويلة نسبيا عملا قليل الصفحات ، حيث تجاوز العشر بعدد قليل ، فأفتى أحد الزملاء ، عند التقييم ، بأن هذا " مقال " ، ومن ثم فهو لا يدخل ضمن التقييم ، وكان ردى هو تساؤل عما إذا كان المعيار هو القيمة التى يحملها المضمون ، أم عدد الصفحات ؟ ذلك لأن المتقدم كان يقدم فكرة جديدة لم نرى غيره قبل ذلك يقدمها فى التأريخ للتعليم فى مصر ، وهى خاصة بأن الحملة الفرنسية ، على غير الشائع فى كتبنا الدراسية ، لم تكن هى بداية النهضة ، بل كانت هناك تباشير نهضة قبلها ، وكان مجيئوها وأدا لهذه النهضة التى كانت ستكون نبتا منتميا للبنية الثقافية العربية الإسلامية ، صحيح أن الشيخ محمود شاكر قال بهذا ، لكن هذا الرأى كان مجهولا تماما فى الأدبيات التربوية المصرية ، ومن ثم فقد اعتبرت المقال عملا يستحق التقدير .

ونحن نذكر القارئ بأن الكتاب الذى دوى فى العالم كله لهينتنجتون عن صدام الحضارات ، كان أصلا مقالا نشر بإحدى المجلات ، فأثار جدلا واسعا فاضطر الكاتب أن يتوفر على الفكرة ويوسعها مزيدا من التحليل والتعمق والتنظير فصارت كتابا .

فكأن المقال يمكن أن يحمل لمحة جديدة لم يسبق إليها أحد ، وقد يحمل فكرة لم تخطر على بال سابق ، وقد تبشر برؤية مبتكرة ..وهكذا ، ومن ثم ننظر إليها على أنها عمل فكرى متميز يستحق التقدير ، ربما يفوق التقدير

الذى نعطيه لعمل تضمن مئات الصفحات ، لكنه يدور فى فلك ما هو مطروق ، ويلف حول ما هو مسبوق !!

كذلك أذكر أن أستاذا آخر ، عندما تقدم للترقية كان أحد أعماله عمل لا يقوم على دراسة ميدانية ، يستخدم فيها أداة من أدوات البحث العلمى المعروفة فى الدراسات التربوية والنفسية ، فأفتى البعض بأن هذا العمل من ثم يعتبر " دراسة " وليس بحثا ، والترقية ما دامت القواعد تقول بأن من شروطها أن يحصل المتقدم على تقديرات كذا وكذا فى " البحوث " ، إذا لا ينبغى أن يكون هذا العمل مبررا للترقى ، ويمكن أن يعد " جهدا مشكورا " !

هنا برزت الحاجة إلى التوقف أمام مفهوم " البحث " ، ما هو ؟ إن كان القول بأن البحث هو ما يقوم على استخدام أداة بحثية لدراسة قضية أو مشكلة مما يكون فى واقع التعليم فهذا تضييق لمعنى البحث ، فإذا كان الغرض من البحث الكشف عما كان مجهولا عن طريق المرور بعمليات فكرية وإجراءات علمية متفق عليها ، فإن هذا يمكن أن يتم من خلال تحليل لأدبيات وإعمال أدوات استنباط ومقارنة وتصنيف وربط ونقد وفك وتركيب ٠

هنا أذكر أيضا أن أحد كبار الأساتذة الآن كان قد تقدم – ضمن الأعمال التى تقدم بها – بكتاب ، فإذا بزميل يستبعده بحجة أنه "كتاب" وليس " بحثا " !

هنا قلت أن قصد المشرع من استبعاد الكتب ، الكتب " المدرسية " ، أى التى يستخدمها أعضاء هيئة التدريس لتغطية منهج مقرر ، فليست المسألة استبعادا لمطلق الكتاب أى كتاب ، وإنما هى هذه النوعية من الكتب ٠ وهنا لابد أن نتساءل : متى يكون الكتاب كتابا مدرسيا ؟ عندما يكون واقفا عند حدود أوليات العلم الذى يقع فى مجاله ، كأن يتناول المفاهيم الأساسية ومجالاته وأهدافه ومنهج البحث فيه ونبذة عن تطوره ٠٠وهكذا ، فضلا عن التبسيط فى الأسلوب ، والوضوح فى التراكيب اللغوية ، فإذا نظرنا إلى

موضوعات الكتاب لم نجده كذلك ، ومن ثم فكاتبه يقدم جديدا وإضافة مما يجعله عملا علميا يستحق التقدير المتميز عليه !!

هل تحولت الاستبانات إلى وباء ؟

منذ سنوات ، ويكاد لا يمر أسبوع إلا ويجيئنى باحث حاملا معه أوراق يريد أن يتركها لى ، وعندما أسأله عن مضمونها يقول أنها " استبانة " يريدنى أن أبدى الرأى فيها ، فأبادر على الفور بالاعتذار عن عدم إبداء الرأى حتى شاع بين البعض وكأننى أستنكر هذه الأداة !!

والحق أننى لا أستنكر مطلق الاستبانات ، وإنما أستنكر ، وبشدة " حالة استخدامها " كما وقع فى خبرتى التى أزعم أنها غير قليلة ٠

فالذى أفهمه من وظيفة الاستبيان أنه يستهدف استخراج ما هو بداخل الإنسان ، فكرة أو موقفا أو رأيا أو ميلا أو اتجاها ، لكنه لا يستهدف دراسة وقائع خارج الإنسان ، فهذه لها أدوات أخرى ، مثل التصوير ، والتسجيل ، والرسم ، وبطاقات الملاحظة ، وهكذا ، ومن هنا كان الاسم الذى استخدمه أساتذتنا قديما هو الأقرب إلى المعنى الحقيقى ألا وهو " الاستبار " ، لأن الأداة هنا تسبر غور الإنسان لتستخرج من جوفه ما يخفيه ٠

لكن بالله عليك إذا ما رأيت سؤالا على سبيل المثال فى استبيان عن حال التعليم المفتوح فى إحدى الجامعات عن الأدوات والتجهيزات ومدى كفايتها ، فهذا مما يمكن الوقوف عليه ببطاقة ملاحظة ٠٠إنه يتعلق بشئ خارج الإنسان ، والاستبانة مفروض أن تستخرج ما لدى الإنسان !

وماذا عندما تجد سؤالا عما تحقق من أهداف برنامج للتعليم معين ، فكيف يمكن لمفحوص أن يجيب ، إلا إذا كانت الإجابة – كما نقول _ " أى كلام " ؟ فالبرنامج التعليمى يتضمن مقررات متعددة ، والقائم بالتعليم لا يعلم إلا ما يتصل بمقرره هو فكيف يحكم على باقى المقررات ؟ وإذا وجه هذا السؤال

إلى متعلم فهل نضمن أن الأهداف كانت واضحة أمامه ؟ وعلى أى أساس يحكم بتحققها ؟

إننى أكاد أزعم بأن الكثرة الغالبة من الاستبانات المستخدمة لا تحقق الغرض منها ، وأنها أصبحت تنحو إلى الشكلية ، وكأنها فقط تريد إيهام القارئ بأنه أمام بناء علمى مبنى على منهجية موضوعية دقيقة تستقرئ حركة الواقع ، ونكاد نردد إزاء هذا الزعم ما يعبر عنه المثل الشعبى السائر " مش كل اللى يرص الصوانى يقول أنا حلوانى ، ولا كل من ركب الخيل يقول أنا خيال !!" .

لكن الحق يدفعنا إلى ألا نحمل الباحث المسؤولية كاملة ...

إنه يتحمل بعضا منها يتمثل فى أنه – فى الغالب والأعم – يعتمد على استقراء عدد من الاستبانات التى استخدمت فى موضوع قريب من موضوعه ، ليقتبس من هذا بعض الأسئلة ، ومن هذه بعضا آخر ، ومن تلك أسئلة عددا مختلف الصياغة ..وهكذا .

لكنه لو قام بما يسمى بالدراسة الاستطلاعية ، داخل مجتمع البحث ليستقرئ منه مجالات وموضوعات وقضايا الاهتمام ومواطن الإشكال لاستطاع أن يضع يده غالبا على نقاطا وقضايا تستحق منه التركيز عليها .

كذلك ، فليس أى باحث بقادر على بناء أداة بحثه ، فهذا فن وعلم يختص به متخصصون ، من المفروض أن يكون لهم دور فى المساعدة على بناء الاستبانة ، وهؤلاء ليسوا هم المحكمون ، وإلا لتصورنا بذلك أن كل من حمل درجة الدكتوراه يعتبر خبيرا فى بناء الاستبانات ، حيث يتجه الباحثون فى أغلب الأحوال إلى تحكيم من حصل على درجة الدكتوراه ، إلا فى بعض الحالات القليلة التى تستوجبها طبيعة موضوع البحث .

إن حالة الاستبانات فى بحوثنا تذكرنى بالفرق الشاسع بين الأسئلة التى يوجهها الصحفى المحلى إلى القيادات السياسية العليا وتلك التى يوجهها مذيع

أو صحفى أجنبى متمرس ، فبعض المذيعين والصحفيين يكاد " يعصر " المسئول ويجعله يتصبب عرقا من صراحة الأسئلة ودقتها وجرأتها ، وقدرة المحاور على أن يستخرج ما يريد استخراجه من المسئول ، بينما فى إعلامنا يمكن أن تجد صحفيا يسأل رئيس الدولة أو رئيس الحكومة : ما الدروس التى طلعت بها سيادتكم نتيجة سنوات الحكم ؟ سؤال ساذج ، لا ينتج إلا إجابة مسطحة لا تثمر ولا تغنى من جوع ٠

وهكذا أسئلة الاستبانات تكاد تدور حول " ما ينبغى أن يكون " ، فإذا بالمفحوص يجيب بما يجب أن يكون ، والمفروض أن الاستبانة صممت للكشف عن " واقع " بعينه ، ومن هنا فقلما تكشف الاستبانات عن حقيقة الظاهرة أو القضية موضوع البحث ، وهو الأمر الذى يتبدى فى النتائج الرقمية ، حيث نشاهد قلة الفروق أو علو الدرجات فى جوانب بعينها ٠ والمشكلة أن للأرقام سحرها ، وللجداول سطوتها ، فكأنها " قرآن " يجب التصديق به واستحالة تصور وقوع الخطأ ، ثم يرتب الباحث ، ونرتب نحن بدورنا أحكاما ما أنزل الله بها من سلطان !!

ونظرا لكثرة مستخدمى الاستبانات ، يجد كثير من أعضاء هيئة التدريس هجوما من الباحثين الذين يسعون إلى تحكيم أدواتهم ، والكثرة الغالبة فى أيامنا هذه مثقلون بالأعباء ، فالسباق وراء الرزق أصبح يستغرق معظم الوقت ، فإذا بشئ من " التسرع " أو " اللامبالاة " أو " التفريط " فى التحكيم ٠ وفضلا عن ذلك فالحق أن إبداء الرأى لا يقف عند حد تسجيله على أوراق الاستبانة ، وإنما يقتضى الأمر فى الغالب مجالسة الباحث ومناقشته وجها لوجه ، لكن ، من الذى يمكن أن يفعل هذا ؟

وتكون النتيجة لكل هذا وغيره ، بناء استبانة فاقدة للقيمة العلمية الحقيقية ، ومن ثم تجئ النتائج بدورها مماثلة فى ضعف القيمة العلمية ٠

التنظير ٠٠ليس كلاما !

أعرف أن كل ما نكتب ونقول هو بطبيعة الحال " كلام " حيث هو مكون من حروف وكلمات وجمل تتضمن معان ، لكننا عندما نستخدم هذه الكلمة فى أحاديثنا الجارية فإنما لكى نعبر عما ليس له قيمة ، حتى أننا أحيانا ما نعقب على ما نسمع ب " دا كلام " ، فهو لا يتعدى حدود القول المنطوق أو القول المكتوب ، ليتحول إلى إجراءات وأفعال وأنشطة ومشروعات ٠

وهذا الفهم المشوه " للكلام " أحيانا ما ينسحب على ما نسميه " بالتنظير " فيُظن " أنه " مجرد كلام " ، بمعنى أنه يدخل فى باب الترف والزوائد ، ومن ثم فلا أهمية ولا قيمة له ٠

والحق أن سوء الظن هذا بالتنظير له أسبابه التى أدت، إلى هذا ، فأنت عندما تتصفح الكثير من الرسائل فى السنوات الأخيرة وتقلب صفحات الفصل الأول ثم الثانى ، وربما الثالث ، فسوف تجد ما يتصوره صاحبه بأنه " تنظير " هو بالفعل مجرد كلام لا يثمر ولا يغنى من جوع ، ذلك أن صاحب الرسالة إذا كان – مثلا – يجرى بحثه فى مجال التنمية ، فسوف تجده يفرد فصلا طويلا عن التنمية ، معناها ومجالاتها وأهميتها ، وليس هذا تنظيرا ، لأنه من الكلام المعروف المكرر والمعتاد ، ومن هنا فسوف تجد عشرات الرسائل التى تتم فى هذا المجال تقول الكلام نفسه ، فإذا بالقارئ يشعر بالملل ويحس بعدم القيمة ويرى ألا جدوى من هذا ، لكن الحكم العام ينصرف إلى أن هذا تنظير ،وإذن ، فهو غير ذى قيمة ٠

وقل مثل هذا فى عشرات الرسائل ، كأن تكون الرسالة فى اقتصاديات التعليم ، فإذا بصاحبها يستغرق صفحات طويلة محدثا إيانا عن أن التعليم لم يعد خدمة بل هو استثمار ، ويروح حاكيا لنا حكاية الكشف عن ذلك لدى آدم سميث ، وشولتز وغيرهما ٠٠قد كان هذا جائزا فى أوائل الستينيات عندما كان المجال جديدا ، لكنه الآن أصبح من " المسلمات " ، وما أصبح مسلما به

لا يكون موضع مناقشة ، بل نمضى للبناء عليها ، مستولدين منه ما يترتب على هذا النظر من مواقف وخطوات .

وأصبحنا فى سنواتنا الحالية أمام موضة بحثية اسمها " الجودة الشاملة " فتسجل عشرات الرسائل ، ولا بأس من ذلك ، فللبحث العلمى " مواسم " و" أعياد " ، فما دمنا فى رمضان – مثلا – فلابد لكل الأطفال أن يشتروا " فوانيس " ، وإذا ما كنا بصدد مولد النبى صلى الله عليه وسلم ، فلابد من " عرايس المولد " لكل من يريد ... لكن تنبعث المشكلة نفسها ، فنجد أن كل باحث يعقد فصلا وربما أكثر عن معنى الجودة الشاملة ، وأهميتها ومقاييسها وأغراضها وتطور الاهتمام بها ومجالاتها ، وقيمتها التنموية ...إلى غير هذا وذاك من نقاط ، فإذا وجد كل باحث نفسه مكررا للكلام نفسه ، خرج هذا من دائرة التنظير ، ليدخل فى باب " الكلام " الذى لا يثمر ولا يغنى من جوع .

ومثال ثالث ، فهناك فى التربية مقولة تؤكد أن التربية نظام فرعى من منظومة مجتمعية أكبر ، ومن ثم كان طبيعيا أن تتأثر التربية بكل ما يجرى حولها ، سواء فى المجتمع الإقليمى الوطنى أو المجتمع العالمى ، ويرتبون على هذا ضرورة أن يقوم الباحث بعقد فصل أو أكثر عما اصبح يسمى " بالمتغيرات المعاصرة " ، بل وكثيرا ما ينص عليها فى العنوان ، فنقول موضوع كذا فى ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة !

وهذا والله أدخل فى باب " اللهو " و "العبث " ، فما هو معلوم بالضرورة ، لا ينبغى أن يكون موضع تحليل وشرح ومناقشة ، فكون التربية دالة لمتغيرات مجتمعية ليس قضية بحثية ، وليس قضية جدلية ، ولا هو اكتشاف ، بل أصبح " مسلمة " وأصبح " منطلقا " ، ويصبح الجهد المطلوب أن يكشف لنا الباحث فى ثنايا دراسة عناصر قضيته كيف يمكن أن نلمس تأثير هذا المتغيرات هنا وهناك ، فيجئ البحث عن المتغير " مجدولا " فى الوقائع والأحداث ، وليس

فى جزء قائم بذاته منفصلا ، وإلا بالفعل يمكن أن ننظر إليه كما ننظر إلى الزائدة الدودية !

إن الحديث عندما يكون فى " المعروفات " ، وفيما هو متداول ومشهور ومكرر لا يعد تنظيرا ، فهو أميل إلى ما نكتبه فى " الكتب المدرسية " ، يصلح للتعليم ، لكن الكلام إذا عرض لأفكار جديدة ، ولمواقف جدلية ، لتفسيرات طريفة ، لزوايا كانت مجهولة ، هنا نجد أنفسنا أمام تنظير حقيقى ، وهنا نشعر بالتالى بأننا أمام خطوة جوهرية من خطوات البحث .

ولعل أبرز الشواهد على أن ما نقرأه فى الرسائل لا ينطبق عليه توصيف التنظير ، أن بعض الباحثين ينطلق فور التسجيل ، وربما بعده بوقت قصير إلى " التطبيق " ، ونسأل تطبيق ماذا ؟ أليس معنى هذه الكلمة أن هناك فكرة أو نظرية أو رأيا درسناه وحللناه على صفحات الورق ، ونريد بعد ذلك أن نرى موقعه فى حركة الواقع إذا كان الأمر بصدد دراسة مما نقصد به بحث ظاهرة أو مشكلة أو موقف مما تحفل به حياتنا التربوية ؟ فكيف يتأتى تطبيق ولما نحلل ونستكشف وننظر أولا ؟

ويبدو أن هذا القصور الشائع بين الباحثين فى مجال التنظير هو سبب رئيسى فيما نراه يتبدى من ضعف مؤسف فى الأجزاء الخاصة بالتفسير بالنسبة للدراسات التطبيقية والميدانية ، فإذا كان إعداد أدوات للتطبيق الميدانى تهدف إلى الكشف عن " واقع " القضية موضوع الدراسة ، ويقوم التطبيق والتحليل الإحصائى بعملية " وصف " لما حدث ، فإن التساؤل المنطقى الذى يبرز على التو هو : لماذا حدث ما حدث ؟ الأمر الذى نسميه " التفسير " ، ذلك لأن الغالب الأعم أننا نجد الباحث يكاد يكرر بالكلمات والجمل ما عرض له بأرقام ومعادلا وإحصاءات ، وإذا ما تشجع وحاول أن يفسر نجده قدم آراء مسطحة هزيلة .

هنا نصبح أمام مأزق خطير ، لأن القيمة الحقيقية للبحث العلمى لا تكمن فى الوصف والتسجيل ، وإنما فى التفسير ، الذى يسلمنا إلى التنبوء ، فإذا ما أخفق الباحث وعجز عن التفسير كيف يتأتى له أن ينتقل إلى تلك الخطوة التى تشكل " سدرة المنتهى " إذا صح هذا التعبير ؟

عندما يتمخض الجبل فيلد فأرا !!

المقولة الشائعة بأن ما بنى على باطل فهو باطل ، يمكن لنا أن نقيس عليها بأن نقول أن ما بنى على ما هو زائف ومسطح ، لابد أن يكون هو كذلك زائف ومسطح ، كيف ؟

ففى الجزء الأخير من الدراسة ، يجد الباحث نفسه أمام ضرورة من شقين ، أولهما أن يقوم بما نسميه " التوصيات " أو " المقترحات " أو " التصور المستقبلى ، وأرجو أن يصدقنى القارئ إذا أكدت له أننى فى الكثرة الغالبة من الرسائل والبحوث التى فحصتها طوال ما يزيد على أربعين عاما تكاد تنتهى بجملة توصيات أو مقترحات ، أتساءل بينى وبين نفسى : ألم يكن بالإمكان الجلوس على مكتب ، ومن غير حاجة إلى قضاء الشهور الطويلة ، وربما سنوات ، وأدوات ، وتطبيقات ، وأموال ، وجهود ؟

هى فى مجموعها مجموعة من الأمانى والأحلام ، ولا بأس فى أن يحلم الإنسان ويتخيل ، فذلك جزء أساسى من طبيعته ، وهو جزء كثيرا ما انطلقت منه خطوات مذهلة على طريق التقدم ، فما من اختراع أو ابتكار أو نظرية جديدة أو تقنية ، إلا وكان حلما داعب خيال هذا وذاك من المفكرين والمصلحين إلى أن جاءت اللحظة المناسبة أو الظروف المهيئة ، لكننا فى مجال البحث العلمى ، وخاصة الميدانى والتطبيقى إنما نسعى إلى حل مشكلة واقعة أو التخطيط لمستقبل ، مما يحتم أن يكون ما نقدمه من مقترحات

وتوصيات نابعا مما أجريناه من دراسة وبحث ، مولودة منها ولادة طبيعية أو قيصرية !

ويرتبط بهذا ما يسمى " بالخاتمة " ، والتى يتصور الكثيرون – فى التنفيذ – أنها عملية تلخيص لما ورد فيما سبق من صفحات البحث أو الدراسة ، بينما وظيفة الخاتمة هى شئ مختلف كثيرا ، كيف ؟

أرأيت كيف يتغذى الإنسان على العديد من المواد الغذائية ، من خضروات ، وفواكه ، ولحوم ، ومشروبات ، إلى غير هذا وذاك من مواد ، فإذا بهذه المواد يتفاعل بعضها مع بعض ، فيتحول إلى أجزاء تدخل فى أجسامنا ، وطاقة تمدنا بالقدرة على الحركة واستمرار الحياة ، أما إذا " تقيأ " الإنسان ما أكل فى لحظة ما ، انتفت العلاقة بين ما أكل وعملية بناء الجسم..

شئ من عمليات الهضم وما يترتب عليه فى البناء الجسمى ، نريده لنهاية المطاف ...نريد أن يقف الباحث ليتساءل : بماذا نخرج من هذه المسيرة الطويلة ؟ إنه إن طرح على نفسه هذا التساؤل ، وجد نفسه فى حاجة إلى كتابة أمور أخرى غير تلك الحادث عند كثيرين من مجرد التلخيص وتكرار ما تم علمه طوال صفحات البحث !

وآسف أن أضطر إلى أن أسوق مثلا بتجربتى الخاصة فى رسالة الدكتوراه التى كانت عن حركة الفكر التربوى فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ، فعبر ما يقرب من خمسمائة صفحة (كان هذا الزمن لم يعرف بعد الاختصار ، حيث كان كل بحث ، على وجه التقريب ، يقتحم مجاله لأول مرة ، مما كان يقتضى كثرة الشرح والتحليل والتفريع) عرضت وشرحت وحللت العديد من الآراء والأفكار والاتجاهات والمواقف بالتفصيل ، ومجزءا ، ثم وجدت نفسى متسائلا فى النهاية : ماذا لاحظت على الفكر التربوى فى مصر فى هذه الفترة ، من حيث النظر الكلى إليه ..من حيث النتائج ...من حيث المسار العام . كنت طوال فصول الرسالة أشبه بمن يتجول فى المدينة

مترجلا يريد أن يتفحص شوارعها وميادينها وأزقتها وحواريهـــا ومبانيهـــا ، بيوتا ، ومحلات تكارية ، وورشا ، ومصالح وإدارت ، وســـكانها تفـــصيلا ، وفى النهاية كان علىّ أن أتصور نفسى راكبا طائرة مروحية تطل مـــن عـــل على المدينة ..فمن هذا الموقع ، لن أرى ما يراه الراجل على قدميه ، فكانت الخاتمة بالفعل أمرا مختلفا إلى حد كبير .

.....هى بعض ملاحظات ، حصيلة خبرة وسنوات طويلة ، هى فى جملتها تشكل موقفا لى أراه صوابا يحتمل الخطأ !!

فكيف يا ترى أعثر على من يهدينى إلى الكشف عن مثـــل هـــذا الخطـــأ المحتمل ؟ لا سبيل إلا بالنقد وبالمناقشة ، وقد كان هذا يمكن أن يتاح لو كانت الظروف قد ساعدت على عرض الدراسة ، لكننى أقول من جهة أخرى أنهـــا نشرت ضمن أعمال المؤتمر ، فهل هناك من سيقرأون ويناقشون ؟ لا أظن ، ليس هذا تنبؤا بالغيب أو تشاؤما ، ولكن من واقع خبرتى المؤلمة لى الكتابـــة عبر أربعة عقود ...

نكسة فى التعليم الجامعى*

مما أصبح الرأى العام مستقرا عليه بين المشتغلين بالسياسة والتعليم منذ سنوات غير قليلة أن التعليم هو أداة تنفيذية يحاول المجتمع عن طريقها أن يشخص فى عالم الواقع ، ومن خلال عملية تنشئة المواطنين منذ نعومة أظفارهم ، جملة من التوجهات العامة التى يرتضيها هذا المجتمع والتى تقوم الدولة على عاتقها بقيادة الأمر بشأنها .

وهكذا ، عندما كانت الدولة فى مصر الستينيات دولة ذات نظام حزبى واحد وتوجه شمولى اشتراكى كان من الطبيعى أن تسير سياسة التعليم على النهج نفسه وتنسج على المنوال نفسه ، ومن هنا لم يكن هناك شئ اسمه جامعات خاصة على سبيل المثال ، وكانت الدولة ملتزمة بتشغيل الخريجين لأنها كانت هى الممسكة والقابضة على ناصية الاقتصاد القومى .

ولسنا بحاجة إلى التنبيه إلى أن الدولة فى مصر قد بدأت عقب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وخاصة منذ عام ١٩٧٤ أولى خطواتها التى أخذت تتصاعد شيئا فشيئا فى اتجاه الاقتصاد الليبرالى ، وأصبح مصطلح " الخصخصة " من المصطلحات العامة المألوفة ، تعبيرا عن توجه يرى أن الدولة لا ينبغى لها أن تقود الاقتصاد القومى (إلا من حيث التوجهات العامة) وإنما عليها أن تضع القواعد المنظمة وتراقب تنفيذها ، وعلى الاقتصاد الخاص أن يقوم بالعبء الأكبر من المشروعات الاقتصادية .

وترجمة لهذا فى عالم السياسة ، أخذت مصر بالتعددية السياسية فشهدنا ظهور العديد من الأحزاب ، فضلا عن الصحف المعارضة وما يسمى بالصحف المستقلة ..وهكذا .

---

* نشر بجريدة الميدان ، فى ٢٠٠٠/٦/١٣

ومن المعروف أن النهج الإدارى فى النظـــام الرأســمالى يقــوم علـــى اللامركزية بالدرجة الأساسية ، على عكس النظام الشمولى الذى ينحو نحـــو المركزية حتى يُحكم قبضته على مختلف الأمور ٠ صحيح أننا نرى فى بلـــد مثل فرنسا الرأسمالية توجها نحو المركزية إلى حد مـــا ، لكـــن المؤســسات التعليمية وعلى رأسها الجامعات مستقلة فى إدارة شئونها ٠

ولكن ، ماذا يمكن أن نقول عندما نرى الدولة فىمصر تسير سيرا حثيثـــا نحو الاقتصاد الرأسمالى وما يستتبعه من توجه نحو اللامركزية ، وفى الوقت نفسه نرى التعليم الجامعى يتخلى عن بعض مبادئ الليبرالية ويتوجـــه نحـــو المركزية ؟

ففى قانون الجامعات الصادر عام ١٩٧٢ ، حيث كنا – وما زلنا – تحت مظلة الدولة الشمولية ، بل وفى كل قانون صدر قبل ذلك ، حتى أيام العهـــد الملكى ، كان هناك عرف استقر ، ومبدأ أساســـى حـــاكم يقـــول أن الوحـــدة الأساسية فى الجامعة هى " القسم العلمى " ، فهو المختص بكل ما يتصل بعمل أعضائه ، وعلى رأس هذا العمل توزيع الدروس ، فإذا بتعديل ســـريع فـــى قانون الجامعات القائم يعرض على مجلس الشعب على عجل ، وقبل أن تنفض دورته ، يعصف بهذا العرف الذى استقر الرأى عليه عبر أجيـــال طويلـــة ، ويسلب هذا الحق من القسم ويضعه فى يد ما يسمى بالمجلس الأعلى للجامعات ، هذا المجلس الذى يعد وجوده مناقضا لاستقلال الجامعـــات وللتوجـــه نحـــو الليبرالية ، ويحدث هذا فى الوقت الذى يعد فيه المـــسئولون قانونـــا جديـــدا للجامعات يزمع عرضه على مجلس الشعب فى دولته التاليـــة ، ممـــا يثيـــر علامات استفهام عديدة ، ويضع علامات تعجب كبيرة عن تفسير لهذا الـــذى حدث ، والذى يعد نكسة كبيرة وردة فى ديمقراطية التعليم الجامعى ٠

لقد داهمنا هذا التعديل ، نحن العاملين فى الجامعات ، إلى حـــد كبيـــر ، والمفروض أننا أصحاب المصالح الحقيقية مع أبنائنا الطلاب وذويهم ، لكن لا أخذ رأينا ، ولا ندرى حتى ما المصلحة الحقيقية وراء هذا التعديل ؟

قولوا لنا عن صدق ويقين : هل نظل سائرين بالفعل وراء سياسة الليبرالية التى يقودها رئيس الدولة ويدعو إليها وما تتطلبه بالضرورة من ديمقراطيـــة ولامركزية أم نسير وراء هذا النهج الشمولى الذى تجرنا إليه سياسة التعلـــيم الجامعى الجديدة ؟

كيف تحولت الجامعات فى مصر
إلى مقبرة للديمقراطية*؟!

كنت فى أحد أيام نوفمبر – منذ سنوات – أجلس فى مكتب عميد إحدى الكليات الجامعية ، حيث جاء طالب يسأل العميد :

أريد أن أعرف الجرم الذى ارتكبته حتى يُحذف اسمى من قائمة الراغبين فى الترشيح لانتخابات اتحاد كلاب الكلية ؟

إننى لم أذهب فى يوم من الأيام إلى أى قسم شرطة ٠

ولم يحدث ولا مرة أن قُبض علىّ ٠

أنا الآن فى الفرقة الرابعة ، وتقديرى دائما جيد جدا ٠

لم يحدث أن تشاجرت مع زملاء لى ٠

علاقتى بأساتذتى أكثر من ممتازة ٠

لماذا حذفتم اسمى ؟

فليكن ما تريدون ، لكن من حقى أن أعرف : لماذا ؟

كان المشهد مذهلا بالنسبة لى ، حيث أعيش عادة بعيدا عن أجواء الإدارة والتسيير ، ولكن ما أذهلنى أكثر هو جواب سيادة العميد على الطالب ، فماذا قال ؟

– والله يا بنى ، أنا زيك ٠٠لا أعرف !!

وكان من الضرورى للطالب أن يفهم ، وكذلك أن أفهم أنا ، إنه الحاكم بأمر الله ٠٠أستغفر الله ، بل الحاكم بأمر السلطان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، لكن ما القضية ؟

---

* نشرت بجريدة آفاق عربية فى ٢٠٠٦/٢/٩

إن شئت توصيفا جامعا مختصرا للجامعة ، تستطيع أن تقول إنها " منارة " المجتمع ، ولا يكون دورها فى " الإنارة " مقتصرا فحسب على ما تنتجه من معرفة ، وما تبثه من معلومات ، ولكن ، ما لا يقل عن ذلك أهمية ، أنها – هكذا من المفروض – تشكل ما يمكن تشبيهه " بالمشتل " لمنظومة قيم أساسية ، لا قوام للحياة المجتمعية بغيرها ، إذا رأيناها " معاملات " و " علاقات " و " إجراءات " و " سلوكيات " ، تتشخص على الأرض ، نعيشها ، ونتنفسها ، ونرضى بحكمها وأوامرها .

وفى مقدمة منظومة القيم المقصودة ، تأتى " القيم الديموقراطية " لتتصدر سائر القيم ، لسبب بسيط : أنها – بغير ما مبالغة – " المنوال " الذى تدور حوله معظم التنظيمات والكثير من المعاملات .

ولا ينبغى أن يتصور أحد أن نتعصب للجامعات عندما نقول أنها " مشتل " الأمة فى هذا المجال ، فنحن نعلم علم اليقين الدور الذى لابد أن تقوم به مؤسسات أخرى مجتمعية فى هذا الشأن ، مثل الأحزاب ، والجمعيات الأهلية ، والأسرة . قل كل هذا وذاك ، لكن تأتى الجامعات فى المقدمة باعتبار أن ما يمكن أن تقوم به يكون عن " علم " وأن من يقومون به – كما هو المفروض – صفوة علماء الأمة ، وأن من يكونون أرضا تنبت فيها ، وعليها ، القيم الديمقراطية ، هم صفوة شباب الأمة ، فى تلك السن التى تفتح فيها وعيهم ، وأصبحوا قاب قوسين أو أدنى من الخروج إلى معترك الحياة العامة ، ويمارسون فيها ما أُعدّوا له من أعمال ووظائف وأدوار ، لكن ، ماذا نراه حادثا على أرض الواقع ؟

فى شهر نوفمبر من كل عام ، تشهد الجامعات " مأتما " حقيقيا للديموقراطية ، على عكس ما هو مفروض من أن يكون " عُرسا " لها . ففى هذا الشهر تجرى انتخابات الاتحادات الطلابية ، المفروض فيها أن

يختار الطلاب ممثلين لهم يتولون من خلالها قيادة وتنظيم وتنفيذ حملة أنشطة هى قلب الحياة الجامعية . قل ما شئت أن تقول عما بينه الأساتذة الأجلاء من معارف ومعلومات ، وما يجرونه من تجارب ، فهى – على عظمة قدرها – لا تستطيع أن تكمل دورها فى تنشئة الشباب ما لم تتوافق معها " الحياة الجامعية " التى هى مجموعة من القيم والممارسات التى يتخلق بها طلاب الجامعة من خلال ممارسة عديد من الأنشطة خارج المحاضرات ومعامل البحث والتجريب .

لكن " نظرية الأوانى المستطرقة " تقابلنا هنا بكل صراحة ووضوح ، فالكثرة من القيود والعقبات التى تواجه تنظيمات المجتمع المدنى ، متمثلة فى الجمعيات الأهلية ، والكم الكبير من السلاسل والحبال التى تكاد تشل حركة الأحزاب السياسية ، والحيل والأحابيل التى تنثر على طريق ما يسمى بمجلس الشعب ...كل هذا وذاك ، له ما يماثله تقييدا للاتحادات الطلابية ،و"سلسلة" لحركتها ، وقبرا لحريتها ...إنه اللحن نفسه ، و النوتة الموسيقية نفسها ،و المايسترو نفسه الذى يتخفى هنا فى صورة ، وهناك فى صورة أخرى ، يصرخ فى وجوه الجميع (ما أُريكم إلا ما أرى) اقتداء بالفرعون القديم !!

لقد حملت لنا الصحف أنباء صوّرتها على أنها أنباء سارة ألا وهى أن ما يقرب من خمسين بالمائة من المتقدمين لانتخابات الاتحادات الطلابية فازوا بالتزكية !! وجه الحزن على هذا أنه مظهر لعزوف يتزايد – من الطلاب – عن الإفراط فى هذه اللعبة التى يجدون أنفسهم لا يملكون خيوطها الحقيقية ، لماذا ؟ لعمليات حذف وإقصاء وإبعاد ، لكل من يمارس حرية تفكير ويملك إرادة حرة ... لكل من ينهج نهج " مغايرة " لا " مسايرة " !

من خلال هذه التربية يتعلم شبابنا من أول يوم تطأ فيه أقدامهم أرض الجامعة ، أن هناك مواصفات حددة للمواطن " الصالح " للنظام الحاكم : (

الطاعة – الاستكانة) ..أن يتأكد أنه فرد من " قطيع " ...من أغنام ،عيونها معلقة ، بحركة عصا " الراعى " فى اتجاهها إلى يمين أو إلى يسار .

من خلال هذه التربية ، يتلقى شبابنا " مصلا " واقيا ضد الحرية ، و " عصابة " على الأعين ، حتى لا يرى ، وقطعة قطن يسد بها أذنيه حتى لا يسمع ، وشبابنا فى الجامعات ، قلما يجدون من أساتذتهم من يمكن أن يتشربوا منهم القيم الديمقراطية – إلا من رحم ربى – حيث إن فاقد الشئ لا يعطيه ، فمنذ أول تعيين الواحد منهم معيدا ، لابد أن يكون رأى الأمن حاسما وحاكما ، فلا يُلحق أحدا إلا من لا يرى فيه خطرا على النظام ، والخطر يتمثل فى المغايرة فى الاتجاه ، والمخالفة فى الرأى . وأساتذة شبابنا تهبط عليهم القوانين والتنظيمات واللوائح من عل دون أن يكون لهم رأى حاسم ، ذلك لأن قانون الجامعات نفسه يجعل من رأى كل مستوى من المستويات الأولى فى الإدارة الجامعية مجرد " رأى " للإدارة العليا وحدها الحق فى حسمه .

إن الكثير مما نراه من عورات الممارسة الديمقراطية فى بلادنا ، معظم أسبابه تكمن هنا ..والتخلص منها ، يكون من هنا !

لائحة " تأديب " الطلاب* !!

الأصل فى " التأديب " هو " الأدب " ، وهو ما يتضمن علو المرتبة الأخلاقية ، حيث نقول – مثلا – هذا ابن " مؤدب " ، أو هذه بنت " مؤدبة " ، قاصدين بذلك اكتساب كل منهما مرتبة عالية من الفضيلة ، ولهذا قالوا " الأدب فضلوه على العلم " بمعنى أن حسن الأخلاق أفضل من التحصيل المعرفى ، إذا كنا بصدد مقارنة أفضلية ٠

بل إن صاحب أعلى مراتب " التدريس " فى الحضارة العربية الإسلامية كان يسمى " مؤدبا " ، حيث كان يفضّل " المدرس " أو " المعلم " ٠

لكن المعنى الذى نقصده فى العنوان هو ذات المعنى الذى تتعامل معه ثقافتنا الشعبية ، عندما يصيح أب قاس فى وجه ابنه قائلا أنه بحاجة إلى " التأديب " ، حيث يقصد بذلك أنه يحتاج إلى العقاب القاسى الصارم ، والذى محوره الضرب ٠ وكذلك يكون هو المعنى نفسه الذى قد نسمعه من خلال عراك بين شخصين أو أكثر ، فإذا بنا قد نسمع واحدا يصيح بأن فلانا فيما يبدو بحاجة إلى " التأديب " ، قاصدا من ثم إلى العنف والقسوة والضرب ٠

ويبدو أن " اللائحة الطلابية " التى يتم طبخها سرا سوف تستهدف " تأديب " الطلاب فى الجامعات المصرية بهذا المعنى المتداول فى الثقافة الشعبية ، لا فى الثقافة العلم تربوية ٠٠

وقد يبدو المرء متناقضا مع الأصول العلمية عندما يتحدث عن موضوع يقر ويعترف أنه لم يره ، ألا وهو اللائحة الطلابية المقترحة ٠٠٠

والحق أننى منذ أن بدأت أقرأ عن هذه اللائحة منذ ما يقرب من شهر ، لم أقرا نصوصا رسمية ، وإنما هى أقوال وتعليقات وآراء مرسلة على

---

* نشرت بجريدة الدستور فى ٣٠ / ٩ / ٢٠٠٧

صفحات الصحف ، فأجد نفسى فى موقف حرج : كيف لا أدلى بدلوى فى مثل هذه القضية مع أننى صاحب اعتبارين مهمين يعطيانى حق إبداء الرأى ، أولهما أننى أشرف بأستاذية جامعية تفرض الاهتمام بالشأن الطلابى ، ثانيهما أننى أستاذ " تربية " ، أى أن عملى الأساسى ينصب حول الأصول والقواعد التى ينبغى أن نتعامل بها مع أبنائنا الطلاب بحيث تتم تنشئتهم تنشئة سوية .

وفى نفس الوقت ، فما قول القراء إذا كان الأمر يتم " سرا " وكأنه سر خطير من أسرار الدولة العليا ، ولا يذاع إلا بعد أن يتم الاتفاق عليه فى دائرة الحكم والسلطة واتخاذ القرار ، وبالتالى يمكن للمرء أن يتساءل عندئذ : وما فائدة النقاش بعد ذلك ؟ وما يضير الشاة بعد سلخها على رأى السيدة العظيمة أسماء بنت أبى بكر ؟ أليس المنطقى أن يسبق النقاش ، القرار ؟

لكم أشعر بألم نفسى شديد الوطأة عندما أرانى بعيدا تماما عن الاطلاع على ما يُعَد ويُصنع خاصا بمستقبل طلابنا ، ومبعث الألم النفسى ، ليس مجرد ظاهرة شخصية وإنما هو مظهر من مظاهر " قيمتنا " فى نظر السلطة ، فكاتب هذه السطور فى الجامعة منذ أن كان طالبا عام ١٩٥٥ ، ثم معيدا فمدرسا فأستاذا مساعدا فأستاذا ، أى ما يزيد على نصف قرن ، ثم إذا به يجد نفسه عاجزا عن أن " يعرف " ما يعد لمستقبل طلاب الجامعات المصرية ، فضلا عما أشرت إليه من أن التخصص نفسه " أصول التربية " يفترض الاختصاص بالشأن الطلابى ، تنشئة وتربية وتكوينا !

والغريب أن أمر اللائحة جاء على غير ما حدث بالنسبة للقانون المقترح للجامعات ، فالحق أن نصوصه قد أتيحت للجميع ، فكانت مناقشات وآراء متعددة ، وإن كنا رأينا أن الحديث عنه قد أصيب بالسكتة الكلامية ، حيث يبدو أن ما أجمعت عليه الجمهرة الكبرى من الزملاء لم يجئ على هوى متخذى القرار ، فقر رأيهم أن يسلكوا مسلكا آخر بالنسبة للائحة الطلابية ، أن تتم

وراء الستار ، وتطبخ ، ثم تعلن ، فيكون الرأى تاليا للقرار ، بحيث يصبح عديم الجدوى .

وعلى هذا فسوف يجئ حديثنا لا حول " نصوص " وإنما حول " مبادئ " ، لعل وعسى أن تجد طرقها إلى آذان لم يجعل الله فيها " وقرا " ، بحيث تسمع وتعى ما تسمع !

إن أبناءنا عندما ندخلهم المدارس والجامعات ، إنما " لنربيهم " وليس " لنعلمهم " ، حيث تنصرف الكلمة الثانية إلى عملية اكتساب لمجموعة من المعارف والمعلومات والمهارات ، بينما الثانية يقصد بها التنمية الشاملة المتكاملة لجميع جوانب الشخصية ، وهكذا نسعى إلى تنشئتهم جسميا واجتماعيا ونفسيا وعقليا وعاطفيا وسياسيا ودينيا وثقافيا ..وهكذا .

ومصيبة التعليم فى مصر ، فى جميع مراحله ، أنه لا يعرف إلا قطاعا واحدا من التنشئة والتكوين ألا وهو ما يتصل بالتربية العقلية ، أو بمعنى أدق التربية المعرفية ، ولو تأملت جدول الدروس والمنهج لأى صف دراسى فى أى مرحلة تعليمية فسوف ينطق لك بهذه الحقيقة المؤسفة .

أما " القناة " الحقيقية التى عن طريقها يمكن للطلاب أن يكتسبوا ما يُنميهم سياسيا واجتماعيا ودينيا وثقافيا وفنيا ، فهى " الأنشطة " ، تلك الفريضة الغائبة عن تعليمنا إلى حد كبير لظروف عديدة ليس هنا مجال لبيانها .

وأن تكون هناك " لائحة " للطلاب ، فهذا يعنى أن تكون هناك جملة قواعد وآداب ووسائل وسبل لتنظيم أنشطة الطلاب بحيث تكون هناك " تنشئة " موازية لما يتم داخل المعامل والقاعات والمدرجات وحلقات الدروس والبحث العلمى .

وبغض النظر عن كثير من التفاصيل ، فإن " العقيدة " الأساسية التى تقوم عليها اللائحة ، لابد أن تعكس " جوهر " و " فلسفة " الأنشطة الطلابية .

وإذا أردنا أن نلخص هذه الفلسفة أو العقيدة الطلابية ، فهى تقوم على مبدئين رئيسيين ألا وهما : " الحرية " و " المسئولية " : فأى نشاط ، لا ينبغى أن يُجبر الطالب عليه ، على عكس ما يحدث بالنسبة للدروس والمقررات ، وكذلك فإن الطالب الجامعى أمامه مسافة قصيرة سوف يخرج بعدها إلى الحياة الاجتماعية والعملية مما يفرض أن يُدَرّب على تحمل المسئولية .

ولسنا بصدد تعريف الحرية ، فقد تعب كثيرون فى ذلك بغير طائل ، ذلك لأنها لا تتبدى فى حروف وكلمات وجمل أيا كانت صياغتها تنسيقا ومنطقية وجرسا لفظيا وحبكة ، ولكنها مجموعة ممارسات وسلوكيات ، تكون فيها " إرادة " الطالب هى الدافعة ، وهى التى ترغب وهى التى تختار وهى التى تقرر وهى التى تقارن وهى تنسحب أو تستمر . إن الطالب يعيش مجالات مختلفة يجد نفسه فيها " مفعولاً به " ، ليس له من الأمر شئ ، فيكون هذا هو المجال الوحيد " المناسب " لأن يمارس حرية الإرادة .

والطالب أيضا ، إذ يستعد للخروج للحياة العملية والاجتماعية يكون بحاجة إلى أن يتدرب كما قلنا على تحمل المسئولية ، فسوف يتخذ قرارا باختيار شريك أو شريكة الحياة ، وسوف يتم بناء أسرة وتكوينها وإدارتها ، وسوف يقف مسئولا عن عمل ما ، وسوف يعش مجتمعا مثقلا بالقضايا والمشكلات والأزمات والإنجازات والمحبطات والآمال .

ولو تأملنا كلا من حرية الإرادة والمسئولية لوجدنا بينهما عروة وثقى ، فحرية بغير تقدير للمسئولية يمكن أن تنقلب إلى فوضى وعبث وتدمير وتخريب وأنانية ، ومسئولية بلا حرية هى مخالفة صريحة للمنطق والمعقولية إذ لا يمكن أن أكون مسئولا عما لم تكن لى حرية إرادة فى اختياره وتسييره ، ولذلك لا يحاسب الإنسان عن كثير من الأفعال اللاإرادية ، وأسقطت المحاسبة عن فاقد العقل ، مع أنه يمارس الحرية أكثر ، لكنها حرية غير مسئولة .

من هنا فإن الطريق إلى لائحة تعبر بالفعل عن المجتمع الجامعى تكـون بحاجة إلى أن تحظى بمناقشات واسعة بالدرجة الأولى بين الطلاب أنفـسهم ، فهم الأدرى بما يحتاجون ، وهم الأعلم بما يريدون ، وبالدرجة الثانيـة بـين معلميهم ، فهم أصحاب علم وخبرة ، ومتصلون يوميا بالطلاب ، وبدرجة ثالثة بين أولياء الأمور والرأى العام ، أما أن يتم إعداد اللائحة هكذا وراء الأبواب ، فهذا نذير شر مستطير ، خاصة وأننا – معذرة – أصـبحنا نـسئ الظـن بتحركات حزب الحكومة ، سائلا المولى عز وجل ألا يتخذ نقدى هذا ذريعـة لبلاغ يقدم ضدى بتهمة إهانة حزب الحكومة الذى يبدو أنه قـد وصـل إلـى مرتبة تقديس تخالف قول أحد كبار الأئمة عندما وقف بتلاميذه أمام قبر رسول الله صلى الله وقال : كلكم يؤخذ منه ويترك إلا صاحب هذا القبر ، حيث لـم يكن إمامنا الجليل يعرف أن يوما سوف يأتى يكون فيه قطب آخر من النـاس العاديين – وفقا للمنطق الدينى – يشارك رسول الله العصمة فى القول وفـى العمل !

ومبعث عدم الثقة بحزب الحكومة فى تدخله فى صياغة اللائحة هى أننا تعبنا والله من انفراده منذ ١٩٥٢ حتى الآن بمقادير هذا الشعب المغلوب على أمره كذلك فإن كل تغيير تم منذ سنوات على قوانين أو لوائح أو دسـتور ، كان هناك حرص واضح على أن يختص التغيير والتعديل بكيفيـة أن تظـل الخيوط جميعها فى يد السلطة الحاكمة .

وإذا أقرت اللائحة استمرار وصاية الأمن بحيث تكون هى المتحكمة فـى اختيار من يتقدم ومن لا يتقدم ، فلا فائدة ترجى من أى تعديل أو إصـلاح ، لأن الدواعى الأمنية معروفة ، وهى نفى وإقصاء كل من لا يكون على وفاق مع السلطة الحاكمة ...

لا أمل لى تشجيع الطلاب على التقدم للترشيح ، ولا أمـل فـى تـشجيع الطلاب على المشاركة فى التصويت ، إذ يظل الهمس : ما جدوى كل هـذا " وهم " يختارون من يريدون ويبعدون من لا يرغبون ؟

وما تم تناقله من ضرورة ألا تقل نسبة المشاركة فى الانتخابات الطلابيـة عن ٥٠% هى مطالبة شبيهة بما حدث بالنسبة لقانون الانتخابات ، حيث قصد به " التعجيز " بحيث لا تتم انتخابات ويسيطر منطق الاختيار والتعيين !!

ولابد أن تكون للطلاب حرية فى قيادة الاتحاد وتسيير أموره ، بغير هيمنة من الإدارة ، ويقتصر دور الأساتذة على التوجيه والاستـشارة ، لكـن مـع ضرورة أن تكون هناك فى النهاية " محاسبة " لمسئولى الاتحاد من الطلاب ، وخاصة فى الجوانب المالية .

النهوض الجامعى بالتعليم والبحث العلمى*

عندما أكد سبحانه وتعالى فى الآية الحادية عشر من سورة الرعد " أن الله لا يغير ما بقوم قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " ، فإنما كان يعبر بذلك عن سنة من سننه فى الاجتماع البشرى تقضى بأن التغيير فى التكوين البشرى حتمية لا محيص عنها حتى يمكن أن يكون الإنسان أكثر قدرة وأبعد أثرا فى الفعل الحضارى الذى يؤسس للتقدم ويقيم النهضة.ولسنا فى حاجة إلى مزيد برهنة على أن " التعليم " على وجه العموم هو تلك " الصناعة " -إذا صح هذا التعبير – التى يمكن عن طريقها القيام بعملية التغيير الداخلى المنشودة فى التكوين البشرى .

السياقات المجتمعية :

ومما لا شك فيه أن الدول الكبرى لم تحتل ما احتلته من مواقع على خريطة التقدم إلا بفضل ما أحرزته من نجاح فى مجال تمكنها من التكنولوجيا المتقدمة ، ومن أمثلة هذه التكنولوجيا :- الإلكترونيات الدقيقة – التكنولوجيات الحيوية والهندسة الوراثية - تكنولوجيات المواد البديلة أو المستحدثة – تكنولوجيات علوم الفضاء والاستشعار - تكنولوجيات الطاقة المتجددة – تكنولوجيات المعلومات والإدارة العلمية الشاملة . والقضية هنا بطبيعة الحال لا تتوقف على مسألة القدرة على إنتاج وامتلاك مثل هذه التكنولوجيا المتقدمة ، وإنما فى هذه الدلالات والمضامين التى تحملها فى طياتها ، حاضرا

---

* ضمن دراسة عرضت أمام شعبة التعليم الجامعة بالمجالس القومية عام ٢٠٠٠ ، وقد ضُمنت فى كتابنا عن (نحو استراتيجية لتطوير التعليم الجامعى) الصادر ٢٠٠٧ فى سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادى .

ومستقبلا مثل :

- أن لها آثارا متعددة على الاقتصاديات الوطنية والإقليمية والعالمية ، بل إن هذه الآثار لها جوانبها السياسية والاستراتيجية من حيث ما يمكن أن يكون لها من تأثيرات واضحة على شكل العلاقات الدولية المستقبلية وموقع هذه الدولة أو تلك على خريطة المشاركة والتبعية .

- كما أن هذه التكنولوجيات ، وبحكم تقدمها ، تتطلب كثافة ملحوظة فى الأساس العلمى وتعددا فى التخصصات ، وهذا بدوره يبرز جوهرية الركائز التعليمية والبحثية والإدارة العلمية الشاملة بصورة تفوق ، بكافة المقاييس ما كان عليه الأمر من قبل .

- ثم إن إيقاع تطورها يتسارع بمعدلات مذهلة ، سواء من حيث ما تشهده من تغيرات فى الأسس العلمية ، والآفاق المعرفية ، أو من حيث التطبيق مما يضاعف من كثافة احتياجاتها من البحث العلمى والتطوير التكنولوجى والمعلومات .

- وأمرها لا يقف عند حد " السرعة " فى التطور والتطبيق ، وإنما يتعداه إلى " اتساع " مذهل فى دائرة التطبيق ، مما لابد أن تترتب عليه تطورات جذرية فى أنماط الإنتاج والعمليات ومواصفات وخصائص المنتجات فى مختلف قطاعات الأنشطة الاقتصادية وعمالتها ومعايير التنافس بينها وتشكيل العلاقات بين المؤسسات المشتغلة بها والدول المالكة لها .

ولا شك ان التغير المستمر للتكنولوجيا فى مجال المنتجات الجديدة والطرق اللازمة لذلك ، يتطلب توافر (محركات) للتكنولوجيا لضمان توافق البرنامج التكنولوجى مع متطلبات التغيير السريعة فى المنتجات والطرق . ومن المعروف أن التدريب والتعليم وتحسين الإدارة واستخدام معدات ووسائل جديدة له دوره الفاعل فى تخفيض تكاليف إنتاج سلعة ما ، وتزايد كفاءة إنتاج الفنيين ، فضلا عن اعتماد الأداء التكنولوجى على مهارات أخرى إضافة إلى

العلم والتكنولوجيا ذاتهما ، مثل التطوير والأداء وتحليل المخاطر والمجازفة باقتحامها ، ومنها تشجيع السلوك الاستثمارى الضرورى والجماعى ومكافأة المخترعات وإعانة الأبحاث الرائدة وتهيئة السبل والمناخ المناسب لتكوين هذا السلوك .

ولقد اتجهت كثير من معاهد البحث العلمى منذ فترة غير قليلة إلى تجنيد فرق من العلماء والباحثين تتوافر على محاولات استشراف للمستقبل من حين لآخر حتى لا يداهمنا بقضايا ومشكلات قد لا نستطيع مواجهتها ، مما رسخ فى الأدبيات العالمية علوما للمستقبل لها أساليبها ومناهجها الخاصة ، ومن هذه المحاولات ما رصد عدة اتجاهات كبرى مستقبلية منها :

- هناك إرهاصات انتقال حتمى من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات ، ولا شك أن هذا الانتقال محصلة ضرورية للثورة العلمية والتكنولوجية مما رسخ النظر إلى العلم باعتباره إحدى قوى الإنتاج الرئيسية فيها ، ومن ثم فقد اعتبرت المعلومات من حيث : إنتاجها وتداولها وسرعة هذا التداول ، إحدى القسمات التى تميز المجتمعات التكنولوجية المعاصرة .

- التحول من تكنولوجيا صناعية محدودة الانتشار ، نحو تكنولوجيا رفيعة المستوى تكون فى متناول الجميع ، وأشهرها بطبيعة الحال وأكثرها ذيوعا الحواسب الآلية .

- الانتقال من التفكير المعتمد على محاولة التحسب لفترة قصيرة قد لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة إلى التخطيط على الذى قد يمتد فترة طويلة . ومن شأن هذا أن يشجع على ظهور وذيوع مفهوم الرؤية الاستراتيجية للمجتمع ، والتى تسعى إلى أن تستشرف الآفاق وتخطط للمجتمع على مدى ربع قرن من الزمان .

- حتمية التحول من المركزية إلى اللامركزية ، على مستوى الفعل والتنفيذ بعد أن طال أمد ترديد هذا نظريا دون اتخاذ بعض الخطوات الجادة العملية

للتنفيذ .ويعبر هذا عن تطور يعكس تحولات فكرية كبرى ،لا تؤمن بالأنساق الفكرية المغلقة ، ويتجه إلى الاهتمام الجاد بالمجتمعات المحلية وبالجماعات والفئات التى عانت طويلا من التهميش.

- الانتقال من الاعتماد على المساعدات المؤسسية التى تتمثل فى مؤسسات الدولة أو القطاع العام إلى المساعدات الأهلية والتطوعية ، والتى يؤكدها هذا النمو المتسارع للمنظمات غير الحكومية والجمعيات التعاونية .

- الانتقال من الاعتماد فقط على الديموقراطية التمثيلية كما تتبدى فى النظام البرلمانى إلى صورة من صور الديموقراطية تعتمد على التشارك فى مجالات ومواقع شتى ، وذلك فى ضوء الانتقادات التى وجهت لفكرة التمثيل وعدم كفايتها للتعبير عن الحاجات والمطالب الشعبية .

- التحول من التنظيم الاجتماعى القائم على فكرة التراتب الرأسى الهرمى إلى طريقة تنظيم تقوم على الشبكات التفاعلية .

- التحول من منطق للتفكير الثنائى القائم على صيغة " إما أو " حيث يجد الفرد نفسه مجبرا على الاختيار الجامد بين بديلين فقط ، إلى منطق تفكير آخر يقوم على تعدد الاختيارات ، وحق الاختلاف وحرية التنويع.

- إفساح المجال للاهتمام بمشكلات الجنوب الفقير وقضاياه ، بدلا من الاقتصار على أن يكون الشمال الغنى هو وحده موضع الاهتمام.

علل وأمراض فى الجسم الجامعى :

وإذا كانت الدراسات العليا هى القوة الضاربة الحقيقية فى معركة الجامعة ضد التخلف ،وأداتها فى النهوض العلمى فلسنا فى حاجة إلى الاعتراف بأنها يمكن فى الوقت نفسه أن تمثل موضع العلة من الجسم الجامعى ، وهناك دراسات متعددة تشير إلى عدد من مظاهر الاعتلال فى هذا الجزء الحيوى ، فمن ذلك ، اختلال النسبة بين عدد طلاب الدراسات العليا وجملة طلاب

الجامعة ، ففى الوقت الذى قد تصل فيه إلى ما يتراوح ما بين ٤٠ و٦٠% فى عدد من جامعات الدول المتقدمة نجد أنها تتراوح تدور فى جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس حول ما يقرب من ١٢% على وجه التقريب .

كذلك فإن هناك نسب هدر واضحة ، حيث يتقدم عدد كبير من الخريجين إلى الالتحاق بالدراسات العليا ، لكن الذين يتقدمون إلى امتحاناتها عادة ما يكون أقل بكثير ، وكذلك ما هو ملاحظ من طول الفترة التى يقضيها عدد من طلاب الماجستير والدكتوراه فى إعداد دراساتهم ، ولا يكون هذا دائما بدافع التجويد ، بقدر ما هو نتيجة " وقت ضائع " ، فضلا عن انقطاع تام وتسرب لعدد ممن يكونون قد سجلوا لهاتين الدرجتين ، سواء أكانوا قد قطعوا فيها شوطا أم لا .

وإذا استقرأنا الواضع القائم فى الرسائل الجامعية فسوف نلحظ عددا من الضغوط التى تحاصر أمل كونها طاقة تجديد وتطوير للبحث العلى على وجه العموم ، والجامعى على وجه الخصوص ، ويمكن أن نسوق أمثلة لها فيما يلى:

- قصور الرؤية المستقبلية للباحث والرائد معا لانشغالهما بالأمور المعاشية .

- قصور فى إمكانات الأجهزة والمعامل والعوامل المساعدة فى البحث والتجارب .

- التدافع الذى شهدته مصر، وخاصة خلال فترة السبعينيات نحو إنشاء الجامعات والكليات دون إعداد جيد ودون تخطيط واع متعمق لوسائل البحث والدرس من مكتبات ومعامل وأجهزة وأعضاء هيئة تدريس أكفاء ، الأمر الذى كان له دوره فى الإخلال بكفاءة البحث والباحثين ، وجار عليهما ، وأحال عددا من هذه الكليات إلى ما يشبه المدارس الثانوية .

- البطء الشديد فى ملاحقة البحوث الجامعية ركب التطور النشط للحياة فى مختلف مجالاتها العلمية والعملية والإبداعية .

- ضعف التنسيق والتكامل فى مجالات البحث بين الجامعات نفسها وبينها وبين مراكز البحوث الأخرى المماثلة من جهة أخرى ، وبينها وبين هذين الجناحين وحركة المجتمع ٠

- ظهور قدر من المجاملة أو التساهل فى منح الدرجات العلمية واختيار العناصر غير الصالحة صلاحية كافية للدراسات العليا والبعثات الخارجية ٠

كيف الخروج من النفق المظلم ؟

فإذا ما أردنا أن نتجاوز الواقع بمشكلاته وأزماته ، كان علينا أولا أن نضع بين أيدينا الأهداف التى نسعى من خلال الجامعة ان نحققها ، فهذه الأهداف هى المحدد الأساسى لتصور سبل الخروج من النفق المظلم ، فما هذه الأهداف التى استقر عليها الفكر الجامعى ؟

لكننا فى الوقت نفسه نعى بأن المحد الأساسى لأهداف أى مؤسسة تعليمية أو نظام تعليمى ، هو ما يتسم به المجتمع ، الذى هو الوعاء الكلى ، من خصائص وسمات ، وما يحدده لنفسه من غايات ، مما يوجب القيام بخطوة على سبيل الإطلالة على البنية المنشودة للمجتمع المصرى ٠

بنية مجتمعية لابد منها :

نستقرىء بعضا من الملامح والتوجهات الرئيسية التى يتوجب على حركة المجتمع المصرى أن تعمل فى إطارها مستقبلا ، حيث أن هذه الملامح هى التى تشكل الإطار الفكرى العام للمجتمع الذى نرسم فلسفة لتعليمه ، ومن هنا يمكن أن نشير إلى بعض من هذه الملامح المجتمعية العامة – وفقا لبعض الوثائق الرسمية – فيما يلى

- **ابتعاث الإرادة الوطنية** ٠ فمن سمات الإرادة المصرية قدرتها على مغالبة الصعاب واجتياز الصعاب والعقبات ، واكتساب الخبرات من خلال الأزمات

الطاحنة ، مع مرونة إيجابية رشيدة ، تستوعب ما تأتى به رياح التحولات وما تتدافع به أمواج المتغيرات ، مستخلصة لنفسها كل فكر جديد يشد أزرها فى إعادة البناء ، مستعينة بطاقات المصريين على إحداث النماء وامتلاك عوامل الازدهار والرخاء ·وإذا كان الإنسان المصرى هو صاحب هذه الإرادة ، ومعقد هذه الآمال ، فإن هدف التنمية هو تلبية احتياجاته ، وإعمالُ إمكاناته ، والانتفاعُ بقدراته وخبراته ، وتحسينُ مستوى معيشته وخدماته

- **التنمية البشرية** · فلقد كان من بين أعظم ما تركه لنا القرن العشرون مفهوم التنمية البشرية الذى تفاوت حظ تطبيقه بين دول العالم ، لكنه أصبح من بين الأسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات ودليلا على اكتساب التنمية مفهوما إنسانيا يجعل الإنسان محور عملية التنمية طفلا وشابا وشيخا ، ذكرا وأنثى ، فى غذائه وصحته وتعليمه وترفيهه وبيئته ، وحقه فى المشاركة فى بناء مجتمعه وفى أن يترك له السلف نصيبا ، وواجبه فى أن يترك للخلف نصيبا من ثمار الحضارة لتتكافأ أنصبة الأجيال واحدا إثر واحد ·

- **التحول إلى مجتمع معرفى** · وهذا معناه ببساطة أن تصبح مصر مجتمعا منتجا للمعرفة بأدواتها ومحتواها ، والمجتمع المعرفى مرحلة عالية من مراحل التطور ، تعد ثمرة جهد متواصل تشارك فيه مختلف القواعد التعليمية والبحثية والإنتاجية فى العديد من مجالات النشاط الإنسانى المتقدم فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا المواد والتشغيل الصناعى والتكنولوجيا الحيوية وغيرها ، ومعظمها مجالات لم يطرق بابها بعد الكثير من الدول النامية ويقف منها موقف المستهلك ، بل والمتفرج المنبهر · ومن بين كل مداخل النهضة المجتمعية الشاملة فى القرن الجديد يقف التعليم مدخلا حاكما لا غنى عنه لإقامة ذلك المجتمع المعرفى ، فالتعليم ، كما نعرف ، وعاء القيم والمثل ، ومصنع المهارات والفنون والمعارف ، وضابط الإيقاع العظيم الذى يشق مجراه فى المجتمع لينتج أفرادا هم أبناء عصرهم بتفكير ابتكارى وقابلية

للتدريب على مختلف حرفه وتخصصاته ، وبروح مغامرة تغزو الفضاء وتقهر الصحراء وتنطلق فى آفاق الكشف العلمى إلى آماد تسابق الخيال ٠

- **التنوع الفكرى** ٠ فالدرس الذى تعلمته مصر من خلال مسيرتها الحضارية الطويلة ،هو ألا تتيح لتيار منفرد ، مهما كانت سطوته ، أن يخرج من حيز الفكر البشرى ، الذى يقبل الخطأ والصواب ، إلى ادعاء العصمة واحتكار الصواب ٠ وليس هذا مجرد جدل فكرى ، بل إنه تربية اجتماعية ، فنحن نناضل عن التنوع الفكرى فى داخل بلدنا وخارجها ، ولا نقبل أن يُفرض علينا فكر بعينه فى الداخل والخارج على السواء ٠ وإذا كان العالم مقبلا على عصر تسعى فيه ثقافة واحدة إلى تسيد العالم بحكم ما لها من قوة وهيمنة ، حاملة نفس الأفكار والمعتقدات وعادات الملبس والمأكل والمشرب ، لأن البشر جميعا أصبحوا يتعرضون لمؤثرات ثقافية واحدة عن طريق شبكة ضخمة تربط العالم على شاشات التلفزيون والكومبيوتر ، فإننا نرى أن الحفاظ على الهوية بكل معانيها هو الذى يؤمن لنا عدم الذوبان فى الآخر ، مع المشاركة معه فى صنع الحضارة واستهلاك مفرداتها ٠

- **تواصل النهضة** ٠ فالنهضة عمل قوامه تراكم خلاق متواصل الحلقات وليس طفرة بلا جذور ٠ وكما أن الإنسان لم يهبط على القمر ويرسل مختبراته لسبر أغوار الفضاء إلا بعد أن تعلم كيف يصنع أدواته البدائية الأولى ،فإن النهضة لا ترتقى إلا بتوالى الصعود لا العودة إلى الوراء من جديد ٠ ولعل أحد الدروس البارزة للتاريخ المصرى أننا تعرضنا لانقطاعات متكررة فى مسيرتنا الحضارية لأسباب داخلية أو خارجية أضاعت منا فرصا عديدة لإحداث ذلك التراكم الخلاق ،لعل آخرها ما يتضح من تلك المقارنة التى لا تخطئها عين بين بدء حلقة من حلقات نهوضنا على يد محمد على فى القرن التاسع عشر ونهضة اليابان فى القرن ذاته ، وبين نهضتنا فى أوائل الستينيات والنهضة الكورية ٠ ولقد كان من بين ما انتهى إليه سعى البشرية عبر تجارب

متعددة فى النهضة : فكرة التنمية المتواصلة التى تعبر أصدق تعبير عن تواصل النهضة ٠

- **دور المجتمع المدنى** ٠ فالمجتمع المدنى النشط والناضج الذى يتيح لأفراده ومنظماته غير الحكومية حرية المبادرات الخلاقة هو البيئة الطبيعية لنشاط المستثمر الخاص ، فليس من المعقول أن يعتمد المجتمع فى حركته على حرية النشاط الاقتصادى فى إطار تجويد الأداء والتنافس والابتكار بينما يستند فى حركته الاجتماعية إلى الحكومة تؤدى عنه كل شىء ، وإن المجتمع يجب أن تكون حركته واحدة متوافقة ، وليس هذا بجديد على شعب مثل الشعب المصرى ، ففى أواخر القرن التاسع عشر ، عندما تسلط المحتل الأجنبى على الدولة ، كان المصريون سباقين إلى تشكيل مؤسسات المجتمع المدنى بجهود أهلية من جمعيات خيرية ولجان للإغاثة وهيئات اجتماعية وعلمية وثقافية ونواد رياضية ومراكز شبابية ، تبارت جميعها فى القيام بنشاط أهلى اشتمل على إقامة المدارس والمستشفيات ودور الأطفال والمنتديات ، بل وحتى الجامعات ٠

كذلك فإن من المفاهيم الأساسية التى تقوم عليها فلسفة التعليم الجامعى النظر إلى المعرفة العلمية باعتبار أنها ليست عملية تراكمية بسيطة ، بل متراكبة ، وأن ظهور نمو أو طور جديد للمعرفة فى مجال ما ، يتطلب إجراء تعديلات وترتيبات ، كثيرا ما تكون جوهرية فى الأسس والمفاهيم العلمية القائمة حتى تناسب وتمهد للتطوير الأحدث ، ولعل من أمثلة ذلك تلك النقلة الكبيرة التى حدثت من الفيزياء التعليمية إلى الفيزياء الكمية والموجبة ، والنظرية النسبية وتعديلاتها والتى حدثت فى القرن العشرين ، وحدث مثل ذلك فى مختلف العلوم الأخرى مثل الكيمياء التقليدية الوصفية إلى الكيمياء التركيبية والكمية الموجبة ، وفى علوم الحياة التقليدية البيولوجية الجزئية والوراثية ، والتكنولوجيا الحيوية ، بل إن علوم الرياضيات ، وهى أساس العلاقات بين

المفاهيم والتطورات فى مختلف العلوم الأساسية الأخرى قد تطورت وظهرت لها الكثير من النظريات والمفاهيم الجديدة ، والتطبيقات العملية الفاعلة . وغنى عن البيان ما حدث من طفرات فى علوم الفلك والفضاء تضافرت عليها سائر الإنجازات العلمية والتكنولوجية ، وعلوم الطاقة الأحفورية والنووية ، والمتجددة .

وحتى نتفق على ما يجب أن تقوم به الجامعات فى مجال البحث العلمى ، يجب أن نتوقف بعض الشئ أمام القضية الخاصة بأهداف التعليم الجامعى ، على الرغم مما يشاع بأن هذه الأهداف معروفة ومتفق عليها ...

أهداف التعليم الجامعى :

والحق أنه منذ أن نشأت الجامعات فى أوائل العصور الوسطى ، استمر جدال طويل ، يشتد وترتفع درجة الحرارة فيه أحيانا ، وخاصة عندما يمر المجتمع الذى يدور فيه مثل هذا الحوار بمرحلة تحول اجتماعى بارزة ، وأحيانا ما يفتر مثل هذا الحوار ويصيبه الهدوء والبرود فى المجتمعات عندما تعرف الطريق إلى الاستقرار بصفة خاصة . وهذا الحوار والجدل إنما يتعلق بتحليل وتنظير طبيعة الوظيفة التى يقوم بها التعليم الجامعى بصفة خاصة ، ويرجع هذا بالأساس إلى أن الجامعات ، بالمعنى الفنى للكلمة لم تنشأ بشكل طبيعى مع نشأة المجتمعات السياسية لتأكيد ذاتها وتنظير وجودها ، فالجامعات نشأت فى مرحلة لاحقة تاريخيا ، وكاستجابة فى الأساس لحاجة طلاب المعرفة للتنظيم الرسمى ، أكثر منها استجابة لحاجة اجتماعية ملحة فى ذلك الوقت . بيد أن الجامعات تطورت ونمت حتى أصبحت تشكل أحد المعالم الرئيسية للمجتمعات الحديثة ، كما أنها أصبحت جزءا من النظام الاجتماعى والاقتصادى تستمد مواردها منه ، وتقدم له ما يحتاجه من الخريجين .

ومن هنا فقد دار الحوار بين اتجاهين رئيسيين : اتجاه أكاديمى يرى أن

الجامعات هى مؤسسات علمية بحتة لا علاقة لها بالأهداف الاجتماعية ، بل إن ربطها بالمجتمع يلغى وظيفتها الحقيقية • واتجاه وظيفى ، يرى أن الجامعات هى مؤسسات اجتماعية فى الأساس ، بمعنى أن العلم الجامعى يجب أن يخدم أساسا وفقط وظائف اجتماعية محددة • والواقع أن الحوار الذى دار بين هاتين المدرستين كان علامة من علامات الحيوية الجامعية ، بيد أنه كان يعكس شكلا من أشكال عدم النضج الفكرى ، فالجامعات ، وكما سبق أن بينا ، وسنزيد من تأكيد ذلك فى كل تناول لنا لكل عنصر من عناصر منظمة التعليم الجامعى والعالى ، لا تستطيع بحكم وجودها وتكوينها أن تكون مجرد مؤسسات علمية بحتة ، كما أن تدخل المجتمع لفرض قيم وأهداف معينة على الجامعة من شأنه أن يحولها إلى كيان آخر لا علاقة له بالجامعة كمفهوم أكاديمى تربوى •

وفى ضوء هذا يمكن الاستناد إلى دراسات المجلس القومى للتعليم فى رصد أهم الوظائف والأهداف التى يقع على عاتق الجامعات والتعليم العالى القيام بها وتحقيقها ، ألا وهى :

- إعداد الأطر المتنوعة والمتطورة والقادرة ، من المتخصصين والفنيين والمفكرين اللازمين للقيام بالأعمال الإنجازات التى يتطلبها المجتمع فى سائر قطاعات النشاط بما يتلاءم مع التطور الحديث والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالبلاد ويتوافق مع أهداف وبرامج وتطلعات التنمية الشاملة ، مع تدفق واستمرار معين التطوير لإحداث إضافات فاعلة ومؤثرة ومحسوبة إلى سوق العمل ومراكز التثقيف والتنوير فى المجتمع ، ومسايرة اتجاهات التقدم والازدهار والتنمية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية •

- القيام بالدراسات العليا ، فى مختلف المستويات فى نطاق الاستراتيجية الوطنية والتعليمية ، سواء فى مجالات العلوم المتقدمة أو فى مجالات التأهيل والتدريب على قواعد وأصول مهارات البحث العلمى من أجل التطوير

والتنمية وتنمية القدرات على ابتكار والاستنباط فى مختلف مواقع العمل ومراكز التنمية والتطوير بها ٠

- القيام بالبحث العلمى الأساسى والتطبيقى ، مع توجيه بعض مشروعاته نحو إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ، إلى جانب الإسهام فى تقدم العلوم والفنون والآداب ٠

- تعظيم برامج التعليم المستمر والتدريب المتصل ، وبرامج الخدمة العامة بالتعاون مع مراكز النشاط بهدف رفع مستويات اداء وزيادة كفاءة إنجاز الأعمال ٠

- العناية ببرامج خدمة البيئة فى مختلف المجالات ، خاصة فى مجال تنمية الموارد والثروات الطبيعية ، والحد من التلوث بأنواعه والمحافظة على البيئة المحلية والإقليمية والعالمية ٠

- المشاركة الفاعلة فى تحقيق التنمية والتنسيق مع قطاعات العمل المختلفة ، وإحكام التعاون بينه وبين مراحل قطاع التعليم الجامعى والمعاهد العليا العامة والخاصة ، والتعليم قبل الجامعى ٠

- المتابعة والتقويم المستمر للمؤسسات التعليمية والبحثية والمواجهة السريعة للمعوقات والسلبيات ٠

وإلى جانب الوظائف المحددة للتعليم العالى والجامعات ، فللجامعات أيضا وظائف غير محددة ، بعضها سوف يبرز فى المستقبل ، أى أنه مجهول فى الوقت الحاضر ٠ وهى ليست موضعية الأهداف محدودة المقاصد ، بل هى مجتمع يتسم بكل ما تتسم به المجتمعات البشرية والكائنات الحية وديناميكاتها ٠ الجامعة مجتمع بشرى ، لا يعد للحياة ، بل هو الحياة نفسها ، فى بعض مراحلها التى تتابع لتكون حياة البشر : الفرد والجماعة ، بمعنى أنه أحد أنماط الحياة وصيغها ٠ وهى ليست عددا من طلاب العلم: دارسين ومدرسين وبعض العاملين ، ولكنها أيضا تفاعل بين هؤلاء وأولئك جميعا ٠ وبقدر حيوية هذا

التفاعل ونشاطه وصحيته واستمرار المقومات اللازمة لذلك ، بقدر ما تكون للجامعة مقدرة على العطاء الإيجابى • والتفاعل الجامعى يتميز بميزات خاصة ترتبط بهذه النوعية الخاصة من البشر ، فى مرحلة خاصة من الحياة ، وباهتماماتهم الخاصة بالعلم والتعلم والتعليم ، وبأولوياتهم وطموحاتهم كأفراد وكمجتمع •

ولكن ، ولهذه الخصائص ذاتها ، يتميز المجتمع الجامعى بقابلية عظيمة للنشاط والحركة والاندماج والانتماء والعطاء ، يفتح لها – إذا استوفت الشروط اللازمة – مجالات لا نهاية لها من التجديد والتغير والتدفق والقدوة والقيادة ، يحدد للجامعة أبعادها وموقعها من التفاعل المحلى والقومى والإنسانى الشامل • وهو أيضا ككل مجتمع وكل تفاعل ، قابل أيضا – إذا قصرت الشروط – للضعف والتفكك والهوان والتصلب •

الإدارة الجامعية :

وإذا كانت الإدارة الفعالة هى الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية ، المتاحة والمحتملة ، سعيا نحو تحقيق الأهداف المنوطة بالمؤسسة فى إطار المتغيرات المجتمعية القائمة والمستقبلية • وفى سبيل ذلك لابد أولا من القيام بمسح علمى شامل للأوضاع القائمة للإدارة الجامعية بمستوياتها المختلفة ، واستيفاء تنظيم مستحدث لهذه الإدارة يفيد من هذا المسح ، ويضع فى الاعتبار فلسفة الدولة الاجتماعية والتربوية والإنمائية ، وأهداف الجامعة المتصلة بها ، كما يستفيد بطبيعة الحال من التجارب والمبادىء العالمية المتقدمة فى تحديث الإدارة ، وذلك مع وضع خطة لتوفير احتياجات هذا التنظيم الجديد من الكفايات التخصصية والتجهيزات والأدوات وفق جدول زمنى مقرر ،ويعتبر هذا التنظيم ومتابعة تنفيذه جزءا أساسيا من صلب خطة تطوير الجامعات فى جملتها •

وفى هذا الشأن نرى الاسترشاد ببعض المبادىء الأساسية عند تصميم التنظيم الملائم للجامعة ، ومنها على سبيل المثال :

- التحديد الواضح للأجهزة التى تعمل بالجامعة ومسئولياتها وسلطاتها فى اتخاذ القرارات .

- تحديد قنوات وخطوط الاتصال داخل الجامعة .

- تحديد الأجهزة التى تتولى تزويد متخذى القرار بالبيانات والمعلومات والإحصاءات ، وكذلك بكل ما هو جديد فى مجال التنظيم والإدارة .

- تصميم أنظمة اتصال فعالة بين إدارة الجامعة والكليات التابعة لها .

- تفويض السلطات والمسئوليات بصورة تدعم وتقوى من مجالس الكليات ومجالس الأقسام .

- تحديد المهام المنوطة بالجهاز الإدارى بالجامعة وتوصيفها وتحديد مسئولياته ومتطلبات كل من وحداته . ولما كان تفعيل الإدارة الجامعية يقوم بالضرورة على تبسيط إجراءات العمل ، فإن هذا التبسيط بدوره يتطلب:

- التطبيق الفعلى لنظام اللامركزية فى الإدارة ، وخاصة فى مجالات العمل الأكاديمى وفى المسائل التنفيذية . على أن هذا لا يحول دون وجود أساليب للتخطيط والتنسيق على المستوى المركزى ، ولا يمنع من وجود بعض المرافق المركزية فى الجامعة ، كالمكتبة المركزية والمختبرات المركزية ، التى تضم الأجهزة العلمية الرئيسية اللازمة لإجراء البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس ولطلاب مرحلة الدراسات العليا . كما لا يمنع أيضا من وجود إدارات مركزية لأداء الأعمال الإدارية المتماثلة ، كالمشتريات والتخزين والصيانة ورعاية الطلاب ، وذلك إذا كان حجم الجامعة صغيرا ، ويجمع كافة وحداتها ومرافقها حرم جامعى واحد ، أو إذا كانت فى مرحلة الإنشاء .

- منح الوحدات الجامعية – وخاصة الوحدات الأكاديمية – الاستقلال المالى والإدارى الذى يكفل لها حرية الحركة والانطلاق ، فهذه الوحدات تضم

تخصصات مختلفة فى أعلى مستوياتها الفكرية والعلمية ، وتصريف شئون هذه الوحدات يحتاج إلى دراية بطبيعة أعمالها ، وإلمام بدقائق الأمور فيها ، ومن هنا فإن أصحاب هذه التخصصات هم أقدر الناس على القيام بهذه الشئون ، وليس من الحكمة أن يتولى تصريفها غيرهم .

- المرونة التى تسمح للجامعة بإنشاء فروع جديدة لها أو إضافة كليات ، أو معاهد ، أو مراكز علمية ، أو أقسام ، أو شعب جديدة كلما دعت الحاجة إلى هذا الأمر ،وذلك دون القيام بإجراءات طويلة ومعقدة ، وأيضا المرونة التى تسمح بتطوير الدراسة والمناهج العلمية ، والمقررات الدراسية بسرعة دون الاضطرار إلى اتخاذ إجراءات طويلة قد تحول دون الوفاء بمتطلبات التطور السريع للمعرفة والعلوم والفنون الإنتاجية .

كذلك من الضرورى الأخذ بالأساليب الحديثة فى إدارة شئون القوى العاملة بالجامعة والتى تشمل مهام وأنشطة أساسية مثل تحليل الوظائف وتصنيفها ، وتخطيط القوى البشرية ، والاختيار والتعيين ، وتقويم الأداء والتدريب والتنمية ، وتحديد الرواتب والأجور والمكافآت ، ومعالجة أوضاع العاملين ، وشغل الوظائف الإدارية والفنية والأكاديمية الشاغرة بالجامعة عن طريق الإعلان حتى يتسنى اختيار أصلح العناصر المتقدمة ، كما يجب إعداد الموظف قبل استلامه العمل ، وكذلك الاستمرار فى تنمية العاملين القدامى فنيا وإداريا . ولا شك أن أمرا مثل هذا يتطلب :

- إنشاء معهد متخصص لتدريب جيل جديد للإدارة فى الجامعات ، مع الاستعانة بجهود بعض الجهات المتخصصة المتقدمة فى هذا المجال .

- إعداد مراكز للتدريب المهنى بالجامعة لتدريب العناصر البشرية المعاونة فيما يفيد أهداف الجامعة وبما يحقق تنمية هذه العناصر .

- إعداد جيل من الباحثين فى مجال الإدارة الجامعية من طلبة الدراسات العليا ، مع توجيه كل منهم لبحث مشكلة من مشكلاتها بما يؤدى إلى الوصول إلى

المسببات الحقيقية لعديد من تلك المشكلات ،واقتراح الحلول الفعالة لها ٠

الطـــلاب :

و الطلاب هم مدخلات الجامعة ومخرجاتها أيضا ، أى أن وظيفة الجامعة وهدفها من إثراء المعرفة يتم من خلال الوسط الطلابى ، ولذلك فإن اختيارهم وإعدادهم يجب أن يكون مناسبا للآفاق المستقبلية التى يتحرك التعليم الجامعى نحوها ٠ وطالب الجامعة بما يتميز به مرحلته السنية : مرحلة الشباب المبكر ، يفيض بالحيوية والنشاط ، ويملك القدرة على التفكير والتصرف الحر ، ويمتلىء وجدانه بالمشاعر والأحاسيس ، ويزخر بالطموح والآمال والأحلام ٠

ولم يعد الهدف من التعليم الجامعى – كما بينا – صب طلابه فى قوالب جامدة أو إنتاج سلعة نمطية متماثلة ، وإنما أصبح الهدف من هذا التعليم هو صقل قدراتهم ، وتنميتها على التفكير العلمى السليم وعلى الابتكار والإبداع وتكوين شخصياتهم وتطوير معلوماتهم وسلوكهم ٠ ويتطلب إعداد هذه الكفاءات البشرية العناية بشئونهم منذ تنشئتهم المبكرة وانتقائهم من منابعهم لما هم مؤهلون له من دراسة جامعية ، وخلال مراحل إعدادهم من النواحى العلمية والتربوية حتى تخرجهم إلى مواقع العمل المختلفة ٠ بل إن مسئولية الجامعة تمتد لتشمل استمرار الاتصال بهم لتزويدهم بكل جديد ومستحدث أثناء حياتهم العملية ، حتى لا يصابوا بالجمود أو التخلف ٠

ولا شك أن السبيل إلى تحقيق هذا يمكن أن يتأتى من خلال :

- بناء القدرة على التعامل الذكى مع المعرفة : فقد سبق أن أشرنا إلى هذا التدفق المتزايد للمعلومات والمعارف باعتبارها هى اللبنات الحقيقية لبناء المستقبل ، مما يحتم التحول من اكتساب كم محدد من المعلومات والاكتفاء به ، إلى استراتيجية مختلفة تماما تقوم على إشراك الطالب نفسه فى عملية اكتساب المعلومات بعمليات تقوم على الاستنباط والتحليل ، والتعامل معها

بأسلوب نقدى ، ومنهجية علمية تربط بين ما يتم تعلمه وبين المتغيرات الحياتية المحيطة ، وتمكنه من المهارات الفكرية التى تعينه على مواجهة المشكلات • لكن هذا لابد أن تترافق معه مهارة التعامل مع البيانات والمعلومات على أساس أنها المادة الخام التى يمكن أن يبنى منها معرفة تصل به إلى مستوى القدرة على اتخاذ المواقف من القضايا المختلفة ، مع أهمية الحرص على الوعى بأن هذه الحواجز القائمة حاليا بين الأنساق المعرفية ، إذا كان لها ما يبررها من حيث توزيع التخصصات وبعض الاعتبارات الأخرى ، إلا أن الواجب يحتم البصر بما يجب أن يكون من جسور بين بعض هذه الأنساق المعرفية وتكامل • ويتوج كل ذلك بالانتقال من تربية تعتمد على التقين والتكرار وإعادة الإنتاج إلى تربية الإبداع •

- الحصانة الوطنية الثقافية : ذلك أن عالم المستقبل يقوم بالدرجة الأولى على كسر الحدود بين مختلف الثقافات ، والتدفق المعرفى بين مختلف البلدان ، فإن هذا الأمر يتطلب حقن الطلاب بأمصال واقية تضمن لهم التعامل مع الثقافة العالمية بمنهجية نقدية تستطيع الانتقاء والاختيار ولا تقبل كل ما يتعرضون له من مؤثرات تقبلا سلبيا ، ولن يتأتى هذا إلا بتعزيز الهوية الوطنية والذاتية الثقافية عن طريق تعزيز اللغة القومية والعقيدة الدينية والثقافة التاريخية الوطنية ، فمن شأن هذا كله أن يقوى أواصر الانتماء ، ويغرس مشاعر الولاء • إننا لا نتردد لحظة واحدة فى بناء استراتيجيات للأمن القومى ضد أية أخطار خارجية أو داخلية محتملة ، مهما ارتفعت رايات سلام وهدوء ، وفى رأينا فإن من مقومات هذا الأمن القومى توافر مشاعر الاعتزاز بالوطن والوعى بأساسيات ثقافته القومية والسلوك وفق منظومة قيمه الإيجابية المتعارف عليها •

- محو الأمية التكنولوجية : وهو مصطلح أصبح شائعا اليوم ليتجاوز هذا المصطلح الشهير الخاص بمحو الأمية الأبجدية ، فطالبنا الجامعى إذا كان قد

تمكن فى مراحل التعليم السابقة من إتقان القراءة والكتابة لتحصيل ما يزيده من معلومات ومعارف ، فإن المعرفة العصرية ، فضلا عن المستقبلية ، لم يعد ما هو مسطور على صفحات الكتب والدوريات هو مصدره الوحيد ، وإنما برزت هذه التقنيات المتعددة من كومبيوتر وانترنت وأقمار صناعية وبريد إلكترونى والصحافة الإلكترونية والمكتبات الالكترونية ،لتجعل العلم بمثل هذه التقنيات ضرورة ، وحسن التعامل معها والاستفادة بها فرض عين على كل طالب جامعى ، مما سوف يكون له آثاره بعيدة المدى على أساليب التعلم والتعليم وتجعل دور المعلم يقف عند حد التوجيه والإرشاد ، وإلقاء معظم العبء والمسئولية على الطالب نفسه ، وهذا بدوره لابد أن تكون له متطلباته من حيث التكوين والتنشئة والإعداد .

- التحصين القيمى : فالقيم هى الموجهات الحقيقية للسلوك ، وهى تعكس المعايير الاجتماعية التى تعطى كل سلوك وزنه وقيمته ودرجة أفضليته . وترتبط منظومة القيم ارتباطا وثيقا بدرجة التمدن القائمة ، إذ لاشك أن منظومة القيم التى واكبت المجتمع القائم على الزراعة تختلف كثيرا عن تلك التى واكبت المجتمع الصناعى ، وهى لابد أن تختلف عن تلك اللازمة للمجتمع المعلوماتى ، وإن كان هذا لا يعنى التخلى عن مستويات من القيم المرتبطة بالعقيدة الدينية والذات الثقافية والهوية الوطنية ، ومن حسن الوعى حقا أن يكون هناك اتساق قيمى ، خاصة وأن هذه المنظومات الثلاث الأخيرة تتسع لتتقبل الجديد ، وعلى قدر من المرونة بحيث يمكن لها أن تطوعه ليكون حلقة من حلقاتها ولبنة من لبناتها ، ومن هنا يتعين تنشئة الطالب الجامعى على قيم العمل والجهد والمثابرة والإنجاز والجدية ، بدلا من قيم الاستهلاك والتواكل والاعتماد على المظاهر والإسراف فيها ، وكذلك قيم المشاركة والتضامن والتكافل والإتقان وروح التضحية ، والإحساس بالواجب .

ومن هنا فإن عملية تكوين الطلاب وتنشئتهم يجب أن تحرص على توفير

عدد هام من المواصفات فى شخصياتهم ، سبق لشعبة التعليم الجامعى أن أشارت إليها فى تقرير لها ، بحيث يكون الطالب الجامعى :

- مستقل الفكر متحررا من التبعية وأسلوب التلقين والاعتماد على مصدر واحد للمعلومات والمعارف .
- قادرا على التصور والتخيل والمبادأة .
- قادرا على التفكير الناقد وصولا إلى التطوير .
- قادرا على التفكير الابتكارى استهدافا لتوليد المعلومات واستخراجها من الكون ، وتجسيد هذه المعلومات فى سلع وخدمات ، تغير من شكل الحياة على الأرض .
- قادرا على التحليل المنطقى والاستنباط والاستقراء وصولا لصنع القرار الرشيد .
- متمكنا من تقبل مسئولية الإسهام فى إحداث تغيير نحو الأفضل .
- ماهرا فى العمل ضمن فريق يتكامل بعضه مع بعض من مختلف التخصصات .
- قادرا على تصور الحلول المفتوحة (إيمانا بأن هناك أكثر من حل لكل مشكلة ، وأن لكل حل حل أحسن منه).
- ماهرا فى التعامل مع أى عصر بأساليبه وأدواته وأجهزته وقيمه وأنماطه.
- متقبلا مبدأ لا نهائية المعلومات والتعلم المستمر لاحتمال تغيير عمله نتيجة لتغير المعرفة والتكنولوجيا ، واستمرار رفع القدرة الذاتية للفرد كضرورة حياة.
- حريصا على تحرير إرادته ، وعلى ممارسة القيم الديموقراطية – التى هى الاختبار الحقيقى لمدى توافر الإرادة الحرة لدى المواطن – محافظا على كرامته الشخصية ، فى ظل مجتمع يعيش مناخا يقوم على كل هذا .

الدراسات العليا والبحث العلمى :

لا تزدهر العلوم والتقنية فى أى مجتمع بدون بناء القاعدة الأساسية لأنشطة البحث العلمى الديناميكية والخلاقة ، فهذه القاعدة هى الوسيلة الوحيدة لتطوير المعرفة والمخترعات والتجديدات ، ولا تتم مشروعات التنمية بالدرجة المأمولة فى النجاح فى جوانبها المختلفة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بدون تطبيق المعرفة العلمية المتطورة والمهارات التقنية عالية المستوى . ولقد أدى فشل كثير من العلماء فى عدد غير قليل من البلدان النامية فى تقدير الدور السياسى والاجتماعى للعلوم والتقنية إلى فصلهما عن الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، على عكس الأمر فى أوروبا واليابان ، على سبيل المثال ، حيث قاد الاتصال المثمر بين العلوم والتقنية وبين التنمية الاقتصادية والأهداف السياسية إلى التحول الاجتماعى والاقتصادى المذهل الذى حققاه ، وكانت نتيجة الفصل فى البلدان النامية ، تخلف العلوم والتقنية ، وصارت كثرة من البلدان النامية تعتمد على الدول المتقدمة .

والبحث العلمى هو الجزء الخلاق والمبدع فى العمل الجامعى ، فهو الذى يعمل على تنمية المعرفة وإثراء الفنون الانتاجية ، وزيادة رصيد التراث العلمى والحضارى للإنسانية . والبحث العلمى هو جزء مهم وحيوى من رسالة الجامعة ، وإذا تخلت الجامعة عن وظيفتها فى البحث العلمى أو قصرت فيها تقصيرا واضحا ، فقدت أحد أركانها الرئيسية كمؤسسة تعمل على تطوير المعرفة والنهوض بالتعليم الجامعى ، حتى وإن أطلق عليها اسم جامعة ، حيث تصبح – على أحسن تقدير – مجرد أداة لنقل المعرفة.

ويحتاج نجاح البحث العلمى فى عالمنا المعاصر – عالم الثورة العلمية والتكنولوجية الشاملة – إلى تعاون وثيق وبناء بين الجامعات ومراكز الإنتاج المختلفة ، وخاصة الصناعية منها . والواقع أن من أكبر المشاكل التى تعترض تنمية البحث العلمى فى الجامعات هى الحاجة إلى تنمية الإدراك

والفهم المتبادل بين رجال الجامعات من جهة وبين القائمين على شئون الإنتاج فى مواقع العمل الاقتصادية المختلفة من جهة أخرى ، وبناء جسور قوية من التعاون بينهما فى مجال البحث العلمى ، فالجامعات تخشى أن تستغل جهودها وخبراتها فى مواقع العمل والإنتاج ، وأن تستأثر بثمار عملها ، وتفرض عليها طريقتها وأسلوبها فى العمل فتفقدها استقلالها ، وذلك بحكم ما تملكه تلك المواقع من موارد وإمكانيات مادية ضخمة ومؤثرة ، ومواقع العمل المختلفة تخشى أن تتسلط الجامعات عليها ، وأن تتحكم فى تسيير أعمالها ، وتخرجها عن مسار العمل الاقتصادى الذى يهدف أساسا إلى تحقيق الربح

ومن هنا فإنه ينبغى أن تبذل الجهود بإخلاص وصدق فى سبيل تنمية الفهم المتبادل بين الجامعات ومواقع العمل المختلفة ، وبناء جسور قوية من التعاون بينهم لتحقيق الأهداف المشتركة فى مجال البحث العلمى وبناء التقدم والتنمية . ويتوقف نجاح هذا العمل إلى حد كبير على توفير القيادات ذات الوعى السليم والإدراك العميق لأبعاد هذا الموضوع الحيوى والمهم فى كل من الجامعات ومواقع العمل المختلفة.

وإذا كان البحث العلمى فى الجامعات بعضه يتم على يد أعضاء هيئة التدريس ، وبعضه الآخر من خلال الدراسات العليا ، فإننا نركز هنا على الدراسات العليا باعتبارها " مفرخة " أعضاء هيئة التدريس فى بدء تكوينهم معيدين ومدرسين مساعدين ، فضلا عن آلاف من الباحثين ممن يعملون فى مواقع العمل المختلفة خارج الجامعات . وفى هذا السبيل فإننا نقترح ما يلى مما يتصل بالجوانب التنظيمية والإدارية :

- وضع خطة للبحث العلمى داخل كل جامعة تعتمد على إيجاد قدر من التنسيق والتعاون بين الأقسام العلمية داخل الجامعة الواحدة ، وتكون الأولوية لخدمة البيئة التى توجد فيها الجامعة . وكذلك وضع خطة للبحث العلمى على مستوى الجامعات يتم التنسيق بينها وبين خطط البحث العلمى بمراكز البحوث

وتتكون فى النهاية خطة قومية على مستوى الدولة • ومن ثم فإن الدراسات العليا يجب أن تجرى فى إطار خطة علمية واضحة الأهداف تتضمن المشاكل التى تعترض سبل نمو وتطور الصناعة والخدمات الوطنية وإيجاد الحلول المناسبة لها •

- إحياء فكرة المدرسة البحثية على مستوى القسم العلمى ودعمها وتشجيعها لدفع حركة البحث العلمى ، وهى تعتمد على وجود أساتذة قادرين على تكوين المدارس العلمية بحيث تتميز كل جامعة بعدد من المدارس العلمية المتميزة ، وأن تتاح لكل منها إمكانات العمل العلمى المتقدم ، وقد يقتضى ذلك النظر فى فكرة إنشاء عدد من كراسى الأستاذية المتميزة فى كل جامعة لقيادة هذه المدارس العلمية المتميزة •

- وجوب التنسيق العلمى فى داخل الجامعة بين الأقسام المتناظرة والتخصصات المتقاربة ، بحيث يحتم تكوين دوائر علمية – وهى منصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ إلا أنها لم تنفذ – قد يمتد تخصصها إلى أكثر من كلية فى جوانب محددة ، وأن يكون هناك عميد أكاديمى لمجموعة من الدوائر العلمية تقع فى مجال قطاع واحد من قطاعات المعرفة تسمى الهيئة العلمية ، ويمارس اختصاصاته من مبنى إدارة الجامعة ويتولى الإشراف على النواحى اللائحية الأكاديمية والدراسية ، ويرأس مجموعة من لجان التخصصات المختلفة (الدوائر) Board of Studies التى تقع فى مجال الهيئة العلمية وتصبح هذه اللجان مسئولة عن وضع اللوائح المنظمة للأداء الأكاديمى فى الجامعة فى التخصصات المختلفة حيث تقوم بتقديم التوصيات اللازمة فيما يخص المستوى العلمى للدراسات الجامعية فى التخصصات المختلفة •

- إن التعليم يمثل الأولوية فى خطط الدولة ، ويجب أن ترصد له الميزانية الكافية ورفع متوسط ما يصرف على البحث العلمى ، وتخصص موازنة

مستقلة داخل ميزانية الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمى فى كل جامعة .

- إعداد خطة مدروسة وواضحة الأهداف فى مجال القوى البشرية العلمية مقبولة بين أعداد هيئة التدريس والطلاب .

- تدعيم وتحديث المعامل طبقا لأولويات تتفق مع رؤية وخطة الجامعة القائمة والخطة المستقبلة .

وفى النهاية ، فإننا نسجل وعينا بأن المشكلة لدينا فى مصر خاصة ، وفى العالم العربى عموما ، ليس فى الجهل بالتشخيص ، وليست فى غياب الفهم لسبل العلاج والتطوير ، ولكنها تكمن فى بطء الحركة نحو المستقبل المغاير لواقع مأزوم ، وأن الحركة إذا جاءت فإنها تجئ برؤية فردية مسئول ، مما يجعلها معرضة للتغير والتبدل من حين لآخر ، ولو استطعنا بالفعل أن نرسخ للفكر المؤسسى ،وبالتالى للتحرك الجمعى ، لتغير وجه الجامعة فى مصر إلى ما هو أفضل وأكثر إشراقا .

تقييم الأداء الجامعى*

لو أنك لا تملك إلا ملعقة واحدة من السكر لتحلى بها كوبا متوسطا من الماء ، فسوف تطمئن إلى إمكان حصولك على نوعية طيبة من الشاى أو الليمونادة يناسب كثيرا من الناس . لكن ، افرض أنك واجهت موقفا حتم عليك صنع أكثر من كوب لمثل هؤلاء الناس (غير المرضى بالسكر) دون أن تملك الفرصة لزيادة ما تملك من السكر إلا بمقدار نصف ملعقة ؟ هنا لابد أن يحدث نقص ملحوظ فى التحلية ..

إنها معضلة مشهورة تواجهها ديموقراطية التعليم فى العصر الحديث .. ، فالطلب الاجتماعى عليه شديد ، والظمأ الإنسانى لحق التعليم ، طاغ ، ولابد . بمنطق الديموقراطية والإنسانية أن تستجيب لهذا الطلب ، وأن تطفىء لظى العقل . لكنك فى نفس الوقت ، من حيث الإمكانية، لا تستطيع أن تلاحق هذا الطلب وهذا الظمأ ، مما يضطرك إلى التنازل شيئا فشيئا عن بعض المواصفات الهامة لضمان حسن سير العمل التعليمى ، كما يحدث عندما تُزاد كثافة الفصول ، ويُختزل زمن الحصة ، وتقل مساحة الأفنية ، وتنمو المكتبة بسرعة السلحفاة .. وهكذا كلما توسعت " كما " فى التعليم ، انخفضت " نوعيته " .

بطبيعة الحال ، فإن التعليق الفورى الذى قد يتبادر إلى الأذهان هو : لماذا لا نزيد الإمكانيات اللازمة دائما للتعليم حتى نحافظ على نوعيته ؟ إنه لتساؤل يمثل طموحا إنسانيا مشروعا حقا ، لكنه فى واقع الحال ، غالبا ما يمثل " عجزا " عن التنفيذ وخاصة بالنسبة للدول النامية ، حتى يمكن أن نمثل حالها بالمثل القائل: " العين بصيرة واليد قصيرة " ! لكن هذه المعضلة الاجتماعية

---

* نشرت بجريدة الزمان فى ٢٠٠١/٣/١٦

كانت حافزا لكثير من الخبراء كى يعكفوا على محاولة الحصول على أحسن عائد بأقل تكاليف ممكنة ، فكانت هناك صور تجديد وتحديث فى وسائط التعليم وطرقه ، وتطوير المناهج ، و " تعديد " بنى التعليمي وبرامجه ..

وإذا نظرنا إلى واقع التعليم الجامعى فى مصر ، فسوف نجد أن طول حرمان الأقاليم منه ، مثل قوة ضغط أدت إلى التوسع فى الجامعات الإقليمية ، تم بعضه بوجه حق ، وبعضه بغير ذلك ، أقصد من غير توافر حتى الشروط الدنيا لقيام جامعة . كانت المسألة ، إلى حد ما تنافسا وسباقا بين المحافظين ، كل يريد أن تكون بمحافظته جامعة ، و " محدش أحسن من حد " !!وهو حق مشروع ، وفقا لما قلنا ، ولكن شريطة أن يتم وفقا للأصول الواجبة فى إنشاء الجامعات . وربما كانت جامعة أسيوط بصفة خاصة مثالا مستثنى من ذلك ، إذ تفوقت ، حتى على بعض الجامعات التى سبقتها ، من حيث مراعاة أصول إقامة جامعة .

وإذا كان التوسع قد اعتبر حقا اجتماعيا يعبر عما هو مطلوب من تكافوء فى الفرص التعليمية ، إلا أن البعض قد بدأ يتساءل : هل يعنى هذا أن نساوى فى القيمة النهائية للتعليم بين طالب يتلقى تعليمه فى كلية بلا أساتذة ولا معامل ولا مكتبة ، أو يوجد بها من كل هذا نزر يسير ، بكلية أخرى يتوافر لها الكثير من هذا ؟ هل المساواة هنا تعد تكافؤا فى الفرص ؟ أبدا .. فالتكافوء إنما يكون فى إنشاء هذه الجامعة أو تلك .. فى إنشاء هذه الكلية أو تلك ، أما المماثلة فى التقييم الرسمى للمستوى فهذا ليس تكافؤا ، إن مثله كمثل من يعطى من يذاكر ، ويصل الليل بالنهار ويجتهد كثيرا ويذاكر كثيرا ، ويفكر ويقارن ويناقش ويربط ويعلل ويحلل ، مثل من اعتمد على الغش والسطو على جهد الآخرين ، وعلمنا بحصول هذا ، وتوافر الأدلة عليه بين أيدينا !

هنا أيضا حاول خبراء التعليم البحث فى حل للمشكلة ، وذلك عن طريق " تقييم الأداء الجامعى " العام ، وإطلاق يد التنافس العلمى .

كان معنى " تقييم الأداء الجامعى " أن تقوم لجنة من الخبراء والعلماء والأساتذة من تخصصات مختلفة بوضع معايير لكل جوانب العمل الجامعى ، وإعطاء سلسلة متدرجة من الدرجات لكل معيار ، كأن يوضع معيار (كذا طالب لكل عضو هيئة تدريس) ، فإذا اتفق على أن يكون " ١-٢٠" فإن الجامعة أو الكلية التى يتوافر فيها هذا تحصل فى هذا الجانب على الحد الأقصى من الدرجة المتفق عليها ، ثم تنخفض بتزايد أعداد الطلاب بالنسبة لعضو هيئة التدريس ،وهكذا الأمر بالنسبة لنسب أخرى مثل :

- كم كتاب توفره المكتبة لكل طالب ؟
- كم متر مربع من الملاعب ؟
- كم جهاز من الأجهزة العلمية الكبيرة ؟
- كم متر مربع من مساحات المدرجات وقاعات الدروس ؟ .. وهكذا.

ويتم تقييم دورى كل فترة ، وتوضع الكلية أو الجامعة فى المستوى الذى تستحقه ،مثلما نقول أن هذا الطالب مستواه " ممتاز " ،وهذا " جيد جدا " ، وهذا " جيد " .. إلخ . وهو نفس الأمر الذى يحدث بالنسبة للفنادق ، فنجد أنها تصنف وفقا لمدى توافر الشروط والمعايير الواجبة للفندق كما يجب أن يكون ، فنجد هنا فندق " خمس نجوم " وهناك فندق " أربعة نجوم " .. وهكذا ، ولكل فئة أسعارها .

وفى ظل وجود تقييم للأداء الجامعى ، تبذل كل كلية أو جامعة ، أقصى ما تستطيع من جهد كى ترفع من مستواها ، فيصير هناك تنافس محمود ، ويكون توزيع الميزانيات على أساس التقييم ، فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ، ولا يكون هناك تساو فى رواتب أعضاء هيئة التدريس أيا كان مستوى الجامعة أو الكلية ، بل لابد أن يختلف الأمر من هذه إلى تلك ، وفقا للمستوى ، ونفس الشىء بالنسبة للمصروفات التى يُطالب الطالب بدفعها . ويمتد الأمر كذلك إلى مستقبل الخريجين ، فهناك كليات ذات

تخصصات بعينها من جامعات المستوى الأول يتهافت عليهم رجال الأعمال ، وربما " يحجزونهم" قبل التخرج ، وهناك كليات ، بها نفس التخصص ، لكنها بجامعات ذات مستوى منخفض ، لا يجد خريجوها عملا إلا بشق الأنفس!!

إن تكافوء الفرص لا ينبغى أن يكون وسيلة للتقاعس والتكاسل ، لأن شيوع مثل هذا من شأنه أن يهبط بالإنتاجية فتعجز الجامعة عن تحقيق تكافوء الفرص . إنه تطبيق لفكرة ومبدأ " الحساب " الذى يعطى للمحسن أجره ، ويحرم المسيء منه ، إن لم يعاقبه .. هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ؟ وهل يمكن أن يستوى الذين يعملون والذين لا يعملون ؟

إن هذه هى المعضلة الكبيرة التى أنزلت مستوى الآداء الجامعى عندنا إلى مستويات لا ترضينا بأى حال من الأحوال لو حاولنا أن ننظر نظرة ناقدة منصفة بغير تزويق ولا تجميل ولا مداراة . وشهادة حق ، فلقد ظهر الوعى الرسمى بهذه القضية منذ أواخر الثمانينيات ، وتشكلت لجنة لدراسة القضية ، وانتهت إلى تقرير كبير ومهم ، وقامت لجنة أخرى فى التسعينيات ، ثم توقفت ، كما هو شأن كثير من الأفكار الكبرى ..

كانت الصخرة التى أعاقت المضى بالفكرة إلى عالم التنفيذ ، تصطدم بمجموعة من العادات والمفاهيم المتخلفة أحيانا وبمجموعة من المفاهيم غير الصحيحة أحيانا أخرى ، أو بهذا وذاك معا ، فلقد نظر كثيرون إلى المسألة على أنها عملية " تفتيش " كتلك التى يقوم بها الجهاز المركزى للمحاسبات ، أو كتلك التى تقوم بها جهات التفتيش بوزارة التربية على المدارس ، وكبُر على كثيرين الأمر ، فمن يُقيم من ؟ ، وهل يمكن أن ننأى بالعملية حقيقة عن سياسة الخواطر والمصالح والمحسوبية ، و " عشان خاطرى " ،و " بناء على توجيهات السيد .. " إلى غير هذا وذاك من عقبات وسدود تحتاج حقا إلى جرأة وحزم ، بغيرهما لن يعرف الإصلاح والتطوير الحقيقيين طريقهما إلى واقع الجامعات المصرية .

موقع الجامعة
من المشاركة السياسية فى مصر * ؟

تتكون الجامعة عادة من فئتين من المقومات ، أولهما المقومات البشرية ، والتى نصطلح على تسميتها بالمجتمع الجامعى ، وثانيهما ، المقومات المادية ، بكل عناصرها من قاعات دروس ومعامل ومكاتب وكتب وملاعب وأفنية وحدائق وأجهزة ومعدات ، ووفقا لطبيعة موضوعنا فإننا نقف هنا فى نطاق الفئة الأولى ، ونعنى بها المجتمع الجامعى .

ثم إننا داخل هذا المجتمع الجامعى أيضا ، يمكن أن نميز فيه بين عناصر أربع : أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، الطلاب ، الإداريون ، الفنيون . وحتى يكون حديثنا أكثر تحديدا فسوف نقتصر على الطلاب ، باعتبارهم العصب الرئيسى فى المجتمع الجامعى ، وهم " زبائنه " إن صح هذا التشبيه ، ولو نظرنا فى كل المقومات والفئات والعناصر التى يضمها التنظيم الجامعى ، فسوف نجد أنها جميعا قد وجدت من أجل تنشئة وتكوين وتربية هذه الفئة بصفة خاصة وفقا لما يتسق مع التوجهات المجتمعية العامة .

فإذا انتقلنا بعد هذا إلى " المشاركة السياسية " ، فسوف نجد أنها – كما نتصورها – مظهر من مظاهر النهج الديموقراطى ، وآية من آيات فلسفته ، وبالتالى فإن اكتمال صورة الحديث عن المشاركة السياسية إنما يكون من خلال إطلالة على الوضع الديموقراطى العام . ورغم وعينا بهذا فإننا مضطرون إلى تكثيف الحديث على المشاركة السياسية نفسها ، حتى لا تتشعب بنا الدروب وتتفرع ، و" يضيع من قدمنا الطريق " !

---

* كلمة ألقيت فى ندوة نظمتها تربية حلوان ، وشارك فيها الدكتور عبد السلام عبد الغفار ، والسيد ياسين ، ود أسامة الغزالى حرب ، فى عام ٢٠٠٠

فإذا ما حاولنا أن نتصور كيفية المشاركة السياسية لطلاب الجامعة ، فسوف نجد أنها يمكن أن تكون من خلال القنوات التالية :

- الاطلاع والمتابعة لما يحدث بالنسبة للشأن العام الوطنى المصرى ، والإقليمى العربى ، والعالمى ، اطلاعا ومتابعة تتفاوت وتتدرج فى مستوياتها وتختلف كما ونوعا ، ضيقا واتساعا ، عمقا وسطحا .
- الانضمام إلى حزب من الأحزاب السياسية القائمة ، وهو المظهر الأكثر وضوحا وصراحة عادة فى قضية المشاركة السياسية ، أو الانتماء إلى تيار فكرى عام قد لا يكون له حزب سياسى ينتظمه بحكم ظروف وعوامل متعددة .
- الحرص على امتلاك بطاقة انتخابية ، والمشاركة فى عملية التصويت فى الانتخابات العامة ، سواء لاختيار أعضاء لمجلس الشعب أو الشورى أو الاستفتاء على رئاسة الجمهورية ، أو غير هذا وذاك مما يقع فى نطاق التصويت العام .
- إبداء الرأى دائما أو غالبا فيما يحدث من أحداث ، أو يثور من قضايا ومشكلات ، أو ما يسمع أو يشاهد أو يقرأ من آراء وأفكار تتصل بالشأن السياسى أو المجتمعى العام ، محليا وخارجيا .
- المساهمة العملية فى بعض مشروعات خدمة البيئة المحلية أو المجتمع العام ، سواء من خلال حملات محو أمية ، مثلا ، أو تلوث البيئة ، أو توعية سياسية عامة ، أو غير هذا وذاك من قضايا ومشكلات .

فإذا حاولنا استقراء واقع المشاركة السياسية لطلاب الجامعة وفقا لهذا التصور فسوف نجد ما يلى :

ا- فمن حيث الاطلاع والمتابعة ، فهى مسألة لا يمكن استقراء الوضع فيها إلا بناء على دراسة ميدانية ، لا يتيسر لنا القيام بها ، وربما يكون هناك من أجراها ، لكن لم تتيسر لنا ، وبالتالى فإن رأينا فيها إنما هو بناء على "

انطباعات " ، مع ما هو معروف عن المعرفة القائمة على الانطباعات من محاذير تتصل بالدقة ، والإحاطة ، والشمول ، وإمكان التعميم.

وعلى هذا يمكننا القول بأن المسألة هنا تتصل إلى حد كبير بقضية القراءة على وجه العموم ، ومتابعة القضايا العامة ، مما يشير إلى قلة الاتصال بمصادر المعرفة السياسية ، خاصة وأن المصادر المتاحة أكثر من غيرها مصادر حكومية يغلب عليها طابع الدعاية والإعلام والتلقين ، وهو مما يباعد بين شبابنا وبين الاطلاع والمتابعة .

وفضلا عن ذلك فهناك الكثير من المحاذير والتخوفات من مصادر المعرفة السياسية التى توفرها مصادر المعارضة ، مما سنشير إليه بشكل أكثر تفصيلا فى جزء تال .

يضاف إلى هذا وذاك ما هو ملموس من الخبرة التاريخية أن افتقاد المشروع القومى العام ، ربما يكون باعثا على تشتت الاهتمامات وتوزع الميول والأهواء نحو الشأن الخاص ، وكذلك ما نسميه بالمجالات الشبابية من موسيقى وأغانى وسينما ورياضة وترفيه .

لكن الأمر يتغير إلى حد كبير، عندما تكون هناك قضايا كبرى " ساخنة " تفرض نفسها على مجرى الأحداث ، كما هو الشأن فى أيامنا هذه بالنسبة لقضية الصراع العربى الصهيونى ، وكما سبق أن رأينا فى عام ١٩٩٠ عند غزو العراق لدولة الكويت ، إذ غالبا ما ينجذب قطاع غير قليل من الشباب إلى الاطلاع والمتابعة .

ب – وبالنسبة للانخراط فى سلك الأحزاب السياسية ، فإن المسألة تتأثر إلى حد كبير بوضعية هذه الأحزاب فى مصر ، من حيث هشاشة الوجود الحزبى الحقيقى ، اعتمادا على تسيد مقولة أننا أمام ظاهرة : حزب الحكومة لا حكومة الحزب ، مع ما هو معروف فى التراث الثقافى المصرى ، عن الدور الذى تلعبه السلطة فى حياتنا ، بحيث تتحول إلى نقطة جذب شديدة طلبا

لذهب المعز ، أو مصدر خوف من سيفه ، ومن هنا يلمس الشباب أن عـددا غير قليل من طلاب المواقع التنفيذية هم من " الكبار " فى غالب الأحيان فتقل الفرص أمام فئة الصغار " طلاب الجامعات" للالتحاق بهذا الحزب صـاحب السلطة . وفى نفس الوقت لا يفكر كثيرون فى الانضمام إلى أحزاب أخـرى مما يسمى بأحزاب المعارضة ، خاصة وأن وجودهـا مهمـش فـى الحيـاة السياسية على وجه الخصوص والحياة المجتمعية على وجـه العمـوم بفعـل ظروف وعوامل متعددة أشهرها قانون الأحزاب ، وقانون الطوارئ المطبـق منذ تسع عشرة عاما ، فضلا عن الضغوط التى يمارسها الآباء والأمهات كى لا ينخرطوا فى أى عمل سياسى بدافع الخوف عليهم ، وبإبعادهم عن المخاطر التى يتعرض لها المشارك فى ملعب السياسة ، ولسان حالهم يردد مع الـشيخ محمد عبده مقولته الشهيرة التى أُثرت عنه عندما قال : لعن الله ساس ويسوس سياسة ! وإذا كان هناك طلاب ممن يؤمنون بتيار فكرى ما غير مسموح لـه بتنظيم حزبى ، فإنهم بالتالى يقعون فى محظور التجريم القانونى .

ج- وبالنسبة للقضية الخاصة بالمشاركة فـى التـصويت فـى العمليـات الانتخابية العامة ، فقد كنا نود لو توافرت إحصائية رسمية بأعـداد طـلاب الجامعات ممن لهم بطاقة انتخابية ، مقارنة بالفئة العمرية لهـم فـى التعـداد السكانى ، لكن الاتصال المباشر بأعداد غير قليلة من هؤلاء ممن أتـيح لنـا التعامل معهم تدريسا وبحثا عبر سنوات طويلة يظهر لنا أن قلة منهم هى التى حرصت على ذلك ، فالسلبية هنا صارخة ، وردهم على انتقادنا لهم مـشهور ومعروف لا داعى للتفصيل فيه ، من حيث تكرار قناعة مؤسفة لـديهم بـأن صوتهم عادة لا يغير من المراد شيئا . والغريب أن ابنى الذى تحمس للغايـة لأن تكون له بطاقة انتخابية قد " داخ " كثيرا ، ولعدة أيام كى يحصل عليها ، مما يشير إلى ضرورة التفكير فى كيفية تيسير هذا الأمر ، حتى ولو انتقلـت

وحدة متخصصة من الداخلية إلى الجامعات لإنجاز الحصول على البطاقة الانتخابية .

د- وتتعلق مسألة إبداء الرأى فى القضايا والمشكلات المثارة بالقنوات المتاحة لذلك ، ولا نريد أن نتعرض هنا للقنوات الخارجية ، وإنما لما هو متاح داخل الجامعة ، فاللجنة السياسية فى الاتحادات الطلاب ألغيت منذ سنوات ، وهناك حظر واضح لاستضافة سياسيين أو مفكرين أو كتاب من أصحاب الرأى المخالف على أساس أن هذا مكانه خارج الجامعة ، ومع ذلك فالسلطات المسئولة تسمح بمثل هذه الندوات السياسية واستضافة من يتحدثون ، إذا كان الاتجاه يصب فى الخانة الرسمية .ولا نستطيع أن ننسى المقولة الشهيرة بألا سياسة فى التعليم ، وإن كنا نحاول أن نفهم منها أن المقصود هو النشاط الحزبى ، حتى لا يتمزق الطلاب بين التيارات الحزبية ويتكرر ما كان يحدث بفعل الاختلافات الحزبية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ . وصحف الحائط انحسرت إلى حد كبير من الحياة الطلابية الجامعية نظرا لتعدد السلطات الرقابية عليها ، وكثرة إجراءات إصدارها ، ومحاذير السلطات الأمنية .

هـ فإذا ما جئنا إلى البعد الخاص بالمساهمة فى مشروعات خدمة المجتمع ، فسوف نجد أن النظام الدراسى القائم على الفصلين ، وخاصة وخاصة عندما يرافقه نفس النظام التقليدى للامتحانات ، فإن كثرة من الطلاب يجدون أن مثل هذه المساهمة يمكن أن تعطلهم عن الانتظام فى المحاضرات ، والمذاكرة ، باستثناء بعض المساهمات التى يمكن أن تكون جزءا من الدراسة نفسها ، كما نجد فى بعض التخصصات فى الخدمة الاجتماعية مثلا . لكن هناك فرصا واضحة لذلك فى العطلة الصيفية وفى عطلة منتصف العام ، وإن كان عدد من الأنشطة التى تقع زمنيا فى هذه الفترات قد يغلب عليها الطابع الترفيهى .

لكن ، كيف تعين الجامعة على تنمية المشاركة السياسية للطلاب ؟

هنا نجد أن وسائل الجامعة فى هذا السبيل تتعدد وتتنوع وفقا لما يلى :

– فهناك القناة الرئيسية لذلك وهى اتحاد الطلاب ، فهو " برلمان " – إذا صح التشبيه – متخصص ، وخاصة أنه يقوم على عمليات ترشيح وتصويت وأنشطة ومناقشات ، ولعل عمليتا الترشيح والتصويت هما أكثر جوانب الاتحاد حساسية ، فهما " نموذج " أمام الطلاب لمدى الجدية والفعالية لمثل هذه التنظيمات القائمة على مبدأ التمثيل النسبى ٠ لكن من المعروف أن الترشيح تتدخل فيه جهات أمنية بحيث تستبعد البعض على أساس ما تراه من خطورتهم على " الأمن " ، مما يرسم علامات استفهام أمام العديد من الطلاب وتشكك ، ولعل هذا يستدعى إلى ذاكرتى على الفور منظر طالب تم استبعاده ووقف أمام عميد الكلية ، وكنت حاضرا المناقشة ، وسأل الطاب : أريد أن أعرف : لماذا أُستبعد ، وأنا لم أتهم مرة فى قضية غش ، ولم أذهب إلى قسم شرطة ، ولم أتشاجر مع أحد لا داخل الكلية ولا خارجها ، وتقديراتى دائما مرتفعة ؟ ولم يجبه العميد إلا بأنه لا يعرف لماذا أُستبعد ، حيث أنه ليس هو الذى قام بذلك !

وبنفس الروح السلبية التى نجدها فى التصويت العام ، نجد هنا انصرافا لكثيرين عن الإدلاء بأصواتهم ، مع أن المسألة لا تتطلب منهم جهدا لاستخراج بطاقة انتخابية كما هو الأمر فى الانتخابات العامة ، وليست هناك صراعات حزبية يخشى الدخول فى معمعتها ، والمرشحون زملاء وأصدقاء ، والقضايا التى ينشغل بها الاتحاد هى قضايا تخص الطلاب أنفسهم ، لكن ربما كان التدخل الأمنى هو عامل أساسى فى هذه السلبية ٠

ونكرر هنا ما سبق أن أشرنا إليه بالنسبة لأنشطة الاتحاد ، من أن النشاط السياسى إذا كان محظورا خوفا مما يقال عن التفرق الحزبى ، إلا أن هناك مشكلات وقضايا قومية عامة لا يكون هناك اختلاف كبير فى الرأى إزاءها يمكن أن ينظم الاتحاد ندوات فيها ، ولابد أن تتاح الفرصة للرأى الآخر أن

يعبر عن نفسه بغير خوف من إيذاء أو تهديد به ما دامت المسألة محصورة فى التعبير عن الرأى بالكلمة والفكرة والحوار المنظم ٠

– لكن هناك أعراض مرض بدأت تزحف على الجسم الطلابى قد لا تبدو هناك ثمة علاقة بينها وبين المشاركة السياسية ، لكن النظر الدقيق ، يؤكد أن هذه العلاقة قائمة ، هذه الأعراض تتعلق بالكتاب الجامعى ، الذى بدأ يعرف ، ومنذ سنوات ما يسمى بالكتاب المقرر ، والذى بدأ المجلس الأعلى يقنن له ويكسبه الشرعية ، بل ويتحدث عن عدد الصفحات والسعر ، والتأليف الجماعى ، وما إلى هذا وذاك من جوانب متصلة ٠ إن وجه الخطورة فى تمحور التعليم الجامعى الآن حول كتاب واحد مقرر ، هو المساعدة على تنميط العقول الطلابية ، والتزامهم برأى واحد بعينه ، مما يقلل فرص الطلاب لأن يلمسوا تعدد زوايا الرؤية للقضية الواحدة ، وتنوع الاجتهادات ، ويحتكون بعقول متعددة ، فمثل هذا يكون له أثره على صناعة التفكير وتكوين العقول ، وبالتالى لا يؤثر فى القدرة على المشاركة السياسية فقط بل تكون له آثاره السلبية فى مجالات أخرى كثيرة تقوم على " الاختيار " ، إذ المعروف أن القدرة على الاختيار إنما يعززها التنوع والتعدد وممارسة حق الاختلاف ٠

– ويرتبط بالكتاب الجامعى كذلك " طريقة التعليم " ، إذ مما لا شك فيه أن الطريقة المسيطرة هى تلك التى تقوم على التلقين ، والتعليم اللفظى ، والتلقين يعزز السلبية فى التفكير ، لأنه يقوم على واحدية مصدر المعرفة ألا وهو الأستاذ ، بينما التعليم عن طريق المناقشة والمحاورة يفعل العكس ، ويشرك الطالب فى الحصول على المعرفة ، والمشاركة هى قضية مركزية ، عندما تتدعم عن طريق المشاركة فى التعلم ، وفى مجالات أخرى ، تصبح أمرا نهجا حياتيا وسلوكا أساسيا ٠ وهناك ظروف متعددة مع الأسف الشديد تقف عائقا أمام الخروج من أسر التلقين ، لعل أكثرها بروزا ما أصبح التعليم عليه منذ سنوات تعليما لأعداد ضخمة ، تتزايد عاما بعد عام ، ونظام

الامتحان التقليدى الذى يقوم على استظهار الطلاب لما تلقوه فى المحاضرات أو قرءوه فى الكتاب المقرر ، ومن هنا تبـــرز ضـــرورة الاســـتجابة لآراء اقترحت بأن تتحول فروع الجامعات إلى جامعات مستقلة ، وتنشأ أخرى جديدة حتى تختفى هذه الظاهرة التى لا مثيل لها عندما تضم جامعة واحدة ما يزيـــد على المائة وخمسين ألف طالب ، وتضم كلية مثل تجارة عين شمس فى العام ٩٨/٩٧ أربعة وخمسين ألف طالب !

– وهناك أيضا أعضاء هيئة التدريس والذين هم النماذج السلوكية العامة أمام الطلاب ، إذ مما لا شك فيه أن وجود الأستاذ الذى يتوافر لديه وعى سياسى جيد ، ويشارك سياسيا من عدد من الوجوه ، سوف يسعى فى تربيته لطلابه ، حتى ولو لم يقصد ذلك مباشرة ، إلى المساهمة فى تربيتهم تربية سياسية واعية ، والتى أحد أركانها مشاركة سياسية واعية ، وكم منا من تأثروا فى توجهاتهم السياسية وسلوكهم السياسى بما رأوه ولمسوه لدى معلم لهم سواء فى الجامعة أو فى مراحل التعليم قبل الجامعى. وأحيانا نجد الطالب الواعى سياسيا ، لكنه إذا حاول مناقشة أستاذه نهره أو سفهه ، أو دعاه إلى أن " يلتفت إلى دروسه " والزعم بأن الأمور السياسية مضيعة لوقت الطالب ، وربما قام الأستاذ بدور تحريضى معاكس للتوجه العام للنظام السياسى . وهناك نوع من أعضاء هيئة التدريس قد ينتهزون أية فرصة أثناء تدريسهم ، إذا وجدوا ثمة علاقة بين جانب أو أمر فيما يدرسون فيربطونه بشأن سياسى ، ومثل هذه الوعى مقدمة أساسية للمشاركة السياسية .

– ثم هناك المناخ العام السائد داخل الجامعة ، فالطلاب على سبيل المثال قد لا يجدون فى أى فرد من القيادات الجامعية ، سواء على مستوى الكلية أو مستوى الجامعة أحدا عضوا فى حزب معارض ، فهذا ربمـــا يرســـخ لديـــه مفهوما للمشاركة ينحصر فى المسايرة للاتجاه القائم ، ويكون هذا مدعاة للشك فى جدوى المشاركة السياسية .

كذلك ما سبق أن أشرنا إليه من حيث نظام الفصلين الدراسيين ، فهناك اعتقاد عام شائع بأن تقريره كان لأسباب سياسية تعنى عكس ما ندعو إليه من حيث الحث على المشاركة السياسية ، خاصة وأنه قد سبق تقرير مثل هذا النظام أواسط الخمسينيات حيث جاء كذلك عقب أحداث سياسية لم تكن الدولة راضية عنها ، ولما مضت الظروف التى أدت إليها عاد العمل بنظام السنة .

والمتأمل فى نظامنا الجامعى يستطيع أن يلمس أنه نظام تقليدى لا يوفر الكثير من مظاهر الحرية الأكاديمية للطلاب كما هو الشأن فى بعض النظم الجامعية الأخرى ، وعلى سبيل المثال فإن نظام الساعات المعتمدة يتيح للطالب حرية اختيار وقت المحاضرة ، والمادة المقررة ، والأستاذ الذى يدرسها عندما يطرح عددا من المجموعات مختلفة الأوقات ومتعددة المعلمين ، وكما سبق أن أشرنا فإن المناخ القائم على حرية الاختيار ، يشجع على المشاركة ، أيا كان مجالها فى أغلب الأحوال .

وفى نهاية دراستنا لا يسعنا إلا أن نؤكد أنه من الخطأ تصور أن المجتمع الجامعى "صوبة" تربوية منقطع الصلة بما يجرى فى المجتمع الأصل ، بل لنقل ما هو أكثر من ذلك أن المجتمع الجامعى إن هو إلا مرآة ، بصورة ما ، من المجتمع الأصل ، إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا ، فإذا كانت المشاركة السياسية تعد أحد مظاهر الديموقراطية ، فلابد من الاعتراف بوجود عدد من السلبيات التى لا تجعل من المناخ العام مهيأ كى يعين على تربية سياسية تتسم بالإيجابية والمشاركة ، ويمكن الإشارة فقط إلى عناوين هذه السلبيات ، مثل ما يحدث من حراسات على بعض النقابات ، وعدم تداول السلطة ، واحتكار الدولة للإذاعة والتلفزيون ، وسيطرتها على دور الصحف الكبرى ، وقانون الأحزاب الذى ينتهى إلى أن تقرر الدولة نفسها ما يُسمح به أو لا يسمح من الأحزاب ، وندرة الشفافية فيما يتصل بكثير من الأحداث المتعلقة بممارسات السلطة السياسية.

كفى عبثا بشباب الجامعات المصرية* !

لقد أصبحت تمثيلية مملة ، تلك المسماة " الديمقراطية " والتى تأخذ شكل الديمقراطية ، ثم تجند كل قواها الضاربة وعتادها وذخيرتها وأبواق إعلامها لبث الوهم بأننا نقيم المؤسسات التى يمكن لنا من خلالها ممارسة الديقراطية ، حتى إذا دققت فى الأمر جيدا ، وجدت القبة من غير شيخ يرقد تحتها ، على رأى أستاذنا الراحل زكى نجيب محمود !

فأمامنا مجلسى برلمان مفروض أن يضما ممثلى الأمة ليراقبوا الحكومة ويوجهونها ويسائلونها ويحاسبونها ، لكن كل كلمة من هذه الكلمات ، وكل وظيفة مما تشير إليها تحتاج إلى حديث مطول حيث أننا – مرة أخرى – أمام قبة من غير شيخ يرقد تحتها !

إن كل الصور التى شاهدناها فى انتخابات ٢٠٠٥ ما زالت ماثلة فى أذهاننا ، وما تم فيها من تزوير وتزييف ، وحشود ضخمة من قوات الأمن المركزى التى تبطش ببعض من سولت لهم لأنفسهم أن يمثلوا الشعب وبكثير ممن سولت لهم أنفسهم أن يسعوا لاختيار ممثليهم تحت قبة البرلمان

وأمامنا عدد كبير من الأحزاب المحاصرة فى مقارها ، أو التى أنشئت من أجل استكمال الديكور ، فمن يسمح بالموافقة أو الرفض على أى حزب معارض جديد هو حزب الحكومة ، ولذلك يوافق على من لا وجود طبيعى لهم فى الشارع ، ويرفض ممثلى القوى الجماهيرية الحقيقية .

وأمامنا حزب يحتكر السلطة منذ عام ١٩٥٢ ، مع تعدد أسمائه من هيئة تحرير إلى اتحاد قومى ، اتحاد اشتراكى ، إلى حزب مصر ، إلى الحزب الوطنى ..خمس وخمسون عاما من الاحتكار ، فضلا عن فروعها وأعمدتها

---

* نشرت فى جريدة الدستور ، فى ٤/١١/ ٢٠٠٧

المعروفة !

وأمامنا صحافة السلطة المسماة بالقومية ، والتى ينفق عليها من المال العام ، المدفوع منى ومنك ، لا تسمح بالقول المغاير للسلطة إلا لعدد محدود من كبار كتابها المحترمين ، أما لو أراد أحد غيرهم أن ينتقد فكلامه يعرف طريقه إلى سلة المهملات ، فلما قامت صحف أخرى ، حزبية ومستقلة مغايرة ، أصبح الخبر المعتاد هو إحالة هذا وذاك إلى المحاكمة والتهديد بالسجن ، أو ترك الواحد منهم فى طريق صحراوى وتجريده من ملابسه تماما !

القائمة طويلة ، لا أظن أن أحدا يجهل عناصرها ..

فإذا كانت هذه هى ممارسات نظام ، فهل يمكن أن نتوقع منه أن يسمح بأن تكون الجامعات " مصنعا " لإعداد قيادات المستقبل وفق مواصفات المواطن المشارك الإيجابى الذى تتاح له فرص التدرب على الممارسة الديمقراطية ؟

إن مئات الألوف من طلاب جامعاتنا الذين تخرجوا منذ العام ٢٠٠٠/٢٠٠١ تصافح أعينهم فى كل صباح يمرون فيه من باب الجامعة إلى قاعات دروسهم ، عربات أمن مركزى عليها جنود غلاظ يمسكون بالهراوات ، وجوههم مكفهرة على استعداد أن يتصرفوا مع كل من تسول له نفسه من طلاب الجامعة أن يفتح فمه بما لا يساير ما تقول به الحكومة ، حيث يصبح عندها " مدفوعا من قوى خارج الجامعة " ، تلك التهمة الساذجة المكررة ، وكأن طالب الجامعة المصرى لم يبلغ سن الرشد بعد ، وهو مجرد " دمية " لا يتحرك إلا بيد غيره ..وكأن طالب الجامعة المصرى فاقد العقل والمنطق والشخصية ، بحيث يترك نفسه لغيره يفكر له ويُسيره ..وكأن طالب الجامعة المصرى ، مفارق تماما لهموم وطنه ومخاصم لمستقبله ، وجاهل بماضيه ، ومن ثم يكون بحاجة إلى من يكتب له الأوراق يطلع من خلالها على هذا وذاك " من قوى خارجية " .

إن زملاءنا أساتذة علم النفس يعرفون جيدا هذه الحالة النفسية ، حيث يُسقط المخطئ خطأه على غيره كحيلة نفسية دفاعية ، يُبرئ بها نفسه أمام ضميره ، فعندما يكون نظام حكم ليس أكثر من " دمية " فى يد قوى خارجية ، تجده بدوره يسارع إلى اتهام أى قوة داخلية تعارضه بأنها لابد أن تكون مدفوعة من خارج لأنه لا يعرف أن هناك من يمكن أن يتحرك بدافع عقله هو ومصلحته هو !

وزملاؤنا من أساتذة التاريخ يعلمون جيدا كيف كانت قوى الاستعمار التقليدى ، مثلما شاهدنا زمن الاحتلال البريطانى ، كانوا يرددون أننا شعب لم يبلغ بعد درجة الرشد والنضج الضرورية لكى يكون مستقلا ، ومن ثم فلابد من وجودهم حتى يساعدوا المقهورين على الوصول إلى هذه الغاية ٠ ويبدو أن النظام ، من ناحية أخرى قد تشرب هذه اللعبة الاستعمارية ، على الرغم من قدمها وسخافتها ، فيردد أن شبابنا لا يعرفون مصلحتهم الحقيقية ، ولذلك لابد ألا يسمعوا إلا صوت النظام ا المهيمن المسيطر ، حيث ما عداه خطأ دائما وشر مستطير !!

حكاية حكيتها كثيرا ، لبالغ دلالتها ، ولأنها حدثت أمامى شخصيا ٠٠

كنت جالسا فى مكتب أحد عمداء إحدى الكليات ، وطلب طالب أن يتحدث إليه ، فأذن له ، فإذا بالطالب يتساءل : لماذا شطب اسمى ممن تقدموا للترشيح لانتخابات اتحاد الطلاب " وأنا لم أدخل قسم شرطة فى حياتى ، ودائما أحصل على تقدير عام جيد جدا ، ولم تسجل ضدى أية حادثة داخل الكلية ، ولم يشكنى أى أستاذ لى مرة واحدة ٠٠فلماذا تمنعونى من حقى ؟"

وتجئ المفاجأة بالنسبة لى ، أن يرد العميد : والله يا بنى أنا مثلك لا أعرف لماذا تم استبعادك ؟"!!

ذلك أن أمر الجامعة لم يعد بيد الجامعة نفسها ، فما من عضو من أعضاء هيئة التدريس ، إلا وقد تم إلحاقه بالعمل بعد موافقة الأمن !

وما من موقع قيادى ، إلا ولابد للأمن من الموافقة ،وفى بعض الأحيان : الاختيار ، وأعرف وقائع مباشرة سبق لى أن ذكرتها من قبل فى عدة مقالات ، وهى مما شاهدته مباشرة ، وليس مجرد سماع أو أقوال مرسلة !! فكيف يمكن لمثلنا أن نُشرّب طلابنا ما نحن محرومون منه ؟!!

لقد طلب رئيس أحد الأقسام مرة أعضاء قسمه الإجتماع لأمر عاجل ، ثم إذا به يرجوهم أن ينتبهوا لكل ما يقولون ، لأنه اكتشف أن هناك من هم ليسوا من طلابنا يجلسون بين الطلاب ،وأنهم يرصدون ما يقال ويحدث !

فكان من أحد الأساتذة القدماء إلا أن قال أن هذا يا بنى ليس جديدا ، فهو معتاد فى الجامعة ، فبعض الأساتذة ممن قد يفلت لسانهم برأى مثير ، يمكن أن يجد المساءلة له بعد انتهاء المحاضرة بدقائق ٠ وليس من المهم أو يكون " المخبر " خارجيا . فهناك منذ سنوات طويلة تجنيد معروف لا للطلاب وحدهم ، بل ولبعض أعضاء هيئة التدريس ٠

لقد وقفت منذ أيام قليلة أقرأ اللائحة الخاصة بشروط الترشح لانتخابات اتحاد الطلاب ، فإذا بها تحمل من النصوص ما يفتح الباب واسعا لاستبعاد " المغضوب عليهم " مثل شرط حسن السير والسلوك ، الذى هو قولة حق يراد بها باطل ،ونقول بأعلى الصوت : يا ليت لهذا الشرط ينطبق على كبار مثلما ينطبق على صغار ٠٠نص مطاط ،وثوب واسع يمكنك أن تدخل فيه من تريد وتستبعد من لا تريد (وكله وفق القانون واللائحة !)

وتجد من الشروط أن يكون الطالب قد مارس نشاطا يتصل باللجنة المتقدم لها ،وألا يكون قد وقع عليه جزاء مقيد للحرية ٠٠وأن ٠٠٠وأن ٠٠

فإذا ما استرجعنا ما حدث من حملات أمنية واسعة على الطلاب قبل الانتخابات اللاطبية، حتى فى وقت الصيف ، وعلى الشواطئ والبلاجات ، نستطيع أن نعرف كيف يمكن أن تسبق الانتخابات وقائع من شأنها أن تشكل مبررات الاستبعاد والحذف والشطب !

إن النظام الذى يدير مثل هذه الانتخابات هو نفسه النظام الذى جمد عدة نقابات مثل هذه النقابة الضخمة ، نقابة المهندسين سنوات طويلة خوفا من أن يفوز غير المسايرين ، حملة المخابر ، الضاربون على الدفوف ، المزوقون الواقع بالوهم ، والمزخرفون له بالخيال السقيم !

ونعود مرة أخرى لانتخابات الاتحادات الطلابية لنسوق ملاحظات صحيفة وطنية مصرية ، لا يمكن أن تتهم بأنها توالى قوة من تلك القوى " البعبع " للسلطة والنظام ..(الفجر) :

ففى عدد ٢٢ من أكتوبر الماضى (ص١٣) أن الأيام الأولى شهدت عدة تجاوزات فى جامعة القاهرة أبرزها خناقة الجنازير التى وقعت داخل حرم الجامعة " عقب القبض على أحد طلاب الإخوان المسلمين على باب الجامعة واحتجازه على باب فى أحد مقارات أمن الدولة ، فنظّم طلاب الإخوان اعتصاما كبيرا ،حاول أمن الدولة إدخال عدد من البلطجية وضربوا الطلاب بالجنازير ليفرقوهم .. " واستطاع عدد من طلاب تيارات سياسية أخرى أن يحتجزوا اثنين من البلطجية داخل الجامعة ورفضوا الإفراج عنهما حتى تفرج الأجهزة الأمنية عن زميلهم ، وتم بالفعل الإفراج عن زميلهم " المختطف " ..هل يمكن لأحد أن يتهم (الفجر) موالاة الإخوان المسلمين ؟ ! نطرح هذا لأن من المعتاد أن من يقول الحق ، عندما لا يصادف الهوى ، أن يُتهم بالموالاة ، وحظ كاتب هذه السطور ممن نالهم مثل هذا الاتهام الظالم !

وصفحة الفجر ، وصفحات غيرها ، مليئة بما هو مؤسف ومخجل !

كم اشعر بالرعب حقا على مستقبل شبابنا الجامعى ..الذى وصل إلى الجامعة بعد أن اُمتصت جيوب أولياء أمورهم فى الإنفاق عليهم منذ الصف الأول الابتدائى ، ثم يجدون أن هذا هو حال " خط الإنتاج " الأخير الذى يعدهم ليتولوا قيادة العمل الوطنى فى كل المجالات ، وفى الوقت نفسه يساورهم الشك فى أن يجدوا مثل هذا العمل أيضا ، أفلا يكون أضعف الإيمان أن

نتركهم ليختاروا من يريدون ؟ أفلا نسمح لهذا الذى لا يعجبنا فـــى أن يقـــول رأيه ونناقشه ، فإذا خرج عن ساحة " الكلام " و " الرأى " نحاسبه عن طريق أساتذته ؟ لماذا نفترض فيهم دائما سوء النية والعداء ؟ أفلا يبرر لهم هـــذا أن يقفوا منكم أيضا موقف سوء نية وعداء ؟

إن ما شهدته جامعاتنا فى انتخابات الاتحادات الطلابية هذا العـــام ، مثلـــه مثلما هو الأمر فى كل عام ، إنما هو عبث بشباب هذه الأمـــة ، والعـــابثون بشباب الأمة هم عابثون بمستقبلها وبمصيرها !!

مين يشترى الجامعة منى*؟!

فى فيلم " ليلى " ، المأخوذ عن رواية " غادة الكاميليا " لاسكندر ديماس ، والذى لعبت بطولته ليلى مراد أمام حسين صدقى ، وقفت لتغنى أغنيتها الشهيرة ، حلوة النغم ، عذبة الصوت ، رقيقة الكلمات (مين يشترى الورد منى ...) ، التى يعرفها جيدا كبار السن مثلى ، وغالبا ما تجهلها الأجيال الجديدة ...

ومنذ سنوات ، ونحن نكاد أن ندور فى الأسواق لنغنى على الوزن نفسه : مين يشترى الجامعة منى ؟

لسنا نقصد ما يرتب الآن ، ويجهز له ، فهذا إنما هو " الحلقة قبل الأخيرة " من مسلسل بيع بدأ قبل ذلك بسنوات ..

ليس البيع الذى نقصده هنا هو هذا الذى نعرف شكله وطرقه وإجراءاته ، والذى يمكن أن يتم فى دقائق أو ساعات أو أيام وأسابيع ، وفى أقصى الحدود ، فى شهور ، إذا كانت هناك تعقيدات ، ولكننا نقصد ما تعرضت له جامعاتنا من صور " إفساد " و " سلب " و" انتقاص " و " تعويق " ، بحيث تصل إلى الحالة نفسها التى وصلت إليها بعض شركات القطاع العام ومصانعه ، والتى تركت بغير تطوير وإصلاح وتصحيح مسار سنوات طويلة ، حتى أصبحت على حال متخلف يرثى له ، فحق لمن تصدوا للأمر أن يقترحوا ويعملوا على بيعها ، حتى يتم إنقاذها وينصلح حالها على يد مستثمر أو مستثمرين ، لا يهم إن كانوا أجانب أو مصريين .

كانت خطوات البيع منذ أكثر من خمسين عاما قليلة وبطيئة للغاية ، حيث لم تعد مثلما نرى منذ عقود قليلة ، خطوات واسعة وسريعة ومتتالية لا تكاد

---

* نشرت بالوفد فى ٢٥ / ١١ / ٢٠٠٦

تفيق من واحدة حتى تلاحقها أخرى ...

بدأ بيع الجامعة منذ بدأت الأحزاب القديمة تجيش الطلاب لتستخدمهم فى صراعاتها السياسية ، لا على مبادئ وإنما على كراسى الوزارة ...

وبيع جزء مهم من الجامعة ، يوم تم فصل عدة عشرات من أعضاء هيئة التدريس عام ١٩٥٤ ، لأن لهم رأيا مخالفا لقادة ثورة يوليو ، فكان هذا درسا بليغا لكل منم تسول له نفسه أن يرى ما يخالف وما يغاير النظام القائم ..

وبيع جزء أكبر من الجامعة عندما تم تجنيد عدد من أعضاء هيئة التدريس ليتعاونوا مع الجهات الأمنية فيبلغوا عن زملائهم ويكتبوا فيهم التقارير ، وهو الأمر المستمر حتى كتابة هذه السطور ، ويضيع الكثير من الضمير المهنى لأستاذ الجامعة .

وبيع جزء من الجامعة عندما أنشئت عشرات الكليات الجامعية فى أنحاء شتى من المحافظات بغير أن يكون بها عضو هيئة تدريس واحد ، ولا أى تجهيزات ، أو حتى مبنى خاص ، بحجة توفير فرص التعليم الجامعى لكل المحافظات ، فكان أن مثل هذا " مشتلا " مخيفا زرعت فيه شتلات ما أنزل الله بها من سلطان من صور هدر واغتيال للكثير من قيم الحياة الجامعية ..

وبيع جزء من الجامعات عندما فتحت أركان الحياة الجامعية كلها لكى تخضع لسلطة الأمن بحيث أصبح هو صاحب الرأى فى اختيار كافة كوادر الجامعات ، وهو ما تناولته بتفصيل فى المقال السابق ، ويحضرنى اليوم واقعة ربما تبدو طريفة ، لكنها مؤلمة حقا :

روى أحد العمداء لنا ونحن فى مجلس " دردشة " أنه كان حاضرا اجتماعا لمجلس الجامعة التى ينتمى إليها ، فلاحظ أن أحدا يجئ هامسا فى أذن عميد ، فيقوم العميد ويخرج غائبا بضع دقائق ويعود ، ثم يتكرر الأمر نفسه لعميد ثان ، وثالث ، حتى جاء دوره هو ، فإذا بشخص قدم نفسه على أنه من جهة أمنية مختصة مهمة وهو يريد شيئا من الدردشة مع سيادة العميد ، أما الهدف الذى

تبين للعميد من كل هذا ، فهو أنهم كانوا بسبيل اختيار نائب لرئيس الجامعة ، فلم يكتفوا بالتقارير والأوراق وأرادوا ، لا أن يتم " كشف هيئة " كما يقولون ، وإنما جولة فى عقل الرجل ووجدانه ، لمعرفة مدى صلاحيته لشغل المنصب!!

وتباع الجامعات كل عام ، عندما تجرى هذه المهزلة الشهيرة الخاصة بما يسمى انتخابات الاتحادات الطلابية ،والتى يعلم الجميع كيف تتم ، ولماذا ؟

كنا فى مناقشة منذ أيام قليلة ، فلما جاء ذكر ما يحدث هذه الأيام بالنسبة لاتحادات الطلاب ، إذا بأحد الأساتذة يؤيد ما يتم اتخاذه ضد الطلاب الذين يسمونهم " مشاغبين " ، والذين هم فى الحقيقة ، المخالفين فى المواقف والآراء للنظام القائم ، وذكر الأستاذ أنه عندما كان يدرس فى إحدى البلدان الغربية الليبرالية المتقدمة أخذوا عليه تعهدا بألا يقوم بنشاط سياسى !

ونسى الأستاذ العزيز أمرين مهمين :

أولهما : أن الطالب الغربى يجد أمامه عشرات السبل والقنوات التى يحق له أن يعبر من خلالها عن رأيه ، بدون قيد ولا شرط ، ولا يتوقع أن يفصل أو يسجن أو تلفق له قضية ، فيجئ إلى الجامعة متفرغا تماما لمهمة التعلم والبحث العلمى .

أما طالبنا ، فكل السبل أمامه مغلقة ، والذين يدعون أن أمامه : الأحزاب ، يحتاجون لغسل عيونهم جيدا حتى يروا ما تعانى الأحزاب منه من حيث حرية التعبير عن الرأى . وقنوات تلفزيوننا ، لا تسر عدو ولا حبيب ، فلا يجد الطالب أمامه من فرصة إلا داخل الجامعة ، ومن خلال هذا التنظيم الذين زعموا له أنه أنشئ ليعبر من خلاله ويراعى همومه ويواجه مشكلاته .

ثانيهما : أن المجال لا يكون مفتوحا للطلاب الأجانب داخل الجامعة ، لأن ما سوف يفعلونه من نشاط سيكون متصلا بقضايا أوطانهم الخاصة ، فضلا عن أن الكثرة الغالبة من بلدان العالم الثالث ، لا تقوم فيها أحزاب حرة ، ولا

أى شكل من أشكال الديموقراطية ، مما يمكن أن يفقدهم الثقة فيما قد يعبر عنه الطالب الآتى منها داخل الجامعة الغربية ، لكن الطالب الذى يحمل جنسية بلد الجامعة ، فلا يستطيع أحد أن يمنعه من التعبير عن رأيه .

وتم بيع جزء غال من الجامعة عندما تم إلغاء النص الخاص بحق أساتذة الكليات فى اختيار العميد الذى يريدون ، وبذلك تم فتح الباب لعديد من السلوكيات التى تهبط بكرامة الأستاذ الجامعى ، وترفع من قدر وقامة الأمن !!

وتم بيع جزء من الجامعة عندما تم اغتيال نوادى أعضاء هيئات التدريس ، والتى كانت تنظيمات حرة يختار أعضاء الزملاء بإرادتهم ، وتعمل على رعاية شئونهم بعيدا عن ضغوط الأمن والإدارة العليا ، وكان ذلك استنادا إلى تلك الحجة الرخيصة ، ألا وهى " الاشتغال بالسياسة " ، ويلحق بها ، سعى " الجماعة المحظورة " على السيطرة عليها ، ولا أدرى حقا ، إذا كانت الديموقراطية تعنى حقا حرية التنافس ، فهل يلام هذا الفريق الذى يفوز فى كثير من الأحوال ، ويعاب عليه دقة التنظيم والجهد الدءوب أم يعاب على الآخرين حيث أن أحدا لم يمنعهم أن يكونوا هم أيضا دءوبين ، وذوى تنظيم محكم جيد ؟ !

وبيعت الجامعة يوم زرعت الطائفية الوظيفية بين أساتذة الجامعات ، فهذا " عامل " وذاك " متفرغ " ، وذاك " غير متفرغ " ، وهى مسميات غير صحيحة من الناحية اللغوية ، فالجميع " يعمل " ، والذى يصل إلى السبعين فما بعدها ولا يحق له الإدارة والتدريس للصفوف الدنيا هو الذى يكون متفرغا ، والمتفرغ ليس صفة لفريق دون آخر ، إذ متفرغ لأى شئ ؟ أليس " العامل " " متفرغ " لعمله ؟! ألا يثير ذلك مشاعر بغضاء وتحاسد ، وربما كان بابا لعقوق أبناء لآبائهم العلميين ؟ ألا يكون ذلك جارحا لآباء كبار أن يجدوا أنفسهم يمدون أيدهم لآبنائهم يطلبون منهم أن يبقوهم ؟!

وبيعت الجامعات يوم تم فرض نظام الفصلين ، فى مجتمع يحفل بالأعياد والمناسبات المتعددة ، ولا تعمل جامعاته إلا فى أواخر سبتمبر ، والأدهى والأمر من ذلك ، فى ظل نظام امتحان تقليدى يستغرق من الوقت شهرين فى الفصل الأول وشهرين فى الفصل الثانى ، لتصبح الحصيلة امتحانات تستغرق أربعة شهور ، ودراسة قد لا تزيد عن مثلها من الشهور !

ويتم بيع الجامعة يوميا ، عن طريق هذا العبث المتمثل فيما يسمى بالمذكرات الجامعية :

أولا ، بالسماح بأن تكون هى مصدر التعليم والتعلم الأساسى ، بينما لا تضم إلا ما هو مسطح ومختزل ، وتندثر تماما فكرة وإمكانية الاستعانة بمراجع وبحوث لتعميق التعلم والتعليم ..

وثانيا ، لأنه يتم تصويرها خلسة خارج الكليات ، وتلك صورة من صور التزوير والسرقة العلنية ، والغريب أن عشرات المكاتب والأكشاك تحيط بكل كلية فى كل مكان ، لا أحد من القوات الأمنية يتعرض لها ، بينما هناك شرطة للقبض على كل من يصور " شريط أغنى " أو فيلم " سينمائى من غير ترخيص من مالكه !!

ويتم بيع الجامعة يوميا عندما يستمر السكوت على محاصرة الجامعات منذ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ بقوات الأمن المركزى التى تمرغ كرامة الجامعة فى التراب !!

ويتم بيع الجامعة كل عام عندما يقبل بكل كلية آلافا من الطلاب ، وهى لا تستطيع أن تعلم إلا مئات ، فيقف ويجلس طلاب بالآلاف فى المدرجات ، فى عملية مخزية عبثية ، يتصورون أن بها " تعلم وتعليم " ، والكل يعلم أن من المستحيل أن يكون هذا سبيلا لأى تعليم يحمل ذرة كرامة ، وبندا واحدا من بنود التعليم الصحيح فى أى زمن !!

ويتم بيع الجامعة كل عام ، باستمرار نظام الامتحانات الحالى ، الذى لـم يعد له وجود فى معظم دول العالم : الأرقام السرية ، والكنترول ، والأعـداد التى تعد بالآلاف : من هذا الإنسان الخارق الذى يصحح أكثر من ألف كراس امتحان بدقة وعلمية ؟ إن وجد ، فيجب أن نتكاتف جميعا لعمـل تمثـال لـه يوضع على باب كل جامعة ، ونسعى لوضع اسمه فـى موسـوعة جينـيس للأرقام القياسية !

هذه " بعض " مما يدعو إلى التطوير ، وليس التركيز على مـا يجـب أن يدفعه الطلاب ، والتعيين بإعلان ، وما شابه هذا وذاك من صـغار القـضايا ...

كانت ليلى مراد تبيع وردا رائع المنظر ، ذكى الرائحة ، فماذا نملكه نحن فى جامعاتنا فى عهد الخصخصة والبيع ؟

إن ما نملكه الآن إنما هو بقايا أطلال جامعة ، والذى سوف يتقدم ليشتريها ، كأنه لم يشتر إلا الأرض ، فمن يتقدم ؟

جامعات للبيع* ...!!

مثلما تم بيع " عمر أفندى " ...

ومثلما يتم بيع بنك الإسكندرية ...

ومثلما تم ويتم بيع الكثير من المشروعات الاقتصادية الكبرى ...

يتجه الآن أولو الأمر منا إلى بيع الجامعات الحكومية ، أو بمعنى أصح الجامعات القومية ، فهى ليست ملكا للحكومة ، وإنما هى ملك لكل أبناء هذا الوطن المغلوب على أمره ..مصر.

صورة من صور الغلو والتطرف فى التفكير والإدارة التى مرض بها النظام الحاكم ، سواء فى العهد الاشتراكى السابق ، أو فى العهد الرأسمالى الحالى ..

صحيح أن صورا من الاستغلال البشع قد وقعت على شعب مصر قبل العام ١٩٥٢ ، ولكن لم يكن الحل أن يجتاح البلاد كما يشبه " الوباء " ، تأميم لم يفرق بين بنوك أجنبية تستغل وبين شركات ومصانع صغيرة أقامتها أيدى وطنية نتيجة جهد وعرق ودموع ، بل لقد وصل الأمر إلى أن تفتح الدولة دكاكين لبيع الفول والطعمية والأسماك المقلية والمشوية !!

ضايقنا ما سبق ، وأحسسنا بأنه يُفقد الوطن جهودا وطنية مخلصة ، لكن لم يكن العلاج أن يحدث العكس تماما ، فإذا بالحكومة ، تسعى يوما بعد يوم لبيع هذا وذاك من مشروعات قومية كبرى بتراب الفلوس ، وفى ظل إجراءات تحيط بها علامات استفهام وعلامات تعجب !!

وما يتم الإعداد له الآن ، كما ينبئ بذلك ما يسمى بمشروع مبادئ لتطوير منظومة التعليم العالى فى مصر هو صورة من صور البيع للجامعات القومية

---

* نشرت بالوفد فى ٤ / ١١ / ٢٠٠٦

...

صحيح أنها لن تطرح فى البورصة ، كما لن يقام عليها مـــزاد علنـــى ، ولكن النتيجة هى هى ، بل سوف يكون الأمر أسوأ ...

ففى المشروعات التجارية هناك تقدير " للأصول " ، بناء عليه ، يتم استلام " ثمن " قد يكون كبيرا ، لكننا لا نجد مثل هذا للأسف عند عملية ما يشبه البيع للجامعات ..

فكم يا ترى تساوى أرض جامعة القاهرة ؟ وجامعة عين شمس ؟ وجامعة الإسكندرية ؟ ...وهكذا قل فى جميع الجامعات ؟

وكم يساوى إعداد وتكوين وتنمية كل عضو هيئة التدريس ومعاونيهم مـــن الألوف المؤلفة فى جامعاتنا القومية ؟

وكما تساوى المكتبات والمعامل والورش والملاعب ؟

لن يحدث تقدير مالى لأى من كل هذا وذاك ، وسوف تقدم الجامعات ، لا لمشتر واحد وإنما لبضع مئات أو قل لآلاف لا تزيد على أصابع اليد الواحـــدة ممن يملك آباؤهم الثروة والسطوة ...

لسنا ضد أصحاب الثورة والسطوة ، لكن المعضلة الكبرى أننا أصبحنا فى مصر أمام فريق من أصحاب الثروة الذين توحشوا فانطلقوا ملتهمين الأخضر واليابس فى هذا البلد المغلوب على أمره :

قصص كثيرة كنا نسمع عنها ونقرأ – زمـــان – عـــن هـــذا وذاك مـــن المصريين الذين نشأوا فى ظل فقر مدقع ، ثم كدوا واجتهدوا وعملوا وعرقوا ، وبعد ليال طويلة من المشقة والجوع استطاعوا بطرق شريفة ، وشيئا فشيئا ، أن يكونوا ثروة ، فأصبح الواحد منهم يعرف للقرش قيمته ، فلا ينفقه فـــى سفه – إلا قلة لا يقاس عليها – وحرصوا على أن يؤدوا عن مالهم ما يجـــب من فروض ، ولذلك كان التطوع والتبرع والمشاركة سبلا متعددة يدفعوا مـــن خلالها ضريبة الوطن الذى أتاح لهم فرص الإثراء المشروع النظيف...

حتى هؤلاء الذين كانوا من الأسرة " المالكة " قبل الثـورة ، وتـشوهت صورهم فى كتب التاريخ ، وفى الخطب والمقالات ، بحق أحيانا ، وبغير حق أحيانا أخرى ، لم نعدم أن نرى منهم من يتبرعون وينفقون على سـبل خيـر متعددة ، وفى مقدمتها : التعليم !

وطلاب جامعة القاهرة ، إذ يمتد بصرهم عبر هذه المساحة الشاسعة التى تحتلها الجامعة ، لابد يعرفون أن الأرض كانت تبرعا من إحـدى أميـرات الأسرة المالكة " فاطمة " بنت الخديوى إسماعيل !

بل إن الأمير السابق يوسف كمال ، الذى شاعت عنه أيضا صور سيئة ، تبرع مرة بتحمل تكلفة بعثة من عدة أفراد أرسلوا إلى إحدى الدول الأوربيـة ليتخصصوا فى الفنون الجميلة ...

فمن من أغنياء اليوم مد يده لإقامة صرح تعليمى " لوجه الله والوطن " ؟

ربما نجد استثناء فى عدد من المحافظات بالنسبة لفروع جامعة الأزهر ، حيث أقيم معظمها بجهود أهلية حقيقية ..

وعندما تدرس ، وتتأمل ، وتفكر ، فسوف تجد العديد من الـسمات التـى يتسم بها " غنى " العصر الحالى ، وخاصة منذ أواسط السبعينيات حتى اليوم ...

نسوق مثالا واحدا من عشرات كتب عنه تقرير الاتجاهات الاقتـصادية الاستراتيجية لسنة ٢٠٠٦ لمركز الدراسات الاستراتيجية للأهـرام ، خاصـا بعملية خصخصة البنك المصرى الأمريكى : فقد كان سعر سهم البنـك فـى البورصة يتراوح حول مستوى ٥٦ جنيها فى الأسبوع الأخير قبل الإعـلان عن صفقة بيع البنك ، بينما تم الإعلان عن بيع البنك المصرى الأمريكى إلى بنك كاليون بسعر ٤٥ جنيها للسهم ، مع استحواذ المشترى على أرباح العـام الأخير وهى خمسة جنيات للسهم ، مما يعنى أن السعر الحقيقى لبيع البنك هو ٤٠ جنيها فقط للسهم ، وهذا الفارق بين سعر بيع سهم البنك فى صفقة كاليون

وسعره فى البورصة وقت البيع يعنى أن صغار المستثمرين الحائزين لنحو ٢٨,٢ % من أسهم البنك قد خسروا الفارق بين سعر سهم البنك فى البورصة قبل الإعلان عن صفقة البيع (٥٦ جنيها) والسعر المعروض لبيع البنك فى صفقة كاليون (٤٥ جنيها) ، وهذا يعنى أيضا أن حصة المال العام فى البنك المصرى الأمريكى قد خسرت نحو ٣٢٠ مليون جنيه بسبب هذا الفارق البسيط ، لتذهب إلى محظوظين !

وقل ما يحزن ويؤسف ، عن قروض ومعونات مفروض أنها تخصص لمشروعات وبرامج وصور تطوير ، يذهب معظمها مكافآت ورواتب وإكراميات ، لتجد فى النهاية أن لا مشروع حقيقى قد تم ، ولا تطوير جاد قد حدث ، وربما حدث العكس ، كما هو الأمر – مثلا – بالنسبة لما سمى بمشروع تطوير كليات التربية فى مصر ، وهناك على نمطه عشرات المشروعات التى أفرزت على المجتمع شريحة جديدة من صغار الميسورين ..

مثل هذه الطرق ، ومثل تلك الأساليب ، تحتاج إلى صفحات حتى يمكن أن نضع أيدينا على ما تُحدثه من صور تخريب وخلل فى منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية ، مما يكون وبالا على مجتمع يدور ويلف منذ عشرات السنين أملا فى التقدم فلا يستطيع ، بل ويجد نفسه فى كثير من الأحوال يتراجع إلى وراء ، إذا قاس هذه الخطوة أو تلك ، بمثيلتها من قبل .

ولا أريد أن أزعم قدرة على قراءة ما فى الصدور ، فالله وحده هو الأعلم ، ولكن بعض القياسات المنطقية ، يمكن أن تعطينا مؤشرات احتمالية ...

فمثل هذه الشرائح الجديدة ، لأنها أثرت بطرق لا تنتمى إلى العلم والجهد والعرق ، وإن تمت – كما يقولون – كله بالقانون !! يمكن أن تلمس قلة حماس بالمشكلات الوطنية ، وضعفا فى مشاعر الولاء والانتماء ..

إن الذى يكسب بعد عرق وجهد وكد ودموع ، يشعر على العكس من ذلك ، بتقدير للوطن ، وللناس ، وقبل هـؤلاء وهـؤلاء ..الله ، رب العلمـين ، الرزاق ، المنعم .

أما الفريق السابق ، فلا يشعر بامتنان لأحد ، ويقر فى ذهنه أنه كسب ما كسب " غصبا " و " كرها " ، وبشطارته هو وذكائه الشيطانى .

هذه الشرائح التى نشير إليها ، لا تشعر بالأمان ، فالأغنياء الجدد يعلمون جيدا الحكمة القائلة : ما طار طير وارتفع ، إلا وكما طار وقع ، وكما أثـروا بسهولة ، يمكن أو يفقدوا ثروتهم بسهولة ، فماذا كان عليهم أن يفعلوا ؟ هنـا كان لابد من " التحالف " مع السلطة التنفيذية ، فالسلطة تملك سلطة التـشريع وإصدار القرارات والتخصيص والحماية والأمن .

وتعددت طرق التحالف : بالزواج أحيانا ، لكن أبرزها التهافت الواضـح على دخول مجلس الشعب ، ففضلا عن " الأبهـة " و " المنظـرة " فهنـاك " الحصانة " ، وهناك سرعة الاستجابة من الوزراء والمسئولين للمطالب المقدمة ، وأهم من هذا وذاك ، القدرة على صناعة التشريعات الواقية لمصالح الأغنياء الجدد .

من هنا فأنا شخصيا لا أستبعد أبدا أن يعرض القانون الجديـد للجامعـات الذى ييسر ويوسع ويبسط ساحات الجامعات لأبناء الأغنياء الجـدد ، الكبـار منهم والصغار ، ويعمل على العكس من ذلك ، يُضيق ويُعسر ويحصر فرص التعلم والتعليم لأبناء الفقراء ، ثم يحظى بالموافقة !!

هل يذكر القارئ كيف قامت الجامعة المصرية عام ١٩٠٨ ؟

فى البدء ، كانت هناك استعدادات ضخمة للاحتفال بعودة مصطفى كامـل إلى الوطن بعد جولات متعددة بالخارج نضالا وكفاحا فـى سـبيل القـضية الوطنية ، فإذا بالرجل يرسل راجيا المحتفين به أن يخصصوا المال المرصود للاحتفال ، كى ينشئوا به " كلية جامعة " تكون مصنعا لصناعة القادة الوطنيين

فى مجالات السياسة والقانون والفن والأدب والاقتصاد ، ومات الزعيم قبل أن يرى حلمه متحققا ، ثم إذا بالفكرة تتطور ، فيتنادى عدد من أغنيـــاء الأمـــس العظام بالتطوع والتبرع لإنشاء الجامعة ، فكانت أول جامعـــة حديثـــة فـــى الشرق!

كانت هذه هى الرأسمالية الوطنية الحقيقية التى دفعت كى يستفيد الجميـــع ...

لكن رأسمالية اليوم المتوحشة ، لا تكتفى بالنهـــب والـــسرقة ، ولكـــن ، بتحالفها مع السلطة تريد أن تخطف كعكة الجامعات مـــن يـــد الفقـــراء لأن " الكعكة فى يد اليتيم عجبة " !!

واجامعتـــــــــاه* !

حجر حجنجر ...
فى الأرض ينقر ...
يبيض ويفقس ...
ولا حد ينظر ...

مثل يساق عندما يجدد المرء نفسه أمام موقف ملغز ، لا يستبين منه الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، وأحيانا ما يكون الإلغاز فى " نصوص " قانونيـة حتى يمكن أن تحتمل الصياغة أكثر من تفسير ، وتكون الغلبة للتفسير الـذى يراه أصحاب القوة الفعلية .

وكانت السياسة البريطانية صاحبة شهرة تاريخية فى صـياغة نـصوص المعاهدات والاتفاقيات ، حتى تمرر سياساتها تجاه الدول المقهـورة ، دون أن تفطن " للكلمات المفخخة " ، والنصوص الزئبقية التى تسلب منها بالشمال مـا تتظاهر بإعطائه باليمين ..

قفز هذا المثل الذى يتصدر المقال فى ذهنى حال قراءتى لنصين وردا فى الورقة التى أعدتها وزارة التعليم العالى بزعم تطوير التعليم العـالى ، فمـاذا يقول النصان ؟

أولهما يقول : " تدير الدولة نظام مجانية التعليم عن طريق آلية التعاقد بين الدولة والمؤسسة التعليمية طبقا لمعدلات التكلفة الفعلية المتفق عليها لكل طالب ، وذلك فى إطار الالتزام المجتمعى للدولة وطبقا لقواعد القبول فى مؤسسات التعليم العالى الحكومية " .

أما النص الثانى فيقول : " مجانية التعليم هى علاقة مباشرة بين الطالب

---

* نشرت بالوفد فى ٢٨ / ٢٠٠٦/١٠

والدولة ، أما علاقة الطالب بالمؤسسة التعليمية فهى علاقة بين طالب خدمة تعليمية ومقدمها بمقابل "!

الحق أننى وقفت حائرا أمام هذين النصين ، أحاول أن أُعمل عقلى وما حبانى به المولى عز وجل من بعض مهارات تفكير فعجزت عن ذلك ، وأخذت أستعيد كل ما تعلمته منذ ما يقرب من نصف قرن فى قسم الفلسفة من أصول التفكير المنطقى وقواعده ، وما درسناه من كيفية تنمية التفكير ، ومع ذلك استمر الطريق مغلقا بين عقلى وقدراتى المتواضعة وبين هذين النصين ٠

قلت ربما بدأت أعانى من صورة من صور خرف الشيخوخة ، فأعطيت الورقة لأستاذ آخر من تلاميذى ، لعله يدرك ما عجزت أن أدركه ، فإذا بالرجل يستعيذ بالله من أن يوضع فى موقف أبدو فيه عاجزا وبحاجة إليه كى يعيننى على التفكير والفهم ، ولما حاول القراءة والفهم ، إذا به يعبر عن فهم ملتبس هو الآخر ٠٠٠

هنا تذكرت الشعار المعاصر الذى يرفعه كل سامع إزاء محدثه ، حيث لم يعد هناك صبر على سماع المقدمات ، فيرجوك قائلا : هات من الآخر ٠٠٠

وهكذا تمثلت الورقة محدثا لى وتخيلت أننى قلت لصحابها : هات من الآخر ، فإذا بالمعنى المستفاد أن المسألة وما فيها أن القوم (لا تسألنى من هم ؟) يريدون إلغاء مجانية التعليم العالى ، ، لكن يقف أمامهم النص الدستورى الذى يحتم هذه المجانية ، فلابد من سلوك الطريق إياه : اللف والدوران ٠٠٠

أعلم علم اليقين أن الحديث فى هذا الموضوع أصبح مملا ، حيث يبادر البعض بالصياح بأن " المجانية " هى من مخلفات عهد صفته كذا وكذا ، وأنها أضحت من علامة من علامات " دراويش " العهد البائد !

لكن الذى ينساه كثيرون أن ثورة يوليو لم تكن هى صاحبة الفضل فى مجانية التعليم وفقا للحقيقتين التاليتين :

- تقررت مجانية التعليم الابتدائى فى عام ١٩٤٤/٤٣ ، فى عهد حكومة الوفد ، وكان طه حسين هو المستشار الفنى لوزير المعارف (التربية) ، أحمد نجيب الهلالى .
- ثم تقررت مجانية التعليم الثانوى فى عام ١٩٥١/٥٠ ، أيضا فى عهد حكومة الوفد ، وكان وزير المعارف هو الدكتور طه حسين .

ما الذى أقصده من إيراد هاتين الحقيقتين ؟

أولا : أن تقرير المجانية تم تحت مظلة حكومة الوفد الذى كان هو زعيم الليبرالية فى التاريخ المصرى الحديث .

ثانيا : أن المحرك الأساسى كان هو الدكتور طه حسين المعروف أيضا بأنه من زعماء الفكر الليبرالى ، وتلمذته على يد أحمد لطفى السيد ، ناظر مدرسة الليبرالية المصرية الحديثة ، معروفة .

فلماذا سعت ليبرالية ما قبل الثورة على تقديم الخدمة التعليمية مجانا ، وتسعى ليبرالية اليوم إلى العكس من ذلك ؟

سيقول البعض أن التعليم العالى ظل بمصروفات إلى يوليو عام ١٩٦٢ ، ونقول أن القواعد كانت تقضى بحصول كل من حصل على الثانوية العامة (أو التوجيهية سابقا) بستين فى المائة فما بعدها على المجانية ، وكذلك ، يظل محتفظا بها إذا حصل على تقدير عام جيد ، وبناء عليها تمكن مئلنا من التعلم الجامعى مجانا ، فضلا عن سبل أخرى متعددة كانت تفتح أبواب المجانية .

ونعود للسؤال الذى طرحناه ، فنجيب بأن قادة ليبرالية الأمس كما عبر عنها طه حسين كانوا يؤكدون على أن الليبرالية ، إذا كانت تعنى الحرية ، فلابد أن تقترن هذه الحرية " بالعدل " ، وإلا تحول أصحاب القوة إلى " وحوش " يلتهمون الأخضر واليابس ، لا يهمهم مسئولية اجتماعية ، ولا يقلقهم ضمير وطنى .

انظر إلى التجمعات الحيوانية فى أى غابة ، سوف تتصور أن كل " حيوان " حر فيما يفعل ، لكن هذه الحرية زائفة ، حيث تتحول فى حقيقة أمرها إلى حرية الأقوياء وحدهم ، لكن التجمع الإنسانى ، عندما يقرر حق الحرية لأفراده ، يحرص على ضبطها بموازين " العدل " ، وهذا هو الذى يفرق بين مجتمع الغابة ، حتى لو كان أفراده بشر ، وبين المجتمع الإنسانى ٠٠بالعدل يكون الإنسان إنسانا !

ولو دققت النظر فى كثير من أرجاء المجتمع المصرى فى العقود القليلة الماضية فسوف تجد أنه يفتقد ميزان العدل ، ومن ثم فإن استخدام قوانين السوق ، والنظر الاقتصادى البحت للخدمة التعليمية ، وكم تتكلف ؟ وكم ستأتى بعائد مالى ؟ سوف ينتهى الأمر بأصحاب رؤوس الأموال إلى التوحش ، من كثرة التهامهم للأخضر واليابس من ثروات ومقدرات وطننا المنكوب!

أسوق مثالين هذه المرة ، وغيرهما يصعب حصره :

هل من حق أى جمعية أهلية أن تحتل مبنى وموقعا فى جامعة حكومية مثل جامعة القاهرة ؟ القانون يجيب بالنفى ، لكن الواقع المصرى يقول بأن هذا جائز فقط فى حالة واحدة من بين ثلاث وسبعين مليونا من الناس !

ما الرأى عندما تعتبر أعلى سلطة فى البلاد أن رأى الناس ومطالبهم التى يعبرون بها عما يريدون ، إذا لم تسر فى الاتجاه الرسمى ، هو " لوى ذراع " لا يمكن الاستجابة له !

هل من العدل أن تحكم البلاد بقانون الطوارئ أكثر من ربع قرن ؟

إن الظروف الطاحنة التى يعيشها الكم الأكبر من سكان مصر تحتم ألا نتركهم لقمة سائغة لقوى تنافس متوحشة كلنا يعلم كيف توحشت وقويت شوكتها الاقتصادية ٠٠٠

لم يكن تضخم الثروات بالصورة الحادثة نتيجة كفاح ونضال استغرق سنين طويلة مثلما كنا نعرف ونسمع عن أغنياء الأمس ، وإنما يكفى لواحد أن

يعرف الطريق للحصول على مساحة أرض واسعة بآلاف الأمتار ، بثمن بخس وفق طرق مشهورة ومعروفة ، ثم يقيم عليها مشروعات إسكان ، بتمويل من قروض من البنوك – التى هى أموال عموم الناس – ثم يبيع المتر بأكثر من مائة ضعف ما اشترى وتكلف ، فإذا به فى فترة محدودة يجد بين يديه عدة مليارات ، وفى أضعف الأحوال بضعة مئات من الملايين ..

ذلك مثال واحد ، وهناك عشرات الصور والأشكال التى سمحت بتكوين مثل هذه الشريحة التى زحفت على مواقع الرأى والتشريع والسلطة لتصدر ما تهوى وتريد من القواعد والتشريعات ، وتملأ السوق بنوعية من الأفكار والاتجاهات والسياسات لتعيد بذلك إنتاج المجتمع المشوه البناء ، مختل المنظومة القيمية .

السباق والتنافس هنا لابد أن يخسره ملايين الفقراء ، فمن يكون لهم ؟

لقد طرح كثيرون ما درجنا على تسميته " بضوابط " المجانية ، أو " ترشيد المجانية " ، ولقد كان لكاتب هذه السطور شرف أن قدم للمجلس القومى للتعليم منذ أكثر من خمس عشرة سنة دراسة عن هذا الترشيد ، حفلت بالكثير من الاقتراحات على هذا الطريق وناقشها المجلس مناقشة مستفيضة وأقرها ، لكن – كالعادة – لم يحفل بها أحد لا فى وقتها ولا بعدها ، لتتفاقم الأوضاع ويشتد الهزال بالجسم الجامعى ، فيكون المبرر قد قام لمن يريدون ذبحه وإعدامه ، ويقوم مقامه نبت مغاير يجئ من " آخر " ، ضمن جملة الاستحقاقات الخارجية التى تتوالى علينا يوما بعد يوم ، ونحن نتوقع – كالعادة – أن يبادر المسئولون – إذا عبرونا وقرؤا لنا وردوا – أنهم لا يتلقون توجيهات من جهة خارجية ، وهل يتصور أحد عقلا ، أن يقول مسئول أنه ينفذ استحقاقات خارجية فى بناء أجيال بلده التى علمته وأنبتته وأملت منه مشاركة فى الحفاظ على ذاتيتها وحرصا على مصالحها وحماسا لبناء مستقبلها؟!

" شيلوك " ..على أبواب الجامعات*

تخيل لو أنك سمعت أن شخصا طلب من زميل له أن يتناولا العشاء سويا فى مطعم أحد الفنادق التى حددها بالاسم ، كما حدد بعض من يصاحباهما فى العشاء ، وحدد أنواع المأكولات التى يتناولها الجميع ، فضلا عن تحديده ليوم العشاء ، بل والساعة ، وعندما حانت ساعة المحاسبة ، إذا بهذا المحرك للأمور يطلب من زميله أن يدفع الحساب ..فبماذا تصفه ؟

على الفور تقفز صورة المرابى اليهودى " شيلوك " الذى لا يرحم ، فى رائعة شكسبير عن تاجر البندقية ...

هكذا تسعى حكومتنا السنية أن تتعامل مع طلاب الجامعات فى مصر وأساتذتهم ، فلا هى تستمر لتعمل تحت مظلة الدولة " الكفيلة " ، كما فى النظم الاشتراكية ، ولا هى صدقت فى انتهاج نهج الدولة " الحارسة " كما فى النظم الليبرالية ، وتصر على أن تقوم بدور المرابى شيلوك ، فتقع فى " جُب " الاستغلال والتوحش .

صحيح أنهم فى النظم الليبرالية يقولون لكل مواطن " دبر حالك .. " رافعين شعارا يعبر عنه المثل الشعبى الشهير " ما حك جلدك مثل ظفرك ، فتولى أنت جميع أمرك " ..

وترجمة هذا أن يتحمل المواطن تكلفة الكثير مما يحصل عليه من خدمات ، بعضها لم يألفه المواطن المصرى عبر قرون ، حتى فى محل " التبول " أصبح عليه أن " يدفع " المعلوم نقودا ، وما من خطوة يخطوها مواطن الآن إلا ولابد أن يدفع ثمنها ...

لكن قومنا ينسون أن هذا هو نصف الحقيقة تحت مظلة الدولة الليبرالية ،

---

* نشرت بالوفد فى ٢١/ ٩ / ٢٠٠٦

والنصف الآخر يتمثل فى كم كبير من الحقوق ...

حق المواطن فى أن يختار ممثليه فى المجالس النيابية والمحلية ، بغير قهر وتسويف وتزوير ..

حق المواطن فى أن يُكوّن الأحزاب السياسية ، وحق الأحزاب السياسية فى أن تنشط وتخرج إلى الشارع وتنفذ إلى أجهزة الإعلام ...

حق المجتمع ككل فى أن يرى تداولا للسلطة ...

حق المواطن فى ألا يرى قوى الأمن تتعقبه ليل نهار ، وفى كل مكان ، وتعد عليه أنفاسه ...

حق الطلاب فى الجامعات أن يختاروا ممثليهم فى الاتحادات الطلابية بغير تدخل أمنى ...

حق الجامعات فى أن تختار العاملين فيها دون تدخل أمنى ...

حق المواطن فى أن يعرف مقدار ما يملكه من يتولون المواقع العليا فى الدولة ، وشفافية تكشف عن مصدر ثروة كل مسئول ...

قائمة طويلة لا تكفيها هذه المساحة ، كلها حقوق للمواطن ، وواجبات على الدولة ، يحصل عليها المواطن فى الدولة الليبرالية ، وفى مقابل ذلك ، حتى إذا قالت له الدولة : ادفع عند كل حركة شهيق وزفير ثمنا لكل منهما ، فسوف يتقبل ذلك بكل رضا ، لأنه شعر بأن البلد بلده ، وأن الوطن وطنه ، وأنه هو الذى يأتى بهذا ويُذهب بذاك ، وأنه يعرف كل قرش ينفقه مسئول إلى أين يذهب ، ويستطيع محاسبته جهارا نهارا ..

أما أن تنهج الدولة فى " السياسة " و " الفكر " و " الثقافة " نهج النظم الشمولية ، وتزيف على الناس بعض " الأشكال " المطلية بطلاء الليبرالية ، كما نرى – مثلا – فى وجود أحزاب لكنها دائما تعمل وكأنها معتقلة فى مقرها لا يراد لها أن تخرج إلى الشارع ، فهذا غش وخداع يدفعنا فى الجامعات أن نصرخ :

إذا أردتم أن ندفع ...فلابد أن نحكم ..لا بمعنى أننا نتطلع إلى تولى هذا المنصب أو ذاك ، وإنما بأن يكون لنا حق اختيار حكامنا وعزلهم ومحاسبتهم.

ولنضرب مثالا لهذه السياسة " الشيلوكية " الحاكمة الآن ، بكل الأسف وبكل الأسى فى جامعاتنا ...

زمان ...عندما كان هناك تعليم ، كان الشعار : من جد وجد !

كان المطلوب من كل واحد منا أن يذاكر دروسه جيدا ، حيث كان المعلمون يشرحون كل شئ فى الحصة ، بالتمام والكمال ، ومن هنا تمكن ألوف من أبناء الفقراء مثلى أن يحصلوا على أعلى الدرجات فتفتح لهم أبواب الجامعات، على مصراعيها ، ولو تتبعت الأصول الاجتماعية للكم الأكبر من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الذين تجاوزوا الخمسين على وجه التقريب (حيث لم يعد الحال هكذا الآن وإنما استحدثت معايير أخرى) فسوف تجدهم من أبناء الفقراء ، وليقرأ القارئ كتابنا (هاؤم اقرءوا كتابيه) ليعرف تفاصيل هذه الحقيقة .

لم يعد ذلك ممكنا اليوم ...فلا تعليم بالمدارس يمكن أن يعتمد عليه التلميذ ، ولابد من دروس خصوصية ، وهذه الدروس تكلف مبالغ طائلة . ولا تتوافر فى الجامعات أماكن تكفى الحاصلين على الثانوية العامة ، فيكون سباق ضار متوحش ، يفوز فيه أصحاب المجاميع العالية التى حصل عليها أصحابها – فى معظم الأحوال ، بتلك " الحقن المنشطة " – الدروس – ، وبالتالى قلما أصبح الأمر متاحا لأبناء الفقراء أن يتحملوا عبء الدخول فى سباق الالتحاق بالجامعات .

إن المسألة هنا أشبه بصف من المتسابقين فى سباق للجرى ...كلهم يقفون على خط واحد ، ويطلق الحكم الصفارة ليبدأ السباق ، ويكون توزيع المراكز وفقا لقدرة كل متسابق ...

لكن ، ماذا لو رأيت أن " التراك " الذى يسير فيه " أ " ممهد ، بينما الذى يجرى عليه " ب " غير ذلك ؟ وماذا لو رأيت سيارة سارعت بحمل واحد من المتسابقين لتقربه من نهاية السباق ؟ وماذا لو رأيت متسابقا ، سارع إليه بعض الأشداء ليحملوه على ظهورهم ليقدموه أسرع ؟

هى صورة كاركاتيرية لا تتحقق طبعا على أرض السابق ، لكن ، صدقنى : إنها تتحقق بالفعل فى عصرنا الحالى على أرض التعليم ، لو أعدت النظر وتفحصت جملة ما يعايشه طلابنا من ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية وإسكانية !

من هنا ، فإنك إذا طالبت بأن يحصل الطلاب المتفوقون دراسيا على منح تعفيهم من تكلفة التعليم ، ويتحملها غيرهم ...فأنت بالفعل تحقق – عمليا – هذه الصورة الكاريكاتورية التى قدمناها لك ، وكدت تصرخ في وجوهنا : هل هذا معقول ؟!

إن هذه الدعوى الجديدة للتعامل الاقتصادى مع الجامعات ، كانت قد بدأت تدريجيا فيما سمح به من قبل لبعض البرامج (تعليم مفتوح ، تعليم بلغة ، انتساب موجه...) ، حتى تتهيأ الأذهان لقبول المزيد من مضاعفة هذا النهج ، وينسى الجميع أن الأرض التى يجرى عليها مثل هذا التعليم مدفوع الأجر ، والتى سوف يجرى عليها النظام المقترح أيضا هى أرض الدولة ..أى أرض الكافة ..والمياه التى تجرى ، مياه الدولة ، والكهرباء التى تشغل ، كهرباء الدولة ، والأساتذة الذين سيُعلمون ، تعلموا بميزانية الدولة ، وعندما أقول " الدولة " .. أقصد جماهير الناس ...فكيف يستساغ أن تدفع جماهير الناس تكلفة البنية الأساسية ، ليقدم عليها نوع من التعليم يطلبون له تكلفة لا يستطيعها إلا أبناء الأغنياء ؟ هل نبيع الجامعات التى هى من أموال عموم الناس لأولاد الأغنياء ؟!

لقد سمعت مسئولا قياديا كبيرا يعلق على مثل هذا بأن كل جامعة الآن تحيط بها سيارات كثيرة يملكها الطلاب ، فكيف لا نطالب مثل هؤلاء بدفع تكلفة التعليم ؟

أدهشنى هذا حقا ، وتعمدت لمدة ثلاثة أيام أن أرصد عدد السيارات الخاصة بالطلاب التى تحيط بمبنى جامعة عين شمس ، حيث مكتبى بجوارها ، والمكان الوحيد المتاح لطلاب الجامعة هو شارع الزعفران ، بمساعدة بعض تلاميذى ، فإذا بها عدة مئات لا تتعدى أصابع اليد الواحدة ٠ وكان يكفى أن يقف أى إنسان فى هذا الشارع الفريد ليرى آلافا من الطلاب الذين يأتون سيرا على الأقدام ، والذين " يتشعبطون " بالأتوبيسات ، والذين يستقلون " الميكروباسات " والذين يجيئون بمترو الأنفاق بالآلاف !

هل من أجل بضع مئات نحكم على عشرات الألوف ممن يجدون لقمة عيشهم بصعوبة بالغة ؟

(وغدا القوت كالياقوت ٠٠٠وبات مسح الحذاء خطبا جساما) !!

إن أخطر ما فى الأمر حقا مما قد لا ينتبه إليه كثيرون هو تلك النظرة " الاقتصادية " الضيقة للإنسان ، والتى تراه وكأنه " سلعة " تتكلف كذا ولابد من دفع كذا ثمن هذه التكلفة ، دون أن تبصر فى هذا الإنسان كيانا فريدا ، يملك حسا لا يتبدى فى جنيهات ، ويملك أفكارا قد يصعب وزنها بميزان الخضار أو حتى الذهب ، ويملك إرادة وعزيمة وقلبا مرهفا وإيمانا وعقيدة ٠٠٠ويحمل منظومة قيمية تعطى الحياة طعما وتضبط الإيقاع الاجتماعى ، ويملك ما قد يصعب حصره ، مما يستحيل " تثمينه " من قوى ابتكار وإبداع ، لكنها النظرة الغربية الضيقة للإنسان التى " شيأت " كل شئ ، فأصبح الإنسان لديها " شيئا " ، حتى غلبت القيم والمعايير المالية على التعاملات الاجتماعية والإنسانية ، وأصبح كثير منا يشكو من أن أحدا لم يعد يعرف آخر إلا بناء على ما سوف

يحصل عليه منه من "منافع " مادية بحتة، وإذا حدثت أحدا عن هـذا الـذى نشير إليه من قيم ومعايير : من أى بنك يمكن صرفها ؟

ليس هذا حديثا فلسفيا مجردا ، بل هو نابع من قاع الواقـع الاجتمـاعى الذى ذهب بالكثير من القيم الأخلاقية ، وأصبح الإنسان لا يقدر إلا بمقدار ما يكسب من مال ، وما يجلس عليه من مقعد السلطة ، ولو دققنا فى تداعيات كل هذا لفهمنا : لماذا يسير مجتمعنا بسرعة شديدة نحو الهاوية ؟ ويصدق قـول عادل إمام " الناس حتاكل بعضها يا جدع " ونستأذنه فى تعديل العبـارة مـن واقع ما يدبر لجامعاتنا : الحكومة حتاكل جامعاتنا يا جدع !

محنة البحث العلمى فى الجامعات المصرية

يكاد الرأى العام فى العالم أجمع يستقر على أن " البحث العلمى " هو أحد وظائف ثلاث للجامعة ، أيا كان المكان ، وأيا كان الزمان ، حيث يشكل " التعليم " و " خدمة المجتمع " وظيفتيها الأخريين .

لكن البعض ربما يقول بأن " البحث العلمى " ليس وظيفة أساسية فى الجامعات ، وإنما تشكل مراكز البحث العلمى نبعه الأساسى ، من حيث تفرغها لهذه المهمة ، بينما الجامعات تكاد تنشغل بالدرجة الأولى بمهمة " التعليم " .

وهذا الرأى ، على الرغم مما قد يبدو عليه من بعض وجاهة ، إلا أنه لا يصمد طويلا أمام المناقشة ، ذلك أن مهمة " التعليم " فى الجامعة لابد من أن تعتمد بدرجة أساسية على البحث العلمى . صحيح أن "مستوى المعرفة " الذى نقدمه للطلاب هو أدخل فى باب " المعرفة المدرسية " ، أى تلك التى استقر الرأى عليها وأصبحت معروفة وشائعة فى الأوساط العلمية ، لكن ما يكشف عنه البحث العلمى ، أحيانا ما يؤدى إلى تغيير هذا المستوى الذى نقدمه للطلاب ، ولو سقت مثالاً على ذلك مما أعلم مما يدرس بكليات التربية ، فسوف نجد أن التقدم فى البحث التربوى والنفسى ، دفعنا لأن ندخل العديد من الموضوعات ، بل والعلوم المستحدثة لطلاب مرحلتى الليسانس والبكالوريوس ، مثل علم النفس المدرسى وعلم النفس المعرفى وتعليم الكبار وتكنولوجيا التعليم والتربية الخاصة ، وغيرها .

كذلك فإن خدمة المجتمع لم تعد مجرد تنظيف للشوارع وردم البرك والمستنقعات ومحو الأمية ، مما كان شائعا من قبل ، فقد أدت حركة البحث العلمى أيضا إلى تقديم برامج متطورة جديدة للجمهور العام ، مما يقدمه التعليم المفتوح ، شريطة أن نخلى من أذهاننا الصورة المشوهة له التى تقدم فى

جامعاتنا ، حيث يكرر ما يقدم داخل الكليات ، وبالتالى لا يدخل هذا فى مجال خدمة المجتمع ، بينما ساحته تتسع كى يقدم صورا من التعليم متعددة ، لا يشترط فيها الحصول على الثانوية العامة مسبقا ، ولا عددا محددا من السنوات وإنما لكل برنامج مدته الزمنية التى قد تصل أحيانا إلى بضعة أشهر .

ثم إن القائمين على مراكز البحث العلمى هم أنفسهم يحصلون على مقومات تكوينهم وإعدادهن فى البداية فى الجامعات فى أغلب الأحوال للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه .

ومن هنا ، فإذا كان من الصحيح الشائع أن يقال أن التعليم هو قاطرة المجتمع للنهوض الحضارى ، فمن الصحيح كذلك القول بأن التعليم الجامعى هو قاطرة النهوض بالتعليم على وجه العموم ، بل ومن الأصح أن نضيف إلى هذا وذاك أن البحث العلمى فى الجامعات هو قاطرة النهوض بالتعليم الجامعى نفسه .

وللبحث العلمى فى الجامعات قنوات أساسية لعل من أبرزها : رسائل الماجستير والدكتوراه التى يقوم بها باحثو الدراسات العليا ، سواء من معاونى أعضاء هيئة التدريس (معيدين ومدرسين مساعدين) أو من باحثين من خارج الجامعة . وثانى القنوات ، البحوث التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس للترقية غالبا إلى أستاذ مساعد أو أستاذ ، وإن لم يخل الأمر من بحوث ودراسات يقوم بها أساتذة لأغراض مختلفة ، ليس من بينها الرغبة فى الترقية بطبيعة الحال .

فإذا ما تأملنا الحال بالنسبة للقناة الأولى الخاصة برسائل الماجستير والدكتوراه ، مرجئين تناول القناة الثانية إلى مقال آخر ، فلعل أحدث مظاهر المحنة فيها هو هذا التزايد المستمر فى المصروفات المطلوبة من كل باحث سنويا بحجة أن هذا المستوى من الدراسة صورة من صور " الترف " التى لا

ينبغى أن تتحملها الدولة ، ويكفيها تحمل مجانية تعليم المرحلة الجامعية الأولى .

ووجه الفساد فى هذه المقولة أن البحث العلمى على هذا المستوى ليس " ترفا " بأى حال من الأحوال ، ولا يرتد عائده إلى الفرد وحده وإنما هو بالضرورة عائد إلى المجتمع مما يوجب أن يتحمل الجزء الأكبر من التكلفة ، خاصة وأن المسجلين للماجستير والدكتوراه لا يكلفون الجامعة إلا قدرا ضئيلا ، حيث تسير معظم كلياتنا وفق نظام " الرسائل " فتقل المحاضرات إلى حد كبير ، وإن كان النهج الأمريكى قد بدأ يزحف كذلك على هذه الساحة شيئا فشيئا بتقرير بعض العلوم المساندة .

ومن ناحية أخرى فالمتخرج الحديث لا يجد عادة " عملا " عقب تخرجه ، بل ربما يظل عاطلا عدة سنوات ، ومن ثم يكون أكثر تفرغا للبحث العلمى ، فضلا عما يتم من استثمار للفراغ الطويل فى جهد يفيد الخريج كما يفيد المجتمع . وهو إذ يعانى من البطالة يعجز عن تحمل المصروفات المتزايدة ، فينصرف عن هذا الطريق ، فنخسر الأمرين معا : النقود التى كنا نأمل تحصيلها منه ، وطاقته التى كان يمكن أن نستثمرها فى البحث العلمى .

وفى الوقت الذى تتجه فيه الكثرة الغالبة من الجامعات فى مختلف أنحاء العالم إلى توسيع رقعة الحرية الأكاديمية للطلاب بأن يكون لهم حق اختيار ما يدرسون ، وفقا للموعد الذى يناسبهم ، ولدى الأستاذ الذى يرغبون فى التعلم على يديه ، إذا ببعض الكليات تسير وفق منهج غريب ، لم يكن قائما حتى منذ قرون فيما يسمونه العصور الوسطى ، سواء شرقا أو غربا ، ويكفى أن نشير إلى ما كان يتم من تعليم فى المساجد الكبرى فى العالم الإسلامى حيث كان الأستاذ يجلس ليقوم بالتعليم لمن يجئ حرا مختارا ، فيكون هذا اختبار علمى حقيقى يكشف عن الأستاذ الراسخ فى العلم من غيره الهش مجرف العقل والثقافة ، ومن هنا كنا نجد حلقة علمية مزدحمة وحلقة أخرى قليلة الطلاب ،

مما كان يضطر هذه النوعية من الأساتذة إلى الإقلاع عن التعليم متمثلين الحكمة : " وإذا بليتم فاستتروا " .

ففى هذه الكليات المشار إليها يتقدم الطالب بخطته للماجستير أو الدكتوراه دون أن يكون له حق اختيار المشرف الذى يتعلم على يديه ، مع أن العلاقة بين الباحث والمشرف مفروض أن تقوم على التوافق المشترك " والرغبة " التى لا تجد كتابا فى العلوم التربوية والنفسية إلا ويردد دائما أن أفضل تعليم هو الذى يقوم على الميل والرغبة ، وأن حسن العلاقة بين المعلم والتلميذ هى ألف باء التعلم والتعليم ، بينما هنا يرتفع شعار " مشرف رغم أنفه " ، والأنف المقصودة هنا هى أنف الباحث المسكين الذى قد يوقعه حظه العاثر فى براثن من يسومه سوء العذاب ، الذى غالبا ما لا يكون " علميا " ، وإلا فمرحبا به ، وإنما هو العذاب الإنسانى بالدرجة الأولى .

ويرتبط بهذا " القهر " و" الإرغام " هذا النظام الذى تقرر لهدف نبيل ألا وهو ألا ينفرد أستاذ بالإشراف على الرسالة وإنما لابد من مشاركة آخر حتى تتعدد زوايا الرؤية ، ولا يقع الباحث فى يد واحد قد يكون متساهلا أكثر من اللازم أو متشددا أكثر مما ينبغى ، لكن هذا الهدف النبيل ينقلب من نعمة إلى نقمة عندما لا يتم بالتوافق أيضا حيث قد تكون العلاقة بين الإثنين على غير ما يرام ، فيتعمد أحدهما أن يشاغب ويعطل ويضع العقبات ويصور نفسه أنه هو الأعلم والأدرى وأنه هو الأحرص على القيم العلمية ، بينما غيره " عنده غرض " ، أو متسيب وغير دقيق !!

ولأن أساتذة الجامعات لابد أن يصيبهم ماَ أصاب الجمهرة الكبرى من أبناء هذه الأمة من حيث تعدد الوظائف والمهام والمسئوليات والجرى هنا وهناك ، أصبح الأستاذ فى غالب الأحوال " مشغولا " عن طالبه الباحث ، الذى لا يكاد يعثر عليه إلا بالكاد ، والويل لهذا الباحث إن اشتكى من أنه انتظر ، مثلا ساعة وساعتين (بعد الموعد الذى حدده الأستاذ) : " وماله يا

أخى هوه انت اشترتنى ؟ ما ياما انتظرنا وإحنا صغيرين ٠٠أنتوا عايزين تخدوها بالساهل ٠٠" إلى غير هذا وذاك من عبارات تجرح ولا تربى ، تصيب ولا تداوى ٠

والغريب أن نجد بعضا ممن هم بالفعل أصحاب مشاغل ومهام كثيرة متعددة ، مما يشير إلى تميز خاص لديهم ورغبة من جهات عدة للاستفادة منهم ، لكن السؤال الذى يفرض نفسه على الفور : إذا كانوا يعرفون أن هذا حالهم ، فلم يستمرون فى التكالب والتزاحم والاستحواذ على هذا وذاك ؟

إن أسوأ ما يمكن أن يترتب على هذا وذاك هو ألا يجد الباحثون أساتذة يتفرغون لهم قراءة وإرشادا وتوجيها وتواصلا اجتماعيا وإنسانيا ، وربما لجأ هؤلاء ، وهم الكثرة الغالبة اليوم فى جامعاتنا إلى أن يستغرق الباحث معهم ضعف الفترة التى قدر أن يتم فيها البحث الرسالة ، وإن كان هناك باحثون يتحملون بدورهم المسئولية فى تلكوء وإهمال ، غالبا ما يكون بسبب هموم المعيشة التى تكاد تأخذ بخناق الجميع ٠

والأخطر من ذلك ربما ما قد يحدث من أن يحيل الأستاذ المنشغل ، العمل إلى آخر ، مما قد لا يكون أهلا لذلك ، ومن ثم لا يتيح له فرصة التوجيه والتكوين المفروضين ، فهو يؤدى عملا " سرا " ، وهو لا يؤجر عليه ، وربما تأخذه العزة بالإثم فيمل إلى استعراض عضلاته الهشة على الباحث المسكين ولو من وراء ستار ٠

وإذا كانت هناك بعض الأقسام فى كليات تعرف حدودا واضحة بين تخصصاتها ، بحيث يصبح من المعلوم أن البحث (أ) لابد أن يكون مشرفه فلان أو علان ، كما نجد – على سبيل المثال – فى أقسام الفلسفة فى كليات الآداب ، فهذه فلسفة يونانية ، وتلك فلسفة إسلامية ، وهذه فلسفة غربية حديثة ،وتلك فلسفة عصور وسطى ، وهذا متخصص فى المنطق ومناهج البحث ٠٠وهكذا ، لكن هناك أقساما أخرى لا تعرف هذا التحديد على وجه الدقة

واليقين ، فإذا بكل عضو هيئة تدريس يفتى فى كل موضوع ، وتتفرق دماء الرسائل بين القبائل ، وهو الأمر الذى يتناقض تماما مع فلسفة التعليم الجامعى على هذا المستوى الذى يقوم على التخصص ، بينما لم يغفل المثل الشعبى عن هذا المعنى عندما قال " اعط العيش لخبازه ولو كل نصفه " !! حيث المثل السائد هو الذى يعبر عنه وصف البعض بأن الواحد منهم يرى فى نفسه " أبو العريف " !!

وفى هذه الأقسام ذات التخصصات التى لا تجد بينها " حدودا آمنة ومعترفا بها " ، حسب التعبير السياسى الشهير ، نجد ظاهرة مثيرة للأسى ، فعندما يتولى رئاسة القسم أحد المتخصصين فى التخصص " ب " ، نجد الكثرة الغالبة من البحوث والرسائل ، سواء عمدا أو بغير قصد ، لتدور فى فلك هذا التخصص بالذات ، وأقول ربما لا يكون هذا مقصودا من المسئول ، ذلك لأننا قوم نتمثل جيدا الحكمة القائلة : إن دخلت بلدا ورأيتهم يعبدون عجلا : حش وارم له " !!، فضلا عن القول السائر " الناس على دين ملوكهم " !

وهذا يحدث نتيجة لغياب التفكير الاستراتيجى الذى يتسم بدرجة عالية من الحساسية المجتمعية ، فيسعى إلى استشراف المستقبل وتدبير الأمور فى الحاضر بحيث تسير فى الاتجاه المأمول وفق خريطة منهجية مدروسة ، وهو ما يتمثل فى توافر " خريطة بحثية " لا تخضع لاتجاه هذا أو ذاك ، ووجود هذا أو ذاك على رأس العمل .

ونتيجة لأسباب متعددة تتصل بتدهور مخيف فى اللغة العربية لدى متعلمينا ، حتى على هذا المستوى ، تغيب المعانى الدقيقة والتحليلات المفسرة لعجز الباحث عن امتلاك الوسيلة الأساسية ألا وهى التعبير اللغوى

والمحزن حقا أن تجهد الجهود تبذل ، والمتابعة لا تغفل عن حتمية معرفة باحثينا باللغة الإنجليزية ، وهو أمر لا يمكن القول بخطئه بأى حال من الأحوال لكنه يصبح كذلك بالفعل إن لم يواكبه حرص مماثلا على اللغة الأم

. .لغة الأمة والثقافة الذاتية والهوية القومية ، ولعل خير ما يعبر عن ضرورة هذا التلازم قول أحد الباحثين النابهين ممن تخصصوا فى الإنجليزية أنه يعكف على دراسة اللغة العربية حتى يستطيع أن يفهم الإنجليزية جيدا !!

إنها بعض لمحات ، وهناك غيرها ، لا أظن أنها تغيب عن الكثـــرة مـــن المهتمين والمسئولين ، لكن ما يغيب كالعادة هو " العـــزم " ، وقبـــل ذلـــك " الرغبة " فى أن يتغير الحال إلى ما هو أفضل ، وهذا الذى هو أفضل لا يدخل أبدا فى باب المستحيلات ، لكنه الركود القومى العام ، قد امتد ظلـــه ليـــشمل العقول الباحثة .

فى جامعاتنا ...

الديموقراطية هى الحل* !

فى تاريخ مصر الحديث ، عندما رزئنا بالاحتلال البريطانى ، وكانت الأصوات تتعالى دائما بالحرية والاستقلال ، كان الرد التقليدى لسلطات الاحتلال وأعوانه هو أن المصريين يعيشون حالة من التخلف والجهل لا تسمح لهم بهذه الحرية ، وإلا أساءوا استخدامها وربما تنقلب البلاد إلى فوضى تؤدى إلى اقتتال داخلى يأتى على الأخضر واليابس معا .

أما متى يتم تهيوء المصريين لممارسة الحرية ؟ فهنا تجئ المراوغة ويبرز التسويف ...

السيناريو نفسه نراه بأعيننا اليوم على أرض العراق الجريح ...

وفى بلدان المنظومة الاشتراكية السابقة ، كان شعار ديكتاتورية البوليتاريا مرفوعا زعما بأن هذا الشعار يقتصر تطبيقه فقط خلال مرحلة انتقالية ، ينتقل بعدها المجتمع إلى وضع آخر يتنسم فيه ما يتاوق إليه من حرية حقيقية يمارسها كل الناس ...

وجه الخطأ فى كل هذه الدعاوى ، هى أنها تستند إلى مقولة تتناقض تناقضا أساسيا مع سنة الله فى خلقه ، وسنة الله فى خلقه تقول بأن الشوك لا ينبت عنبا ، فمن يزرع شوكا لن يحصد إلا الشوك ، ومن أراد أن يزرع عنبا ، فما عليه إلا أن يزرع عنبا ، وقد عبر الله سبحانه وتعالى عن ذلك بقوله فى القرآن الكريم (من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) .

تحت ظلال الدعاوى المغلوطة المشار إليها يفرز القهر والانفراد بالرأى

---

* نشر فى جريدة المصرى اليوم ، فى ٢٠٠٤/٨/١٦

ثقافة ذات اتجاه واحد : من أعلى إلى أسفل ..لا ترى الأمور إلا من وجهة نظر واحدة هى دائما وجهة نظر السلطة ، ويترتب على استدامة مثل هذا النهج تعطل القوى الفكرية ، وتراخى الهمم فى التفكير ، وتراجع القدرة على المبادأة ، واختفاء فرص الابتكار والتجديد . وعندما تمر أعوام وراء أعوام فى ظلال هذا النهج ، تترسخ قيم وتثبت أعراف وتتجذر أفكار من شأنها أن تئد كل جهد للإصلاح ، لا بل إن الحديث عن الإصلاح يكون عبثا حقا .

وفى مناخ ثقافة الاتجاه الواحد ، من أعلى إلى أسفل ، تسود قيم وسلوكيات مخربة للإنسان الفرد ولمجموع الأمة على حد سواء ، إذ يصبح الأمل لكل إنسان أن يحظى برضى صاحب السلطة ، فيلجأ إلى النفاق والمداهنة وتزيين الواقع بالوهم وزخرفته بالخيال . ويحتدم صراع بين اللاهثين وراء السلطة وإرضائها ، ولأنه صراع غير سوى ، تستخدم فيه أخبث الأسلحة وأفتكها بالأخلاقيات والقيم : اللى تغلب به العب به ..احيينى النهاردة وموتنى بكره ...يا بخت من كان النقيب خاله .. اللى له ضهر ما ينضربش على بطنه ..الغاية تبرر الوسيلة ..اللى يجوز أمى أقول له يا عمى ..الميه ما تجريش فى العالى ..اللى يبص فوق يتعب ..لو دخلت بلد ولاقيتهم بيعبدوا عجل ، حش ، وارمى له .

وعندما تمر أعوام وراء أعوام فى مناخ مثل هذا ، يصبح الحديث عن التطوير عبثا ، ويصبح الأمل فى الإصلاح وهما ..

ومنذ عشر سنوات ، كانت الجامعات المصرية تتمتع بصورة من صور الديموقراطية فى اختيار أساتذة كل كلية من يرونه أصلح لعمادتها ، وفى يوم أسود من عام ١٩٩٤ ، تم إلغاء النص على ذلك فى قانون الجامعات ، وكانت المبررات هى نفسها المبررات التى يرفعها المحتلون لبلد غير بلدهم ..وكان هذا عارا واستخفافا بخير عقول الأمة ..الأمة التى شهدت عام ١٨٦٦ أول

مجلس نيابى فى بلدان آسيا وإفريقيا جميعا ، مهما قيل عن سلبياته وقصوره .. بعد ما يقرب من مائة وأربعين عاما يجد البعض من الجرأة ما يتيح لهم أن يقولوا أننا ما زلنا غير مستعدين لممارسة الديموقراطية ..ومع من ؟ مع من مفروض أن يكونوا " زبدة " العقول علما ومعرفة فى البلاد ...

هذا فى الوقت الذى يقوم فيه دستور البلاد على قيام مجلس شعب يقوم باختيار نوابه ، ملايين من أبناء البلاد ، وفيهم أميون يصل عددهم إلى ملايين من الناس !

قالوا أن الانتخابات تنشئ حزازات ، وتدفع إلى تربيطات ، وإلى تفسخ فى العلاقات ، وربما إلى اختلاق اتهامات وصور دعاية تقوم على المبالغة سواء فى الوعود ، أو فى الطعن على الخصوم ..

ونرد على هذا أيضا بسنة من سنن الله فى خلقه ..عبر عنها المثل الشعبى القائل :" مفيش حلاوة من غير نار " ! إن الطفل عندما يبدأ فى المشى ، لابد أن يقع مرة ومرة ..وأحيانا ما يصاب بجروح ، ويتسبب فى بعض الأضرار المادية ، فهل العلاج أن يحمله الكبار على أكتافهم طول الوقت ؟ ماذا ستكون النتيجة ؟ كساح وعجز عن الحركة ..والحل ؟ دعه يحاول ، ويخطئ ، ويتعلم من خطئه مرة وراء الأخرى ...لابد من ثمن يدفع ، لكن النتائج تعوض الخسائر ، وتكون النتيجة النهائية هى أن نربح المستقبل !

ثم ، ها قد مرت عشر سنوات (وقت كتابة المقال) على القانون الكارثة ، فماذا جنت الجامعات ؟

إننى أقاوم قلمى عن الإفاضة فى الإشارة إلى أمثلة تتجاوز حدود المعقول ..أمثلة مشينة ، فى عملية اختيار البعض ، لأن مثل هذه الأمور من العسير أن يمسك الإنسان فى يده أدلة مادية ، وهى وحدها التى يأخذ بها القانون ، لكن أصبح من الشائع أن الاختيار لا يتم فى كل الأحوال وفق الصلاحية والأهلية العلمية ، وإنما صور أخرى من الأهلية الجديدة التى سبق لسيد

درويش أن أشار إليها فى إحدى أغانيه : علشان ما نعلا ونعلا٠٠لازم نطاطى ، نطاطى!

إننا ننتهز فرصة تولى الدكتور عمرو عزت سلامة مقاليد أمور التعليم العالى لنتوجه إليه بهذه الكلمات ثقة فيه وأملا ٠٠ضع ثقتك فى مستقبل أغلى أبناء هذه الأمة ، مهما يتطلبه ذلك من تضحيات ، وأنا واثق أنك لو أعدت الحق لأهله فسوف يذكرك التاريخ بكل الخير ، لأن أهل الديار سوف يذكرونك بالخير ، وصوت الجماهير هو وحده الذى يدخل عقل التاريخ وقلبه بكل التقدير والاحترام ٠

وليس أساتذة الكليات وحدهم هم الجديرون باختيار عميدهم ، ذلك أننا نأمل فى توسيع القاعدة ، بأن يكون حق الانتخاب لكل أعضاء هيئـــة التـــدريس ، وأضعف الإيمان أن يكون ممثلو الأساتذة المساعدين والمدرسون أكثر مما كان فى القانون السابق ٠

وليس اختيار عمداء الكليات هو المظهر الوحيد لديموقراطية الجامعـــات ، فهناك صور أخرى متعددة نأمل أن تتاح لنا الفرصة لتناولها ٠

تربيع الدائرة*

المربع مربع والدائرة دائرة كما يشهد بذلك الحس العام المشترك ...

المربع مساحة تحوطها أربعة أضلاع متساوية كل زاوية من زواياه الأربع ، قائمة . والدائرة مساحة يحوطها خط ، المسافة بين نقطتها المركزية إلى أى نقطة من هذا الخط الذى يحيط بها دائما متساوية ، وليس بها زوايا ... فكيف يمكن تربيع الدائرة ؟

ذلك قول يساق دائما عندما نجد أمامنا حالة من تلك الحالات التى تنطق بتناقض صارخ يأباه المنطق وينكره العقل ، كأن تقول أنك يمكن أن تكون فى القاهرة ، وفى الإسكندرية فى وقت واحد ، أو كما يعبر عن ذلك أحدهم بحديث عن " بيضة الديك " حيث أن الديك لا يبيض ، وإنما هى الدجاجة التى تفعل ذلك .

بل إننا وقعنا فى أكثر الأمور مدعاة للسخرية عندما انطلت علينا تسمية الاحتلال الأجنبى " استعمارا " ، وورثنا المصطلح ، وأصبح شائعا بين الجميع ، وهذه كلمة تنسب إلى " التعمير " ، بينما الاحتلال على العكس من ذلك ، حتى لقد حاول الراحل " فتحى رضوان " أن يروج لكلمة " الاستخراب " عندما كان وزيرا للإرشاد القومى " فى سنوات ثورة يوليو ١٩٥٢ ، لكن المصطلح فشل فى إثبات الوجود .

واليوم نجد أنفسنا أمام حالة من هذه الحالات ...

فهناك أنباء رددها مسئولون كبار عن اعتزام " الدولة " إنشاء جامعات " أهلية!! "

ويبدو أن هناك خلطا بين بعض المفاهيم...

---

* نشرت بجريدة آفاق عربية في ٧ ، ١٤ / ١٠ / ٢٠٠٤

فهناك جامعات " حكومية " ، وهى الجامعات التى تنشؤها الدولة وتديرها وتمولها ، مثلها فى ذلك مثل المدارس التى كنا نصفها بأنها مدارس " أميرية " ، وهى بطبيعة نشأتها ووظيفتها وطبيعتها لا تستهدف الربح إذا كنا نعنى به التدفق المباشر للنقود على منشئ الجامعة ، ذلك لأنها ، بعد فترة قد تطول ، تدر على الفرد وعلى المجتمع العديد من العوائد المباشرة وغير المباشرة ، المالية والعقلية والاجتماعية والنفسية والثقافية ، وهذا ما أجمعت عليه مئات الدراسات والبحوث منذ ما لا يقل عن خمسين عاما ، شرقا وغربا ، مما تحفل به دراسات اقتصاديات التعليم ، حيث قورن بين مستويات تعليمية وغير تعليمية ، من حيث الدخل فوجد أنه كلما زاد مستوى التعليم كلما زاد الدخل ، سواء تم ذلك عن طريق حساب الدخل العام ، أو الخاص ·وبالتالى فلا ينبغى لأحد أن " يعاير " من يتعلمون فى هذه النوعية من الجامعات ، بأنهم يتعلمون " مجانا " ، ذلك لأنهم فى الأجل البعيد يردون ما أنفقه عليهم المجتمع ·

وهناك جامعات " خاصة " ، وهى تلك التى ينشؤها القطاع الخاص وينفق عليها ويديرها ، ومن ثم فهى تستهدف الربح المباشر لأصحاب رأس المال المنفق عليها ، باعتبارها مشروعا تجاريا استثماريا مباشرا ·

وهناك جامعات " أجنبية " ، وهى صورة من صور التعليم الخاص ، لكن منشؤوها ليسوا مصريين ، كما نرى فى الجامعة الأمريكية ، والتى ظلت وحدها محتكرة هذا النوع من التعليم ، إلى أن بدأ الزحف " غير المقدس " لجامعات أجنبية أخرى ، مثل أعلن عنه من جامعات ألمانية وإنجليزية وكندية وفرنسية ، سواء ما بدأ منها العمل بالفعل أو التى فى طريقها إلى ذلك ·

وهناك جامعات " أهلية " ، أو شئت أن تصفها " قومية " ، وهى فئة من الجامعات جديدة فى مصطلحاتنا المعاصرة ، وإن كانت هى أول شكل عرفناه فى مستهل القرن العشرين ·وقد أخطأ كثيرون عندما وصفوا - فى البداية - الجامعات الخاصة بأنها جامعات " أهلية " ، بينما هذا وصف يختلف إلى حد

كبير عن وصفها بأنها " خاصة " ، وقد جاهدنا طويلا ، فى بداية الطريق إلى الجامعات الخاصة فى ضرورة عدم وصفها بأنها أهلية .

ويبدو أن عودة سريعة مختصرة للغاية عن كيفية ظهور أول جامعة حديثة فى مصر ، يبين لنا الفرق بين الأمرين ...

فعندما اقتربت عودة مصطفى كامل من خارج مصر ، حيث ملأ بلدانا كثيرة بدعاوى مناهضة لاحتلال بريطانيا لمصر ، فاضحا جرائمها ، أخذ بعض الوطنيين يعدون العدة للاحتفال بعودته ، مما تتطلب جمع أموال عن طريق التبرعات ، فإذا بالزعيم يرسل لهم مؤكدا أنه لا يرحب بمثل هذا ، وأن خير احتفال به هو أن يجعلوا ما جمعوه من مال " نواة " لإنشاء ما أسماه فى البداية "كلية جامعة " ، والتى تطورت فكرتها بعد ذلك لجامعة .

وكان لهذه الفكرة أثر بالغ فى الرأى العام ، حيث بدأنا نقرأ عشرات المقالات فى الصحف والمجلات عن هذه الكلية الجامعة ، والجامعة ، من حيث الفكرة ، والفلسفة ، والأهداف ، وكيفية التنظيم ، وتنادى نفر من الوطنيين والزعماء ، إلى ضرورة إنشاء جامعة مصرية ، عن طريق " شعبى " حيث أن الحكومة كانت فى ذلك الوقت فى القبضة الإنجليزية التى لم يكن من مصلحتها وجود جامعة حديثة تخرج علماء ومفكرين وباحثين مصريين يسهم فى النهوض الحضارى للأمة ، ويتسلمون قيادتها العليا فى مختلف المجالات ، مدعية أن الجهد التعليمى يكفيه نشر الكتاتيب وعدد من المدارس يسد حاجا " وتمردا ...

- وسمى الأعداء مغتصبو أرضنا ومقتلو أبناءنا ، وهادمو بيوتنا ، مجرفو زراعاتنا : أصدقاء ...

- وسمى غزو بلد عربية تحريرا ، وسمى احتلالها نشرا للديموقراطية...

لقد أصبحنا جميعا على وجه التقريب نردد ليل نهار : ربنا لا نسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف فيه !

إننا بالفعل بحاجة إلى جامعات أهلية " بحق وحقيق " ، فالحكومة أصبحت

تعايرنا كل يوم بأنها تدفع لنا كذا وكذا وأنها لا تستطيع أن تدفع أكثر من هذا ، كلما شكونا من تدنى الخدمة التعليمية فى جامعاتنا ، وتكاد تقول لنا " على أد فلوسكم " أو " اطبخى يا جارية ، كلف ياسيدويج لفكرة أن بلدا كان يرزح تحت أثقال أمية رهيبة أن يصرف جهوده على تعليم " أرستقراطى " بينما هناك ملايين من المصريين لا يعرفون القراءة والكتابة ، وهم أولى بالجهد والإنفاق ، وهى كلمة حق أريد بها باطل ...

كان المشروع بالفعل " قوميا " لا ينتمى إلى فئة بعينها ولا إلى شخص محدد ، وإنما إلى " مصر " و " المصريين " ، وإن لم يمنع هذا من وجود " لجنة " هى التى قامت بتحديد الفلسفة والنظام والأهداف والبرامج ، لجنة لم تؤلفها الحكومة ، بل تم تشكيلها باتفاق عام.

وإذا كان أولو الأمر فى الجامعة قد " رأسوا " الأمير " أحمد فؤاد على لجنتها ، فما كان ذلك إلا لونا من ألوان التعزيز والترويج للفكرة ، حيث لابد من الاعتراف بأن ثقافتنا ما زالت تعطى تقديرا أكثر للعمل ، كلما كان وراءه سند " من فوق!! "

ولأن هذه هى ظروف النشأة ، ولأن الدافع إلى إنشائها هو الالتفاف مواجهة سياسة الاحتلال التعليمية فى التضييق على تعليم المصريين ، ومن ثم توجهت إلى الخدمة العامة ، فلم يكن للقائمين عليها أن تستهدف الجامعة الربح ، وإن كانت قد استهدفت الحصول على دخل يكفى مصروفاتها .

ولأن مصطلح " القومية " لم يكن متداولا فى ذلك الوقت فى الثقافة ، وإنما هو مصطلح " الوطنية " فقد كان مصطلح " الأهلية " هو المعبر عن المراد .

وعندما أطلق على الجامعة المصرية فى بدء نشأتها وصف " الأهلية " فقد كان هذا يعنى أن المشروع ليس مشروعا تجاريا استثماريا ، ولا يخص جماعة بعينها ، وإنما يخص جملة المصريين .

ومن هنا ترتسم أمامنا علامات استفهام كثيرة أمام هذا المزمع إنشاؤه عن

طريق الحكومة ، من جامعة أو جامعات " أهلية " ...

ربما كان فى الذهن تفكير مماثل لما حدث فى بعض المستشفيات الحكومية المعروفة بأنها " مجانية" ، من وجود قسم يقدم العلاج بدفع تكلفته ، لكن الأمر هنا يختلف تماما ، ذلك أن الدولة استطاعت أن " تشربنا " أشكالا من التعليم الجامعى غير المجانى :

- فهناك ما سمى " بالانتساب الموجه " ، إذ حقيقة لا نعرف الفرق بين ما عرفناه طوال عشرات السنين مما يسمى بنظام الانتساب ، وهذا " الموجه " ؟ ، ولو سموه وفق الحقيقة لقالوا صراحة : هذا انتساب مجانى ، وذاك انتساب بمصروفات ، لكنها العادة الحكومية المصرية التى تنزع بها إلى تسمية الأشياء بغير حقيقتها ، وكما رأينا من قبل سلعا تسمى " سياحية " وأخرى غير ذلك ، وخبز " طباقى " وآخر غير ذلك ..إلخ .

- وكان منها أيضا ما سمى " بالتعليم المفتوح " ، فهو مجرد التفاف على الخدمة المجانية فى التعليم الجامعى ، لأنك لو طبقت معايير التعليم المفتوح على ما يتم فى جامعاتنا فلربما وجدت " رائحته " ولكنك بالتأكيد لا تجد حقيقته كاملة أو حتى نصف كاملة!

- واخترعت الجامعات كذلك وسيلة لمنافسة مدارس اللغات فى التعليم العام ، فأصبحت عدة كليات تتنافس فى إنشاء ما يسمى : تجارة إنجليزى ، وتربية إنجليزى ...وهكذا لتقديم تعليم جامعى بلغة إنجليزية ، مع أن الأصل فى الجامعة أن تكون لغة التعليم بها هى العربية ، لكنها صورة أخرى من صور الالتفاف نحو تحصيل تكلفة التعليم من الطلاب ، فضلا عما يحمله هذا من برهان على زيادة حلقة من حلقات محاصرة الذات الحضارية للأمة ، وتسييد ثقافة أصحاب الهيمنة فى العصر الأمريكى .

وهكذا لا نجد معنى لهذا المشروع المزمع إقامته ، فلا هو حكومى ، ولا هو خاص ، ولا هو أهلى ، ولا هو أجنبى ..فماذا يكون ؟

نرجوكم ، حافظوا على بعض ما تبقى من المعانى الجميلة لبعض التسميات التى نعتز بها ، فلقد تعبنا مما حدث من تشويه لكثير من المعانى التى تضمنتها بعض التسميات:

- حيث أصبح التدين جنوحا إلى الإرهاب ..
- وأصبح القتال ضد الاحتلال إرهابا..
- وأصبح التظاهر فى الشارع بمطالب وطنية " شغبا" ...

إننا أصبحنا متيقين من عجز الحكومة عن أن تنشئ جامعات جديدة ، وإن كنا لا نؤمن بأن أمرا مثل هذا مستحيل ، إذا صدقت النوايا ، وصح العزم ، فماذ ايكون الحل ؟

هنا لابد من التفكير فى " طريق رابع " ، بعيدا عن طريق الجامعات الحكومية ، والجامعات الخاصة ، والجامعات الأجنبية ، ألا وهو : جامعة أهلية (بحق وحقيق) ...أى جامعة ينشئها أهالى مصر ويمولونها ويديرونها ويرسمون فلسفتها وسياستها ويختارون ما يتم تعليمه فيها ...وهكذا .

هنا يقتضى التفكير أن يكون التمويل عن غير أصحاب المشروعات التجارية الخاصة التى تستهدف ربحا ، إلا إذا كان تبرعا .

لكن يمكن للحكومة أن تشارك فى التمويل بنسبة معينة يتم الا تفاق عليها ، على ألا تصل إلى النصف حتى لا تكون هى المتحكمة.

ويمكن فرض رسوم خاصة ، كما نرى فيما يسمى " بمعونة الشتاء " أو ما تفرضه بعض النقابات على كل من يتمتع بخدماتها ، مثل نقابات الأطباء والمهندسين والسينمائيين وغيرها .

ويمكن التفكير فى نظام الوقف الذى كان معمولا به مدة قرون ، وعن طريقه تم تمويل التعليم فى كل أنحاء العالم الإسلامى ، طوال العصور الحضارية الزاهرة...

ألا يمكن أن يكون هناك ما يكفل إخراج المبالغ التى يتبرع بها أصحاب

رؤوس الأموال لمثل هذا المشروع من جملة الأرباح التى تستحق عليها الضرائب ، فيجد هؤلاء أنفسهم أمام إزاء واضح ، يكسبون من خلاله حسن ثواب الدنيا والآخرة ؟

ولا أملك حق الإفتاء بأن يكون الإنفاق على إنشاء مؤسسات تعليمية مصرفا من مصارف الزكاة ، لكننا نسأل شيوخنا أن يفتونا فى هذا الأمر ٠٠٠وهكذا

لقد شهدت محافظات مصرية عدة حركة ضخمة لإنشاء معاهد وكليات أزهرية ، لم تتكلف الدولة تكاليف إنشائها ، لكن " الأهالى " هم الذين قاموا بذلك ، أى أن قيام الناس بتحمل تكلفة إنشاء جامعة أهلية أمر ليس مستحيلا٠

لكن شريطة أن ترفع الحكومة يدها عن الأمر إلا من حيث وضع التشريعات التى تنظم العملية والقواعد التى تقوم عليها ، فضلا عن المتابعة والمراقبة والمحاسبة ، لكن ، عن طريق من يقومون بالجامعة المقترحة أنفسهم بحيث تكون " مستقلة " استقلالا حقيقيا ٠

لقد كان من مبادئ التعليم الجامعى الأساسية : " الاستقلال " ، حيث أن حركة البحث العلمى والتفكير وابتكار والإبداع ، أمور لا تنبت وتزدهر إلا فى مناخ تسوده أجواء حرية وديموقراطية ، لكن التجربة الواقعية أثبتت أنه شبه مستحيل ، فما دامت الحكومة هى التى " تدفع " ، فهى التى " تعين " ، وبالتالى فقدت الجامعة استقلالها ، إلا فيما يتصل بالتسيير الذاتى الداخلى ٠

وإنى متأكد أن الناس لو وثقوا فى نوايا الحكومة وسلوكها لبادروا بالتبرع لمثل هذا المشروع ، وآية ذلك أن هناك " خيرون " كثيرون يدفعون عشرات الألوف من الجنيهات تبرعا لكثير من أوجه الخير ، لا لشئ إلا لأن يد الحكومة بعيدة عنها ٠

لن نعدم أبدا آراء سديدة يمكن أن يشاركنا بها كثيرون حول كيفية تمويل مثل هذا المشروع ، عن طريق قومى ، فعلى قدر كفاية التمويل ، يمكن للجامعة أن تكون " مستقلة " بحيث تكون بالفعل " أهلية" ٠٠٠ إننا لا نسبح فى الخيال ،ولا

نغرق فى الأوهام ، فلقد استطاع أبناء هذا البلد أن يفعلوا شيئا مثل هذا منذ قرن من الزمان ، حيث كانت " الدنيا " غير الدنيا ،وكان مستوى الوعى والتطور أقل مما هو عليه الآن ، فهل يعجز أبناء مصر الآن عن مثل هذا ؟

أعلم أن قوى البغى والقهر شديدة الوطأة ، وأعلم أنها قد اسقطت من حساباتها ما كان قد تبقى من حياء ، لكن ثقتى ما زالت قائمة في جماهير هذه الأمة أن تناضل من أجل حقها في العليم العالى ، ومن قبل هذا أثق بأن الله وعد بالمساندة ، فقط ، عندما يتم لنا " عزم " !!

جامعات تحت الحصار*

مشهدان متقابلان لا يفارقانى مع كطل الأسف وكل الأسى ..يضغطا على أعصابى معظم أيامى ..

فمكتبتى التى أقبع فيها معظم ساعات كل يوم ، تقع خلف الجامعة التى أشرف بالانتساب إليها ، جامعة عين شمس ، وإذا كنت أخصها بالذكر ، فليس ذلك لأنها مقصودة بذاتها ، وإنما ، هى مجرد مثال ، وقع فى نطاق خبرتى ، وأعلم ، ونعلم علم اليقين ، أن جامعاتنا كلها على وجه التقريب ، تعيش الحال الذى نعيشه نفسه.

ومنذ أوائل أكتوبر عام ٢٠٠٠ ، بعد أيام من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية ، تعسكر فرقة من الأمن المركزى بسياراتها المصفحة ، مثل ما يحدث فى معظم جامعاتنا ، وخاصة فى القاهرة ، ويجئ موقعها فى المدخل إلى عمارات سكن أعضاء هيئة التدريس ، ومن ثم لابد من أن أمر بها يوميا ، منذ ذلك الوقت ، ما عدا العطلة الصيفية ، وساعات الليل .

أما المشهد الآخر ، فخاص بجامعة عربية أخرى ، هى جامعة اليرموك بالأردن ، حيث (كنت) أذهب إليها أحيانا أستاذا زائرا لفصل دراسى ، ولست فى حاجة إلى أن أقول أن الأردن يعيش الظروف نفسها ، بل إن وضعه أخطر ، فحدوده ممتدة مع الأرض المحتلة أضعاف ما تمتد بيننا فى مصر وبينها ، وأكثر من نصف سكان الأردن من أصول فلسطينية ، فضلا عن عشرات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين ، مما يهيئ أجواء للمشاركة النفسية مع الأنباء الكارثية اليومية التى نراها يوميا تحدث لهذا الشعب الفلسطينى المسكين ، الذى تخلى عنه العالم بأسره ، حتى هؤلاء الذين ينتسبون

---

* نشرت بجريدة المصرى اليوم فى ٢٠٠٤/٨/٢٣

مثلهم إلى نفس الثقافة والعرق والدين ... الذين يُسمون " عربا " !

ومع كل هذا لا أرى هذا الحصار العسكرى للجامعة الأردنية ، وقد مرت عليها ، وأنا هناك ، فترات غليان متعددة ، سواء مـا خـص فلـسطين ، أو العراق ...تأتى قوات أمن فقط عندما تشتعل المظاهرات ، فإذا ما انتهـت ، عادت أدراجها !

كذلك ألاحظ أن أبواب جامعتنا لا تزيد عن بابين ، وبداخلها ما لا يقل عن خمسين ألف طالب ، عدا أعضاء هيئة التدريس ، والمـوظفين ، والفنيـين ، والعمال ، بينما ، هناك فى اليرموك ، أربعة أبواب ، وعدد طلابها لا يزيـد عن ربع طلاب جامعة عين شمس ...والدواعى ؟ أمنية بطبيعة الحال !

حقيقة ، لا أستطيع أن أكتم مشاعر غيرة وأسى وأسف ، عند المقارنة ..

فجامعة اليرموك لم تظهر إلى الوجود إلا منذ ما يقرب من ثلاثين عاما ، بينما ، ولم تشهد الأردن أية جامعة قبل الستينيات ، بينمـا عرفـت مـصر الجامعات منذ عام ١٩٠٨ ، فضلا عن الجامعة الأزهرية ، منذ أكثر من ألف عام ..

وأى بلد عربى آخر شهد ما شهدته الجامعة المصرية من عمالقـة مثـل أحمد لطفى السيد ، وطه حسين ، والسنهورى ، وعلى مـصطفى مـشرفة ، وزكى نجيب محمود ، وشفيق غربال ، ومحمد أبو زهرة ، وسهير القلماوى ، وشوقى ضيف ، وإبراهيم مدكور ، ومصطفى سـويف ، وعلـى إبـراهيم ، وإبراهيم بدران ...وعشرات ، وعشرات ، كل منهم نجم كبير أضاء ،ومـا زال ، حتى مع الوفاة ، آلاف العقول ، ويمـلأ مئـات الـصفحات بأفكـاره ونظرياته ؟!

وكل واحد من هؤلاء ، وغيرهم كثير ، كان يعلـم علـم اليقـين ، أن " الحرية " هى الشرط الأساسى الذى لابـد منـه للإبـداع والتفكيـر ، وأن "

الديموقراطية " هى المناخ الصحى الوحيد الذى يمكن للبحث العلمى أن يتنفس فيه ويعمل وينشط ٠

ولا شك فى أن كل عضو هيئة تدريس ، وكل طالب ، وكل باحث ، إذ يدخل الباب وتمر عيناه بهذه السيارات المصفحة التى يجلس فيها عسكر مدججو السلاح ، ومعهم الهراوات جاهزة للضرب ، لابد أن يفكر مرة ومرة ، عندما يتحدث فى قضية من قضايا الأمة ، ومشكلة من مشكلات مستقبلها القريب ، فضلا عن حاضرها المعاش ٠

ولا أدرى ، كيف يتأتى لنا – فى علوم التربية على سبيل المثال – أن نحدث الطلاب عن أهمية التفكير الناقد الذى يتطلب حرية وديموقراطية ، وهم يرون بأعينهم هذه الهراوات الجاهزة للضرب ؟ وكيف يتأتى لأساتذة القانون أن يحدثوا طلابهم عن "الحقوق " ، وأبرزها وأهمها حق التفكير وحق المعارضة ، وهم يرون بأم أعينهم هذه السيارات المصفحة وهى تحاصر جامعتهم ، ولا يملك أحد فيها أن يعترض على هذا الوضع ويطلب إنهاءه ؟!

ومن المتوقع أن يكون الدفاع عن هذا ، هو : إن هؤلاء العسكر ما جاءوا إلا لحماية كل من وما بالجامعة ، وعلى الفور يتبادر سؤال : حمايتهم ممن ؟ ليس هناك خطر من الموظفين ، والعمال ، والفنيين ، ولا أظن أن أعضاء هيئة التدريس سوف يقومون بمظاهرات ، ومن ثم ، فلا يبقى إلا الطلاب ٠

فماذا يريد الطلاب ؟ إنهم فى مثل هذه الأحوال يريدون أن يعبروا عن شحنات غضب مكتومة من جراء مشاهد قتل وتدمير واجتياح واحتلال لبلدان ولشعوب عربية إسلامية لم ترتكب جرما يستوجب ذبحها ، ثم لا يرون أحدا يتحرك من مغاوير السلطة العربية التى تفخر بسطوتها وجبروتها ٠٠فقط على شعوبها (أسد علىّ وفى الحروب نعامة) !!

ولو فتشت فى خارج الجامعة عن منافذ حرة للتعبير لهذه الجموع الحاشدة ، لوجدت ندرة مخجلة حقا ، فليست هذه الصحف التى تكاثرت فى الفترة

الأخيرة بمنافذ مناسبة لمثل هذه الجموع الجماهيرية ، وإنما هى منافذ لعشرات المثقفين يفرغون على صفحاتها همومهم حتى يتصوروا أن المشكلة قد تم حلها ، فيخلدون إلى نوم عميق !

ولو فتشت عما يقال أنه أحزاب ، فهذا حديث طويل يحتاج إلى مقال ، أو أكثر ، خاص ، لكن خلاصته أننا فى الحقيقة لا نعيش تعددية حزبية ، فما زال نظام الحزب الواحد هو المسيطر ، وما نراه مما يسمى بأحزاب إنما هى هياكل كرتونية للديكور الديموقراطى .

فإذا فتشت عن ألوف الجمعيات الأهلية ، فسوف تجد بندا فى قانونها الأساسى يحرم على أعضائها التحدث فى السياسة ، ففى أى الأوعية إذن يتوجه الطلاب للتعبير عن آرائهم ، بعيدا عن مصفحات الأمن المركزى وهراوات عسكرهم ؟! فكيف يمكن أن " يتربى " شبابنا تربية سياسية ومجتمعية تهيئوهم لأن يكونوا أعضاء فاعلين فى أمتهم ، ينفعلون بهمومها ، ويشاركون فى بناء مستقبلها ؟

فأر التطوير للتعليم الجامعى*

منذ سنوات تعد على أصابع اليد كان النقاش محتدما بين عدد من خيرة أساتذة الجامعات المصرية تضمهم شعبة التعليم الجامعى بالمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى حول همّ الشعبة الدائم وهو النهوض بالتعليم العالى فى مصر على وجه العموم والجامعى على وجه الخصوص . وشهدت المناقشات العديد من الأفكار الممتازة ، لكن ، لأمر ما سأصفح عنه حالا اشتد الضيق بى وطلبت الكلمة ، ودارت كلمتى حول ما اعتبرته القضية الأم ، فقبل أن نقدح زناد عقولنا بحثا عن كيفية النهوض بالجامعة ، هل يمكن التأكيد على أننا نعيش مجتمعا يعتبر قضية بناء الإنسان وتكوينه وتنشئته هى بالفعل نقطة البدء الحضارى الحقيقى ، وتعكس حركة دولتنا ومؤسساتها هذا بالفعل ولا تكتفى بتدبيج الكتابات وتنميق التصريحات والخطب حول ضرورة تطوير التعليم وأهميته ؟

لم أقف عند حد طرح التساؤل ، بل بادرت بالإجابة نفيا ...

كان ما استفزنى حقا ، خبر قرأته فى إحدى الصحف قد يتصور البعض أنه يتعلق بموضوع تافه ، لكن التأمل الحقيقى فى دلالاته يعكس جوانب خطيرة فى ما آل إليه الوضع العام فى مصر فى السنوات الأخيرة ، والخبر هو عن مطرب لامع من مطربى الهوجة المعاصرة ، تعاقد على إحياء ١١ حفلا بمناسبة رأس السنة وأنه سوف يتقاضى سبعين ألفا فى الليلة الواحدة ، بالجنيه إذا كانت داخل مصر ، وبالدولار إذا كانت خارجها ، أى (٧٧٠) ألفا فى أقل من أسبوعين ، وأشرت إلى علم كبير من أعلام العلم فى تاريخنا المعاصر ، وهرم شامخ ، هو أستاذنا الدكتور محمود حافظ شيخ مشايخ

---

* نشرت بجريدة نهضة مصر فى ٢ / ١٠ / ٢٠٠٤

العلماء وتساءلت : كم عاما يستغرقها أستاذنا حتى يحصل على مثل هذا الرقم ؟ واسترجعت أيضا ما قرأته عن مبالغ تصل إلى المليون جنيه أجر الممثل الواحد لمسلسل من المسلسلات ، وتساءلت للمرة الثانية : ترى لو ذهب أستاذنا العظيم إلى التلفزيون ، فى وقت يتزامن فيه وجود نجم آخر من نجوم السفه والطبل والزمر ، بمن سوف يكون الاحتفاء أكثر وأعلى جزاءا ؟

إن ما يحله المجتمع من " قيمة " لقممه العلمية والفكرية هو الذى يشير إلى مدى الرغبة الحقيقية الصادقة لهذا المجتمع فى النهوض الحضارى ، بحيث لا تصبح المسألة كلاما يستنبط من كلام ويؤدى إلى كلام ، ويظل واقع المجتمع بغير نهوض حقيقى .

تداعى هذا إلى ذهنى وأنا أتابع ما بدأ يثور من حديث عن القانون الوصمة الذى سبق أن صدر بحق قدامى الأساتذة ، ذلك أن هذا يظهر لنا مدى المفارقة المخجلة التى نعيشها ، فهناك أربعة مناطق من جسم الإنسان يعيش أناس على " هزها " بحيث يختلف الجزاء بناء على منطقة " الهز " :

- فهناك من يهزون عقولهم فكرا وبحثا ،
- وهناك من يهزون حناجرهم فيما يسمى غناء وتطريبا وما هو بهذا أو بذاك ،
- وهناك من يهزون وسطهم رقصا وإثارة ،
- وهناك من يهزون أقدامهم لعبا لكرة قدم .

فماذا نرى ترتيبها فى مجتمعنا ؟ يقف من يهزون وسطهم رقصا وإثارة فى المقدمة ، يليهم من يهزون حناجرهم ، فمن يهزون أقدامهم ، وفى المرتبة الأخيرة يجئ مقام من يهزون عقولهم ، ولهذا لابد أن يكون مجتمعنا محتلا لهذه المرتبة التى يحتلها الآن بين الأمم ، والتى يأبى القلم التصريح بها ، وجعا وألما ، وهروبا من حقيقة مفزعة .

إننى من الذين يثقون فى شخصية الدكتور مفيد شهاب الذى كان وزيـــرا للتعليم العالى ومسؤولا عن هذا القانون الوصمة ، ولا زالت أمامى علامـــات استفهام لا أدرى الإجابة عنها ، فمعرفتى بشخصية الرجل ، لا يتسق معها أن يتحمل أمام التاريخ وزر هذا القانون ، صحيح أننى - وقتها - سمعت تفسيرات ، لكنى أمسك عن الإشارة إليها لأنها لا تستند إلى دليل موثوق به ، وإن كنت - بقلبى - أشعر أنها تصور الحقيقة ٠

والمفارقة الأخرى أننا كنا قد شهدنا حركة ضخمة شهدتها جامعة القاهرة ، فى أواخر عام ٢٠٠٠ من خلال مؤتمر ضم نخبة كبيرة من مريدى التطوير والإصلاح الجامعى ، وأسفر المؤتمر عن تقارير وبحوث ودراسات غاية فى الجودة ، وامتلأت نفوسنا وقلوبنا بآمال التطوير والتجديد :

تراءت أمام أنظارنا حالة التكوين الذى صار عليه عضو هيئة التدريس بجامعاتنا ، فحلمنا بنوعية مغايرة ، لا أقول تعيد أمجاد أساتذتنا الرواد ، بـــل تزيد عليهم ٠٠

وتصورنا ما آلت ليه حالة المكتبات الجامعية ، فتعشمنا أن نرى بـــرامج لتطويرها لتكوين على أحدث ما وصلت إليه مصادر المعلومات العلمية ٠٠

وتذكرنا الوضع المالى المخجل لأستاذ الجامعة الذى يفـــرز مـــا يـــصعب حصره من السلوكيات التى لا نرضى عنها أو تشغله عن واجباته الأساسية فى التعليم والبحث العلمى ، فأملنا أن نرى خطوة جريئة تصحيحية ٠

واجتررنا الأحزان على ما صار إليه الكتاب الجامعى ، والـــذى أصـــبح أردأ أنواع التغذية المعرفية ، مما يجلب العديد مـــن الأمـــراض الجامعيـــة ، فرغبنا أن رى حلولا ثورية تعيد للكتاب الجامعى قيمته ووظيفته ٠٠٠

وهكذا ، عشرات القضايا والمشكلات التى تئن بها جامعاتنا ، استبـــشرنا أن يؤدى النقاش فيها من خلال هذا المؤتمر الكبير إلى وضـــع مـــشروعات تعرف طريقها إلى التنفيذ ٠٠ ولكن ؟

إذا بكل هذا يتبخر ، ولا يسفر إلا عن قانون فورى لم يحظ بالمناقشة بين أعضاء هيئات التدريس ، حيث يخصهم ، قانون يحيل عقول خيرة أساتذة الجامعة ، وعند قمة النضج والعطاء العلمى والفكرى إلى التقاعد ، وكأن إزاحة " الكريمة " العلمية – إذا صح هذا التشبيه – كفيل بالتطوير المنشود ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ٠

إن كلا من العمل الفكرى والعمل العلمى يحكمهما منطق يختلف كثيرا عن هذا الذى يحكم كثيرا من الأعمال الأخرى ، فلا يقال أن من يصل إلى سن الستين أو السبعين من العلماء والمفكرين ينحى جانبا ، وإنما العكس هو الصحيح ، فبعد مرحلة عمرية مثل هذه ، إذا كان الجسد يبدأ فى الضعف والوهن ، فإن العقل والمشاعر والوعى يكون مختلفا بالنسبة لكل منها ، إنها – فى غالب الأحوال – تبلغ الذورة فى الرقى والإنتاج ، ولو شئنا أن نسوق أمثلة لعطاء كثير من مفكرينا وعلمائنا فى مثل هذه الفترات العمرية لاحتجنا إلى كتاب كامل لا إلى مجرد مقال أو حتى أكثر من مقال ٠

حقا ، لقد تمخض جبل التطوير ليلد فأرا ، ولكن ما زلنا نملك الأمل فى تدارك الأمر ، والرجوع إلى الحق فضيلة ٠

عفوا ٠٠أخى رفعت*

الأستاذ رفعت فياض واحد من الصحفيين الذين اكتسبوا خبرة طويلة وعميقة فى التعليم العالى تجعله يقف فى مقدمة صف الخبراء المتمرسين فى هذا المجال ، وهو صديق منذ سنوات طويلة أكن له الكثير من الاحترام والتقدير ، مما يجعلنى على ثقة من تقبله الرأى الذى أعرضه مخالفا له فيما جاء بمقاله بأخبار اليوم يوم السبت الماضى ٩/٢٥ بعنوان (لماذا التعليم الموازى بالجامعات الحكومية ؟) ، يبشرنا فيه بقرار قبول طلاب بالجامعات يقل مجموع درجاتهم عن الحد الذى وصل إليه مكتب التنسيق بعض الشئ فى نظير أن يدفعوا عدة آلاف من الجنيهات مسميا ذلك " بالتعليم الموازى " ٠

وهى ليست المرة الوحيدة التى " يقنن " فيها لتحصيل مصروفات من طلاب الجامعة ، التفافا على مجانية التعليم ، فقد سبق أن قررنا ما يسمى بالانتساب الموجه ، الذى لا يفترق عن الانتساب العادى فى شئ إلا العنوان الذى لا دلالة " واقعية " له ، حتى يتم تحصيل مصروفات عالية بعض الشئ ، وهو الأمر نفسه الذى فعلته وزارة التربية والتعليم ، عندما أنشأت ما يسمى بالمدارس التجريبية ، يهدف لتحليل تحصيل مصروفات ، وليس لها من اسمها معنى " واقعى " بأى حال من الأحوال ٠

إن المشكلة الكامنة وراء مثل هذه الخطوات هى أننا لا نملك قدرا من الشجاعة يتيح لنا أن نقرر إعادة النظر فى مجانية التعليم الجامعى ، وفق ضوابط وشروط يتفق عليها ، وبدلا من التصدى لهذه المشكلة الأصلية ، نشهد بين حين وآخر ، تنظيما أو شكلا يبرر رفع المصروفات ، حتى لقد راحت بعض الكليات تحصل ما يزيد على المائة جنيه من طلاب الليسانس

---

* نشرت بجريدة أخبار اليوم فى ٢ / ١٠ ٢٠٠٤

والبكالوريوس تحت دعاوى مختلفة .

ولقد سبق لى أن كلفت بدراسة أواسط الثمانينيات للمجلس القومى للتعليم عن " ترشيد مجانية التعليم العالى " وبعد أن تمت ، رؤى لأسباب ارتآها أولو الأمر أن تُحجب .أنا معك ياسيدى فيما تذكره عن عجز الحكومة عن إقامة جامعات جديدة ، وفى النقص الحاد فى السيولة المالية مما يحول بين الجامعات القائمة وبين القيام بخدمات وواجبات متعددة ، ولكن الحل لا يكون بهذه الصورة التى أعلن عنها ، للأسباب التالية:

١- ليس هذا " تعليما موازيا " حقيقيا وفقا لما هو معروف لدى المتخصصين ، ذلك أن هذه الصيغة التعليمية ظهرت منذ أواخر الستينيات فى الخارج بهدف تطوير أنظمة للتعلم خارج نطاق التعليم النظامى للتعويض عن ضعفه وتقصيره ، وهكذا يمكن اعتبار التعليم الموازى قادرا على توفير فرص جديدة فى التعليم لمجموعتين كبيرتين من التلاميذ ، وبالإمكان تصميم التعليم الموازى كنظام تعليم بديل بحيث يوفر فرص التعليم الأولى (التعليم الأساسى) لعدد من الأولاد الذين لم ينخرطوا فى سلك التعليم النظامى ، أو الذين قدر لهم الإخفاق ، بنسب متفاوتة ، لأسباب عائدة لإرادتهم أو لعوامل خارجة عنها مثل الفقر ، وانخفاض المستوى الثقافى فى العائلة ، والإصابة بعاهات عقلية أو جسدية إلخ . كذلك يستطيع التعليم الموازى أن يلعب دورا بالغ الأهمية فى استيعاب الإهدار ، وأن يوفر فرصا ثانية للتعليم (التعليم الثانوى) لجميع الذين أخفقوا فى الاستفادة من فرصتهم التربوية الأولى ، وذلك بفضل خصائصه التى تمكنه من علاج وتدعيم الوضع القائم ومن إبطال ما ينبغى إبطاله فيه ، وتعويض ما ينبغى تعويضه .

وهكذا لا نسبة أبدا بين المعنى العلمى المتخصص للتعليم الموازى وبين هذا الذى حدث عندنا .ففكرة التعليم الموازى ، هى لمساعدة فئات ضعيفة اجتماعيا ، فى أغلب الأحوال ، وليس لتقديم حل للموسرين. لنكن صرحاء مع

أنفسنا ونسمى الأمور بأسمائها ، فكما أن هناك رغيف خبز مدعم ، ورغيفا غير مدعم ، وكما أن هناك علاجا مجانيا بقصر العينى وهناك علاج بمصروفات ، فلنعلنها صراحة أن هذا هو نفس ما يقدم من تعليم جامعى ، ولكنه بمصروفات ٠

٢- لا أظن أن التعليم المجانى بالجامعة لن يتأثر ٠٠فكما حدث لدى وزارة التربية ، حيث اقتطعت عددا من المدارس الرسمية المجانية وخصصتها للتعليم بمصروفات تحت دعوى أنه " تجريبى " سوف يتم هذا التعليم غير المجانى فى عدد من القاعات ، وينشغل به إداريون من الكليات نفسها ، ويُعلم بها نفس الأساتذة الذين يعلمون للطلاب المجانيين ، ونحن نعلم أن جامعاتنا أصلا مكتظة ومرهقة بما ومن فيها ، فكيف ستقتطع مساحات وقاعات وفنيين وأساتذة لهذا التعليم الجديد ؟ لو كانت قد أنشئت بمانى جديدة له ، بفنييها وإداريها وأساتذتها لأيقنا بأن التعليم المجانى لن يتأثر ٠

٣- أزعم أنى متابع لما يجرى بجامعاتنا ، حيث وجودى بها منذ عام ١٩٥٥ ، طالبا وعضو هيئة تدريس ، لكنى لم أسمع " بمقدمات " هذا الذى حدث ، فالطريق الطبيعى أن يتقدم أحد ، فردا أو هيئة بفكرة جديدة ، وتطرح للنقاش ، ويتم تداول الرأى حولها ، ثم يصدر قرار بما تم الاتفاق عليه ، ويقال عادة أن التطبيق يبدأ من العام التالى ، حتى يمكن أن تتخذ الاستعدادات اللازمة ، لأن التغيير فى صيغ التعليم الجامعة ونظمه أمر خطير ومهم وله عواقبه ، سواء إيجابا أو سلبا ، لكننى فوجئت مثل كثيرين بالقرار يصدر للتنفيذ ، وقد بدأ العام الدراسى بالفعل ، وهو ما يتناقض كثيرا مع الشعار المرفوع مؤخرا عن " جودة التعليم " ، مما يجعلنا نشعر بقدر غير قليل من القلق ، خوفا من أن المسألة- كما يرجح كثيرون – لا تعدو أن تكون مسألة تحصيل مزيد من المال ، وليس " تجديدا " للتعليم ٠

٤- وهنا نجئ إلى السؤال المهم : لماذا نجد أنفسنا فى كثير من الأحوال فى وضع لا نحسد عليه عندما نناقش قرارا صدر بالفعل ، حيث لا يكون للحوار قيمة ، ومع ذلك ما باليد حيلة ٠٠ لا نستطيع أن نكتم " الشهادة " حتى لا نكون ممن أثمت قلوبهم فنستحق اللعنة من المولى عز وجل ، وفضلا عن ذلك ، فاضعف الإيمان أن يكون حديثنا من منطلق إبراء الذمة نقول ما قلنا ، حتى بعد صدر القرار ٠

إلى متى هذا العبث بالجامعات* ؟

أعترف بأنها ليست المرة الأولى التى أطرح فيها هذه القضية ، فقد طرحتها من قبل ذلك بما يقرب من ثلاثة أعوام ، وعلى صفحات الوفد ، ولكن ما العمل إذا استمرت المشكلة ، بل وزادت تفاقما ؟ أم أنها صورة من المقولة التى يتداولها الناس سخرية ، بأن الشعار المرفوع هو " دعهم يقولون ما يريدون ، وسوف نفعل نحن ما نريد " ؟!

إن مسئولى اليوم ليسوا هم مسئولو الأمس ، ومن ثم فلعل وعسى أن يجد حديثنا صدى لديهم ، فينتهى هذا العبث الذى يكاد يعصف بقيمة التعليم الجامعى فى مصر ، والذى هو " مصنع " إنتاج لقوى بشرية مفروض أن تكون مؤهلة تأهيلا عاليا فى مجالات شتى ، تحسن مواجهة مشكلات حاضر هذه الأمة وقضاياها ، وعدد غير قليل منهم يسعى إلى خارج مصر ، مهاجرا هجرة مؤقتة للعمل فى هذا البلد أو ذاك ، أو هجرة دائمة ، غالبا فى بلاد غربية ، وهو فى ما يعمل وفيما يقول ، لا ينظرون إليه بصفته فردا ، وإنما بصفته ممثلا لأمة ، ماضيا وحاضرا ومستقبلا ، ونتاج ثقافة ، إن كان خيرا فخيرا وإن كان شرا فشرا .

فنحن لا ننكر أن نظام " الفصول الدراسية " نظام جامعى جيد يشيع فى الكثرة الغالبة من بلدان العالم ، ويقوم بدوره على خير ما يرام ، لأن له متطلبات وأصول وقواعد ومناخ ومقومات ، إن لم تتوافر كلها أو معظمها يستحيل أن تكون له الفعالية المطلوبة ، وربما يصبح وبالا على العملية التعليمية

وكعادتنا فى كثير من الأمور نستعير النظم الاجتماعية والسياسية

---

* نشر بجريدة الوفد ، فى ٢٠٠٥/١/١

والاقتصادية دون وعى بتلك الحقيقة وتلك مصيبة (وربما بوعى والمصيبة هنا أعظم) ، فإذا بنا نتمثل على الفور المثل القائل " جبتك يا عبد المعين تعينى لقيتك يا عبد المعين تنعان " ، ويصل الأمر بولاة الأمر فينا أن يستعيروا – أحيانا – من النظم أسوأ عناصرها ، ويتركوا أحسنها ، تحت دعوى حق يراد به باطل ، وهى أننا نأخذ من النظم ما يتفق وظروفنا ومصالحنا .

فنحن نتذكر أول مرة طبق فيها نظام الفصل الدراسى فى مصر فى أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤ ، وكان واضحا أن الهدف ليس هو المتفق عليه فى هذا النظام من حيث توزيع العبء الدراسى على الطلاب وتمكينهم من إتقان ما يتعلمون ، ولكن جعلهم " يلهثون " وراء التحصيل والمذاكرة ، فلا يجدون وقتا للتظاهر والانشغال بالشئون السياسية ، وهو الدافع نفسه الذى وراء إدخال هذا النظام فى مصر منذ الثمانينيات ، مما لم يخف على أحد .

ومن حسن الحظ أن وجد فى بعض الكليات مسئولون يتسمون بالشجاعة ، فأصروا على عدم تطبيقه على أساس أنه لا يناسب نوعية الدراسة بكلياتهم ، لكن الكثرة الغالبة رضخت بحجة زائفة يدارون بها ضعف إرادتهم ونزعتهم إلى " المسايرة " .

فمن متطلبات هذا النظام أن يواكبه نظام فى التقويم والامتحان يتسق معه ، ومن هنا نجد فى معظم البلدان التى تطبقه أستاذ المادة نفسه هو الذى يضع أسئلة الامتحان ، وهو الذى يقدمها لطلابه يوم الامتحان ، وهو الذى يتلقى أوراق التصحيح ويحملها معه ليصححها ، حتى إذا فرغ من ذلك ، علّق النتيجة على باب مكتبه أو فى أى مكان آخر ، وكل هذا لا يستغرق أكثر من أيام لا تزيد على أصابع اليد ، وبالتالى فإن عملية الامتحان لا تشغل " مكانا " خاصا ولا " زمنا " طويلا " يأكل جزءا كبيرا من العام الدراسى .

وكل هذا أيضا يفترض فيه أن يتم من خلال مجموعات طلابية صغيرة لا تتجاوز بضع عشرات فى حدود أصابع اليد الواحدة أيضا ٠

وفى ظل هذا النظام أيضا هناك عدد محدد لأسابيع العام الدراسى لا تقل عن أربعة أو خمسة عشر أسبوعا ، مما يوجب أن تبدأ الدراسة فى كل التخصصات والكليات فى يوم محدد ، أغلب البلدان تجعله الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ٠

وفى مصر المحروسة ، يعلن رسميا أن بدء الدراسة هو السبت الثالث من سبتمبر ، لكن عددا غير قليل من الكليات تعجز عن الالتزام بذلك ، " فطوفان " الطلاب فيها ، وضيق المكان ، وقلة عدد القاعات ، وعدم تناسبها مع الأعداد الضخمة ، والتضارب الذى كثيرا ما يحدث نتيجة التعدد الكبير فى أنواع البرامج والدراسات وكثرة الساعات والطلاب ، يضيع أسبوعا أو أسبوعين حتى تستقر الجداول ٠

فإذا جئت إلى تجربة العام الحالى ، فلا تنس " رمضان " وما أدراك ما هو ؟ صحيح أن سبحانه وتعالى يشير لنا بأنه شهر عبادة ، وصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أكد لنا أن " العمل " صورة من صور العبادة ، لكننا نختصر وقت المحاضرات ، وأحيانا ما نقلل من تنفيذها ٠ ثم ما يعقب رمضان من عطلة العيد ، ولأن أمتنا من مسلمين وأقباط ، فلهؤلاء أعيادهم ، ولهؤلاء أعيادهم ، ولابد أن ينعكس ذلك فى تعطيل الدراسة ، أحيانا بصفة رسمية ، وأحيانا بصفة غير رسمية ، حتى تتحقق الوحدة الوطنية ، والنتيجة ؟ تعليم لمدة فصل دراسى لا يزيد بأى حال من الأحوال عن شهرين " صافى " ، وآسف إذا رددت على من يقول بعكس ذلك بأنه يخفى الحقيقة عمدا أو غفلة !

ولبلادنا أيضا تقليد لا تريد أن تتنازل عنه ، حتى لو تغير النظام ، ففى ظل نظام العام الكامل ، كان الأساتذة ينهون محاضراتهم قبل الامتحانات

بأسبوعين على الأقل ، وكان الطلاب غالبا ما يزيدون على ذلك ، بحجة الاستعداد والمذاكرة ، ومع التحول إلى نظام الفصل ، يستمر هذا التقليد ، وبذلك تجد اختصارا آخر فى مدة الدراسة !

فإذا جئنا للامتحانات فهنا المصيبة الكبرى ، ففى الوقت الذى تخلت فيه معظم بلدان الدنيا عن نظام الكنترول العجيب ، وخاصة فى الجامعات ، تجدنا نتعامل معه وكأنه أحد مقومات موروثنا الثقافى الواجب الحفاظ عليها ، ولا أريد أن أصف ما يتضمنه هذا النظام المخزى ، فالجميع يعرف ذلك ، مما يتطلبه من إعداد وتجهيز مسبق قبل الامتحانات بأسبوعين على الأقل ، واستغراقه ما يقرب من شهر ، فيلتهم عطلة نصف العام وجزءا غير قليل من الفصل الثانى ، وتتحول حجرات أعضاء هيئة التدريس إلى " كونترولات " توضع عليها الأقفال ، فلا يجد بعض أعضاء هيئة التدريس لهم مكانا يجلسون فيه ، إذ ليس الجميع أعضاء فى الكنترول ، وغير هذا وذاك من صور مؤسفة فعلا ، مخجلة حقا !

ومن المعروف أن الأنشطة الجامعية هى العصب الحقيقى للحياة الجامعية ، فليس التعليم مجرد معلومات وحقائق ومعارف مما يتم تعليمه داخل قاعات الدرس ، بل ربما يكون الأهم من ذلك هو اكتساب قيم مطلوبة ، والتدرب على عدد من مهارات الحياة فى القيادة وتحمل المسئولية والتعاون والعمل ضمن فريق ، ومواجهة المشكلات وتعلم كيفية حلها ، والتعرض لمواقف تقتضى إعمال الفكر والابتكار والإبداع ٠٠٠إلى غير هذا وذاك مما لا سبيل إلى تعليمه وتعلمه إلا من خلال ممارسة أنشطة متعددة اجتماعية وسياسية وفنية وثقافية ودينية وتربوية ورياضية ، وكل هذه الأنشطة تقتضى بطبيعة الحال مساحات غير قليلة من وقت الفراغ ، لكنها تجد نفسها مهضومة حق الممارسة فى ظل " كرابيج " الامتحانات التقليدية ، ويضيع معها كل ما هو مأمول منها !

هذا ما يحدث بالنسبة لمرحلة التعليم الجامعى الأولى ، فماذا عن الدراسات العليا ؟

هنا المصيبة أعظم حقا ، كيف ؟

فالدراسات العليا لا تبدأ غالبا مع بداية الدراسة العامة ، وتتأخر عنها ربما أسبوعين ، وغالبا أكثر من ذلك . فإذا ما انتهت محاضرات مرحلة البكالوريوس والليسانس وجدت أنك أمام مأزق يقتضى منك أيضا ، إذا كنت مشاركا فى هذه المرحلة العليا ، أن توقف محاضراتك ، رغم أنها فى الغالب لا تخضع لنظام الفصل ، ومفروض أنها مستمرة طوال العام ، لماذا ؟ لأن قاعات التدريس كلها أو معظمها يجهزونها للامتحانات ، فهناك أرقام جلوس تلصق أو " تدبس " على مكان كل طالب ، وبالتالى يصبح محرما استخدامها ، وفضلا عن ذلك ، فطلاب كليات التربية ، على سبيل المثال ، كثرة منهم مدرسون ، وهم فى الفترة نفسها ينهجون النهج نفسه فى مدارسهم ، أى يكونون مشغولين بامتحانات وكنترولات وتصحيح ، ويستمر هذا ما يقرب من شهر ونصف على الأقل ، ومثل ذلك يقتطع من الفصل الثانى !

وبالتالى فطلاب الدراسات العليا ، المفروض أن تكون دراساتهم أكثر تعمقا وتوسعا ، ويكلفون ببحوث ودراسات وتطبيقات ، يحصلون فى النهاية على عدد من الأسابيع الدراسية الفعلية أقل من طلاب البكالوريوس والليسانس الذين أوضحنا أنهم أصلا بدروهم يحصلون على ما لا يزيد عن شهرين فى الفصل الواحد ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ؟

فإن لم يكن هذا عبث بالتعليم الجامعى ، فماذا يكون العبث ، إلا إذا كان السكوت على استمرار هذا الوضع ، عندها نكون أمام عبث أفدح وأمر .

الشباب الجامعى :
ثقافته وقيمه فى عالم متغير*

مقدمـــــــة :

عندما تأملت فى هذا العنوان المطلوب منى التحدث فيه قفز على الفور تساؤل : وهل لشيخ مثلى تجاوز السابعة والستين من عمره أن يتحدث عن " الشباب " ؟ لقد تجاوزه بسنوات طويلة ، وشباب اليوم لهم ثقافتهم ، ولهم أذواقهم ، ومشكلاتهم ، وقضاياهم التى لابد لها أن تختلف اختلافا جذريا عما ألفت زمن شبابى ، فكيف أتحدث عما لا أعلم ؟

فى البدء كاد إحجام أن يطل برأسه ...لكن لم يستمر هذا الموقف طويلا ، وإنما ظهر إقدام يفرض نفسه ، صحيح أن المناسبة تفرض هذا الإقدام ، لكنه إقدام ، له – فضلا عن المناسبة – منطق أحسبه صحيحا ، ودافع أعتقد أنه يأمل أن يتسق مع المناسبة صدقا وسلامة ..

فبحكم الوظيفة التعليمية التى نمارسها فى الجامعة مدة تقرب من اثنين وأربعين عاما ، نعيش دائما وسط الشباب ونتعامل معهم ونشعر بمشكلاتهم ، وننفعل بقضاياهم .

كذلك فكثيرا ما نجد أن الذى كان يتمتع بنعمة ثم فقدها ، وأصبح من المستحيل أن ينعم بها مرة أخرى ، ربما يكون أشد إحساسا بقيمتها ، وأكثر تفكيرا فيها ، والشباب بالنسبة للشيوخ ذكريات ماض يصدق عليه قول من قال

---

* محاضرة تذكارية فى جامعة الزرقاء الأهلية بعمان ، الأردن ، حيث كان المؤلف هو شخصية العام المكرمة ، فى صيف عام ٢٠٠٤ ، وكان ذلك بدعوة كريمة الدكتور إسحاق الفرحان القطب التربوى الأردنى المعروف .

: رب يوم بكيت منه ، فلما مضى بكيت عليه .وكلنا يعرف أن هناك مقولة شهيرة يرددها كل الشيوخ على وجه التقريب ، ألا وهى : ليت الشباب يعود يوما !!

فماذا عن الشباب ؟

لا أود أن أتوقف طويلا أمام هذه المرحلة من العمر محللا لخصائصها ، كاشفا عن جوانبها ، مستقرئا لمشكلاتها ، فربما تتكفل بذلك بعض البحوث المقدمة إلى المؤتمر ، لكنها بعض نظرات عنّت لى أضعها بين يديكم :

فكثيرا ما توصف مرحلة الشباب بأنها " ربيع العمر " ، تشبيها لمراحل عمر الإنسان بفصول السنة ، وإن كان لا يستخدم من هذه الفصول فى التشبيه إلا فصلان : الربيع ، وذلك كناية عن مرحلة الشباب ، والخريف ، كناية عن مرحلة الكهولة .

والربيع كما هو معروف تزدهر فيه الأشجار وتتفتح الورود والرياحين ، وتهطل الأمطار الباعثة على الحيوية والنماء ، وهو يفيض صحة وعافية ، قوة وعزما .

من هنا يكون الشباب دون غيرهم معقد الآمال ، وموضع الرجاء فى المستقبل القريب ، لا حلما وتجريدا ، وإنما حقيقة وواقعا ، فكلنا ممن يعيشون خريف العمر من الشيوخ والكهول سوف نودع الحياة بالضرورة بعد حين لا يعلمه إلا الله ، أو على الأقل ، سوف نودع مواقعنا ليتقدم الشباب فيجددوا حيوية الأمة واستمراريتها ، إن كان خيرا فخيرا ، وإن كان – لا قدر الله – شرا فشرا !

وإذا كان بعضنا – ربما – يحسد الشباب على ما يتمتع به من صحة وعافية ، وقوة وعزما ، فإن لنا أيضا أن نشفق عليه من حصار قاس غاية ما تكون القسوة ، ضار ، غاية ما تكون الضراوة ، فقد تكأكأت عليه المشكلات

والهموم من كل جانب لتسرق البسمة من على شفتيه ، ويصبح ما يتمتع به من صحة وعافية ، قوة وعزما وكأنه " شيكات " بغير رصيد ! ٠

كنت أقف فى شرفة منزلى يوما ، فإذا بى أسمع نقاشا بين مجموعة من الشباب فى الشارع حول صورة من صور هذا العبث الذى يملأ شاشات التلفاز العربية ليل نهار ، وعلى الفور قفزت إلى ذهنى صورة من ماض غير بعيد ، فى أوائل الخمسينيات ، لم نكن قد التحقنا فيه بالجامعة بعد ، كنا فى المدرسة الثانوية ، فقد دار نقاش ساخن بين مجموعة منا ، كان حول مقارنة بين طه حسين وعباس العقاد ، وحديث لزميل آخر سعى من خلاله أن ينبئنا بظهور أديب جديد اسمه نجيب محفوظ ويدعونا إلى قراءة رواياته !!

عندها شعرت بالأسى والأسف أن يعيش شبابنا مثل هذا الخواء الثقافى ، الذى يمكن أن يكون تربة مناسبة لكل غث من أمور الحياة يستقبلها بترحاب وقبول ٠

وتقفز إلى الذاكرة فترات مضت من عمر بعض البلدان العربية كنا نرى فيها الشباب ، وفى أزمنة احتلال أجنبى ، يُعمل لهم ألف حساب فى تسيير الأمور العامة ، حيث شكلوا قوة ذات تأثير وضغط ، ثم إذا بهم فى أزمنة الاستقلال مغيبون عن المشاركة السياسية الإيجابية ، فتتسرب إلى نفوسهم مشاعر اغتراب نفسى واجتماعى ٠٠أقدامهم تقول أنهم يعيشون على أرض هذا الوطن أو ذاك ، لكن قلوبهم وعقولهم تقول بغير هذا ٠

يشقى الشباب سنوات وسنوات ، سعيا لتحصيل العلم النافع ، باذلا فى سبيل ذلك صحته وعافيته ، وقبل ذلك قوت أهله ، وسهر الليالى والقلق من قبل الآباء والأمهات ، أملا فى أن ينضم إلى قوة العمل يسهم من خلالها فى بناء الوطن ، فإذا بسبل العمل تضيق بكثيرين ، ولا تسع إلا لقلة ، وتتراكم جيوش المتعطلين ، لينثروا تساؤلات : ولم الكد والكدح فى التعليم وإرهاق

الأهل بالمال والقوت ؟ وفى ظلال البطالة تنتشر مشاعر إحباط وعلامات غضب مكتوم !

وتعصف بالشباب بعد أن يتجاوزا العقد الأول من العمر عاصفة طاقة جنسية جامحة تصرخ بين الجوانح ، فيتذرع بالصبر معتصما بالإيمان ، مرجئا الاستجابة إلى مرحلة التخرج أملا فى الاحتماء بالصيغة الشرعية المتمثلة فى الزواج ، لكن عجزه عن العمل يُعجزه عن هذا فيصبح مثله مثل رهين محبسين بحرمانه من : الأسرة ، والعمل ٠

ومع كل هذا الكم من المعوقات والمشكلات التى يجد الشباب أنها تطبق عليه من كل جانب ، يفتح الله له طاقة نور ٠٠الطريق إلى الله ، فما من ملجأ إلا الله سبحانه وتعالى ، مفرج الكروب ، وواهب النعم ، فإذا بجموع من الشباب تطرق أبواب الهدى وتطلب المعرفة الدينية ويهرعون إلى الاعتصام بحبل الله حتى لا يتفرقوا ، لكنهم يفاجأون بأن نهجهم الذى يؤكد عليهم أن يملأوا الأرض صدقا وأمانة ، رفقا وعدلا ، يؤخذ على محمل عكسى ، وكأنهم قد تحولوا فى نظر آخرين ، بالخارج وبالداخل ، إلى شياطين إنس يسعون خرابا فى الأرض ، وسفك دماء ، ويصبح المعتصم بدينه كأنه بالفعل قابضا على قطعة جمر !

ويطول بنا المقام لو رحنا نعدد كما كبيرا من المشكلات التى أصبحت تحاصر شبابنا ، بحيث يفقد القدرة على التمتع بما وهبه من صحة وعافية ، قوة وعزما ٠

والجامعـــــــة ؟

والشباب الذى نتحدث هنا إذ نصفه بأنه " جامعى " فإن هذا يفرض بالضرورة النظر إلى هذه المؤسسة التربوية التى ينتمى إليها ، فهى التى تؤهله للحياة العملية ، كما تؤهله للحياة العلمية ، كل فى دائرة اختصاصه ٠

والجامعة بالنسبة لجسم التعليم ، وكأنها الرأس بالنسبة لجسم الإنسان ، يجئ إليها الشباب تملأ رؤوسهم أحلام الاستقلال الشخصى ، والتعمق العلمى ، والتفاعلات الاجتماعية ، وحرية التفكير ، ومهارات التعامل مع تقنيات العصر ومتغيراته ، لكن هذا وذاك يسير على طريق تفترشه الأشواك ، ويمتلئ بالحفر وقطع الصخور والأحجار ...

فبعد أن كانت هناك " أوقاف " يوقفها أغنياء المسلمين وأهل الخير عامة للإنفاق منها على مؤسسات التعليم بحيث لا تتحمل الدولة شيئا ولا الأفراد المتعلمين ، بدأت الدولة العربية تعرب عن تململها من تحمل أعباء تكلفة التعليم ، وبدأت الأحمال المالية تثقل كاهل كثيرين ، وإذا كان البعض يستطيع تحمل التكاليف فيحظى بنعمة العلم ، فإن هناك من لا يستيطع فيحرم من هذه النعمة الكبرى .

ومع شدة الطلب على التعليم الجامعى ، وضيق الموارد المالية اضطرت جامعات كثيرة أن تتهاون أو تتساهل فى الشروط والمقومات المتعارف عليها عالميا من حيث معدلات الأداء الجامعى ، والتى تشمل ما يخص كل طالب من مساحات خضراء ، ومعامل ، ومكتبات ، وأنشطة ، وقاعات تدريس ، وملاعب وغير هذا وذاك من مقومات الحياة الجامعية .

ويجد الشباب أن الفروق الواسعة بين التعليم العام والتعليم الجامعى قد بدأت تضيق شيئا فشيئا ، حيث بدأت بعض التخصصات تعرف طريق الكتب المقررة ، وأن يكون عضو هيئة التدريس هو المصدر الأساسى للمعرفة ، وأن تتسيد طريقة التلقين على غيرها ، وتضيق مساحة الحوار والنقاش ، والحرية الأكاديمية .

وإذ يموج العالم أجمع ، خاصة فى مناطقه التى قطعت شوطا طويلا على طريق التقدم المعرفى والتكنولوجى ، بما يصعب عده وإحصائه ، من الجديد فى المعرفة ، والتخصصات المستحدثة التى أخذت مكانها على خريطة التعليم

الجامعى ، نجد أن كثيرا من جامعاتنا ما زالت مقيدة إلى حد كبير بالمقررات التقليدية ، وإن كان بعضها قد بدأ ينفض عنه غبار التقليدية ليتطلع إلى ما هو مستحدث من معارف وتخصصات ٠

وتحفل الأخبار بالكثير عن ذلك التعاون الوثيق بين مراكز البحث العلمى فى الجامعات ودوائر اتخاذ القرار فى إدارات المجتمع العليا بحيث تجئ القرارات بناء على دراسات وبحوث مستقبلية تعد السيناريوهات المستقبلية المحتملة حتى لا تداهم الأحداث صاحب القرار ، فيكون على بينة من أمره ويصبح أكثر قدرة على التحكم فى المتغيرات ، لكن مثل هذا الأمر لم يعترف به بعد الاعتراف الكافى بالنسبة للكثرة من جامعاتنا العربية ، بل إن كثيرا من بحوثها ودراساتها يكون مآله التخزين لا التحريك والتطوير ٠

أما عن الثقافة والقيم وعالمنا المتغير :

فقد اقتضى الأمر منا أن ندمجها فى حديث واحد ، ذلك أن هذا العالم المتغير ، هو متغير دائما طوال عصور التاريخ ، لكن أخطر ما يتضمنه عالمنا المعاصر هو هذه الهجمة الشرسة التى لم تعد تقنع بالأسلحة النارية والاحتلال العسكرى ، وإنما تضع الذات الحضارية بما تقوم عليه من ثقافة وقيم فى بؤرة الصراع ٠وتتوجه صور الهجمة الشرسة إلى المفاصل الأساسية للذات الحضارية العربية الإسلامية ، وإلى مقوماتها الرئيسية ، من عقيدة دينية ، ولغة وتاريخ ٠٠٠

ففى أعداد مختلفة من جريدة الأسبوع القاهرية ، نجد بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢ مقتطفات من مذكرة مجموعة الخبراء السياسيين (وتسمى مجموعة ال ١٩) فى الولايات المتحدة الأمريكية ، رفعت إلى جهاز الأمن القومى الأمريكى أن هناك صعوبات عملية فى مطالبة الحكومات العربية بتغيير القرآن ، ولكن هناك العديد من المرجعيات الدينية يمكن أن تقوم بتفسير

القرآن تفسيرا يساعد على تنفيذ المطالب الأمريكية ، وذلك بإلزام المراجع الدينية بالتركيز على الفروع المتصلة بالطقوس الدينية والعبادات ، والعمل على أن يظل دور الدين محصورا فى العلاقة بين الفرد وربه ، دون أن يتطرق الأمر إلى أى دور حضارى أو سياسى أو نضالى ٠

وتضمنت المذكرة أيضا ضرورة التدرج فى تغيير المناهج ، ففى الابتدائى ، يتم تغيير المادة الدينية لتصبح (الثقافة الدينية) تقدم صورة إيجابية عن الفضائل الأساسية للديانات الثلاث والتأكيد على دور كل الأديان فى بناء الحضارة ٠ويمتد التغيير إلى مناهج اللغة العربية فيما يتعلق بالمطالعة والنصوص الأدبية ، بعدما لوحظ أن هذه النصوص تحض على كراهية الآخرين (كذا) ، وتصور العربى بصورة المقاتل الشرس ، وتحض الأطفال على تذكر تاريخهم الدموى فى الحروب ضد الآخرين (يقصدون الغزوات والفتوحات الإسلامية) !!

وفى التاريخ ، لابد من التركيز على تاريخ الثورات العلمية فى العالم ، والعادات والتقاليد التى سادت فى مراحل التاريخ الأول وتطورها ، دون التطرق إلى ما يسمى بمراحل الاستعمار أو تقديم القتلة (يقصدون المجاهدين المسلمين) على أنهم شهداء وأبطال ، وترسيخ إيجابيات الحضارة الغربية ودورها لدى الشعوب العربية والإسلامية ٠

وفى الإعدادى ضرورة ألا تعتمد اللغة على النقل من الكتاب المقدس (القرآن) بل على العقل والمنطق ، فهذا يمنع الصبية من الانخراط فى التيارات الإرهابية ٠

وفى التعليم الثانوى لابد من الاعتماد على نهج " التأويل " لإيجاد لغة دينية جديدة ، أى إعطاء تفسير أو معنى محدد لأنواع من المسائل التى لا تتصل بالعبادات وإنما التى تحض على الكراهية والعنف والانتقام ٠

ويظهر الافتراء فى كل هذا الذى تزعمه مثل هذه التقارير ، وغيره كثير ، من تأمل عدد قليل من النصوص الإسلامية فى القرآن الكريم خاصة لتبين كذب ادعائهم بأن التعليم الإسلامى يؤدى إلى مخاصمة الآخر ، وإلى العنف ، فالأمر على العكس من هذا تماما ونسوق مجرد أمثلة بسيطة على ما نؤكد عليه ، إنما هى قطرة من بحر :

- فمن حيث قيام الأمر بين الناس على العدل ، قال سبحانه وتعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (٨)) سورة المائدة .
- ومن حيث التأكيد على سنة التباين والاختلاف بين الناس (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ (١١٩)) سورة هود .
- ومن حيث التأكيد على التغيير من الداخل الإنسانى لا بعنف وقهر : (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ (١١)) سورة الرعد .
- وفى حرية الاعتقاد (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ (٩٩)) سورة يونس .
- وفى حسن العلاقة بالآخر (وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (٣٤)) سورة فصلت.
- ومن حيث الاعتماد على العلم والمعرفة ، (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا (٣٦)) سورة الإسراء .

- ومن حيث حسن الخلق ، قال صلى الله عليه وسلم (إن أحبكم إلىّ وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا ٠٠) ، وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أفضل ؟ قال خلق حسن ٠ وقيل له : أى المؤمنين أفضل إيمانا ؟ قال أحسنهم أخلاقا !
- وفى حق المعارضة ، قال أبو بكر الصديق يوم اختير حاكما : " إنى قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينونى ، وإن أسأت فقومونى ، وإنما أنا مثلكم فإن استقمت فاتبعونى ، أطيعونى ما أطعت الله ورسوله ، فإن عصيت فلا طاعة لى عليكم " !!

وإذا كان ما أشرنا إليه يصدر من قوى أجنبية عاتية ، فهناك ما يماثلها خطرا يصدر من قوى داخلية ، فهذا كتاب صدر من أسابيع فى مصر بعنوان (تحيا العربية – يسقط سيوبيه) يستهدف النيل من لغة القرآن ، العربية ، لم يكفه ما تناله اللغة العربية من ذبح وتشويه كل يوم ، وفى كل مكان على وجه التقريب ، الأسماء التى تطلق على المتاجر فى كل شارع ، والتى تطلق على المؤسسات الخاصة ، وما يشيع مما يسمونه بالأغانى الشبابية ٠

ومما جاء فى الكتاب المشار إليه : " وأقول لكم : العيب ليس فيكم ، ولكنه فى اللغة التى لم تشملها سنة التطور ، وأستطيع انطلاقا من هذا أن أبرئ ساحة ملايين العرب من ذنب عدم تملك ناصية لغة الضاد بكل تعقيداتها " ٠

والصحيح عكس هذا تماما ، فالعيب فى هذا الجيل الذى ضعفت أدواته وقدراته اللغوية ، والعيب الأول فى كثير من معلمى اللغة العربية الذين ساعدوا على تنفير الجيل من اللغة ، سعيا إلى الكسب الخاص ، أو الإحالة إلى الدروس الخصوصية ، أو تحويل قواعد اللغة العربية الواضحة إلى لوغاريتمات معقدة ، أو ربما تقصير فى إعداد هؤلاء المعلمين أنفسهم ، فضلا عما تشيعه أجهزة الإعلام المسموع والمرئى والمقروء من أغاليط وتشويهات وابتذال للغة والتعبيرات العربية ٠

ثم يؤكد الكاتب على أن " اللغة هى إحدى – الصحيح أحد – عناصر التخلف فى العالم العربى " ، بيد أن هناك فرقا كبيرا بين الحديث عن اللغة وهى بريئة من شبهة هذا الاتهام وبين تقصير أهلها بما قد يصيبهم من التخلف أو التكاسل أو ما يشبههما ٠

وأصبحت الكثرة الغالبة من الجامعات العربية تحرص أشد ما يكون الحرص على التأكد من معرفة طالب الدراسات العليا معرفة جيدة باللغة الأجنبية ، لكنها لا تحرص ولا تنتبه إلى أنهم لم يعودوا يحسنون الكتابة باللغة الأم : اللغة العربية !

وفى عدد مجلة الهلال الصادر فى يونيو ٢٠٠٤ ، عندما تعرض أحد الكتاب لأحد المفكرين المعاصرين أخذ عليه اقترابه من منظور سلفى أصولى ، ولا يكتفى بذلك ، وإنما يصف هذا بأنه شبيه بالمنحى المؤسف لمفكرين مثل طه حسين والعقاد وهيكل وزكى نجيب محمود ومنصور فهمى وخالد محمد خالد ومصطفى محمود وغيرهم ٠

ويطول بنا المقام لو حاولنا أن نعرض لرد هؤلاء المفكرين الكبار أنفسهم على من اتهمهم بالنكوص والتراجع ، لمجرد عكوفهم على دراسة الموروث الدينى والحضارر الإسلامى ، ويكفى أن نشير إلى نموذج واحد ، وهو مقال للعقاد كتبه فى مجلة الرسالة ، فى الأربعينيات على وجه التقريب ، ذكر فيه أن فرويد اليهودى حين كتب عن موسى ، وأن رينان المسيحى حين كتب عن المسيح لم يوصفا بالرجعية والجمود ، بل ظل كتابهما موضعا للمناقشة العلمية الهادفة إيجابا ورفضا ، ولكنه حين كتب عن عبقرية رسول الله صلى الله عليه وسلم ضاق به من يضمرون للإسلام الكراهية باطنا حين لا يجرؤون على إعلانها ظاهرا ، وإن كان كتاب أوربا مثلهم ، فلماذا لا ينكفئون فى جحورهم ، وهم يرون أنبياء الله مجال الاهتمام عند سادتهم موضع الاحتفاء والتنويه ؟

ويظهر فى السنوات الأخيرة فى مصر نفر من الناس ، كنا نظن أن مثلهم الذى ظهر فى غابر الأيام منذ ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن ، وزعيمهم سلامة موسى ، قد اندثر صوتهم ، فإذا بهم يعودون مرة أخرى ، يريدون أن يسلبوا مصر انتماءها العروبى ، ويؤكدوا على نزعة عرقية اختفت من التاريخ منذ آلاف السنين ، ألا وهى الفرعونية ، فيحرص المعاصرون من هؤلاء على تلويث التاريخ العربى بكل ما يمكن أن يسئ حتى يُكرّهوا المصريين فى العروبة وفى العرب فيسهل إلحاقها بدوائر أخرى .

وليس الحديث عن مصر فى هذا الشأن بالأمر البعيد عن الهموم العربية فباعتبار مصر دولة مركزية فى النظام العربى ، يندفع مثل هؤلاء إلى تقطيع الأواصر بينها وبين التاريخ العربى الإسلامى ، حتى إذا تم لهم هذا لا قدر الله ، سهل عليهم التهام باقى الأوطان العربية .

فهذا أحد الكتاب مجهولى الهوية ، يكتب فى جريدة القاهرة ، بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٣ زاعما أن معاوية بن أبى سفيان قال : " وجدت أهل مصر ثلاثة أصناف ، فثلث ناس ، وثلث يشبه الناس ، وثلث لا ناس . فأما الثلث الذى هو ناس ، فالعرب ، والثلث الذين يشبهون الناس ، فالموالى ، والثلث الذين لا ناس ، المسالمة ، يعنى القبط " .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل نقل نقولا زعم فيها شتما وسبا من مؤرخين مسلمين أعلام ، فيقول متحدثا عن سجايا المصريين : " وإذا ساسهم غيرهم – أى المصريون – كانوا أذلاء ، والغالب عليهم الجبن والاستخزاء فى الكلام ، وإذا ساسوا غيرهم كانت أنفسهم طيبة وهممهم كثيرة ..." ، وينقل أيضا : " ... ومن أخلاقهم الانهماك فى الشهوات والإمعان فى الملاذ وكثرة الاستهتار وعدم المبالاة ".

ثم ينتهى إلى خلاصة يحاول من خلالها أن يؤكد على أن ما تعانيه مصر من سوء حال وتخلف ، إنما هو نتيجة ارتباطها بالعروبة والعرب ،

ناسيا أن هذا الارتباط إنما هو ارتباط بالإسلام وعقيدته وأهله ، لكنه لا يجاهر بهذا ، فها هو يقول : " خلاصة القول إن الامبريالية العربية وحكم الأليجاركيات العسكرية المتتالى وسقوط البورجوازية المصرية بين رحى النرجسية القومية العروبية والنرجسية الدينية ، وهروبها إلى ماض لم يعد ، ومستقبل لم يأت ، وحاضر لا يكون أبدا ، أدى إلى كارثة التخلف الحضارى ، فمصر منذ غزاها العرب لم تقدم للحضارة الإنسانية شيئا ،وتحول واقعنا إلى مجرد أسواق ومستهلكين لمنتجات الغرب ..."

وهكذا نسى إسهامات عدد غير قليل من علماء مصر فى الحضارة الإسلامية ، وتغافل عن دور القوى الاستعمارية فى نهب ثروات البلاد وتخريب ثقافتها ، والأوضاع المأساوية التى أدى إليها زرع الكيان الصهيونى فى قلب الأرض العربية الإسلامية .

الأعمدة العشر :

وإذا كانت الصورة على هذه الدرجة من القتامة ، إلا أننا تعمدنا ذلك حتى نستنفر طاقات من يقرأ ويسمع إلى إنه قول فصل وما هو بالهزل ، وأن المسألة لم تعد تحتمل سكوتا وسلبية وتقاعسا ، وإنما تستلزم مقاومة ..مقاومة لكل ما يؤدى إلى إضعاف الأمة ، ثقافة وقيما وذاتا حضارية ، مقاومة لا تعتمد على العنف ، وإنما تعتمد على العمل الأخلاقى والتفكير العلمى والتخطيط المستقبلى ، ذلك أن العنف لا يؤدى إلا إلى عنف مضاد ، وهذا ما نراه فى فشل القوى الكبرى حينما تستخدم هي نفسها أكثر من غيرها ، أعتى صور العنف بادعاء القضاء على الإرهاب ، فإذا بها تسكب زيتا على النار ، فتزيدها تأججا . كما أن هذا الذى نثيره على صفحات هذه الورقة يعنى أيضا استدعاء لكل ما يمكن أن يشكل حجرا فى بناء الأمة ..

ويتم ذلك ، أو ، إن شئنا الدقة ، من المفروض أن يتم من خلال مهمات عشر :

أولها : الوعى بالذات الحضارية للأمة ، وعندما نقول الذات الحضارية للأمة ، فلنكن صرحاء ونؤكد على ألا مخاصمة بين العروبة والإسلام ، وتتأتى حيوية هذه القضية وأولويتها على غيرها من أنه فى الجامعة يجد شبابنا كما ضخما من الاتجاهات والتيارات والمشارب والألوان ، باعتبارها سوقا ضخمة للمعرفة ، فإذا لم يكن هناك حرص من الجامعة على أن تزود شبابها بمثل هذا الوعى بالذات الحضارية ، افتقد معايير التعرف على الذاوت الحضارية الأخرى ، والقدرة على انتقاء ما يصلح منها وتحاشى ما يضر ٠ ويجئ هذا الوعى بالذات الحضارية بتعميق الوعى بأركان الذات الحضارية الثلاثة ، ألا وهى العقيدة الدينية الإسلامية ، واللغة العربية ، والموروث الحضارى الإسلامى ٠

ثانيها : التعمق العلمى ، وخاصة فى مجال بعينه يختاره الشاب الملتحق بالجامعة ، سواء كان طبا أو هندسة أو تربية ، أو غير هذا وذاك من التخصصات التى تضمها الجامعات بين جدرانها ومعاملها وقاعات دروسها ٠ لقد كانت مرحلة التعليم ما قبل الجامعى تنهج نهج التوسع الأفقى ، الذى يسعى إلى تزويد الطالب بأطراف متعددة من أنساق معرفية مختلفة ، مشكلة بذلك قواعد معرفية واسعة تمكنه بعد ذلك من الانتقال إلى مرحلة يكون التوسع فيها قائما على نسق معرفى بعينه رأسيا ، لا يكتفى فيه بالشائع والمعروف ، وإنما يتقدم إلى الغامض والمجهول ، خاصة وأن مزيدا من التقدم يؤدى إلى كثير مما يمكن تسميته بالانشطار المعرفى إلى تخصصات وفروع متعددة ، أو قل فإن هذا الانشطار المعرفى نفسه هو مما يساعد على مزيد من التقدم ٠

ثالثها : التثقف ، ذلك أن الاستمرار فى التعمق فى نسق معرفى معين ، إذا كان مطلوبا ، فلا ينبغى أن يشغل شبابنا وجامعاتنا عن أن تكمله بالحرص

على ألا تتقطع الروابط بينه وبين أنساق معرفية أخرى ، وخاصة فيما يتصل بمتابعة ما يجرى من أحداث على ساحات متعددة ، دينية ، وأدبية ، وسياسية ، وثقافية ، ذلك أن الانحصار فى داخل نسق معرفى واحد يمكن أن يرسخ لجدار عازل بين الشباب وبين سائر الأنساق المعرفية ، وهى مهما تفرعت وتخصصت ، كلها فروع من وحدة معرفية تتسق فى وحدتها مع وحدة مخلوقات الله ، التى هى بدورها آية وحدانية الخالق ، سبحانه عز وجل.ومثل هذا النظر الثقافى العام لا يعتمد بالضرورة على مقررات نظامية ، وإنما مجاله إلى التعلم الذاتى ، والأنشطة الجامعية المختلفة .

ورابعها : حرية التفكير ، فنحن كثيرا ما نتحدث فى مجال الاستثمار الاقتصادى على ضرورة رفع القيود عن حركة رأس المال ، وفق ضوابط تحول بينه وبين أن يتحول إلى وحوش ضارية تستغل وتنهب ، وإنما تبنى وتعمر ، ومثل هذا إنما يقوم فى ظل تشجيع المبادرات الفردية ، وفتح الآفاق أمام سبل الابتكار والإبداع ، وأمر مثل هذا وذاك من العسير توفيره إلا إذا عاش شبابنا فى جامعة تشجع على حرية التفكير وتمارسه ، فمثل هذه الحرية هى السبيل الأساسى لتفجير الطاقات الإنسانية الكامنة وتطويرها .إن لكل إنسان عقلا له سماته ومقوماته وإمكاناته التى تختلف غالبا مع ما يملكه الآخر ، والتنميط الفكرى يعتقل العقول ويصيب التفكير فى الأمة بالضمور والوهن ، بينما يؤدى " التفريد " إلى احتمالات لا حصر لها للإبداع والابتكار .

وخامسها : التجديد ، فالتعمق العلمى لا يعنى مجرد اجترار ما تم الوصول إليه من المعرفة ، وحرية التفكير ، ليست مجرد إطلاق سراح الحناجر والأقلام تملأ الدنيا صراخا وصخبا وكلمات تذروها الرياح ، وإنما لابد أن يسعى هذا وذاك إلى تجديد يفسر ما كان غامضا ، ويستحدث ما يعين على مواجهة مشكلة ، ويطرق أبوابا كانت مغلقة ، فذلك هو الذى يجعل حاضر الأمة من حيث المعرفة والتنمية والإعمار ، أفضل من أمسها ، ويجعل

غدها أفضل من يومها ، ويقربها شيئا فشيئا نحو خير ما تصبو إليه وتتمنى من مظاهر القوة والعزة التى تعينها على أن تمكن من كلمة الله فتظل دائما هى العليا ٠

وسادسها : النضج العاطفى ، فقد زود المولى سبحانه وتعالى الإنسان بطاقة هائلة من العواطف والانفعالات والأحاسيس والمشاعر يمكن أن تصعد به إلى أعلى ، ويمكن أن تهبط به إلى أسفل لا قدر الله ٠٠بل إن عالم هذه الطاقة هو التربة المهمة لزرع القيم الأخلاقية والاتجاهات المختلفة ، المرتبطة بحركة العقل وتوجيه الفكر ٠ إن فترة الشباب كثيرا ما توصف بأنها فترة فوران ، وانفجار طاقات مكبوتة ، واندفاع ، ورغبات محمومة فى الوصول إلى تحقيق ما يريدون دون اعتبار إلى هذه القيود التى يفرضها الكبار ٠ وكل هذا بحاجة من غير شك إلى المناقشة والحوار ٠وإذا كان الشباب قريب عهد بفترة مراهقة كان فيه هذا العالم العاطفى يموج بمختلف الأعاصير الهائجة الثائرة ، فإن الجامعة تجد من مهامها الأساسية أن تروض هذا الوحش الكاسر ، بالمعايير الدينية والاجتماعية ، وبالعمق العلمى ، والتفكير الراشد ٠

وسابعها : المسؤولية ، فصحيح أن شبابنا يستمرون فى الجامعة معتمدين على آبائهم وأمهاتهم فى الإنفاق والإقامة والحماية والرعاية على وجه العموم ، لكن من الصحيح أيضا أنهم ، بعد فترة قصيرة ، سوف يقذف بهم إلى معترك الحياة حيث يطالبون فيها بتوافر القدرة على تحمل الصعاب ومواجهة المشكلات والسعى إلى كسب الرزق ، وتكوين أسرة ، وكل هذا من العسير تصور تحقيقه ما لم يسبقه تدريب عملى على تحمل المسؤولية فى صور ممكنة تحت مظلة الجامعة ، من خلال الجمعيات مختلفة المجالات ، وممارسة الأنشطة المتعددة ، فضلا عن تعود مواجهة مشكلات الحياة الجامعية نفسها ، بكل ما فيها من قضايا ومشكلات ، منها ما يخص الكتاب الجامعى ، والبحوث

، والتقويم والامتحانات ، والرحلات ، والتغذية ، والإقامة ،والإدارة ، والحرية الأكاديمية ، سواء بالنسبة للطلاب أو أعضاء هيئة التدريس ٠

وثامنها : التمهر العملى ، فصحيح أن هناك بالجامعة تخصصات هى بطبيعتها تفرض تزويد شبابها بعدد من المهارات العملية المرتبطة بالتخصص ، كما نجد فى الدراسات الهندسية والطبية والزراعية ، وما سار هذا المجرى ، لكن شبابنا يظل فى حاجة إلى أن يكتسب نوعا آخر من المهارات المتصلة بالحياة على وجه العموم ، من اكتساب لثقة الناس ، ومن سعة صدر ، وقدرة على إقامة صداقات جديدة والمحافظة على ما تكون من قبل من صداقات ، والقدرة على مواجهة المشكلات ، والجسارة فى اقتحام العقبات ، والقدرة على مواصلة الكد والسعى على الرغم مما قد يصادفه من فشل فى بعض الأحيان ٠٠٠وهكذا ٠

وتاسعها : التربية السياسية ، فهناك تخوف من مشاركة شباب الجامعة فى السياسة ، لكن ذلك مبنى على مفهوم للسياسة جزئى ، إذ يعنون بذلك حركة الأحداث اليومية المتصلة بممارسات النظم الحاكمة ، وليس هذا هو كل ما يراد بالسياسة ، فالسياسة هى علم وفن الإدارة العامة للمجتمع ، على كافة مستوياته ، ومن ثم فإن تدريب الشباب على خدمة مجتمعهم المحلى هو سياسة بهذا المعنى العلمى الذى يُذهب الخشية من قلوب المسؤولين ٠ وممارسة حق التصويت للاتحادات الطلابية وترك هامش حرية لممارسة المسؤولية عن قضايا الطلاب وهمومهم ، سياسة ٠٠٠وهكذا ٠ والشباب إذا تم تدريبهم وفق هذه المستويات بوعى وجدية وعلمية ومنهجية أمنا بعد ذلك أن يشاركوا فى السياسة القومية العامة ، بنهج يبعد عن الديماجوجية وينحو نحو العقلانية والرشد والتفكير المنهجى ٠

وعاشرها : استشراف المستقبل ، فطالما اتهم المسلمون بأن نهجهم ماضوى ، تشرئب أعناقهم إلى الوراء الزمنى ، دون اهتمام بالأمام الزمنى ،

وليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا ، صحيح أن هناك من يخطئون فى التعامل مع الماضى ، لكن رشد التعامل مع الماضى يوجب الوعى بأن عقارب الساعة لا تعود إلى وراء ، لكن القيم الأساسية ، والمثل الثابتة ، والمبادئ الهادية ليست من الماضى ، بل هى مقوم أساسى صلح به المسلمون بالأمس ، ولن ينصلح حالهم اليوم أو الغد إلا بها ، أما الممارسات والتطبيقات والأشكال والتنظيمات التى وضعها بشر ، فتجرى عليها سنة الحياة فى التبدل ، والحياة والموت ٠ والتركيز فى الفكر الإسلامى على أن تكون الدنيا مزرعة للآخرة ، هو تدريب مستمر للمسلم أن يتحسب للمستقبل ، ومن هنا يكون من أوجب الواجبات أن تنمى الجامعة فى شبابها كيفية التحسب للمستقبل ، وأن الحاضر سرعان ما يصبح جزءا من الماضى ، وأن الماضى قد مضى ، ومن ثم فإن المستقبل هو الذى يجب أن يكون محور العمل والتفكير ٠

(قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (١٠٨)) سورة يوسف ٠

يا علماء الأزهر ..هذا أو الطوفان*

التغير سنة من سنن الله فى خلقه مما لا سبيل لأحد المعاندة فيه ، ومن يقف فى وجهه ويجنح إلى الجمود ، فمصيره الضعف التدريجى إلى أن يصبح أثرا من آثار التاريخ المندثرة ، غير مأسوف عليه .

وليس هذا فى مختلف المخلوقات ، الجامدة والحية فقط ، بل هو بالأحرى كذلك فى شؤون الحياة الإنسانية ، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تعد وتحصى تمتلئ بها صفحات التاريخ ، فى كافة العصور .

وهكذا لابد لنظم التعليم من أن تتطور وتتغير ، ربما أكثر من غيرها لأن واجبها الأساسى أن تعد الأجيال الجديدة لمستقبل جديد يكونون هم فيه أصحاب الرأى والعمل ، مما يوجب ألا يضع مسؤولو النظام التعليمى نصب أعينهم نقل تراث الماضى فقط ، ولا معطيات الحاضر فحسب ، بل واستشرافات المستقبل وأحلام الغد .

وفى داخل نظام التعليم ، نجد التعليم الدينى خاضعا بالضرورة لنفس القاعدة ، لكن واقعنا يشير إلى أنه أبطأ نظم الحياة المجتمعية استجابة للتغيير ، ذلك لخلط مؤسف لدى كثيرين ، بين " الدين " و " التعليم " ، فيتصور هؤلاء أن هذا التعليم ما دام " دينيا " فهو لابد أن يكون مثل الدين بعيدا عن التغير ، حيث أن التغيير طريق إلى البدع .

وجه الخطأ هنا أن " الدين " – كما نسلم مؤقتا – هو من ثوابت الذات الحضارية للأمة ، لكن "تعليمه " وفق هذا النظام أو ذاك شأن بشرى بحت ، لابد أن يختلف باختلاف الرؤى والاجتهادات والخبرات والمصالح المتغيرة

---

* نشرت فى جريدة المصرى اليوم ، فى ١٣، ٢٠ ، ٢٧ / ٩ ، ٤ / ١٠ / ٢٠٠٤

والظروف المتجددة ، ولا قدسية فيه .

ثم ، هل يمكن أن ننسى ما ذهب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن الله يبعث لهذه الأمة كل مائة من يجدد لها **دينها** ؟!

ونتيجة الخلط الشائع بين " الدين " و " المؤسسة " التى تتولى تعليمه ، وسحب القداسة التى نجدها للأول ، إلى الثانى بغير مبرر معقول ، عندما كان يرتفع صوت مصلح دينى ، مثل الشيخ حسن العطار ، والشيخ محمد عبده بإصلاح الأزهر ، لم يكن الأمر متقبلا بسهولة ، فكانت معارضات وصراعات ، وصلت إلى مؤامرات ووأد للعديد من جهود الإصلاح والتطوير .

إن الأزهر منشأة " بشرية " نحن – كبشر – الذين أنشأناها ونظمناها ووضعنا لوائحها ، وحددنا مقرراتها الدراسية ونظم امتحاناتها ، ولا شئ فى هذا وذاك مقدس .

ولقد جنى الأزهريون كثيرا على الأزهر فى العقود الأخيرة ، عندما جمدوا على ما حدث للأزهر وفق القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ من تطوير فما ما يزيد على الأربعين عاما بلا تطوير حقيقى جوهرى ينمى الفكرة ، بعد فحص التجربة العملية وتقويمها .

لقد كان تطويرا فى " التنظيم " ، لكنه لم يمتد إلى أن يصل إلى " لب " التعليم وجوهره ، ألا وهو المحتوى التعليمى نفسه الذى يدرسه الطلاب ، وإن امتد وقف عند حد ساعات المقرر أو وضعه فى هذا الفرقة أو تلك ، أو فى هذه الكلية أو تلك. استحدثت كليات مدنية ، لم يكن الغرض منها أن تكرر ما هو موجود فى سائر الجامعات الحكومية الأخرى ، وإلا فما ضرورتها ؟ ولكن التطوير الحقيقى الجوهرى هو مزج الثقافة الإسلامية بالثقافة العلمية المتطورة الحديثة وفقا للمناهج العلمية الخاصة بها ، بحيث يجد الطالب أمامه " خلطة " تجمع بين الأصالة والمعاصرة ، لكن الأمر انتهى إلى مجرد " تجاور مكانى "

وظل القديم سائرا فى طريقه والحديث فى طريقه بغير أن يلتقيا وكأنهما خطان متوازيان !

وها قد جاء النذير ، أو قل الإعصار الأمريكى ... يريد أن ينقذ أمته مما تصوره من " شياطين الإرهاب " التى تفرخها معاهد التعليم الدينى ... هذا التصور هو وهم كما يمكن أن نناقشه ونفنده ، لكن ليست هذه قضيتنا الآن ... قضيتنا أن "الحريق " الذي بدأ فى الاشتعال هو الآن على بعد أمتار معدودة ، لا من بيوتنا بل من غرف نومنا ، فماذا نحن فاعلون ؟ هل نظل نقف موقف المتفرج ، ونزعم فى أنفسنا عجزا وضعفا ، وأنه لا حول لنا ولا قوة ، ونكتفى بترديد الدعاء : اللهم إنا لا نسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف فيه ؟

لم يفعل المسلمون " الحقيقيون " ذلك زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وكانوا قلة من المستضعفين ... ولم يفعلها مسلمو الأمس وقت أن واجهوا الرومان والفرس ، وكانوا قوى أمم الدنيا فى ذلك الزمان ، ولم يفعلها مسلمو زمن حروب " الفرنجة " – الصليبية – ، بل ولم نفعلها نحن يوم أن رأينا الصهاينة يحتلون أرضنا فى سيناء ، وكانوا أقوى – وما زالوا – منا . إرادة المقاومة .. اتخاذ الأسباب .. الحوار والمناقشة .. التحرك الإيجابى ، لا انتظار الفعل كى نقوم برد الفعل .

كانت المطالبات والدعاوى تطلق باستمرار فى الشهور الأخيرة لتطوير التعليم على وجه العموم ، ثم ها هى تتقدم أكثر وتحدد : تطوير التعليم الدينى ، فماذا فى هذا ؟ هل يمكن لأحد أن يدعى أننا لسنا بحاجة إلى مثل هذا التطوير ؟ وبدأ قادتنا يرددون نفس الطلب والدعوى ، لا فى تطوير التعليم العام وحده ، ولكن كذلك فى تطوير التعليم الدينى .

مرة أخرى ؟ وما الضرر فى ذلك إن كان فى التطوير أصلا ثمة ضررا ، ألم تكن هذه أمنية الشيخ حسن العطار فى أوائل القرن التاسع عشر فقال بأن طريقة الحياة فى بلادنا لابد أن تتغير ونعلم فيها من العلوم ما ليس فيها ؟

ألم تكن هذه أمنية الشيخ محمد عبده ، وقاوموه فى هذا حتى اضطر إلى استقالة من منصبه كمفتى لمصر وعضوا فى مجلس إدارة الأزهر ؟

والشئ نفسه بالنسبة للشيخ الظواهرى ، والشيخ المراغى ؟

تلك الأسئلة وغيرها هى ما سوف نحاول الإجابة عنها فى المقال التالى إن شاء الله ...

.....

اتصالا بحديث الأسبوع الماضى لابد لنا من أن نعترف فى البداية بأن الأزهريين قد قصروا كثيرا فى حق الأزهر من حيث وقوفهم موقفا سلبيا عبر عدة عقود عن تطوير الأزهر بعد قانون عام ١٩٦١ ، خاصة وأن العهد الذى نسب إليه القانون كان قد ولى ولم يعد يُخشى من رفع الصوت بأن تُراجع التجربة بعد مرور عشر سنوات ، وها قد مر على بداية السبعينيات أكثر من ثلاثة عقود دون أن يحدث شئ يذكر ، إلا خدوش هنا وخدوش هناك تتصل بما كان يسمى بالسنة التأهيلية ، وتبعية الأزهر .

بل إننا نصرح بأن ما سمى بتطوير تم عبر سنوات قليلة مضت ، كان فى اتجاه " مسخ " لخصوصية التعليم الذى يقدم فى الأزهر ، بحيث يقل فيه عدد السنوات فى التعليم ما قبل الجامعة لتتماثل الفترة مع مثيلتها فى التعليم العام ، وكان من نتيجة ذلك الاختصار والحذف من المقررات الدينية ، وهو الأمر الذى يتسق إلى حد كبير مع كثير من الدعاوى التى ترتفع فى الوقت الراهن ، على الرغم من أن هذه التغييرات الأزهرية تمت قبل سبتمبر ٢٠٠١ !

ومن المؤسف أن لدى البعض حساسية خاصة عندما نقول " خصوصية " التعليم الأزهرى ، من حيث حرصهم على إلغاء هذه الخصوصية ، ولكننا

نعنى بها وجوب تميز ما يقدمه عما يقدم فى غيره ، كما نقول أن التعليم الفنى يقدم تعليما ذا نوعية تتميز عما يقدم بالتعليم العام .

ومع ذلك، ومرة أخرى ، فلم يكن هذا تطويرا بالمعنى المنشود الذى نؤكد عليه وهو ما يتصل بالمحتوى الخاص بالمقررات وبطريقة التفكير والامتحانات ، حتى جاء النذير فرفع الأمريكيون مطالبهم بهذا الخصوص ، والتى منها ، وفقا لما جاء فى تقرير ما يسمى بمجموعة ال ١٩ ، والذى رفع إلى مجلس الأمن القومى الأمريكى عام ٢٠٠٢ .

ويدور أحد المطالب الأمريكية حول نهج " التأويل واستحداث لغة دينية جديدة "، فى كل مبادئ وأساسيات الدين الإسلامى فى التعامل مع العالم الغربى .

وأشار التقرير إلى أن التأويل هو نمط من التفكير سائد لدى العديد من المجتمعات العربية ويهدف إلى إعطاء تفسير أو معنى محدد لأنواع عديدة من المسائل التى لا تتصل بالعبادات وإنما التى تحض على الكراهية والعنف والانتقام ، وأن التأويلات لابد وأن تكون إيجابية حتى يتم تعميمها بالقدر الذى تختفى معه كل الأفكار السلبية الأخرى .

والحق أن الميزة الكبرى فى القرآن الكريم ، أنه لم يفصل تفصيلا دقيقا الكثير من المسائل التى تتصل بتنظيم مجالات متعددة فى الحياة الإنسانية والاجتماعية ، وعلى سبيل المثال ، لم يفصل كيف يكون شكل الحكم وممارسة الحرية ، وإنما اكتفى بتقرير المبادئ الكلية العامة الحاكمة ، مثل " الشورى " و " العدل " و " المساواة " ..وهكذا ، على أساس أن الشكل الذى يتخذه تطبيق مثل هذه الأمور يتغير بتغير الزمان والمكان . وهناك مسائل أخرى مماثلة ، مما ترك الساحة واسعة " للاجتهاد " ، ومن هنا ظهرت المذاهب والمدارس الفقهية ، وشاع بين الناس القول المأثور " اختلافهم رحمة " .

وعرف الفكر الإسلامى منذ عهده الأول ما سمى بمدرسة " الرأى " التى تعتمد على التأويل والتفسير دون التقيد بظاهر النص ، فسبحانه وتعالى عندما يقول على سبيل المثال " يد الله فوق أيديهم " فلا يؤخذ بظاهر النص هنا وإلا تصورنا أن لله يدا مثل أيدينا ، ولكن المقصود أن الله سوف يكون مؤازرا ومعينا لهؤلاء الذين يبتغون التقوى والتزام طريق الله .

التأويل إذن ، نهج معروف ومطلوب ، لكنه سلاح ذو حدين ، فإذا كان يعيننا على الاستفادة من رحابة الإسلام ويوسع من آفاق الاجتهاد والتجديد ، لكنه فى الوقت نفسه يمكن أن يكون أداة فى أيدى المتربصين أو " الوكلاء " الذين نصبوا أنفسهم مندوبين لترويج المطالب الأمريكية فى صروة صياغات أخرى وكأنها خارجها من داخل الثقافة العربية الإسلامية ، فضلا عن هذه الفئة التى ظهرت من سنوات وتتكاثر شيئا فشيئا ، يسمى الواحد منها بأنه " مفكر إسلامى " استنادا إلى مقولة حق يراد بها باطل ، وهى أن الإسلام ليس حكرا لأحد ، فهذه المقولة إذا كانت صحيحة لكنها لا تعنى فتح الأبواب على مصراعيها لكل من هب ودب ، فالشئون الخاصة بصحتنا على سبيل المثال تهمنا جميعا ، لكن ليس معنى هذا أن ينصب هذا وذاك نفسه " طبيبا " يصف دواء ، فمثل هذا يجب أن يكون " حكرا " على المتخصصين من الأطباء .

فمثل هذه الفئة تجترئ فى أحيان كثيرة على الدين وتخرج من حين للآخر " بفرقعات " يفرح بها الإعلاميون ، حيث أنها تثير انتباها وجدلا ، يرفع من التوزيع !

من هنا فالمسئولية تقع على عاتق الأزهريين فى وجوب أخذ زمام المبادرة ، ولا يظلون هكذا فى موقف سلبى ، تتغير الدنيا من حولهم ، وتستجد قضايا ومشكلات وأمور ، ولا يقتحمون الساحة برؤى جديدة ، وتفسيرات متطورة ، فمثل هذا الموقف السلبى يجعل دورهم واقفا عند حد رد الفعل ، فكأن الآخر غير المتخصص ، يجر العالم المتخصص إلى ساحته هو يفرض عليه اتجاه

النقاش وموضوعه ، ولا ينبغى أن يقف الأمر عند حد الحديث داخل الدائرة الأزهرية وحدها ، وإنما من المهم للغاية الخروج للناس وتحديثهم بأمور دنياهم ، كما يحدثونهم فى أمور دينهم ، مستندين فى ذلك إلى القاعدة الدينية المعروفة من أن الدنيا مزرعة للآخرة ، مما يوجب أن نحسن التعامل مع الدنيا حتى يمكن أن نجد طريقنا ميسرا مستقيما إلى الآخرة .

كذلك فإن لغة التحديث والكتابة فى القضايا الدينية أشد حاجة إلى التطوير . كنت ، فى الجمعة الأخيرة من شهر رمضان فى أحد السنوات أستمع إلى ما يقوله الخطيب عن زكاة الفطر ، فإذا به يشير إليها من خلال تسميات قديمة جدا لم يعد لها وجود لا فى حياة الناس العادية فحسب ، بل كذلك فى العديد من الكتب ، فلم لا يترجمها إلى مرادفها الحديث ؟

. . . .

فى أحد التقارير الأمريكية التى نشرتها جريدة (الأسبوع) فى ٢٠٠٢/١/١٢ – ولم يعلن أى مصدر أمريكى تكذيبا لها – تأكيد على أن التعليم الدينى فى البلدان الإسلامى – ومنها الأزهر بطبيعة الحال – مصدر خطير لتصنيع النزعات الإرهابية ، إذ يقول التقرير " إن إحدى المشكلات الكبرى التى نجمت عن الإرهاب فى السنوات الماضية التى أدت إلى تصعيد موجات التطرف من مجموعة تجاه الأخرى هو نمط التنشئة التمييزية فى المدارس والمجتمعات العربية للطلاب والتلاميذ ، وأن هذا النمط من التنشئة يقوم أساسا على فكرة أن المسلمين لهم الأفضلية الأولى فى العالم الآخر ، وأن أتباع محمد (صلى الله عليه وسلم) هؤلاء هم المبشرون بالنعيم والراحة ، فى حين أن كل أتباع الديانات الأخرى هم على خطأ وسيكون لهم عذاب كبير فى الآخرة ... " .

ولأن ما تقوله الإدارة الأمريكية أصبح بمثابة " الأوامر " فسوف يسرع رجالنا – بكل الأسى والأسف – إلى تلاقى هذا ، دون أن يتوقفوا ليناقشوه

وتبين ما يقوم عليه من أوهام ومفاهيم مغلوطة ، أو يملكوا الشجاعة – ولو مرة – ليسألوا هؤلاء السادة الجدد : وما رأيكم فى مقولة " شعب الله المختار " التى تلزم اليهودى بأن ينظر إلى غيره نظرة استعلاء ، هل يطالبونهم بالتخلى عن هذا ؟ وهل هناك دين ، بل أى مذهب دينى أو دنيوى ، لا يرى أنه على صواب ، وأن غيره هو المخطئ ، ومن ثم فأتباعه أحق بالجزاء الكبير ، سواء فى الدنيا أو الآخرة ؟

ثم من قال أن الله سبحانه وتعالى أعطى المسلمين شيكا على بياض بأنهم لابد من داخلى الجنة ؟ إن كانوا قد قرءوا جيدا قوله عز وجل (كنتم خير أمة أخرجت للناس) ، فليتأملوا أن ذلك مرهون بشرط قاس هو (تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) ، أى " طالما حرصت على الدعوة إلى الخير والبعد عما هو سئ ومنحرف " ، سوف تصبحون من أهل الجنة . ويطول بنا المقام لو حاولنا أن نشرح معنى " المعروف " ومعنى " المنكر " .

ورأت الخطة وجوب التركيز على نوعية الدعاة الجدد لأن الأفكار الأمريكية ترى أهمية مراجعة كل الأفكار التى يتلقاها الطلاب فى الكليات والجامعات والمعاهد الدينية لأن هؤلاء سيكونون هم المسئولين بالدرجة الأولى عن مجالات الدعوة للدين .

وفى هذا الشأن اقترحت الخطة أن تكون هناك لجنة مشتركة بين مصر والولايات المتحدة لدراسة أنسب الأوضاع الممكنة فى المقررات الدراسية للكليات الدينية أو الكليات المعنية بتخريج الدعاة . وقد توصلت الخطة مبكرا إلى هذا الاقتراح فادعت أن هذه اللجنة لا تعنى التدخل الأمريكى المباشر فى الإشراف على الأزهر ، وهو ما كان محل طلبات سابقة من حوالى خمسين عضوا بالكونجرس ، ولكن الاقتراح المقدم يقضى بأن تتولى هذه اللجنة المشتركة بحث سبل تطوير مناهج الأزهر ودوره الداخلى والخارجى ، وأن

واشنطن سوف تقدم فى سبيل ذلك مساعدات سنوية لتطـوير أبنيـة الأزهـر وأنشطته الاجتماعية ودعم دوره الخارجى !!!

ومن المؤكد أن هذا المسؤول أو ذاك من مسؤولى الأزهر يمكن أن ينبرى ويصرح بأن لا أحد يستطيع أن يفرض وصايته على الأزهر ، وهذا الكلام " العنترى " لم يعد ينطلى على أحد ، فكل وقائع الحياة من حولنـا منـذ ٢٠٠١ بصفة خاصة تنطق بأن طلب الرضا الأمريكى أصبح هدفا فى حد ذاته ، وأن مقياس البقاء ، ومن قبل ، " التولى " هو مدى القدرة على الـسمع والطاعـة ...وإلا فلم هذا الصخب والحماس فى أيامنا هذه دعوة إلى تطوير الأزهر ؟

دلونى على عام واحد من أعوام تاريخ مصر الحديث خـلا مـن دعـوات للإصلاح والتطوير ، وخاصة فى السنوات الماضية ، دون أن يلتفت لها أحد ، فهل يصبح الإصلاح شغبا وتمردا إذا كان صاحب الدعوة إليه مصرى عربى مسلم ، ويصبح خطوة مطلوبة واستجابة لمتطلبات العصر إذا كان صاحبها هو الإدارة الأمريكية ؟

ومن الغريب حقا أن فى المجلس القومى للتعليم شـعبة خاصـة بـالتعليم الأزهرى ، تخرج كل عام عدة تقارير تناقش فيها بعضا من مـشكلات هـذا التعليم وتعرض تقاريرها على باقى الشعب فى الجلسة العامة التـى يعقـدها المجلس ، ويدلى كثيرون بآراء ومقترحات ، مما يشير إلى طاقة نور ، قائمة منذ ما يقرب من ربع قرن وربما أكثر ، ومع ذلك فقلما نقرأ أو نسمع عن أن نتائج مثل هذه الدراسات تعرف طريقها إلى التنفيذ ، على الرغم من الحرص على أن يكون من أعضائها دائما بعضا ممن يتولون المـسئولية التنفيذيـة ، والأكثر من هذا أن مقرر الشعبة هو نفسه الدكتور أحمد عمر هاشم الذى ظل رئيسا لجامعة سنوات فترتين كاملتين .

واقترحت الخطة الأمريكية المشار إليها أن تكون الأعوام القادمة مخصصة لعالم خال من العنف والإرهاب ، وأن تقوم مؤسسة الأزهر بعقـد النـدوات

والمؤتمرات فى كل أو غالبية دول العالم الإسلامى وأن تكون هناك مطبوعات صادرة من الأزهر يقوم الجانب الأمريكى بتسويقها فى الدول العربية الإسلامية الأخرى ، بالإضافة إلى توفير الدعم المادى لقيام الأزهر بإعداد موسوعة دينية كبرى هدفها الأساسى الحض على التسامح والتعاون مع الآخرين ...

فيلقرأ كل من تمر عليه هذه الكلمات بإحصاء من يقتلهم الأمريكيون من العراقيين فى العراق ، ومن يقتلهم الإسرائيليون من الفلسطينيين فى فلسطين كل يوم ، ومن يفعل مثل ذلك من العراقيين والفلسطينيين ويقارن هذا بذلك ، فسوف يجد أن من يقتلهم الأمريكيون والإسرائيليون أضعاف القتلى منهم ، علما بأن العراق بلد العراقيين ، وفلسطين بلد الفلسطينيين ، فمن هو أولى بأن توجه إليه الدعوة الأمريكية المشبوهة ؟

...

من أولى المبادئ التى يُركز عليها فى إعداد المربين على كافة المستويات ، من الحضانة إلى الجامعة أن التعليم لا يقف دوره عند حد نقل المعلومات والمعارف والاتجاهات والقيم والمهارات إلى المتعلمين ، وإنما هو أيضا عملية " نضال اجتماعي " تقوم على الانشغال بهموم الأمة واستغلال ما يتم تعلمه فى النهوض بهذه الأمة .

لكن القاعدة التى تقول بأن فاقد الشئ لا يعطيه ، تلزم المربين بأن يقوموا أولا ببث دماء نهوض وقوة وتقدم فى بيتهم الداخلى ، فلسفة وأهدافا وتنظيما ، ومحتوى ، فإن لم يفعلوا ذلك سقط حقهم فى دعوة الآخرين إلى التقدم والنهوض ، وضعفت مناعتهم فى مقاومة غزوات الفيروسات والميكروبات الثقافية والاجتماعية الآتية من خارج .

وإذا كان هذا مما يتصل بواجبات أعضاء هيئة التدريس على وجه العموم ، فإنه أشد ثقلا ووطأة بالنسبة لعلماء الأزهر ، لأنهم يحملون أمانات ثلاث :

أولها أمانة " التعليم " التى يشاركهم فيها سائر أعضاء هيئات التدريس فى مختلف المؤسسات التعليمية ، ثانيها : المشاركة الاجتماعية فى مواجهة مشكلات الأمة وقضاياها ، وهذا أيضا أمر مشترك مثل سابقه ، لكن ثالثها ، وهو ما ينفرد به علماء الأزهر ، ألا وهو " الواجب الدينى " ، خاصة وأن كثيرا من الناس ينظرون إليهم باعتبارهم أمنة العلوم الشرعية المتعلقة بفهم الدين وتشريعاته وتطبيقها ، والحلال والحرام .

من هنا تأتى دعوتنا لعلماء الأزهر بأن يتأكدوا أن الطوفان لم يعد مجرد صيحة تحذير ، وإنما أصبح على مرمى البصر ، ولن يستطيعوا مواجهته بهذا الوضع المؤسف الذى صار عليه التعليم فى منشآته وأرجائه وعلومه وتنظيماته ، ولنأخذ مثالا على ما نقول ، وهو ما يتصل بما يسمى بالكليات الأزهرية المنتشرة فى كثير من بقاع مصر ...

لقد قضى قانون الأزهر عام ١٩٣٠ بتقسيم الأزهر إلى ثلاث كليات ، هى اللغة العربية ، وأصول الدين ، والشريعة ويكون مقرها فى القاهرة . وظل الحال على هذا النحو ، حتى صدر القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والذى فتح الباب لإنشاء كليات أخرى " مدنية " ، مشابهة للكليات التى تضمها الجامعات الرسمية ، مثل القاهرة وعين شمس وغيرهما .

ثم إذا بنا ، شيئا فشيئا نرى زحفا ملفتا للنظر لكليات أزهرية فى محافظات مختلفة ، حتى زاد عددها على الخمسين على وجه التقريب .

وإذا كان يمكن تقديم مبررات تعزز مثل هذا الانتشار ، لكن " السلعة " التى يتم نشرها بين الناس ، إذا لم تطابق الحد الأدنى من المواصفات المتفق عليها ، يصبح ضررها أكثر من نفعها ، وبالنسبة لمثل هذه الكليات ، فإن الحال التى أصبحت عليها من حيث التنظيم والإدارة وهيئة التدريس وما يتم تدريسه ، مما لا يمكن أن يرضى أحدا ، بل ويفتح الباب على مصراعيه لكل كاره لهذه النوعية من التعليم ، ويصعب الوقوف أمام ما يوجهه من نقد لها .

وأنا لا أقول هذا تعسفا منى فى الحكم ، فأمامى أحد التقارير التى قدمتها شعبة التعليم الأزهرى بالمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى منذ وقت قصير ، يؤكد على صور من التقصير والعيوب والمشكلات التى يصعب معها أن يقوم مثل هذا التعليم بما هو منوط به :

١- المبنى عموما يتكيف فى موقعه وفى مساحته وفى تنظيمه وفقا للوظائف المطلوب منه أن يؤديها ، ومن هنا فقد أصبح هناك مجال واسع من الدراسات والبحوث المتخصصة فى المبانى التعليمية ، والتى لابد أن تختلف بالنسبة لاختلاف المراحل والمستويات التعليمية نفسها ، ومع ذلك فالتقرير يقرر " عدم تطابق معظم مبانى الكليات الإقليمية مع المواصفات اللازمة للمبنى الجامعى (هندسيا وتربويا) ، وأيضا عدم ملاءمة مواقعها التى بنيت فيها ." .

٢- وحتى يمكن للعملية التعليمية أن تتم بكفاءة واقتدار ، لابد من توفير ما تتطلبه من تجهيزات مختلفة ، فالقاعات والمدرجات بحاجة إلى تأثيث بصورة معينة وتنظيم خاص ، ولابد من توافر الأجهزة المتعددة التى يحتاج إليها أعضاء هيئة التدريس ، وغير هذا وذاك مما هو ضرورى لممارسة التعليم ، بل وممارسة " الحياة الإنسانية " ، فماذا يقول التقرير بهذا الشأن ؟ " نقص الأثاث والتجهيزات، وما هو متاح لها الآن لا يليق بمكانة الكليات الجامعية سواء من حيث مدرجات الطلاب ، أو من حيث المكاتب الإدارية ، أو مكاتب الإدارة والهيئة التدريسية ، كذلك سوء المرافق بها مثل : الإضاءة والمياه والصرف الصحى والاتصالات .

٣- وإذا كان أبسط مقومات المؤسسة التعليمية أن يتوافر بها المعلمون اللازمون للقيام بمهام التعليم ، لكن الكثرة الغالبة من هذه الكليات لا يتوافر بها العدد اللازم ، وتعتمد على " الندب " من خارج الكليات ، مع ما يترافق مع هذا من فقد العملية التعليمية من كثير من شروط الجودة .

٤- وللأداء الجامعى معايير عالمية متفق عليها ، حتى يمكن الوثوق بأهليـــة المتصدى للتعليم لهذه المهمة ، فليس كل من تعلم علما بقادر على تعليمه للآخرين ، ومن المؤسف أن التقرير يؤكد " عدم التطبيق الكامل لمعايير الأداء الجامعى فى جميع مستوياته " .

ويطول بنا المقام لو حاولنا أن نحصر ، فى هذا المقـــال ، بـــاقى أوجـــه القصور والسلبيات ، ومن هنا فإننا نسأل أخوتنا الكرام من علماء الأزهر : ها هم باحثونا قد أعلنوا مواطن خلل – وهناك غيرها كثير – فهل ننتظر حتـــى يأتى لنا الأمريكان ليعلنوا على العالم كله ، أن التعليم الدينى فى مصر معيب للغاية ، ومن ثم يضعون لنا تذكرة العلاج ؟ كيف تقبل كرامتنا هذا ؟

الأزهر تحت الحصار*!

أن يتنادى كثير منا بأن التعليم بالأزهر قد تخلف عن الركب العلمى المتقدم على المستوى العام ...فذلك قول يحمل قدرا غير قليل من الحقيقة يستوجب التكاتف لإزالة هذا التخلف ....

وأن يشكو عدد غير قليل من العاملين من أعضاء هيئة التدريس بكثير من المعاهد والكليات من عدد أيضا غير قليل من المشكلات الضاغطة المقعدة عن دفع الحمية فى العمل والنشاط ، فهذا أمر لا ينبغى أن نشك فى صحته ويدفع إلى سرعة الحركة سعيا إلى إزالته ....

وأن يصرخ البعض من الغيورين على الأزهر ، سواء من بين أبنائه ، أو من خارجه على ما آل عليه من تبعية مخجلة بحيث يتطلع دائما إلى ما يحدث فى التعليم الجامعى العام ويفعل مثله ، وإلى ما يحدث فى التعليم قبل الجامعى العام ويقلده ، بغير نظر بعين الاعتبار إلى خصوصية التعليم بالأزهر وتميز أهدافه ورسالته ، فذلك أمر مشهور يبعث بالفعل على العجب والدهشة ، ومفروض أن يكف عن موقف التبعية هذا لتكون له خصوصيته ويكون له تميزه...

هذا بعض من كل ، يؤكد وعينا بكم وحجم السلبيات والمشكلات التى تواجه الأزهر ، والتى لابد من الاعتراف أولا بها ، ثم التفكير ثانيا فى كيفية التغلب عليها ...

لكن ، أن يجئ تحركنا بناء على مطالب أمريكية ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، فذلك والله " سبة " فى جبيننا ، وعار سوف يعايرنا به لاحقونآمن الأجيال القادمة .

لا نقول هذا اقتفاء بمقولة البعض عقب ثورة ١٩١٩ " الاحتلال على يد

---

* نشرت بجريدة آفاق عربية ، فى ٢٠٠٤/٨/٢٦

عدلى خير من الاستقلال على يد سعد " ، وإنما لثلاثة أسباب :

أولها وأهمها ، أن كل جهة إذ تسعى إلى التطوير ، فإنما تندفع بدوافع تخصها هى ، ولتحقيق أهداف تخصها وحدها ، فإذا ما سعى الأمريكيون إلى أمر كهذا ، قلنا بالضرورة أنه لدوافع أمريكية ، وليحقق أهدافا أمريكية . وإذا تخرص البعض متسائلين : وما الضرر فى هذا إذا كان سوف يؤدى إلى تطوير ؟ نرد بأن التطوير فى أى مجال ، وفى التعليم بصفة خاصة ، لابد أن يعكس السياق المجتمعى والثقافى للمجتمع الذى يحدث فيه ، ولابد أن يحقق طموحاته وآماله ، ومن هنا فقد يؤدى تطوير ما فى مجتمع معاد إلى مضرة لنا ، والعكس أيضا ، قد يؤدى تطوير لدينا إلى مضرة لدى مجتمع يعادينا ، والشواهد كلها ، تنطق ، بل قل : تصرخ بأن حكومة الولايات المتحدة أصبحت هى العدو الرئيسى للأمة الإسلامية.

ثانيها ، أننا لسنا أمام تطوير فى تكنولوجيا متقدمة ، ومعرفة متطورة للغاية ، ولسنا بسبيل تطوير وسائل تنقلنا للسفر عبر كواكب أخرى حتى نستعين بمن سبقنا مثل أمريكا ، ولكننا بصدد تطوير نظام تعليمى مصرى ، نحن الذين صنعناه ، ونحن الذين نشكو مما آل إليه ، ونحن الذين راكمنا أحداثه وخبراته وتاريخه عبر القرون ، ومن ثم فلن نعجز عن مثل هذا التطوير ، وإذا أعلنا أننا بالفعل نعجز ، فنحن لا نستحق أن يكون هذا النظام بين ظهرانينا وأولى لنا أن نطن هذا على الملأ حتى تقذفنا الأجيال التالية (وربما الحالية) بالنعال والحجارة!

ثالثها ، أن الأزهر ، منذ عام ١٨٧٢ ، وهو يشهد ، من حين لآخر عمليات تطوير وتغيير ، ويقف فى صف زعماء التغيير والتطوير أعلام كبار مثل الشيخ محمد عبده ، والظواهرى ، والمراغى ، وكانت أضخم عملية تطوير وتغيير تلك التى أعقبت قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦٠

إن أخطر ما بدأ يتردد فى خفوت الآن ، هو " جسر " الفجوة بين التعليم العام

والتعليم الأزهرى ٠وتلك والله قولة حق ، لكن نتيجتها غالبا ما ستكون باطلا وكارثة ٠٠

منذ سنوات بعيدة بعض الشئ أرسلت مقالا إلى صحيفة يومية كبرى عن " تحديث " التعليم الدينى ، فنشرتها ، فأعقبتها بما أعتقد أنه يشكل الوجه الآخر لعملية التطوير ، وكان عنوانها " تديين التعليم الحديث " ، وأقصد به التعليم التابع لوزارة التربية ، لكن هذا المقال حجب عن النشر ٠٠٠

وهذا هو أخشى ما أخشاه٠٠٠

إننى أومن إيمانا راسخا بأن الازدواجية فى التعليم ، فى مرحلته الأولى ضار بالتكوين العقلى للأمة ، وقد عاشت مصر فترة طويلة تعانى من هذا الازدواج الذى كان يتمثل فى ثنائيات مثل : تعليم مدنى وتعليم دينى ، تعليم وطنى وتعليم أجنبى ، تعليم عام وتعليم خاص ، وكان من حسنات قانون التعليم الابتدائى الذى صدر فى عهد إسماعيل القبانى عام ١٩٥٣ هو إزالة الثنائيةعن هذا التعليم ٠ ولما حدث عدوان ١٩٥٦ ، كانت فرصة لتمصير التعليم الأجنبى ، وكان تطوير التعليم الأزهرى سنة ١٩٦١ ، من أغراضه التى حرفت ، أن يتم تقريب بين هذا التعليم والتعليم المدنى ٠

لكننا فى العقود الأخيرة ، بدأنا نشهد ردة مؤسفة فى ازدواجيات كثيرة ، ففضلا عن عودة التعليم الأجنبى ، فقد استجد علينا نظام للتعليم العسكرى يبدأ من التعليم الأساسى ، وأصبح التعليم الخاص والأجنبى يضمان مستويات اجتماعية تصل إلى درجة الاستقطاب الاجتماعى الخطير ، حيث تصل مصروفات بعضها إلى آلاف الدولارات ٠

فلماذا إذن التعليم الأزهرى وحده ؟

إننا نُعلم أبناءنا من دارسى العلوم التربوية بأن من قواعد التطوير التربوى حتى يأتى أُكله ، أن يكون " شاملا " وأن يكون " متكاملا " ٠٠شاملا بمعنى أن يتم التغيير والتطوير لمختلف عناصر المنظومة التعليمية ، وإلا فتخيل أن يسعى

إنسان إلى تنظيف رأسه وتهيئتها وتزيينها ، بينما بقية جسمه على حالها من الاتساخ وقبح المنظر ؟ ومتكاملا ، أى أن يكون هنا ": اتساق " بين عناصر التطوير ، فلا نفعل شيئا فى أمر ، ونفعل عسكه فى جانب آخر ...

وهنا بيت القصيد ..إذا كان الأمر أمر التقريب بين التعليمين المدنى والدينى ، فلا يكون فقط بتكثير المقررات التى تدرس فى مدارس وزارة التربية ، فى معاهد الأزهر ، كما حدث بغباء شديد ، وما يزال . ويراد فى الوقت الحالى التقليل من المقررات الدينية ، ذلك أن المنطق يقول ، أن المفروض أن تزاد الجرعة الدينية فى مدارس التعليم العام.

أعلم علم اليقين أن هذا لن يحدث ، لأنه يسير فى عكس المراد من القوى المهيمنة ، ووكلائها بالداخل ، ذلك لأننا لابد أن نعترف بأن من بيننا من أصبحوا أكثر حماسا للأمريكان ودعاواهم ، وهو ما أصبح معروفا باسم " الحزب الأمريكى " فى مصر ، ومنهم من هم فى سدة الحكم!!

إن ما يحدث هو العكس فى التعليم العام ، والذى بدأ تدريجيا ، وفى صمت ، حتى لا يثير ضجة ، فالمتابع لنوعية الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المستشهد بها يجد أنها قد خلت بالفعل من ذكر الجهاد فى سبيل الله ومقاتلة الأعداء ، ولا يجد شيئا أبدا عن اليهود ، ويجد ندرة فى الموضوعات الخاصة بالقتال والغزوات وأبطال المسلمين ، تحت غطاء ثقافة السلام والتسامح ، لمن ؟ لأبناء أمة تحتل أراضيهم ، وتنتهك حرماتهم ، ويقتل مئات من أبنائهم ، وتجرف أراضيهم ، وتهدم بيوتهم!!

ثقافة الفقر

تحيط بثقافة العلم والتكنولوجيا*

لست ميالا كثيرا إلى التجوال ، على الرغم من علمى الوثيق بفائدته ، ولكن مقاومتى لدعوة صديقى لم تستمر طويلا حيث أكد لى أن الرحلة التى يدعونى إليها ليست " ترفيهية " وإنما - هكذا أكد - شكل من أشكال القراءة " العينية " إذا صح هذا التعبير ، وبالتالى فهى استمرار لما أحب وأهوى ولا أرى عنه بديلا ،ولأن الرحلة كانت ممتعة - عقليا - على الرغم من أنها " موجعة " قلبيا ،رغبت أن أشرك القراء فيها ، ومع الاعتذار إن سببت لهم بعض ما قد ينتج عن هذا من " مواجع " قلبية ، ذلك لأنها تسعى إلى بذل الجهد للتغلب على ما يوجع ، حتى تطمئن النفس على مستقبل الوطن .

كان محل الجولة ، هو ذلك المستطيل الذى يبدأ من التقاء شارع الخليفة المأمون مع ميدان العباسية ممتدا إلى نهاية الكلية الفنية العسكرية . هذا ، على اليمين ، إذا كنت قادما من ميدان العباسية فى اتجاه مصر الجديدة ، أما على اليسار فيشمل المنطقة الواقعة بين جامعة عين شمس ومترو الأنفاق ، إلى مسجد جمال عبد الناصر .

أول ما تجده يمينا ، مجموعة من كليات ومعاهد جامعة عين شمس ، أو كما يسميها البعض " جامعة عين شمس " الشرقية " أبرزها كليتا التجارة ، والألسن ، وتباعا بدأت تظهر مبانى لمجموعة أخرى من الكليات ، مثل كليات الصيدلة والحاسبات وطب الأسنان .

مجموعة من الصروح العلمية التى تجمع مئات الأساتذة والعلماء ، وعشرات الألوف من الطلاب الذين يتوقع تخرجهم لينتشروا فى ربوع البلاد

---

* نشرت بجريدة نهضة مصر ، فى ٢٠٠٤/١١/٦

ينشرون ما تعلموه ، علما وتطبيقا ، نورا وحضارة ، هذا على افتراض قيام مثل هذه المؤسسات بالدور الموكول بها .

وإذ تمضى فى الطريق تجد مستشفى عين شمس التخصصى ، وهو من أضخم وأعظم المستشفيات المتقدمة ، وهو بطبيعة الحال ليس مجرد أسرة ومرضى وأطباء وإدارة وممرضين وعمال ، وإنما هو صرح علمى تطبيقى ، يضم أحدث الأجهزة الطبية ، ومن يمارسون العمل فيه هم من صفوة علماء وأساتذة الطب والتمريض .

وبعد أن تنتهى من هذا الصرح الطبى العملاق ، تجد فى الاتجاه نفسه معهدا فنيا عاليا للقوات المسلحة ، ولا أستطيع أن أخبرك بما فيه ، لأنى لا أعلم حقيقة الأمر فيه ، ولكن من المتوقع - وفقا للاسم - أن يكون كذلك صرحا علميا من طراز آخر .

وبعد هذا المعهد ، تجد الكلية الفنية العسكرية ، ولدى بعض علم عنها ، فهى مركب علمى تطبيقى متقدم من العلوم الهندسية والعسكرية ، تستطيع أن تقول أنها أحد معاقل المستحدث من العلوم العسكرية فى هذا المجال التطبيقى .

فإذا قفلت راجعا إلى العباسية فى الاتجاه العكسى ، على الجانب الآخر الذى كان يسارا فأصبح يمينا فسوف تجد مسجدا أقيم على موقع ذى تاريخ ، حيث شكل نقطة وثوب لقيادة ثورة يوليو ، على القيادة السابقة للقوات المسلحة فى العهد الملكى ، ومن ثم كان الاتجاه إلى أن يضم المسجد المنشأ على نفس الأرض رفات زعيم فريد فى شخصه حقا ، إذ مهما كانت مشاعرك نحوه ، فلن تستطيع أن تجادل فى أنه زلزل منطقة الشرق الأوسط فى كافة مجالات الحياة ، طوال ثمانية عشرة عاما ، ساعيا إلى تطويرها وتقدمها ، على مختلف الأصعدة ، على الرغم مما حدث فى النهاية من انتكاس .

بعد هذا سوف تجد وزارة الدفاع ، وهى ليست مثل أى وزارة مدنية ، تضم مكاتب وموظفين وإنما هى لابد أن تكون موقعا لأبرز القيادات العسكرية

، مزودة بأحدث التقنيات التى تجعل هذه القيادات على اتصال بما يستجد من وسائل وسبل التخطيط المتقدم والتفكير الاستراتيجى ٠

ثم تقابلك ، بعدها ، هيئة الأرصاد الجوية ، وإذ نقول هذا يقفز إلى الذهن على الفور الصور المتقدمة لعلم الفلك ، والأقمار الصناعية ، وأجهزة الرصد والمتابعة ٠

ولا تنس هذا الصرح الجامعى الكبير ،المدينة الجامعية لطلاب، عين شمس ، ولا تظن أنها مجرد " سكن طلابى " فبها بعض المراكز البحثية ، فضلا عن أن هذا التجمع الضخم من الطلاب لابد أن يشهد قراءات ومناقشات ومذاكرات كلها تدور حول الموضوعات والقضايا التى يتم تعليمها وتعلمها فى كليات الجامعة ، ومن ثم ،فنحن نعده كذلك صرحا علميا ٠

وإذا عبرت شارع الزعفران ، الذى على اليمين ، شارعا فرعيا ، فسوف تجد ما يمكن تسميته بجامعة عين شمس " الغربية " التى تضم كليات مثل الحقوق والآداب والعلوم والمكتبة العامة ، وعددا من مراكز البحث العلمى ٠

وكما ترى ، فهذا المستطيل مفخرة بكل المقاييس على طريق المعرفة المتقدمة وتطبيقاتها ، يبث نورا وتطويرا على أصعدة الحياة بكل مجالاتها ، بحيث تستطيع أن تشعر وأنت سائر على الطريق الذى يشطر هذا المستطيل بأنك تعيش فى مصر القرن الحادى والعشرين ٠٠مصر التى تحلم بها ، المتقدمة ، العلمية المتعلمة ، التى تشق الطريق نحو المستقبل ٠

لكن ، ما أن تنتهى من سور المدينة الجامعية وتتجه يمينا إلى شارع الزعفران ،فسوف تجد مصر أخرى ، بامتداد مستطيل يبدأ من نهاية المدينة الجامعية إلى خط مترو الأنفاق ، وينتهى بما وراء مسجد جمال عبد الناصر ٠

إذا بدأت الجولة فى هذا الشارع الذى يفصل الجامعة عن المدينة الجامعية ، وحبذا لو كان ذلك فى الصباح الباكر ، فسوف تجد فى أول الطريق ، وعلى الرصيف ، " نصبة " كبيرة من قدور الفول المدمس ، وبرميل مياه ، وكومة

من البصل ، وكومة كبيرة كذلك من أرغفة الخبز ، وعدد من أطباق وأكواب البلاستيك ، وجمع من الناس يلتفون حول النصبة يتناولون وجبة الفطور ، دون أن ترى أحدا يتحرى أو يتساءل عن مدى توافر " النظافة " فى برميل المياه ، والخبز ، والأطباق ، والأكواب ، فكل شئ على الرصيف معرض للأتربة ودخان السيارات .

هى طبعة " مصرية " من فكرة الوجبات الأمريكية السريعة " تيك أواى! "

صحيح أن مثل هذه " النصبة " للمدمس ، مألوفة فى كثير من الأمكنة ، لكن ما يستوقفنا هو مفارقة المكان ، وفقا لما تعلمناه من كتابات عبقرى المكان ، الراحل جمال حمدان .

على طول الطريق فى شارع الزعفران هذا سوف تجد عشرات الأكشاك التى تضم ماكينات تصوير ، وطوابير مستمرة من الطلاب الذين يصورون أشكالا مختلفة من كتب كاملة ،إلى مذكرات ، إلى تمرينات ، إلى أسئلة امتحانات ، إلى شهادات وأوراق رسمية ..إلخ ،فما الذى فى هذا ؟

الحق أننا نجد أنفسنا فى مواجهة عمليات سرقة علنية تتم كل يوم جهارا نهارا وبعلم الجميع ، كيف ؟

الحديث فى كل مكان على مستوى العالم عن " الملكية الفكرية " ، والشرطة الخاصة بالمصنفات الفنية كثيرا ما تقوم بعمليات مداهمة لمحلات بيع أشرطة الأغانى والفيديو لتضبط النسخ المزيفة ، فماذا عن الكتاب الجامعى ؟

يمضى الأستاذ الجامعى شهورا طويلة ، وربما سنوات ، يقرأ ويكتب ، ويشترى عشرات المراجع والمصادر التى تكلفه مئات الجنيهات ، ويؤلف الكتاب ، ويكلفه الناشر ألوفا ، ثم إذا بهذه الأكشاك تقوم ، جهارا نهارا بتصوير بعض الكتب .ولأن أصحابها لا يتكلفون إلا الورق والحبر ، يبيعون صورة الكتاب بسعر يقل كثيرا عن سعره عند الناشر ، أفليست هذه سرقة بكل ما تعنيه كلمة السرقة من معان ؟

ولأن الانحراف ، عندما يتغاضى عنه يستفحل ، يولد صورا أخرى منه ، فقد كان من الطبيعى لأعضاء هيئة التدريس أن يفكروا فى وسيلة للمواجهة ، ما دامت الجهات المعنية تقف ساكنة لا تفعل شيئا ، فإلى ماذا اهتدوا من سبل؟

وجدنا عددا منهم ينتهجون سبلا غير كريمة فى توزيع الكتب والمذكرات إجباريا على الطلاب ، وأكثرها شيوعا ، أن يلحق بكل كتاب أو مذكرة بضع صفحات يسمونها " شيت " تحمل تمرينات أو أسئلة مع مساحات خالية لتدوين الإجابة عليها ، وتختم أو يوقع عليها بتاريخ العام الحالى ويطلب من الطلاب ضرورة تقديمها وإلا ؟!! وهناك سبل أخرى ، مثل أن يتم التوزيع وفقا لكشوف بأسماء الطلاب مع التوقيع أمام كل اسم ، أيضا وإلا ؟!!

فكأنك فى داخل الجامعة تنثر علما وفكرا وتقنيات ، وفى الوقت نفسه ، تترك مجتمع الجامعة ، من أساتذة وطلاب يقعون فى أوحال قيم هابطة وسلوكيات غير مشرفة ، نتيجة هذه " البؤر " التى تمتلئ بها المنطقة المحيطة بالجامعة ، وبدلا من أن تقوم الجامعة بتنوير المجتمع المحلى ، يقوم هذا المجتمع المحلى بتسميم الجسم الجامعى بميكروبات غير أخلاقية ، ثم لا يهز هذا الموقف أحدا كى يصحح المسار، إلى أن يتعوده الجميع ، فيتصور أن ما يجرى هو من " طبائع الأحوال " .

وحسنا فعلت الجهة المحلية المسئولة من حيث إقامة عدد كبير من المحلات الصغيرة المنظمة يتجمع فيها عدد من الباعة ، بدلا مما كان من عشوائية . وبطبيعة الحال ، نتوقع أن تقدم هذه المحلات ما يتصل بالعملية التعليمية ، حيث يتوافر جمهور ضخم من الزبائن ، يعد بعشرات الألوف من الطلاب يوميا ، من ماكينات تصوير إلى بيع الأدوات الكتابية والكتب ..وما سار على الطريق نفسه .

لكن ، ليس دائما ، فهناك عدد غير قليل لبيع أشرطة الأغانى التى صدق من سماها " الهبابية " ،ولابد أن يصحبها " كاسيت " بسماعات عالية حتى

يمكن للزبون أن " يجرب " سماع الأغانى . ولا تنس أن هناك زبائن آخرين يحبون شراء أشرطة دينية مسجل عليها القرآن الكريم ، أو بعض الخطب أو الأحاديث ، وهم أيضا لابد لهم من " تجريب " من خلال سماعات زاعقة ، وهكذا يختلط صوت عمرو خالد بعمرو دياب ، ويختلط صوت الشيخ الحُصَرى فى أشرطة تجويده القرآن بصوت نانسى عجرم ، ويخرج كل ما شابه ذلك لسانه لما يتم داخل قاعات التعليم ومعامله من فكر وعلم وتقنيات علمية حديثة !!

ولابد أن تلمح معى عربات الأمن المركزى المصفحة ، والجند فيها وخارجها مدججين بالأسلحة والهراوات وكأنهم فى حصار للجامعة ، منذ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، بدء الانتفاضة الفلسطينية ..ساعتها قد تتذكر ما يقال عن أن الجامعة مصنع لممارسة التفكير النقدى ، والفكر الحر ، فلا تملك إلا الابتسام حزنا وكمدا على ما صيرنا إلى هذا وذاك !!

فإذا مضيت فى الطريق ، وبدأت تدخل " حوارى " و " أزقة " المنطقة ، فسوف ترى مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر .

ولا أخفى على القارئ أننى أحلم ، بأن يقوم رئيس الجامعة ، بمثل هذه الجولة فى المنطقة على قدميه ، دون أن يدرى أحد ، فسوف يجد التساؤل الكبير : أين الجامعة ؟ لا أقصد هنا بطبيعة الحال ، المكان ، فهو معروف ظاهر للعيان ، ولكن نقصد " الدور " و " الرسالة " !

والشئ نفسه ، نتمناه بالنسبة لكل قيادات هذه المواقع العلمية الفكرية التكنولوجية التى أشرنا إليها .

فى داخل هذه الأزقة والحوارى ، سوف ترى عددا من الماعز تجول أمام بيت ، تلتهم بعض ما وضع أمامها من أكوام برسيم ، وفى بقعة أخرى سوف ترى " الكتاكيت " و " الفراخ " و " البط " فى مواقع متفرقة ، كل منها أيضا أمام بيت ، وضع خارج بابه المأكول المناسب لكل منها .

وسوف ترى أيضا بعضا من المحلات التى " تعصر " القصب ، ثم تلقى بمخلفاته، الجاذبة لجحافل من الذباب ، و"عصر " غيرالقصب من المشروبات الأخرى ، ولم لا ؟ فألوف الطلاب الجامعيين يسيرون فى طوابير ما لا يقل عن اثنى عشر ساعة يوميا ، فى غير العطلات ، فالمنطقة سوق واسعة رائجة حقا .

وسوف تجد أيضا عددا غير قليل من مواقع " قلى " الطعمية ، لكن ، فلتتحمل منظر " الطاسة " القديمة السوداء ، وما فيها من زيت يغلى لا يتغير ،وإنما يزاد عليه كما هو ، وبقية محتويات المكان .

وفى كل هذا لا تحاول التفكير فى أى مستويات ومعايير للصحة والنظافة .

أما المقاهى " البلدى " الصغيرة ، فحدث عنها ولا حرج ، ففى الوقت الذى ترى فيه مئات الطالبات المتجهات على الطريق إلى المترو ، محجبات ، فسوف تجد عشرات من طالبات يجلسن على هذه المقاهى مع زملائهن الطلاب الشبان يدخنون " الشيشة " وصوت كركرتها ، وضحكاتهم تجلجل وتخترق الحجب !!

هذه هى المفارقة المؤلمة حقا ...مستطيل يخترقه شارع الخليفة المأمون يضم على جانبيه أرقى المواقع العلمية والفكرية والتقنية ، يحاصره مستطيل آخر من " ثقافة الفقر " ، لا نقول فقط الفقر الاقتصادى والاجتماعى وإنما نقول أيضا بفقر فكرى وخلقى .

قد يقول قائل : وماذا فى هذا ؟ كل الدنيا فيها التناقضات المتعايشة جنبا إلى جنب : الخير والشر ، العدل والظلم ، الجمال والقبح ، وهلم جرا .

لكن القياس هنا مغلوط ..

فنحن أمام مؤسسات متقدمة من طبيعتها نشر التقدم وبث النور وتهذيب الأخلاق ، والتعود على النظام ، وتذوق الجمال و " تصحيح " الأبدان ، فكيف ينقلب الحال ليكون وجود هذه المؤسسات فرصة لتكاثر الذباب والبعوض

والصراصير ؟

الحق أننا نعفى المؤسسات العسكرية سابق الإشارة إليها من المسئولية ، لا خوفا كالعادة من " العسكر " ،ولكن لأن نظام كل من المعهد الفنى العسكرى ، والكلية الفنية العسكرى ، يقتضى إقامة داخلية للطلاب ، فضلا عما هو معروف عن المعاهد العسكرية من انضباط ملحوظ .

كذلك فإن كلا من وزارة الدفاع والأرصاد الجوية ليس لها " زبائن " من طلاب داخليين أو خارجيين.

وتبقى المشكلة فى كليات الجامعة القائمة ، ولا نقصد بهذا تخصيص جامعة عين شمس باللوم ، فهى ليست فريدة فى هذا ، وإنما هى " نظرية الأوانى المستطرقة " تحكم الموقف الجامعى فى كثير من أرجاء مصر ، حيث هناك بعض المواقع الجامعية التى خلت من تلك الآفة التى هى موضوعنا .

ففى كثير من أرجاء العالم ، تجد أولى الأمر عندما يقيمون جامعة ، يخططون لها وفقا لأصول التخطيط لمثل هذه المؤسسات .

ودون أن ندخل فى تفاصيل مثل هذا التخطيط ، يكفينا أن نشير إلى اختيار الموقع ..غالبا ما يكون خارج مناطق التكدس السكانى ، بل خارج المدينة كلية . وداخل البناء ، يكون هناك حرص - نظرا لاتساع المساحة التى تتوافر عندما نخرج من مناطق التكدس السكانى - على ألا تتضمن المبانى فقط ما يقام من قاعات دروس ومعامل ومكاتب ، وإنما : الملاعب ،والسكن الطلابى بكم ملائم ، بل وسكن لأعضاء هيئة التدريس ، فضلا عن العديد من مواقع الخدمات الطلابية ، من مكتبات وكافيتريات ، وأماكن عبادة ، وترويح ، وتسوق ... إلخ ، كل هذا بتخطيط ونظام وفق الأصول المتعارف عليها .

وعندما يقام مثل هذا الصرح العلمى الشامخ ، تجده يشد العمران إلى جواره ، وتجد السلطات المحلية حريصة على أن يكون هذا العمران متسقا مع الصرح العلمى المقام .

بهذه الطريقة تقوم الجامعة " بتحضير " المنطقة ، أى جعلها منطقة حضارية ..

لكن لو نظرت إلى ما حدث فى الكثرة الغالبة من الجامعات المصرية فسوف تجد أن الإنشاء لم يجئ وفق مخطط متكامل ، فلربما بدأت المسألة بكلية أو معهد ، ويتم هذا داخل مناطق التكدس السكانى ، تتكاثر شيئا فشيئا ، فتتحول المجموعة إلى جامعة !

ولأن المنطقة مزدحمة تجد الجامعة نفسها " مخنوقة " المساحة، يتزايد الطلاب إليها ، فلا تستطيع الامتداد الأفقى ، فتجور على مساحات الملاعب ، والمساحات الخضراء ، ولا بأس من العلو بالمبنى إلى أربع طوابق بغير مصاعد كهربائية ،وتتحول عمليات التعليم والتعلم بالضرورة فى مثل هذا المناخ إلى عمليات تلقين وخزن للمعلومات ، ويتحول الطلاب إلى " أوانى أو " صناديق " يسعى الأساتذة إلى ملئها ببضاعة معرفية ، أما القيم ، أما الاتجاهات ، أما المهارات العملية فعليها السلام !!

فإذا أضفنا إلى هذا ، التزايد المستمر للطلاب (يكفى أن تعلم أن تجارة عين شمس وحدها بها أكثر من خمسين ألف طالب ، وهو عدد يفوق جملة طلاب جامعات أمريكية وأوربية كبرى !) بنفس المساحة والإمكانات ، وفى ظل ظروف فقر مدقع يعيشه كثير من الطلاب ، تنتشر على الفور حول الجامعة المساكن التى لا تتوافر فيها ظروف إقامة كريمة ، لأنها رخيصة السعر تناسب حالة الطلاب المالية . وتنتشر هذه الدكاكين التى أشرنا إليها ، ويتوافد إلى المنطقة الباعة الجائلون من كل اتجاه . وفى ظل " الزحام " تنبت ثقافة متصلة يغلب عليها الفقر فى كل شئ .

وهكذا انقلب الحال ، فبدلا من أن تقوم الجامعة " بتحضير " المجتمع المحيط ، تساعد على زرع عشوائيات تكون تربة خصبة لقيم متهرئة وسلوكيات متدنية .

الغريب حقا أن تتفاقم مثل هذه الظاهرة ، فى الوقت الذى انفردت فيه جامعاتنا عن كثير من جامعات العالم بموقع جامعى هو " نائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع وشئون البيئة " ،وفى كل كلية ، وكيل لها أيضا لخدمة المجتمع ، فهل نهمس فى أذن هؤلاء العلماء الكرام بالمقولة الكريمة بأن " الأقربين أولى بالمعروف " ؟ ونقصد بالأقربين هنا الأقربين مكانا .

هل نستسلم لهذا الوضع ؟

كلا، فقد قامت جامعة أسيوط ، على سبيل المثال وسارت على غير هذا ، مما يؤكد أننا لن نعجز عن ممارسة التفكير الاستراتيجى العلمى .

وقامت فى السنوات الأخيرة جامعة حلوان بعيدا عن التكدس السكانى ، لكنها بدأت العمل والكثير مما هو ضرورى من الخدمات ناقص إلى حد كبير ، وتستكمله ببطء واضح .

لماذا تقوم جامعة الزقازيق – مثلا – على أخصب الأراضى الزراعية ، فيشكل قيامها اعتداء جسيما على طعام الملايين من أبناء مصر ؟

إنها تجاور مناطق صحراوية ، شاسعة تحتاج إلى التعمير ، فلم لا يفكر على سنوات طويلة ، فى بيع الأراضى المقامة عليها الجامعة ، ويشترط على المشترين أن يعودوا بها أراض زراعية ، وسوف تدر كثيرا من المال تقام به مبان جديدة أخرى فى المنطقة الصحراوية المجاورة ؟

ولجامعة عين شمس أراض واسعة فى أرض العبور ، يمكن أن يخطط لإقامة كليات الجامعة كلها عليها ، ولو استغرق ذلك سنوات طويلة ، ولن يكلف ذلك الدولة شيئا لأنها فى المقابل لو باعت أرضها بالعباسية (باستثناء قصر الزعفران الذى يجب أن يعود إلى وضعه السابق أثرا من آثار مصر الحديثة) ، فسوف تحصل الكثير من العائد الذى يمكن أن تمول به إنشاء المقر المقترح .

لقد تخلينا عن فكرة " الثورة " على المستويات السياسية والعسكرية ،وآمنا

بالنهج التدريجى فى التطور الاجتماعى ، لكننا بحاجة إلى " ثورة " فى التفكير للمستقبل تتطلب أفكارا جريئة ، وإقداما فى التنفيذ ، وشجاعة فى اتخاذ القرار .

إن التفكير الاستراتيجى هو طريق النهوض الحضارى ، وهو الشكل " الثورى " المراد ، فى صورة عقلانية ، على ألا يقعد بنا طول ما يمكن أن يستغرقه تنفيذ مثل هذا التفكير ، فمهما طال الزمن ، فإن العوائد ضخمة ، بدلا من هذا التفكير المتخلف الذى يقوم على منطق " الإسعافات الأولية " ، والحلول العاجلة ، ولو وازنا التكلفة فسوف نجد أن النهج الاستراتيجى ، يوفر الكثير ، لأن النهج الإسعافى تاريخ صلاحيته محدود ، نضطر إلى التكرار مرات ومرات ، وفى كل مرة ،تكاليف ، وتكاليف ...

ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد !!

جامعة الزرقاء الأهلية*

منذ أسابيع قليلة فوجئت " بفاكس " يأتينى من جامعة الزرقاء الأهلية بالأردن تخطرنى فيه بأنها قد اختارتنى لتكريمى فى مؤتمر كلية العلوم التربوية بها الثانى الذى يستمر من ٩-١١جمادى الآخرة ١٤٢٥هـ / ٢٧-٢٩ تموز) يوليو ٢٠٠٤، تحت شعار (الشباب الجامعى ، ثقافته وقيمه فى عالم متغير) ، وكان مؤتمرها الأول عن (التعليم العالى فى الأردن بين الواقع والطموح ، عام ٢٠٠٠) .

وهذه الجامعة كانت قد تأسست عام ١٩٩٤ باعتبارها جامعة خاصة ، ويرأسها منذ ذلك الوقت الدكتور إسحق أحمد فرحان ، ويرأس مجلس أمنائها الدكتور عبد اللطيف عربيات ، وكلا الرجلين من أقطاب العمل الإسلامى منذ سنوات بعيدة .

والدكتور إسحاق صنف من الرجال ، إن دار بخلدك صورة المربى المتئل للرسالة التى ينبغى أن يقوم بها فسوف تجده كذلك ، وإن أردت أن تستحضر صورة المسلم الغيور على دينه ، الواهب حياته لخدمته ، المتئل للكثير من قيمه فى فكره وأفعاله ، فسوف تجده كذلك ، وإن أردت أن تستحضر صورة السياسى العربى - نادر الوجود - الذى يحرص على الاستقلالية فى التفكير والعمل لمصلحة البلاد وخير الأمة ، وصاحب الإرادة الحرة التى لا تنافق أو تساير حتى تكسب الرضا والبقاء ، فسوف يقفز هو إلى الصدارة.وإن أردت أن تقول أنه هو كل ذلك ، وغيره مما يضيق به المقام ، لما تجازت الحقيقة .

ولا أدرى ، لماذا ، كلما رأيت الدكتور إسحاق ، تقفز على الفور إلى ذهنى صورة الشهيد عبد القادر عودة ، فى المرة الوحيدة التى رأيته فيها ، والمرة

---

* نشرت بجريدة آفاق عربية ، فى ٢٠٠٤/٨/٥

الوحيدة التى حضرت فيها لقاء للراحل حسن الهضيبى فى المركز العام بالحلمية فى صيف عام ١٩٥٤ ، وكان عائدا من رحلة طويلة فى الشام ، وكانت العلاقات بين الجماعة وضباط الثورة قد بدأت تحتقن ، حيث ما زلت أشعر بيد الشهيد عودة وهى تربت على كتفى داعيا لى بالفلاح والتوفيق ؟!

والجامعة التى تحظى بإدارة عالمنا الكبير لها طابعها الإسلامى المعلن ، وهى ميزة نادرة حقا فى الأردن ، حيث رسخ ملكها الراحل " حسين - " على الرغم مما قيل عنه - سياسة تقوم على التوازن العجيب العجيب بين كثير من التيارات والاتجاهات ، ففيها تجد تواجدا علنيا للإخوان المسلمين ، وللشيوعيين ، وللقوميين العرب ، وللبعثيين ، وغير هؤلاء وهؤلاء ٠

ومن هنا تعلن هذه الجامعة " تنبثق فلسفة الجامعة من عقيدتنا الإسلامية السمحة ، وحضارتنا العربية الإسلامية المتميزة ، والإيمان بوحدة أمتنا العربية والإسلامية وتكاملها ، والتوزان بين بناء الفرد المؤمن الواعى والمجتمع القوى المتماسك ، والربط بين التأصيل الفكرى والحضارى والتعامل مع مستجدات العصر ، وضرورة التميز فى تأكيد منهجية التفكير العلمى فكرا وسلوكا وعلما وعملا" ٠

وإذا كانت الجامعة تضم سبع كليات ، إلا أنك تلاحظ التميز وعدم التكرار مع الجامعات الحكومية ، وعلى سبيل المثال فهناك كلية تسمى (العلوم الطبية المساعدة) ، تجد أنها تسعى لفتح تخصصات التمريض والعلاج الطبيعى والتغذية وعلوم الصحة والبيئة وغيرها ٠ وفى كلية العلوم تركز الكلية على إعداد طلابها للعمل بعد تخرجهم فى تشغيل وإدارة النظم الحاسوبية وشبكات الحاسوب ، وتطوير نظم المعلومات وقواعد البيانات الخاصة لمختلف الوزارات والمؤسسات ، وكذلك فى مجال الفيزياء الطبية ، وأيضا تعليم الرياضيات فى المعاهد والمراكز والمدارس وغيرها ٠

كان موضوع المحاضرة التى طلب منى إلقاؤها فى أول فعاليات المؤتمر ،

تدور حول شعار المؤتمر نفسه ، وهكذا تحدثت عن الشباب واقعا وأملا ، وكذلك الجامعة ، والثقافة ، وعالمنا المتغير .

تساءلت فى مستهل المحاضرة عن مدى جواز كهل مثلى تجاوز السابعة والستين أن يتحدث عن الشباب ، مع اختلاف الزمان والسياقات الثقافية لجيلنا الممثل لخريف العمر ، وجيل الشباب الممثل لربيع العمر ؟ هنا أبرزت أن طبيعة المهنة التى أتاحها الله عز وجل لى ، وهى العمل بالجامعة ، أتاحت لى ألا أفارق الشباب منذ التحقت بالجامعة طالبا شابا عام ١٩٥٥ ، حتى اللحظة الحاضرة ، وبالتالى فأنا إذا كنت قد فارقته عمرا ، فلم أفارقه معايشة .

وكان أبرز ما حملته المحاضرة أعمدة عشر عبرت من خلالها عن طموحات ومسئوليات وآمال تناط بكل المهمومين بهموم الأمة وخاصة فى هذا الزمن الذى تكالبت فيه عليها أعتى الوحوش الضارية ، وتتلخص هذه الأعمدة العشر فى : الوعى بالذات الحضارية للأمة وعيا ترافقه حركة عمل وتطبيق ومجاهدة - التعمق العلمى - التثقف - حرية التفكير - التجديد - النضج العاطفى -المسؤولية - التمهر العملى - التربية السياسية - استشراف المستقبل .

وقد تضمن المؤتمر العديد من البحوث مثل : التعليم الجامعى والحراك الاجتماعى لدى خريجى الجامعات الفلسطينية للدكتور رائد حسن الحجار - الإحباط والاغتراب لدى الشباب فى ظل العولمة ، للدكتور سلطان بن موسى العويضة - الشباب الجامعى والهوية الثقافية فى ظل العولمة الجديدة ، دراسة ميدانية على طلبة جامعة دمشق للدكتور أحمد كنعان - اتجاهات طلاب الجامعة نحو ثقافة العنف وثقافة الحوار للدكتور أحمد سيف حيدر - التغيير فى نسق القيم لدى الشباب الجامعى ، للدكتور عبد اللطيف محمد خليفة ..إلخ

وكان التمثيل من البلدان العربية جيدا ، حيث كان هناك أربع من فلسطين لم تمكنهم سلطات الاحتلال الإسرائيلى من الحضور ، وواحد من المغرب ، وآخر من الجزائر ، وواحد من سلطنة عمان ، واثنان من اليمن ، واثنان من السعودية

، وأربع من مصر ، وواحد من سوريا ، وواحد من الكويت ، وآخر من البحرين) وإن كان عراقيا) ٠٠٠وهكذا٠

وقد أدهشنا وجود الجامعة فى منطقة صحراوية من شرق الأردن ، فى محافظة الزرقاء ، وتبين لنا أن ذلك أمر مقصود - وفقا لتعبير الدكتور إسحق - حتى " نوقف التصحر البيئى ، والتحصر الفكرى " ، وذلك ، لعمرى ، ذكاء يؤكد أن العمل الجامعى ، وإن كان يقوم على رأس المال الخاص ، الذى يستهدف - بطبيعته - الربح والتجارة ، لكن القائمين به عندما يحملون رسالة فكرية تنطلق من عقيدة راسخة تقوم على النظر إلى الحياة الإنسانية نظرة تؤكد على الشمول والتكامل ، لا تقف عند حد الربح والتجارة وإنما تستغل رأس المال الخاص فى خدمة الرسالة الفكرية ٠

ومن هنا فليس عجبا أن يحمل شعار الجامعة العديد من المعانى الملخصة لرسالة الجامعة ، ففيه هلال وسط بوابة يدل على سمو النظرة الإيمانية وعلوها ، وفيه غصنا زيتون يرمزان للعطاء الذى تمثله الشجرة المباركة وفوقها الكتاب رمز العلم ، والريشة رمز الكتابة بالقلم ، كما نجد فيه اسم الجامعة باللغة الإنجليزية أسفل الشعار ليرمز إلى أهمية التفاعل مع الثقافات العالمية والتواصل الحضارى ٠ وكل ألوان الشعار تشتمل على ألوان العلم الأردنى ، مما يؤكد " البعد الوطنى " ، وهذا ينفى ما يتهم به العالمون من منطلق إسلامى بإهمالهم هذا البعد ٠

من مصر ٠٠تحية إلى الجامعة العظيمة ، ورئيسها الدكتور إسحاق فرحان ٠

جامعة تحت الحصار*

مسكينة حقا جامعة عين شمس ..!

ليس هذا حديثا خاصا عنها أو عن الكاتب ، فهى تضم ما لا يقل عن مائة ألف من زهرة شباب الأمة ، وعدة آلاف من الأساتذة الجامعيين والفنيين والعمال والإداريين ، والكاتب شاهد عَيَان ، ويمكن أن تكرر هذه الكلمة فى وصف الكاتب بأنه أيضا " عَيَان " !!

صحيح أن هذه الجامعة تشترك مع غيرها من الجامعات المصرية فى عدد من مظاهر الحصار ، لكنها تنفرد عن معظمها بعدد من العوامل الضاغطة التى تجعلها أكثر تعرضا للحصار:

فمثلما نردد دائما أن مصر تنفرد بموقع جغرافى فريد بين دول العالم ، حيث أنها ملتقى ثلاث قارات ، فكذلك جامعة عين شمس ، فهى ملتقى خمس مناطق ، كل منها تشكل ما يشبه مدينة كاملة ، بل بعض دول الخليج ! فهى ملتقى مصر الجديدة ، ومدينة نصر والعباسية ، ووسط القاهرة ، وشمال القاهرة بما فيها من ضواحى بدءا من منشية الصدر ، ومرورا بكوبرى القبة وحمامات القبة وسراى القبة والزيتون وحلمية الزيتون والمطرية فعين شمس فعزبة النخل ، حتى المرج ، مما يجعلها منطقة مواصلات ومرور كثيفة تحيط بها من كل جانب تكاد تخنق الحركة منها وإليها .

وهى لم تنشأ نشأة طبيعية ، بحيث تختار لها مساحة واسعة تنشأ عليها كلياتها ، بل نشأت نتيجة تجميع عدد من المدارس والمعاهد العليا المتناثرة فى أماكن شتى ، وخصص لها قصر الزعفران ، وهو بطبيعة الحال له معماره الخاص الذى يعينه على أداء وظيفة بعينها ، ليس من بينها أن يكون مكانا

---

* نشر فى جريدة الوفد ، فى ٢٠٠٤/١١/٢٨

للتعليم ، لكنها سياسة الثورة الخاطئة فى التعامل مع " القصور الملكية " التى كان ينبغى الحفاظ عليها آثارا تاريخية رفيعة المستوى ، عالية القيمة .

كنت يوما عائدا من اجتماع بالمجالس القومية المتخصصة متجها إلى مكتبى خلف الجامعة ، لإعداد بعض الأوراق وتجهيز محاضرة اليوم لطلاب الدراسات العليا بكلية التربية التى تبدأ فى الثالثة ، ولم أستغرق من الوقت من المجالس قرب التحرير حتى مبنى الكاتدرائية فى العباسية إلا ثلث ساعة ، وهى فترة معقولة ، وعندما نظرت إلى الساعة كانت تشير إلى الثانية عشر ظهرا ، فلما وصلت مكتبى ، كانت تشير إلى الواحدة إلا ربع ، أى أن المسافة من الكاتدرائية إلى خلف الجامعة وهى لا تزيد عن نصف كيلومتر على وجه التقريب ، استغرقت هذا الوقت كله!

ولو استطاع خبير أن يحسب قيمة ساعة العمل نقدا لكل من كان يمر راكبا ، وهم بالمئات كل خمس دقائق فى هذه المنطقة ، وكذلك كم الوقود المستهلك ، ولو استطاع طبيب أمراض عصبية ونفسية أن يرصد درجة ونوع الغليان النفسى والعصبى الذى كان عليه كل راكب ، إلى غير هذا وذاك من خسائر لأدرك درجة الضياع والهدر لبعض مظاهر ثروتنا القومية ، بشريا وماديا ، لكننا لا نفكر بهذه الطريقة العلمية ، وربما نسمع تعليقا مهونا " : قل يا باسط " أو تعليقا ساخرا " : يعنى يا أخى رايح الديوان " ؟!

كيف يحدث هذا ؟

تجئ طوابير السيارات من غمرة متجه كثير منها إلى ميدان العباسية قاصدا شارع الخليفة المأمون فى ما لا يقل عن خمس حارات ، لتلتقى مع طوابير أخرى قادمة من صلاح سالم والعروبة قاصدة أيضا الخليفة المأمون ، فى حوالى ثلاث حارات . هذه الحارات الثمان تفاجأ " بالبعبع " قابعا أمام كلية التجارة متمثلا فى عدد من المصفحات العسكرية للأمن المركزى ، عليها جنود كالوحوش يمسكون بالهروات الغليظة والأسلحة سريعة الطلقات ، وغير هذا

وذاك من أسلحة القمع وإرهاب كل من تسول له نفسه من الطلاب أن يتحرك معبرا عن احتجاج على موقف أو قول أو حادث وطنى أو عالمى أو عربى 00هذه السيارات تقتطع ثلث عرض الشارع ، ولو لبضع عشرات الأمتار ، فلا يمر من الثمانية طوابير من السيارات إلا اثنان ، فتتكدس السيارات ، ويمتد " ذيلها " حى يصل إلى الكاتدرائية ، ويضيع الكثير من وقت وجهد وأعصاب ألوف من الناس ، منهم أطباء ومهندسين وأساتذة ومحامين وعمال وطلاب وربات بيوت ومسنين ومرضى ، خوفا من مظاهرة هنا أو هناك من شباب المستقبل !

فإذا ما خرجت من هذه المحنة اليومية وعدت معى قاصدا شارع الزعفران ، بين الجامعة والمدينة الجامعية قاصدا مساكن أعضاء هيئة التدريس ، سوف تجد فى هذا الشارع ما أتحدى به مسئول المرور أن يمر به ، بشرط ألا يعلم بوجوده أحد ليرى ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر!

سوف يجد عشرات " الميكروباسات " التى تجئ بمئات الطلاب من محطة مترو الأنفاق ثم يستدير كل منها لتعود من حيث أتت ، دون أن يكون هناك مكان " للدوران " فتتوقف حركة المرور تماما ٠٠٠كل دقيقة يحدث هذا ، فيكون تكدس وتوقف واختناق يكرر مأساة ميدان العباسية ، فضلا عن مظاهر أخرى من فوضى لم أر مثيلا لها فى أى دولة من الدول ، عربية أو أوربية أو أمريكية ٠

وأمام الباب الجانبى لدخول الطلاب يضيق الشارع كثيرا فهو شارع جانبى ، تربض كذلك سيارات مصفحة ، عليها جنود غلاظ تحسبهم يستعدون لمواجهة عدو مثل الإسرائيليين الذين يربضون على حدودنا يذيقون إخواننا الفلسطينيين الذل والمهانة والدمار والقتل ، أو يستعدون لمواجهة العدو الأميكى الذى راح يعربد فى كل أنحاء العالم قتلا وتدميرا وإرهابا للعرب والمسلمين ٠٠٠لكن كلا ، ليس هؤلاء هم أعداء اليوم ، حتى لو مددت يدك تحسس على رقبتك فوجدت

حذاء إسرائيلى أو أمريكى ..إنهم أصدقاء اليوم ...كلا ، بل " ياريت " ، إنهم " سادة " اليوم .

ليست هذه هى المرة الأولى التى أكتب فيها عن هذا الموضوع ، لكن ، لأنه مستمر منذ أربع سنوات ، ولأننى أمر به يوميا ، فقد أصبح همّا يحرق أمامى كل الأوراق التى تحاول الدولة أن تلعب بها علىمائدة " حقوق الإنسان " و " الديموقراطية " و " المشاركة المجتمعية " و " حقوق المرأة "...إلى غير هذا وذاك ، مما يحسبه الظمآن ماء ، وما هو بماء ، ويحسبه المريض دواء فإذا به "مخدرات!! "

الغريب ، أن هناك ساحة واسعة خالية بجوار كلية التجارة تستطيع مصفحات الأمن المركزى أن تربض فيها ، وبالتالى تتوارى قليلا عن أعين ألوف المارة الذين يستفزهم هذا المنظر ، و " تفك " الاختناق المرورى الرهيب ، وتنقذ ألوفا من الجنيهات يوميا تضيع لهذا السبب ، حتى إذا تحرك أعداؤها من شباب المصريين الطلاب تسرع لتنقذ مصر من هذا الخطر الداهم ، والمصيبة العظمى ، لكنها تفضل ، فيما يبدو أن تكون هكذا فى هذا الموضع لتمثل " العين الحمراء "لا للطلاب وحدهم وإنما لكل مصرى يمر بالطريق.

والشئ نفسه بالنسبة للقوة الرابضة أما باب الطلاب الجانبى ، وعلى بعد عشرة أمتار فقط توجد ساحة واسعة ، تستطيع هذه القوات أن تربض فيها ، و " تلحق " أى حركة عدائية من قوات العدو الطلابى .

عندما تتمادى أمريكا فى جبروتها وبطشها بحجة محاربة الإرهاب ، نقول لها :كفوا أيديكم عن القهر والظلم والاحتلال يختفى الإرهاب ، ويؤسفنا حقا أن نردد نفس القانون التاريخى الاجتماعى النفسى لدولتنا السنية : حيث يكون ظلم ، يكون عنف مضاد لرفع هذا الظلم ، وحيث يكون قهر وكبت ، يكون رد فعل عكسى مساو له فى القوة مضاد فى الاتجاه ...هكذا تعلمنا منذ التحقنا بالمدرسة على يد مدرسى العلوم!

هذا العالم المتميز*!

تعودنا فى أجهزة إعلامنا المقروءة والمسموعة والمشاهدة أن أن نحتفى غاية الاحتفاء بمن يهزون وسطهم رقصا ومن يهزون قدمهم لعبا بالكرة ، لكن من يهزون عقولهم بالتفكير والعلم ، فلا أحد يشعر بهم ، فضلا عن أن يحظى باهتمام ورعاية ، إلا المحيطين بهم. ولولا أن العالم قد اهتم بأحمد زويل منذ فترة ، ثم أعطاه الجائزة الشهيرة ، فلربما لم نعره هذا الاهتمام الذى حظى به أخيرا .

ولعل هذا يوقظنا على تلك الحقيقة التى تقول أن المفكرين والعلماء هم القوى الحقيقية للتقدم ، وهم الذين يفجرون طاقات الطبيعة والإنسان فننعم بمزيد من الرفاهية والمتعة . أما العالم المتميز حقا الذى أشير إليه اليوم فهو الدكتور فؤاد أبو حطب أستاذ علم النفس بتربية عين شمس ورئيس الجمعية المصرية للدراسات النفسية.

منذ ما يقرب من عام ، حضرت جانبا من فعاليات المؤتمر السنوى الذى تعقده الجمعية ، وكان بدار الضيافة بجامعة عين شمس ، فإذا بى أرى الجمهرة الكبرى من علماء وأساتذة علم النفس فى جميع الجامعات المصرية وقد التفوا حول هذا المؤتمر ، ثم إذا بى أشعر بقدر من الغيرة أن استطاع د.فؤاد ، وطوال سنوات طويلة ، بحنكة ملحوظة ومهارة قيادية واضحة ، أن يجمع كل ألوان الطيف فى علم النفس تحت هذه المظلة الواحدة ، وهو الأمر الذى طالما حلمت بتحقيقه بين أساتذة وعلماء التربية ، فإذا بنا نسقط تحت سنابك خيول القبلية التى بدت أولا فى شكل فكرى فإذا بها بعد ذلك تكشف عن وجهها البراجماتى القبيح الذى أصبح معروفا ومشهورا ،وأدى طول تعودنا عليه

---

* نشر بجريدة الميدان ، فى ١٩٩٩/١٢/٢٨

أن خيل إلينا وكأنه قد أصبح سمة لصيقة بنا ، لا قبل لنا بالتغلب عليها ، مهما بذلنا من جهد ... ويفشل الحلم!

وأحمد الله أن هذه الغيرة التى شعرت بها كانت من النوع الحميد الذى يجعلنى أكتب ما أكتب اليوم مقدرا لعالمنا العظيم مهنئا له شادا على يديه مؤازرا له ، داعيا الله أن يحشرنى فى زمرة الذين يعملون ويسرهم أن يعمل آخرون ، وألا أقع فى هوة حقد أسود يحرق القلب فيجعله ينفث سما ، غيظا وكمدا ، وهى سمة بارزة فى هؤلاء الذين لا يعملون ويسوؤهم أن يعمل آخرون ، وإن لم يعد فى العمر بقية تتيح لى أن أحلم مرة أخرى بأن أفعل مثل ما فعل د.فؤاد .

وأنت لو حاولت أن تقتفى أثر أنشطة عالمنا الجليل فسوف تأخذك دهشة تجعلنى أسرع بمطالبتك بأن " تمسك الخشب " ، وتدعو له بمزيد من الصحة والعافية والتوفيق ، فهو يحرص على استمرار ممارسة التدريس فى قاعات المحاضرات إيمانا منه بأن هذه قيمة أساسية من قيم الأستاذ الجامعى الحقيقى ، وهو لا يكاد يترك مؤتمرا من المؤتمرات التربوية والنفسية داخل مصر أو خارجها إلا ويشارك فيه بإيجابية وفاعلية .

وعالمنا المتميز يشارك فى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا والمجلس القومى للتعليم (شعبة التعليم الجامعى) ومجمع اللغة العربية ، ويدير أنشطة الجمعية المصرية للدراسات النفسية المتعددة ، والتى من أبرزها هذه المجلة العلمية الرصينة التى تصدر بانتظام منذ عدة سنوات .

وسوف يذكر التاريخ كيف أن عالمنا العظيم قد استطاع أن ينشىء صرحا علميا تفخر به مصر حقا هو المركز القومى للامتحانات والتقويم ، ولولا عقبات وعراقيل " كجلمود صخر حطه السيل من عل " ، قيدت حركته ، لكان قد استطاع أن يعلو بقامة هذا المركز أعلى مما تركه عليه!

وعالمنا المتميز الدكتور فؤاد أبو حطب يقف فى مقدمة هذا الصف من علمائنا الذين لا يتوقفون عن التأليف العلمى المتخصص ، مهما طال بهم العمر

، وعلت بهم المراكز والمواقع ،وتضافرت عليهم المشاغل والهموم ، وهى مؤلفات تتسم بالأصالة والجدة والعمق ، حتى لقد نال عن بعضها ، منذ سنوات طويلة ، جائزة الدولة التشجيعية ، وفى عدد من هذه المؤلفات ، تشاركه رفيقة عمره ، د٠آمال مختار صادق أستاذ علم النفس بتربية حلوان ، ونائبة رئيس جامعة حلوان سابقا ٠

من رحم كلية التربية ..
وُلدت جامعة عين شمس*

تعتبر جامعة عين شمس ثالث جامعة فى تاريخ مصر الحديث ، بعد ظهور جامعة القاهرة عام ١٩٢٥ كجامعة حكومية ، وكانت قد ظهرت كجامعة أهلية عام ١٩٠٨ ، ثم جامعة الإسكندرية التى بدأت كفرع لجامعة القاهرة عام ١٩٣٨ ، ثم أصبحت جامعة مستقلة عام ١٩٤٢ ، وبطبيعة الحال كانت قبل كل هذه الجامعات ، جامعة الأزهر التى ظهرت إلى الوجود فى عام ٩٧٢ م .

ومن حق جامعة عين شمس أن نزهو بتاريخها الذى يعتبر حديثا نسبيا ، حيث لا يقاس عمر المؤسسات العلمية بمجرد المساحة الزمنية التى عاشتها بقدر ما يقاس بحجم العطاء العلمى والتأثير على مجرى التطور الحضارى ، وعلى هذا الطريق يمكن أن تُساق الأدلة والشواهد المتعددة على عراقة هذه الجامعة العتيدة .مما يضيق النطاق عن مجرد الإشارة إلى عناوين .

وإذا كان من حق جامعة عين شمس أن تحتفل بعيدها الخمسينى ، فمن حقها علينا أيضا ، وخاصة من أمضوا عشرات السنين مثل كاتب هذه السطور فى رحابها ، أن يسطروا هذه السطور تحية لها وتقديرا ، دون أن يعنى العنوان سلبا لأية ميزة للجامعة العريقة ، وإنما هو انتهاز للفرصة كى نسجل لكلية التربية ميزة تختص بها ، علينا تسجيلها ونحن فى غمرة هذه

---

* محاضرة أعددتها مقترحا أن أمثل بها الكلية فى الاحتفال بمرور خمسين عاما على إنشاء الجامعة ، فإذا بالاستجابة تجئ محبطة من مسئولى الكلية فى ذلك الوقت.

الاحتفالات ، خاصة وأن هذه الكلية هى أحد فروع دوحة الجامعة موضوع الحديث ٠

وكان ظهور جامعة عين شمس إلى الوجود على يد طه حسين عندما كان وزيرا للمعارف (التعليم) عام ١٩٥٠ فى وزارة الوفد ، وهذا تاريخ معروف أو شبه معروف ، أما الذى قد لا يعرفه كثيرون فهو أن هذه الجامعة المرموقة " تخلقت " فى رحم كلية التربية ، أما كيف كان ذلك كذلك ؟ فهذا هو ما نود إيضاحه فى المقال الحالى ، والذى يتطلب منا عملية حفر سريعة فى الجذور التاريخية إلى ما قبل ظهور جامعة عين شمس ، حيث الإرهاصات الأولى التى كونت كلية التربية ٠

فحتى أواخر القرن التاسع عشر كانت الفكرة الشائعة هى أن من عرف علما معرفة جيدة ، يستطيع أن يعلمه للآخرين وهو ما يسمى الإعداد الأكاديمى ، ومن هنا فبعد فترة من ظهور المدارس العليا التى أنشأها محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر ، استعان بخريجيها كى يقوموا بالتدريس فى مراحل التعليم الحديث المختلفة حتى لا يضطر إلى الاستعانة بمعلمين أجانب كما حدث فى بداية الأمر ، وبالتالى لم نشهد معهدا علميا لإعداد المعلمين ٠

وفى عام١٨٧١ كان بسراى درب الجماميز (مكان المدرسة الخديوية) جملة مدارس عليا ، عدا ديوان الوزارة والمكتبة الخديوية (دار الكتب) ، وعدا مدرجا أنشئ خصيصا للاحتفال بالامتحانات التى كانت تجرى سنويا أمام الخديوى أو نائبه ترغيبا فى الإقبال على العلم وتنشيطا للتلاميذ ٠ وقد رأى على مبارك – وكان صاحب فكرة إنشاء هذا المدرج – أن ينتفع به طوال العام بدلا من قصر الانتفاع به على موسم الامتحانات فقط ، ففكر فى أن تلقى به محاضرات عامة لكبار الأساتذة ، وفعلا أخرج فكرته إلى حيز التنفيذ فى يوليو سنة ١٨٧١ واختار اسم " دار العلوم " علما على هذا المكان مجاريا فى

هذه التسمية مسميات المعاهد العلمية القديمة التى عرفت فى الحضارة الإسلامية " كبيت الحكمة " ٠

ثم تطورت الفكرة لدى على مبارك فالتمس من الخديوى إسماعيل فى ٣٠ يوليو ١٨٧٢ الموافقة على اختيار خمسين طالبا من أبناء الأزهر ، بالامتحان ، ليدرسوا دراسة نظامية فى هذا المكان بهدف إعداد معلمين لتدريس مواد التعليم المختلفة التى كانت تدرس بالمدارس باللغة العربية ، وأن يكون اسمها هو نفسه "دار العلوم" ، وبالتالى كانت دار العلوم أول معهد تعليمى فى مصر يتخصص فى إعداد المعلمين ٠ ومع هذا فقد ظلت فكرة الإعداد الأكاديمى هى المسيطرة بدليل خلو مناهج المدرسة فى سنواتها الأولى من أى مقرر فى التربية وعلم النفس ٠

وبعد ظهور مدرسة دار العلوم بعامين ، أى فى عام ١٨٧٤ كتب رياض باشا إلى الخديوى إسماعيل يقترح إنشاء ما أسماه " دار المعلمين " ، وكان فى هذا أكثر تقدما على طريق الإعداد المهنى من على مبارك ، فهو بعد أن نقد حال التعليم القائم ، أرجع ذلك إلى جملة من الأسباب ، والتى كان من أبرزها " تأخر وضعف طرق التعليم التى كانت سائدة " ٠ وبعد أن أشار إلى بعض الجوانب المقترحة ، أكد على أنه " ينبغى لتلامذة المدرسة المذكورة دروس كافية من فن طريقة التعليم الموصلة إلى معرفة كيفية حسن التدريس بالطريقة المرغوبة ٠٠٠"

لكن يبدو أن الظروف المضطربة التى واجهها حكم الخديوى إسماعيل حالت دون أن تعرف هذه الدار طريقها إلى النور ٠

ثم لاحت الفرصة مرة أخرى عندما تشكلت لجنة ضخمة لتطوير التعليم فى مصر وصدر عنها أول تقرير فى تاريخنا كله عام ١٨٨٠ كان من ملامحه النص على إنشاء ما سمى " بمدرسة المعلمين المركزية " **Ecole Normal Central** ، ضمت إليها دار العلوم ٠

ومنذ أن أنشئت هذه المدرسة سنة ١٨٨٠ وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى تعرضت لكثير من التغييرات سواء من ناحية (الإسم) أو مدة الدراسة ، أو (الأقسام) أو الانفصال أو التوحيد ، المهم أن الشكل الذى ورثناه حتى أواخر العشرينيات هو ما كان يسمى مدرسة المعلمين العليا ، والتى ضمت جانبى الإعداد : الجانب الأكاديمى ، والجانب المهنى .

وبعد أن أنشئت الجامعة الحكومية عام ١٩٢٥ وجاء عام ١٩٢٨ كان لم يبق سوى عام واحد لتتخرج بعده أولى ثمرات كليتى الآداب والعلوم ، لذلك استقدمت وزارة المعارف خبيرين أجنبيين للنظر فى كيفية تطوير إعداد المعلم فى مصر ، وكان أولهما هو المستر(مان) مفتش المدارس وكليات المعلمين بانجلترا ، والثانى هو الدكتور (كلاباريد) أستاذ علم النفس بكلية العلوم بجامعة جنيف ليدرسا نظام التعليم فى مصر ، وبصفة خاصة نظام إعداد المعلمين .

وكان من أهم ما جاء فى التقرير الذى وضعه المستر(مان) نقده لوجود مدرسة المعلمين العليا مع وجود كليتى الآداب والعلوم فى الجامعة المصرية ، فكتب يقول :

" يصعب من الوجهة الاقتصادية تسويغ إبقاء مدرستى (الأدق : قسمى) المعلمين العاليتين الأدبية وفيها ٥٥٩ طالبا ، والعلمية وفيها ٣٥٨ طالبا مع وجود كليتى الآداب والعلوم اللتين ليس فيهما سوى ١٨٩ طالبا فى الأولى ، و٩١ فى الثانية ، فى حين أن ما يدرس فى كل من المدرستين والكليتين إنما هو واحد ، ويحسن أن يكون واحدا . وغنى عن البيان أن مضاعفة الأمكنة والمعدات وعدد المدرسين والموظفين لا تستدعى كثرة النفقات فحسب ، بل تؤدى إلى ضعف الإنتاج فى هذه المعاهد بسبب توزع الجهود ، وفضلا عن ذلك ، فإن جعل إعداد المدرسين متصلا بالجامعة اتصالا وثيقا حيا إنما هو انتهاج لسنة تطور طبيعية قد انتشر الأخذ بها إلى مدى بعيد فى تطور التعليم فى العصر الحاضر " .

ونتيجة لهذا تقرر بالفعل الأخذ برأى (مان) وأنشئ معهد التربية العالى للمعلمين سنة ١٩٢٩ وتصفية مدرسة المعلمين العليا ، على أساس أن يتلقى هذا المعهد خريجى الجامعة الذين يرغبون فى العمل بالتدريس ويزودهم بالعلوم التربوية والنفسية ، وبالتالى يكون الإعداد " الأكاديمى " المتخصص هو من شأن كليات الجامعة ، ومن ثم يقتصر المعهد على الإعادا المهنى (التربوى والنفسى) ٠

على أن مدرسة المعلمين العليا عادت مرة أخرى للظهور عام ١٩٤٦ ، بعد أن تقرر تخلى دار العلوم عن دورها فى إعداد المعلمين لتصبح إحدى كليات جامعة فؤاد الأول (القاهرة) ٠

فلما تولى طه حسين أمر وزارة المعارف عام ١٩٥٠ ، كان معروفا عنه عدم الاقتناع بوجود المعلمين العليا ، خاصة أنها كانت خاضعة لهيمنة وزارة المعارف ، فضلا عن كراهية له كانت معروفة للعلوم التربوية على وجه العموم ، ومدرسة المعلمين العليا بصفة أخص نظرا لما كانت تلاقيه من إقبال للطلاب عليها أكثر من الجامعة بحكم ما كانت تضمنه لخريجيها من فرص عمل فى وظائف التدريس ٠

من هنا فقد قرر طه حسين إلغاء هذه المدرسة ، على أن تكون أقسامها الأدبية نواة لكلية آداب جديدة ، وتكون أقسامها نواة لكلية علوم جديدة أيضا ، ومنهما تُنشأ جامعة جديدة سميت جامعة إبراهيم باشا – عين شمس الآن – أسوة بالعادة التى جرت حيث كانت جامعة القاهرة قد سميت على اسم الملك فؤاد ، وجامعة الإسكندرية على اسم الملك فاروق ، وكان هناك قرار سابق عام ١٩٤٩بإنشاء جامعة فى أسيوط – لم ينفذ – باسم جامعة محمد على باشا الكبير ، وضمت إلى الجامعة الوليدة بعض المعاهد العليا التى كانت قائمة بعد تحويلها إلى كليات مثل الهندسة والتجارة والزراعة وغيرها ، كما ضم معهد التربية العالى للمعلمين ، وإن استمر معهدا يستقبل فقط خريجى الجامعة ،

والذى تحول إلى كلية تربية عام ١٩٥٦ ، كما عادت المعلمين العليا للظهور مرة أخرى عام ١٩٥٢ باسم كلية المعلمين ٠

فكأن جامعة عين شمس قد تخلقت بالفعل فى رحم المعلمين العليا ٠ ويبدو أن هذا النهج قد صار أسوة فى كثير من الجامعات ، فعادة ما تكون هناك مبادرة فى محافظة ما لإنشاء كلية للتربية ، وبعد فترة ترغب الأقسام الأدبية فى الاستقلال مكونة كلية للآداب ، والأقسام العلمية مكونة للعلوم ، مما يسهل ظهور جامعة جديدة ، وهو السيناريو الذى عايشته منذ بدء ظهور كلية التربية – على سبيل المثال – فى الزقازيق ، وما تمخض عنها من ظهور جامعة الزقازيق ، ونفس الشئ حدث فى كل من جامعات طنطا والمنصورة وشبين الكوم وغيرها ٠

وربما يتوقف القارئ ليسأل : إذا كانت جامعة عين شمس قد تخلقت فى رحم المعلمين العليا ، فكيف يتفق هذا مع العنوان الذى يحمل اسم كلية التربية ، والتى ضمت للجامعة بعد ظهورها ؟

الحق أن هذا سؤال مشروع ، ويبدو أن هناك توضيحا لابد منه٠٠٠

فكلية التربية إذا كانت قد ظهرت باعتبارها كلية للدراسات العليا فقط ، إلا أنها الآن تضم ما كان يعرف بمدرسة المعلمين العليا (ثم كلية المعلمين فيما بعد) ، والتى كانت تقتصر على قبول خريجى الثانوية العامة لمرحلة الليسانس والبكالوريوس فقط ، وكلية التربية القديمة التى كانت تقتصر على قبول خريجى الجامعات ، وبالتالى يصبح ما نذهب إليه ناطقا بالمسار التاريخى الصحيح ولم يجئ تعسفا وإدعاء ٠

ولو أتيح للقارئ أن يطلع على الكتاب الذهبى لمدرسة المعلمين العليا الذى أصدرته ما كان يسمى بجمعية المعلمين عام ١٩٣٧ ، فسوف يذهله هذه القائمة الطويلة من أسماء نجوم لمعت فى سماء الثقافة والعلوم والسياسة فى

مصر ، وخاصة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ونشير إلى بعض هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر:

- محمد السباعى ، أديب كبير ووالد الأديب الراحل يوسف السباعى (١٨٩٩) – سليم حسن (١٩١٢) مؤرخ المصريات المعروف ، وصاحب موسوعة تاريخ مصر القديمة – شفيق غوربال ، المؤرخ صاحب أول مدرسة فى تاريخ مصر الحديث (١٩١٥) – إسماعيل القبانى ، والسيد يوسف ، اللذان كانا وزيرين للتربية – الدكتور على مصطفى مشرفة ، العالم الشهير ، والثلاثة تخرجوا من القسم العلمى عام ١٩١٧ – الدكتور محمد عوض محمد ، أستاذ الجغرافيا الشهير (عام ١٩٢٠) – د٠عزيز سوريال عطية ، ود٠ محمد فؤاد شكرى ، ومن رواد مدرسة تاريخ مصر الحديث (عام١٩٢٧) – أحمد نجيب هاشم ، ود٠عبد العزيز السيد (١٩٢٨) ، وزيرا تربية سابقين ، والثانى كان كذلك أول وزير للتعليم العالى – د٠عبد العزيز القوصى ، رائد علم النفس فى العالم العربى (١٩٢٨) – د٠ زكى نجيب محمود (١٩٣٠) المفكر الراحل المعروف ٠

شروخ فى جدار كليات التربية*

فى رائعته الشهيرة (قصر الشوق) صور لنا نجيب محفوظ حوارا بين السيد أحمد عبد الجواد وابنه (كمال) ، بعد أن حصل على البكالوريا (الثانوية العامة) عن المدرسة العالية التى ينوى الالتحاق بها ، فلما أجاب الإبن بأنها (مدرسة المعلمين العليا) التى كانت قائمة فى العشرينيات ، استنكر الأب ذلك استنكارا شديدا حيث وصف المهنة بعبارات مثل " مهنة تعيسة لا تحوز احترام أحد من الناس " ، ويندر أن تجذب أحدا من أولاد الناس الطيبين ، أما المدرسة فقد اعتبرها من " المدارس الحقيرة " !!

ولو قدر للسيد أحمد عبد الجواد أن يطلع اليوم على ما حدث خلال السنوات القليلة الماضية من حيث احتلال كليات التربية لمواقع متقدمة فى نتائج التنسيق لذهل الرجل ، فهل حدث هذا التغيير نتيجة لأن المجتمع تنبه أخيرا إلى قيمة مهنة التعليم ورد لها اعتبارها ، فارتفعت مكانة كليات التربية أم أن كليات التربية أصبحت تقدم برامج على قدر عال من الكفاية كى تعد معلمين على قدر عال من الكفاءة ؟

كلا ، لا هذا ولا ذاك .

فلأسباب ليس هنا مكان لذكرها أصبح دخل كثير من المعلمين ، خارج المرتب ، يتجاوز كثيرا دخل جماهير غفيرة من الأطباء والمهندسين ، وذلك لأن المعلم لم يعد يبيع بضاعته العلمية فى منافذ التوزيع الرسمية بفصول المدارس ، وإنما خارجها ..فى البيوت .

التحسن إذن لم يكن رادعا إلى تحسن فى نظم وبرامج كليات التربية بأنواعها المختلفة ، فالمفارقة العجيبة هى أنه فى الوقت الذى يزداد فيه الإقبال

---

* نشرت بجريدة الأسبوع فى ٥ يناير ١٩٩٨

على كليات التربية ، فى الوقت الذى تكثر فيه الشقوق والشروخ فى جدارها نتيجة جمود نظمها ونتيجة تداخل أنواعها ونتيجة تخلف برامجها ، مما يستدعى أن ندق الأجراس حتى نستنفر القوى المسئولة لسرعة إنقاذها .

وفى مقابلة مع الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى ، سمعت منه أن الوزارة معنية ببحث أوضاع كليات التربية (النوعية) لتطويرها ، وكان ردى على سيادته أن هذا بطبيعة الحال جهد مشكور منه لابد من مساندته وتعضيده ، لكن الأفضل أن يتم ذلك فى إطار شامل لسياسة إعداد المعلم بحيث نفكر فى تطوير كليات التربية جميعها بأنواعها المختلفة .

ولم تكن ظروف المقابلة تسمح بمناقشة تفصيلية ، فلما قرأت منذ أيام معدودات ما مفاده إعادة تأكيد ما سمعته من د. مفيد ، خاصا بكليات التربية النوعية ، كان من الضرورى أن ننتهز الفرصة لإعادة تأكيد وجهة نظر أومن بها كأوقى ما يكون الإيمان .

إن كليات التربية النوعية إنما هى فئة من فئات كليات إعداد المعلمين فى مصر ، وتطويرها وحدها دون سائر الفئات قد يحسن من أوضاع هذه الكليات ، لكنه لن يحسن من إعداد المعلمين بفائتهم المتعددة بالصورة التى تكون منهم قوة دفع فى النهوض الحضارى .

لقد ظهرت كليات التربية النوعية خارج الجامعات ، على حين غفلة عام ١٩٨٨ ، بدعوة توفير معلمين لبعض التخصصات التى لم تكن كليات التربية تعدها ، وكتبنا فى حينه منبهين إلى خطأ هذه الخطوة ، وكان التساؤل الذى طرحناه : وهل هناك مانع من استحداث التخصصات المطلوبة فى كليات التربية القائمة بدلا من إنشاء نوع جديد منها ؟ فقيل لى : بأن كليات اربية حاولت أن تعد معلم التعليم الفنى وفشلت ، وكان سؤالى التالى : وهل بحث " التعثر " الذى حدث ، وليس " الفشل " أم أنها حلقة جديدة من حلقات تفكير عقلية تطوير التعليم اللاعلمية ، التى لا توفر للنظام المستحدث مقوماته

الأساسية ، فإذا تعثر حكمنا عليه بالفشل ، ولا نتأنى لبحث أسباب التعثر قبل التحول إلى نظام جديد آخر ؟ هنا لم أتلق إجابة لأنها معروفة .

لقد ظهرت هذه الكليات شاملة تخصصات " نوعية " دون أن تعد لها الكوادر التدريبية ، و "عُمّد" لها بعض ممن لم يتهيأوا لهذا الموقع ، مكافأة أحيانا ، ومجاملة أحيانا أخرى ، وسدا لفراغ أحيانا ثالثة ... وهكذا ، وشهد عدد من هذه الكيات وقائع مخجلة وتحقيقات مؤسفة .

وهل يعنى سوء أوضاع كليات التربية النوعية بحيث تستحق بحثا وتطويرا أن كليات التربية العامة حالها على ما يرام ؟ كلا .

إن ما تم فيها – أحيانا – من تطوير إنما هو خدوش على السطح ، وجزئية هنا وجزئية هناك ، وأستطيع أن أعترف هنا ، وبكل صراحة ، وبلا مبالغة أن الكم الأكبر مما تلقيته طالبا فى الخمسينيات فى كلية التربية ، ما زال الطلاب يدرسونه فى أواخر التسعينيات ، أو مشابها له إلى حد كبير ، وأكاد أقول أنه هو هو ، إلا فيما ندر ، وبجهد فردى خاص من هذا الزميل أو ذاك .

إن الأقسام العلمية التربوية والنفسية بهذه الكليات التربوية ، مازالت ، كما هى منذ عشرات السنين ، ولم تتخذ خطوات تنفيذية لتطوير ما ببعضها من دبلومات لتصبح أقساما تواجه حاجات العصر ، مثل (تعليم الكبار) و (التخطيط التربوى) ، على سبيل المثال ، وأن تستقل (الإدارة التعليمية) بقسم خاص بها ، وكذلك (تكنولوجيا التعليم) و (التربية الخاصة) ..وهكذا .

وقد كانت هناك شكوى دائمة ، ومازالت ، من أن نظام كليات التربية إذ يزود طلابها بعلوم فى التخصص + علوم تربوية ونفسية + ثقافة عامة ، فى أربع سنوات ، فإنه يسهم بذلك فى تسطيح معلومات المعلمين التخصصية ، لأن مدة التعليم فيها بالحسابات لا تزيد عما يساوى عامين ونصف العام ،

فماذا يكون شعور المتخرج أمام زميله خريج كليات العلوم والآداب الذى تعلم تخصصه على مدار أربع سنوات مثلا ؟

ولقد طرح ، وبشدة ، أن تصبح مدة الدراسة بكليات التربية خمس سنوات ، سدا لهذا النقص الواضح الشهير ، فهل آن الأوان كى ندرس " تكلفة " هـذا ، والعائد المتوقع ، حتى إذا تيقنا من تجاوز العائد لتكلفة زيادة مـدة الدراسـة تجاوزنا عن هذه الأصوات المحذرة من كثرة التكاليف ؟

وهل تتطور كليات التربية النوعية لتصبح مسئولة عن إعداد معلم التعلـيم الأساسى وتقتصر كليات التربية العامة على إعداد معلم التعليم الثانوى ؟ أم أن من الأفضل أن تتوحد هاتان الفئتان فى فئة واحدة تحت مظلة الجامعة ؟

والناس تتساءل : كيف تئن مؤسسات التعليم من استمرار أسلوب وفلـسفة وتنظيم الامتحانات على النهج التقليدى ، على نفس الحال الذى كان عليه الأمر منذ عشرات السنين ، وهناك عشرات من كليات التربية التى تعلم أبناءها أسس وأساليب التقويم السليم ، وبها أساتذة أجلاء متخصصون فى هذا ، وتظل هذه الكليات تجرى امتحاناتها بنفس النهج التقليدى !!

وهناك فئة أخرى من كليات التربية مثل التربية الرياضـية والموسـيقية والفنية ، تدور كل منها فى فلك خاص بها ، فما زالت هذه الكليات تتـأرجح بين فلسفتين ، فهل هى لإعداد رياضيين وموسيقيين وفنانين أم إعداد معلمـى رياضة وموسيقى وفنون ؟ إن البعض يسارع بالإجابة : الإثنين معا ، وهـذا غير دقيق ، فلكل وظيفة مستتبعاتها من حيث التنظيم والبرامج .

ومن الغرائب التى ينبغى الإشارة إليها أن اهتمامنا دائما ينصب على معلم التعليم العام ، وننسى معلم التعليم الفنى ، فى الوقت الذى ملأنا فيه الدنيا حديثا ومقالات وبحوثا وخطبا عن أهمية التعليم الفنى وخطورته بالنـسبة لقـضية التنمية .

لقد كانت لدينا كلية لإعداد المعلمين الصناعيين ، ثم ألغيناها ، وعدنا مرة أخرى إلى الصواب فأنشأنا كليتين للتعليم الصناعى ، نرجو أن نشهد مزيدا منهما ، تدريجيا وفقا للاحتياجات ، لكن هذا يجعلنا نتساءل : وكيف لا يكون لمعلم التعليم التجارى قناته المتخصصة المستقلة وعدد طلاب هذا التعليم أكثر من طلاب التعليم الصناعى ؟

وإذا كنا قد عدنا إلى الصواب فبدأنا نعيد التأكيد على الزراعة باعتبارها مورد الخبز والطعام الذى هو البنية الأساسية لاستقلال الإرادة الوطنية ، أفلا يستتبع هذا هذا أن نشهد قنوات متخصصة لإعداد معلم التعليم الزراعى شبه الغائب عن خريطة إعداد المعلم فى مصر ؟

ولا ننسى كذلك الإشارة إلى كليتين لإعداد معلمات رياض الأطفال .

كليات متنوعة إذن ، كل منها تدور فى فلك خاص بها ، مع أنها جميعا تصب معلمين فى مدارس مصر .

إن التنوع مطلوب ، فوظائف المعلمين نفسها متنوعة بتنوع المدارس والتعليم ، لكنها جميعا لابد أن تستند إلى فلسفة وسياسة عامة موحدة الجذور .

إن التنوع يثرى وينمى ويطور ، لكن التعدد يبذر التناقض والتضارب والتشتت .

إن التنوع يعنى وحدة فى الجذور واختلافا فى الفروع ، أما التعدد فيعنى اختلافا فى الجذور وفى الفروع ...

فإلى أى الطريقين نريد أن نسير ؟

كليات التربية :
هى المشكلة وهى الحل* ؟!

لابد من الإقرار أولا بأن التعبير الوارد فى العنوان ليس من عندى ، لكنه ملك لعميد الإحصائيين فى مصر وهو أستاذنا الدكتور أحمد عبادة سرحان ، وفائدة هذا التنويه الأولى ، فضلا عن أنه ينسب الفضل لأهله ، أنه يبعد عنى شبهة غالبا ما قد يبادر القارئ بلصقها بكاتب هذه السطور ، فما دام أستاذا بكلية تربية عين شمس ، فلابد وأن يتصور أن هذه الكليات " هى الكل فى الكل " ، أما وأن صاحب المقولة هو أستاذ كبير ، ورائد معروف فى مجال آخر غير التربية ، فلربما يعطى هذا مصداقية للقضية .

وأنا أؤكد للقارئ أن المسألة ليست مفاضلة بأى حال من الأحوال ، فما من مجال إلا وله دوره الجوهرى فى مسيرة التقدم الاجتماعى ، وليست هناك مبالغة إذا قلنا أن كافة المجالات والتخصصات شأنها شأن أعضاء الجسم كلها تتشابك وتتآزر معا كى تمكن الجسم من أن يعيش بصحة وعافية ، مما يمكن صاحبه من أن يكون عضوا فعالا فى المجتمع الذى ينتمى إليه .

لكننا هنا نتناول المسألة من زاوية بعينها تكاد كليات التربية أن تنفرد بها ، إلى الدرجة التى يمكن تشبيهها فيها " بالقنبلة العنقودية " ، حيث لا يقتصر تأثيرها على من يتعلمون فيها ، وإنما يمتد إلى عشرات أضعاف هؤلاء ، وعلى طول السنين التى يزاولون فيها حياتهم . وعلى سبيل المثال ، فلو أن كلية للتربية خرجت عشرة آلاف طالب ، فإن كل واحد من هؤلاء سوف يعلم مئات من الطلاب سنويا فى مختلف مراحل الدراسة قبل الجامعية .

وعلى هذا ، فعلى الرغم من إيماننا بالتكامل بين مفردات منظومة التعليم ،

---

* نشرت بجريدة الوفد فى ٢٠٠٠/٥/٣

من منهج ، وكتاب ، وميزانية ، وفنيين ، وإداريين ، ونشاط ، ومبان ، وأجهزة ، ومعدات ، فسوف يظل المعلم هو الواقف عند خط الإنتاج الأول ، والذى يمكن أن يذهب بجهود كل هذه العناصر أدراج الرياح ، كما يمكنه أن يُفَعّل من آثارها الإيجابية ، ويخفف من آثارها السلبية ، وبالتالى ، فإذا كنا نشكو من مشكلات وسلبيات يعانى منها تعليمنا ، مما يقتضى منا أن نفحص كل هذه العناصر المشار إليها ، إلا أننا نرجح أن جزءا كبيرا من أسباب الخلل يرجع إلى صور خلل لابد من الاعتراف بها فى هذه " المصانع " التى تعد معلمى مدارسنا : كليات التربية ٠

ولا نريد أن نستطرد فى حديث مطول عن تواضع المكانة التى احتلها المعلم فى واقعنا الاجتماعى سنوات طويلة ، على المستوى العملى ، على الرغم من ارتفاعها عاليا – على المستوى النظرى – فى كتاباتنا وخطبنا وشعاراتنا ٠ فقط نريد أن ننبه هنا إلى أن جامعتى القاهرة والإسكندرية اللتين كانتا الجامعتين الوحيدتين حتى عام ١٩٥٠ لم تسمحا أبدا بأن يكون من ضمن كلياتها كلية لإعداد المعلم ، إلى أن أنشئت جامعة عين شمس فى هذا العام ، حيث ضمت إليها معهد التربية العالى للمعلمين ، والذى تحول اسمه إلى كلية التربية عام ١٩٥٦ ، واقتصر نظامها حتى عام ١٩٧٠ على منح درجات عليا فى العلوم التربوية والنفسية لخريجى الجامعات ممن يرغبون فى العمل بمهنة التدريس ٠

وظلت هذه الكلية هى الكلية الجامعية الوحيدة فى مصر ، أما ما كان يعرف بكليات المعلمين فى مصر الجديدة ، وأسيوط ، والمنيا ، فكانت تابعة لوزارة التربية والتعليم ، ثم التعليم العالى ، بعد إنشائها عام ١٩٦١ ، ثم بدأ الظهور التدريجى لكليات معلمين ببعض الجامعات ، منذ أواسط الستينيات ، وتسمت بعد ذلك باسم كليات التربية ٠

ولعل تتبع كيفية نشأة الكثير من كليات التربية فى مصر لابد أن يصيب المرء بالفزع حقا من هذا الافتئات على الحد الأدنى الواجب توافره فى إنشاء كليات جامعية ، مما كان لابد أن يترك أثره المستمر على مجمل التكوين والأداء ، فمن المفروض ألا تقام كلية إلا بعد أن يتوافر لها حد أدنى من أعضاء هيئة التدريس ، ومكان ن وجهاز إدارى ، وتجهيزات ، حتى ولو على مستوى متواضع • لكن هذا لم يحدث عند إنشاء الكم الأكبر من كليات التربية فى مصر ، وكثير من الكليات الأخرى كذلك • وقد شهدت بنفسى إحدى هذه التجارب ، والتى – على الرغم من سوئها – فقد كانت أفضل مما حدث لغيرها بعد ذلك •

أما هذه التجربة فهى الخاصة بإنشاء كلية للتربية بالزقازيق تابعة لجامعة عين شمس ، حيث لم يكن هناك وجود لعد لجامعة الزقازيق • وذهبنا مع المرحوم الدكتور محمد الهادى عفيفى ، الذى كلف بالإشراف عليها عام ١٩٧١ • لم يكن هناك أى عضو هيئة تدريس ، ولا مكان ، وأعطونا مبنى مدرسة ابتدائية ، فخلعنا لافتتها ووضعنا بدلا منها لافتة باسم الكلية الجديدة • وكان التدريس يتم بانتداب عدد ضخم من أعضاء هيئة التدريس بتربية عين شمس ، بحيث تدب الحياة فى الكلية عندما يصل قطار القاهرة قبل التاسعة صباحا ، وتخلد إلى نوم عميق ، بعد أن يغادر القطار عائدا إلى القاهرة ، بعد الثانية ظهرا •

وعلى الرغم من هذه النشأة المشوهة القاصرة ، والتى تكرر مثالها فى معظم الجامعات المصرية على وجه التقريب ، فقد تولد عدد غير قليل من الكليات من رحمها ، وخاصة كليتى الآداب والعلوم ، لتتشكل بعد ذلك ، من هذه الكيات ، جامعة !!

ولعل أبرز ما يمكن أن يعزز الاهتمام الذى نوليه ونطالب الأجهزة المعنية بمسارعة مواجهة الموقف هو أن نعرض للقارئ " الوزن الكمى " لكليات التربية فى تعيمنا الجامعى ، حتى العام ١٩٩٨/٩٧

وقبل أن نفصل الحديث يهمنا أن ننبه إلى ما يأتى :

- لا يتضمن الحديث عن طلاب التربية فى جامعة عين شمس طالبات كلية البنات مع الأسف الشديد لأن الإحصائيات الرسمية تورد أعدادا إجمالية عن هذه الكلية ، مع أنها كلية للتربية والعلوم والآداب ، فلا تبين أعداد الطالباتفى الأقسام التربوية .
- من الغريب أن الإحصاء الخاص بجامعة الزقازيق لا يتضمن طلاب كلية التربية ببنها ، مما قد يوهم من لا يعرف أن بنها ليس بها كلية للتربية ، ولولا أننى أشرفت على قسم أصول التربية بها عدة سنوات ماضية لشككت فى وجودها ما دام الكتاب الرسمى لا ينكرها .
- الإحصاء الخاص بجامعة قناة السويس هو الوحيد الذى يشير إلى أنه خاص بعام ٩٧/٩٦ ، بينما كل إحصاءات الكتاب خاصة بعام ١٩٩٨/٩٧ كما قدمنا .
- هناك كليات تربية أخرى لا يشملها حديثنا وهى كليات التربية الرياضية ، والتربية الموسيقية ، والتربية الفنية ، والتعليم الصناعى ، وكل هذه الكليات إذا أضيفت ، فسوف يتضح لنا أكثر وأكثر الحجم المهول لكليات التربية فى مصر .
- لا يتضمن الإحصاء الخاص بجامعة الأزهر أية أرقام عن طالبات التربية فى كلية الدراسات الإنسانية

....وهكذا ، يمكن أن ننتقل إلى حديث الأرقام "

يبلغ العدد الكلى لجميع كليات التربية ستا وخمسين كلية ، منها ٢٧ كلية تربية عامة ، و١٧ كلية تربية نوعية ، وكليتان رياض أطفال ، بها ٢٤٦٧٦٧ طالبا وطالبة ، فإذا عرفنا أن العدد الكلى لطلاب الجامعات الرسمية والخاصة هو ١٣٠١٣٩٠ طالبا وطالبة ، بما فيهم طلاب كليات التربية النوعية ورياض الأطفال ، لتبين لنا أن طلاب التربية يشكلون ما يقرب من ١٩ % ، وهى نسبة ضخمة من غير شك تبرز وتعزز ما قدمنا به فى هذا المقال ٠

هذه الأعداد المهولة من طلاب التربية فى جامعاتنا يقابلها عدد من أعضاء هيئة التدريس لا يزيد على ١٤٥٢ فقط ، أى بنسبة عضو هيئة تدريس واحد لكل ١٧٠ طالبا ، وهى نسبة سيئة للغاية ، ولا ينبغى أن تقارن بكليات مثل الحقوق والتجارة ، ذلك أن الدراسات التربوية بها مجالات تدريب عملى ودراسات تطبيقية ، بل إن دراساتها النظرية لا ينبغى أن يقتصر الأمر فيها على التلقين من خلال محاضرات ، وإنما لابد من المناقشة والحوار ، حيث أن التربية سلوك وعمل قبل أن تكون نظرا ومعرفة ٠

كذلك لابد أن نعرف أن ال ١٤٥٢ عضو هيئة تدريس بكليات التربية هم من جملة ٢٨٣٥١ أعضاء هيئة التدريس فى جامعاتنا بنسبة ٥ % فقط ٠ هكذا تبدو المفارقة ، ففى الوقت الذى يبغ فيه طلاب التربية ١٩ % من جملة طلاب الجامعات المصرية ، تقتصر نسبة أعضاء هيئة التدريس على هذه النسبة المتواضعة ٠ ولك يا عزيزى القارئ أن تتصور عشرات النتائج السلبية التى لابد أن تترتب على هذا الخلل المشين حقا فى عملية إعداد من يربون أبناءنا ، وقد دخلنا القرن الحادى والعشرين ٠

لكن ، لابد من التنبيه إلى أن المتوسطات كثيرا ما تحجب عنا جوانب مهمة من الظاهرة ، ففى داخل هذه الأرقام الكلية ، لابد أن تعرف أن عدد أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية النوعية هو ١١٨ فقط يُدَرّسون لعدد يبلغ ٣٧٥٠٥ طالبا وطالبة ، أى أن نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس هى

٣١٨ : ١ ، وهى نسبة مفزعة حقا ، علما بأن كل تخصصات هذه الكليات " عملية " مثل الموسيقى ، وتكنولوجيا التعليم ، والاقتصاد المنزلى ، والتربية الفنية ٠٠وهكذا ٠ أما كليتا رياض الأطفال فبها ٢١ عضو هيئة تدريس يُدَرّسون ل ٥٦٤٣ طالبة ، أى بنسبة ٢٦٩: ١ ، وهى أيضا نسبة متدنية للغاية فى هذا النوع من الدراسات التى تتعلق بأطفالنا فى سن ما قبل المدرسة ٠

كذلك ، فلنقارن بعض النسب لبيان التفاوت الكبير داخل هذا المجتمع التربوى ، فجامعة المنصورة بها من طلاب التربية ٣٨٦١٩ ، أى بنسبة قدرها ١٧ % من جملة طلاب كليات التربية ، فى الوقت الذى يبلغ فيه عدد أعضاء هيئة التدريس بها ١٩٤ ، أى أن لكل عضو هيئة تدريس ١٩٩ طالبا ، بينما النسبة العام تبلغ ١٧٠ ، لكن جامعة عين شمس بها ١٨١٣٧ طالبا وطالبة ، أى بنسبة ٧ % من جملة طلاب التربية فى مصر ، وبها ٣٥٩ عضو هيئة تدريس ، أى أن كل عضو هيئة تدريس بها يُدَرّس ل ٥١ طالبا ، وهى نسبة غير متوافرة فى أى جامعة مصرية ،ويرجع ذلك إلى عراقة كلية التربية بها ، التى بدأت مسيرتها عام ١٩٢٩ ، وقدم صفتها الجامعية ، كما سبق أن بينا ٠

رسالة كليات التربية الثقافية*

عم يتساءلون ؟

أخشى ما أخشاه أن يبادر بعض ذوى النظرة العجلى ليتساءل مستنكرا : ما لهذا الحديث " السياسى " الذى نستهل به هذه الدراسة ومال الموضوع الخاص بكليات التربية ؟

لذا نبادر بالتذكير بهذه الحكمة الشهيرة : إنما تفسد السمكة من رأسها !

ونحن لا نقصد " بالرأس " هنا شخصا فردا ، وإنما نقصد " أداء النظام السياسى " .

فى الدول المتقدمة ، نجد هناك ما يصعب حصره من المؤسسات التى يدير كل منها قطاعا بذاته من قطاعات الحياة المجتمعية ، وفق توجهات عامة وفلسفة كلية تعارف عليه القوم عبر سنوات طويلة قد تمتد إلى قرون ، وتظل إدارة النظام السياسى " واحدة " من هذه المؤسسات ، لا تملى عليها وتُسيّر ، بل تتناغم وتتسق ، وإذا شذت ، بادر القوم بتغييرها بسلاسة وعقلانية وهدوء.

تكون إدارة النظام السياسى فى الدول المتقدمة " خادمة " الناس ، تستطلع توجهاتهم ، وتستقرئ اهتماماتهم ، وتأتمر بما يرون ، وتنفذ ما يتفقون عليه من خلال مجلس يعبر تعبيرا حقيقيا عنهم ..

لكنك تجد فى الدول المتخلفة قاعدة عكسية ، فالناس هم الذين يكونون فى خدمة إدارة النظام القائم ، يستطلعون توجهاتها ، ويستقرئون اهتماماتها ، فتدبج المقالات ، وتنشر الدراسات ، وتنتج البرامج الإذاعية والتلفزيونية ،

---

* دراسة أعدت لمؤتمر يعقده مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة مع جامعة المنصورة عام ٢٠٠٤ ، وللأسف لم تلق ، أيضا للسبب نفسه المتكرر الخاص بتنظيم المواعيد .

وربما تجرى بحوث ، وتكتب تقارير ، وتوضع سياسات ، وربما تشرع قوانين ..كلها تعبيرا وتنفيذا واستلهاما من إدارة النظام السياسى فهى وحدها صاحبة الرؤية المصيبة ، وهى وحدها التى تعرف أين تكون المصلحة .

ومن هنا فإذا أصاب قطاع من قطاعات الحياة المجتمعية خلل ومرض فى واحد من المجتمعات المتخلفة ، فهو غالبا نتيجة أنه " مفعول به " وليس فاعلا ..ففى النظام التعليمى على سبيل المثال : التلاميذ هم أدوات ليس لهم إلا أن يذاكروا ما يقرر عليهم من دروس وموضوعات ويفرض ، ولا دور لهم فى الحصول على المعلومات ولا سلطة لهم فى مناقشتها ونقدها ..

والمعلمون على النهج نفسه ....

وهكذا يمكن لك أن تتبع السلسلة صعودا ، فالسير من عل إلى أسفل ، يحمل القرارات والسياسات والأوامر والنواهى ، أما بالنسبة للسير من أسفل إلى أعلى فله توجه آخر ، ووظيفة واحدة ، أن يركز الجهد فى التنفيذ والتطبيق ..

نهج رسخ لثقافة البعد الواحد ... ليس شبيها بما نراه فى حركة المرور من حيث السير فى اتجاه واحد ، فهذا الاتجاه الواحد قد يكون فى شوارع من يمين إلى يسار ، وقد يكون فى شوارع أخرى من يسار إلى يمين ، لكن ثقافة البعد الواحد هى ثقافة الرأس الواحدة التى تفكر لنا ..ثقافة اللون الواحد والطعم الواحد ..

شعار مصدر التقرير : ما أريكم إلا ما أرى ....

وشعار مواقع التنفيذ : ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا .

رأس السمكة ..عندما تفسد !

للدكتور جلال أمين كتاب شهير ضمنه مجموعة مقالات نشرها فى مواقع مختلفة عبر سنوات قليلة عنوانه (ماذا حدث للمصريين ؟) ، رصد فيه

مجموعة من التحولات والتغيرات التى أصابت المسيرة العامة للمصريين ، عبر عدة عقود ماضية ، كلها تسير فى اتجاه عكس اتجاه التقدم ، الذى هو – هكذا المفروض – المسار الأساسى لحركة التطور البشرى فى عمومها .

ولعل شهرة الكتاب جاءت من أن ما يحمله من تساؤل ، يجرى على ألسنة كل المصريين على وجه التقريب ، فباستثناء مجموعة قد لا تزيد عن عدد من مئات الألوف ، ممن أصبحوا يملكون القدر الأعظم من ثروة مصر ، وهم بالتالى سعداء بما حدث ويحدث لأنه مكنهم من احتلال قمة الهرم الاقتصادى والاجتماعى ، تجد السبعين مليونا على وجه التقريب تمزقهم مشاعر الأسى وتطحنهم أحداث مريرة ، وتدمى قلوبهم ضربات موجعة على رأس الأمة دون قدرة ، حتى على الاحتجاج ، ولا نقول الدفاع ، فضلا عن الهجوم !!

وفى يقينى أن علة الأمر تكمن فى مرض أصاب رأس السمكة ... إدارة النظام السياسى ، وفى ظل هذا الذى أسلفناه من سيادة ثقافة البعد الواحد ، والعلاقة بين ما هو أعلى وما هو أسفل ، وبنية الإدارة العامة الكلية فى المجتمعات المتخلفة ، لابد أن يحدث هذا .

هناك ...فى المجتمعات المتقدمة ، احتمالات مرض إدارة النظام السياسى وإصابتها بخلل ، احتمال وارد ، لكنه ، أولا عادة ما يكون غير جسيم ، وثانيا هو أصلا احتمال ضعيف ، لأنها إدارة متغيرة ومتجددة ...

انظر إلى نهر المياه ، إذا وقف جريانه وثبت ومرت الأيام دون أن يتغير ، تعطن وأصابه الفساد ...

وعلى العكس من ذلك ، إذا جرى وتدفقت مياهه ، وتغير ، كما هى سنة الله فى كونه ، اكتسب حيوية وعافية وصحة ، ومنظرا يسر الناظرين .

وهنا ، فى المجتمعات المتخلفة قبل أن تحاسب مواقع التنفيذ ، لابد أن تنظر بعين الحساب إلى مواقع التقرير والتسييس .

فى المجتمعات التى تتمتع بالصحة الثقافية يشكل المثقفون ضمير الأمة ، يستلهمونها المواجع والأحزان ، ويفتحون لها أبواب المسرات والأفراح ...يقومون بدور " الحارس الأمين " على قيم الأمة ومثلها ، مصالحها وبنيتها الأساسية ...

لكننا أصبحنا نرى الكثرة الغالبة من رجال الثقافة والفكر فى مصر قد أصبحوا يشكلون " حرس السلطان " ..حاملى دفوف ورافعى ألوية التهليل ، وحملة مباخر ، وفى سبيل ذلك تفتح لهم قنوات التلفاز وميكروفونات الإذاعة ، ويحصلون على الجوائز ، ويقضون كثيرا من أوقاتهم طائرين من بلد إلى آخر يحضرون الندوات والمؤتمرات ..وتنهال عليهم المكافآت من هنا وهناك ، ويكثر وصف هذا أو ذاك ب " الكاتب الكبير " و " شيخ " كذا وكذا من التخصصات ، ويصبحون " نماذج " ومثلا " لأجيال جديدة ، لأن هذه الأجيال لا ترى إلا هم !

وقرنت مصر عبر عهود مختلفة بأوصاف تشخص إلى حد كبير موقعها بين دول المنطقة ، ودورها التاريخى ، فهى " قلب العروبة النابض " ، وهى الدولة القائدة ، وهى الدولة الرائدة ، وهى وفقا للتعبير الشعبى " أم الدنيا " ...

كانت " تحرر " هذه الدولة وتلك ، وكانت " تعين " هذه الدولة وتلك ..

عندما تتلبد غيوم السياسة الدولية ، أو الإقليمية ، يتلفت الجميع ليروا : ماذا تقول مصر ؟ ووفقا لما تقول ، يحدد كثيرون موقفهم ، وغالبا ، بالمسايرة ..

فماذا حدث ؟ تحول موقف مصر من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ...من إدارة كانت تتصور فى نفسها وفى مصر قوة تناطح أعتى القوى العالمية ، ولا تكف عن خوض المعارك الضارية التى كثيرا ما تجاوزت قدراتنا ...إلى إدارة أخرى تقف موقف النقيض :

تعيش السودان ، العمق الاستراتيجى لمصر ، فى مستنقع الحرب الأهلية ، ويصل الأمر بها إلى اتفاقية تكاد أن تقسم السودان ، ولا حياة لمن تنادى فى مصر ، إلا بعد فوات الأوان ...

وتغزى العراق وتدمر وتحتل وتجرى عمليات تقسيمها وتمزيقها وسلخها من الأمة العربية ، ونحن هنا نتفرج ، وكأن النيران المشتعلة بعيدة عنا ولن تطولنا ، وهو وهم وادعاء كاذب ...

وتجرى أحداث جسام فى لبنان مما هو معروف ، ويسير فى طريقه إلى أن يكون تحت الوصاية الأمريكية والفرنسية ، ونحن هنا لا شأن لنا ...

ولا أريد أن أستفيض فى الحديث عن الدور المصرى فى فلسطين ، لكن يكفى أن أشير إلى أنه دور أصبحت تحاط به الشكوك وعلامات الاستفهام ، وكأنه مقايضة للولايات المتحدة ، أن تسكت عن أمور محلية ، فى سبيل تيسير الأمور أمام القيادة الإسرائيلية !!

من موقف تطرفت فيه إدارة السياسة المصرية فى الستينيات إلى درجة أن تتضمن خطبة شهيرة بأن أمريكا إذا لم يعجبها فلتشرب من البحر الأبيض المتوسط ، وإذا لم يكفها فأمامها البحر الأحمر ، ونسير إلى حال نكاد نصبح فيه مثل بطل النكتة القديمة الشهيرة أيام الاتحاد السوفيتى ، حيث رؤى مواطن " شيوعى " فى إحدى البلدان يستظل بمظلة ، وكان الوقت مساء ، ولا مطر هناك ، فلما سئل عن ذلك أجاب : ولكنها يا سيدى تمطر فى موسكو !!

ونحن هنا فى مصر – بل فى الدول العربية كلها – نقول فى مثل هذا الموقف " ولكنها تمطر فى واشنطن ياسيدى " !!

وانظر إلى حال صحة المصرية التى أصبحت موجعة ، من خلال جملة مظاهر ، مسكوت عنها إلا من همسات هنا وهناك ، وقد تتبعها صرخة هنا أو هناك ، لكن لا بحث ودراسة ومحاسبة وشفافية ..

هل حالات السرطان المتزايدة أمر طبيعى ، بحيث لا يصيبنا قلق إذا أعلن عن حالاتها كل عام ، بل وكل شهر ، وقورن هذا بسنوات مختلفة من ماضينا القريب ؟

هل حالات الفشل الكلوى المتزايدة تسير وفق معدلات نمو طبيعية ، ومعروف أعداها ؟

هل حالات فيروسات الكبد التى تفشت بين المصريين نتيجة تطور عادى يحدث مثله فى كل الدنيا ؟

لماذا لا يفتح باب النقاش والبحث والدراسة والمساءلة عن انتشار ملحوظ للعجز الجنسى بين أعداد غفيرة من الرجال المصريين ؟

الأسباب المرجحة فى كل هذا ، كما أشار كثيرون ، تعود إلى ما أصاب أكل المصريين من آفات جرى الحديث عنها منذ سنوات غير قليلة همسا ، ثم تجرأت جريدة حزبية للحديث المستفيض عنها ، مدة عام كامل ، مشيرة بإصبع الاتهام إلى قيادات كبيرة ، فإذا بالجريدة تقفل بحجة زائفة ، منذ أكثر من خمس سنوات ، بل ويجمد الحزب التابعة له ، ويضرب بعشرات الأحكام القضائية التى تصدر لصالحهما عرض الحائط ، ويظل كبار متهمون مطلقى السراح ، رغم اتهامات واضحة وصريحة من جهات قضائية !

قطاعات ثلاث : فى الثقافة ، وفى السياسة الخارجية ، وفى الصحة ، ومثلها كثير فى قطاعات أخرى من حياتنا المصرية ، كلها تشير إلى صبور خلل مفزعة أصابت الهيكل العظمى للجسم المصرى ، ولا أقصد هنا الجسم بمعناه المعروف ، وإنما بمعناه المجازى ...

فأين كليات التربية من هذا وذاك ؟

البعض سوف يحتج على حديثى هذا احتجاجا يختلف عن ذاك الذى أشرنا إليه فى بداية الحديث ، باتهامنا بأننا من هواة جلد الذات ، ونحن نرد مقدما ، وعلى الفور " كلا " ، فلا طاقة لنا بحمل سياط نجلد بها ذاتنا ، لأن هناك

جلادون يقومون بالواجب ، حتى وهنت قوانا فلم نعد نقدر إلا أن نقـول : آه ..فهى إذن " آهات " مجلود ، وأنات مقهور ، فهل تحرومنا حتـى مـن أن نتوجع ، ونعبر عما نتوجع ؟

ولكن ....

إذا كان السياق المجتمعى يسير على هذا الطريق ، وفى هـذا الاتجـاه ، فكيف يمكن لكليات التربية أن تقوم بما نأمله منها من أدوار سعيا نحـو بـث الثقافة النفسية والتربوية بين جموع الناس المستشعرة بحاجتها إلى هذه الثقافة؟

الحق أننا لم نقصد أبدا بهذا الذى أشرنا إليه أن نغلق النوافذ ونصد الأبواب ونطفئ الأنوار ، ولكن قصدنا أن نشعر أنفسنا بأن الوضع جد خطير ، وأننـا أمام السؤال الكبير الشهير : نكون أو لا نكون ، أو إذا استخدمنا عنوان كتاب لشيخنا الراحل : خالد محمد خالد ، أردنا أن نصرخ : هذا أو الطوفان!

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فنحن نرجو الله دائما أن نكون مـن زمرة المؤمنين ، والمؤمن لا يمكن أن يقنط من رحمة الله ، لكنه فى الوقـت نفسه يؤمن بأن رحمة الله لا تجئ جاهزة هكذا من غير أن نبدأ نحن بالمبادرة والعزم ..بالخطوات الأولى ، أو حتى بالخطوة الأولى ...

كما أن هذا الإيمان يستتبع الوعى بما تعنيه الآية القرآنية المؤكدة أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ...

كذلك فإن وعينا التاريخى يعزز لنا هذه المقولة التاريخية شبه المؤكدة ، وهى أن الشعوب إذا تحركت نحو الأفضل ، تكون كالسيل العارم ، لا تقـف أمامها سدود وحواجز ..

ونحن نؤمن بمقولة سمعتها لأحد كبار أساتذة الهندسة المدنية باعتبارهـا تصور قانونا عاما يصلح للتطبيق فى كل مجال : نحن المهندسين نؤمن بأن " السلم " إذا أردنا تنظيفه ، فلابد أن نبدأ من أعلى ، وإذا أردنا بناءه ، فلابد أن نبدأ من أسفل ...

والتربويون بحكم وظيفتهم ، وطبيعة تكوينهم ، هم بناة ... لابد أن يبدأو من أسفل ، والأسفل هنا هو هذه المواقع المجتمعية التى نحن أفرادها ومسئوليها ..نحن المستأمنين عليها ..

ومن هنا نقول ....

وقفة مع المفهوم :

قد نقبل ألا يكون هناك اتفاق بين الاسم والمسمى فى بعض الحالات ، ومن أبرزها أسماء الأشخاص ، فليست هناك علاقة حتمية بشخص اسمه " عادل " وبين مدى سلامة أحكامه وسداد آرائه وموضوعية علاقاته مع الناس ، بل ربما يكون هناك تناقض بين الطرفين ، كأن نجد شخصا أسمر الوجه اسمه (نور) أو إنسانة قبيحة الشكل اسمها (جميلة) ...وهكذا

لكن ، الأمر يختلف بالنسبة لمؤسساتنا الاجتماعية ، والمخترعات التقنية المختلفة ...

ومع ذلك ، فإننا لا نراعى الدقة تماما بالنسبة لمؤسسات تعليمية كبرى ، نتيجة اختلاط فى المفاهيم والوظائف ، فنحن نقول " كلية الحقوق " ، فهى ما يتم بين جدرانيها دراسة للحقوق فقط أم للحقوق والواجبات معا ؟ ونحن نقول " كلية العلوم " ، لنسمى تلك الكليات التى يتم فيها تدريس العلوم الأساسية ، الطبيعية والكيميائية والرياضية ، وهنا نتساءل ، وعلوم التاريخ والجغرافيا وعلم النفس ، وجملة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ألم تصبح بالفعل " علوما " ؟ فاسم كليات العلوم لم يعد اسمها دقيقا يشير إلى وظيفتها .

وبدون استطراد فى الحديث عن كثير من الأمثلة نمضى إلى موضوعنا فنتساءل عن كلياتنا : هل هى كليات للمعلمين أم للتربية ؟

كان الاسم الشائع هو " كلية المعلمين " ، والحق أقول أن هذا الاسم كان خير تعبير عن وظيفة هذا القطاع من المؤسسات التعليمية ، بينما الاسم الثانى

، والذى تم الاستقرار عليه هو اسم غير دال على حقيقة ما يتم داخل كليات التربية .

إن اسم كلية المعلمين يصرح بطريق مباشر أن المؤسسة هى لإعداد المعلم ، فعلام إذن يشير مصطلح التربية ؟ إنه يشير إلى جملة وظائف ، يأتى من ضمنها إعداد المعلم ، دون أن يقتصر عليها ، ولو تفحص بعضنا ما كتب عن أهداف الكلية ووظيفتها ، سوف يجد أن الشقة ليست بعيدة بين الاسم والمسمى ، لكن استقراء الواقع يؤكد لنا أن كليات التربية فى حقيقتها قد أصبحت كليات معلمين ، لا نقول هذا حطا من شأن الاسم الثانى ، وإنما سعيا نحو وضع النقاط على الحروف .

ولعل موضوع دراستنا الحالية هو محاولة لأن تصبح كليات التربية كليات للتربية ، دون أن تقف عند حدود إعداد المعلمين ، حتى يكون هناك اتساق بين الاسم والمسمى .

إن هذا يحتاج منا إلى وقفة مع ما يفترض أنه أصبح من " المعروفات " التى تكاد أن تكون " مسلمات " ، مثل : ماذا نقصد من " التربية " ؟

لا نريد بهذا أن نقوم بعلمية تشبه عملية تعليم وتدريس ، وإنما الانطلاق مما هو معروف إلى ما هو مجهول ، كما يقتضينا دائما منطق التفكير المنطقى .

فبعيدا عن الكثير من التعريفات ، وما قد يعكسه كل تعريف من منطلقات وفلسفات ، نحدد مفهومنا للتربية بأنها عملية تنمية متكاملة شاملة لجوانب شخصية الإنسان ، وفقا ل :

١- مستوى ما وصلت إليه علوم التربية والنفس من تقدم ، ٢

٢- - السياق المجتمعى الذى تتم داخله منضبطا بمنظومة قيمه ومعاييره وثوابته ،

٣- تطلعات الأمة المستقبلية ...

وهذا المفهوم للتربية لا يقف بها عند حدود ما نعرفه عن عمليتى التعليم والتعلم ، بما يكاد يرادف بينها وبين ما يحدث داخل الفصل من " تدريس " لقطع معينة من المعرفة من خلال الأنساق المعرفية المتفق عليها ، ومذاكرة التلاميذ لها ، ثم امتحانهم فى مقدار ما حصلوه منها ، وإنما تصبح عملية التربية أشبه ما تكون بعملية " تثقيف " تتناول جوانب عدة من الحياة .

إن تحليل مفهوم التربية بهذا المعنى ، يجد أنها عملية لا يحتكرها المعلمون وحدهم ، وإنما تتشارك معهم فئات أخرى ، كل منها له رسالته ، وله دوره فى تنمية جانب من جوانب شخصية الإنسان فى هذه الأمة . وفضلا عن ذلك ، فإن " التنمية " بمفهومها العام غير مقيدة بمرحلة عمرية بعينها ، وتنمية الشخصية تخضع هى الأخرى لهذا المفهوم .

وعلى هذا ، فإن القائمين بمهمة التربية فى المجتمع يمكن أن يضموا عدة فئات هى :

١- المعلمون .

٢- الإعلاميون .

٣- الدعاة .

٤- الآباء والأمهات .

لكننا من ناحية أخرى يمكن أن نسقط فى " جب " آخر ، يجعل المظلة تتسع أكثر من اللازم ، خاصة ونحن فى عصر " الاختصاص " و " التخصص " ، فضلا عن وجود مؤسسات قائمة بالفعل تخص إعداد الإعلاميين ، وبعضها يخص إعداد الدعاة ، وبعض ثالث يتوجه إلى الآباء والأمهات ، وإن لم يكن محصورا فى مؤسسة واحدة ، مثل أقسام علم النفس فى مختلف كليات الآداب والتربية ، وكذلك أقسام الاجتماع والخدمة الاجتماعية .

من هنا فنحن لا نريد خلق مشكلة تدخل فى باب ما يمكن تسميته ب" تنازع الاختصاص " ، ولا ما يشبه ما يقوم بين بعض الدول من صور نزاع

نتيجة عدم ترسيم الحدود ، إذ أن من دعوات العصر كذلك ، " وحدة المعرفة " و" الدراسات البينية " و " الاعتماد المتبادل " !!

وفضلا عن هذا وذاك ، نسعى إلى الالتزام الشديد بما يقع باختصاص كليات التربية أكثر من غيرها ، بقدر الإمكان ، نقول هذا ونؤكد عليه ، حيث أن الفصل التام أمر فضلاً عن أنه عسير ، فإنه لا يتسق مع منطق الواقع ، وحركة الحياة ٠

المعلم قيادة ثقافية :

فلربما يفهم البعض من عملية إعداد المعلم أنها تتناول مد الطلاب الذين يعدون لممارسة مهنة التدريس بالمهارات والمعارف اللازمة التى تمكنهم بالفعل من أن يقوموا بالتدريس ، وهذا لا يتفق أبدا مع طبيعة مهنة التدريس التى سوف يقوم بها طلاب كليات التربية ٠ صحيح أننا نعد هذا ليقوم بتعليم لغة عربية مثلا ، وذاك ليقوم بتعليم الرياضيات ، وثالث ليقوم بتعليم دراسات اجتماعية ٠٠٠وهكذا ، لكن كل هذا سوف يصب فى شخصية واحدة هى شخصية التلميذ ، ومن ثم فلابد من توافر روابط وعلاقات بين هذه الأنساق المعرفية ، مما لا يتوافر إلا من خلال " منظور ثقافى " ، ومثل هذا المنظور لا يتحقق إلا من خلال النظر إلى المعلم باعتباره " قيادة ثقافية " ، ولا نقصد بالقيادة الثقافية هنا المعنى الشائع العام بما قد يوحى أمرا شبيها بكبار رجال الفكر والثقافة ، وإنما هى صورة من صور المسئولية المجتمعية التى تجعل من هموم المجتمع الصغير الذى توجد فيه المؤسسة التعليمية ، والمجتمع الكبير ٠

وتأتى أهمية المعلمين كقادة :

أولا – فى المواقف الضيقة الخاصة التى يوجدون فيها بحكم عملهم كالفصول والمدارس ٠

ثانيا – فى المواقف الاجتماعية العامة كمواقف الحياة اليومية فى البيئة والمواقف القومية العامة على مستوى الأمة .

وليس معنى هذا أننا نريد أن نقول أن المعلمين وحدهم هم أهل القيادة وأن القيادة لا تصلح إلا بهم على سبيل الاحتكار ، ولكن المقصود هو أن المعلمين يتمتعون ببعض المميزات التى تجعل قيادتهم من أمرا ضروريا فى البيئات والمجتمعات ، ولبيان ذلك نشير إلى الاعتبارات الآتية :

١- – أن المعلمين يضمون فيما بينهم كافة التخصصات العلمية والفنية الموجودة فى الحياة المجتمعية العامة ، فما من مشكلة اجتماعية إلا وأساسها العلمى والاجتماعى عند بعضهم بحكم دراساتهم المتنوعة .

٢- أنهم بحكم تخصصهم يتقنون – أو مفروض أنهم يتقنون – عمليات التوجيه والإرشاد والإقناع والتنظيم ، فهذا فنهم .

٣- أنهم متغلغلون فى أرض الوطن بعيدها وقريبها ، فى المراكز وفى الأطراف ، مدنها وقراها ، حضرها وباديتها ، فحيث لا يوجد طبيب أو محام أو مهندس ، يوجد معلم بالضرورة .

٤- أن علاقاتهم متصلة بجميع الناس بلا استثناء ، فلا توجد أسرة فى أى بيئة غلا والمعلم جزء مكمل لحياتها عن طريق معالجته لأولادها وبناتها بالتربية والتعليم ، وما من فرد إلا وله معلم . المعلم فنى أو أخصائى كل الناس ، زبائنه يحتكون به يوميا ، على حين أن الطبيب لا يتصل إلا بآحاد المرضى. والمهندس لا يتصل إلا بآحاد من أصحاب الثروة ، والمحامى لا يتصل إلا بآحاد من أصحاب القضايا ،ولكل من هؤلاء محام أو طبيب أو مهندس ، أما عامة الناس على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية ومستوياتهم الاقتصادية فلهم علاقات بأكثر من معلم ، وكل معلم يعتبر زبائنه أو عملاؤه بالآلاف .

وإذا اقتصر عمل المعلم بين تلاميذه على مجرد مساعدتهم على تحصيل المعرفة لم يزد عن أن يكون كتابا ناطقا أو حاشية على كتاب بيد التلميذ ، ووقف أثره عند حد مساعدة التلميذ على أن ينجح فى امتحان ثم ينسى المادة التى أنجحته ، وهنا يفقد مع الحقائق أثر المعلم فيه ٠

ولكن مهمة المعلم هى غير هذا وأكثر من هذا بكثير ٠ إن مهمته هى أن ينمى شخصية التلميذ بجميع جوانبها علما وخلقا وسلوكا وذوقا ٠ إن مهمته أن يصنع من التلميذ إنسانا ٠

إن هذا يتحقق بأن تقوم فلسفة إعداد المعلم على أن يمتلك مهارة إثارة جذوة نشاط التلميذ فيذهب يطلب الحقيقة والمعرفة ليستوضح المواقف ويحل المشكلات ، ويقبل على الكتب وأدوات المعرفة ، بل ويصبح هذا واجبا كذلك على المعلم نفسه كمصدر للمعرفة ، فيجمع المادة العلمية معتمدا على نفسه ، وهنا فقط ينقلب المعلم إلى قائد أيضا لأنه لن يكون ملقنا ببغاويا ولكن مفسرا للمعلومات ومرشدا فى طريقة الوصول إليها من مظانها وموجها فى أمر استخدامها استخداما وظيفيا فى مواجهة المواقف التعليمية ، ومن ثم فى تنمية شخصية التلميذ المتكاملة عن طريق تكامل حب الاستطلاع مع الاطلاع مع الفهم مع التطبيق ، مع الإرادة اللازمة لهذا كله ، تحت قيادة المعلم ، وهكذا ينقلب التعليم إلى قيادة والمعلم إلى قائد ، وتختفى شخصية الملقن البغيضة إلى التلميذ التافهة حتى فى نظر المعلم نفسه ٠

وثمة ميدان آخر لتدريب المعلم على القيادة ، ألا وهو ميدان السلوك ، وهنا نقع على ميدان الفشل فيه أكثر من النجاح بين المعلمين ، لأن الطريقة المألوفة أن يعلم تلاميذه السلوك وما وراءه من القيم والأخلاقيات والعرف والتقاليد وآداب التعامل بالطريقة اللفظية كما يعلمه أسماء الوديان والجبال تماما ، فهذا حرام وذلك حلال ، وهذا مكروه وذاك مستحب ، وهذا فضيلة وذاك رذيلة ، ثم ينتهى الأمر بأن تقنع مواقف الحياة التلميذ بأن كل ما علمه

معلموه من هذا الفرع من التعليم إنما هو لفظيات يكذبها الواقع أو على الأقل لا تجد لها مجالا فيه .

ونحن إذ نقول هذا نرى عجبا فى حياتنا التعليمية عندما يصم مسئولون آذانهم عما تقضى به الحكمة ويدل عليه المنطق ، فيقررون مادة عن الأخلاق والقيم ، فى الوقت الذى تسير فيه الأمور فى الحياة التعليمية حول التلاميذ فى اتجاه مضاد لما فيه صحة أخلاقية للأمة ، وسلامة سلوك لجماهير الناس ، وكأن هذه الحصص وتلك الكتب هى التى سوف تقوم المعوج ، وكأن القوم لم يسمعوا حكمة المولى التى يؤكد فيها "كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون"!!

ألا إنه من الحكمة أن نعترف بأن أكبر فشل منيت به التربية ومنى به المعلمون ، كان فشلهم فى ميدان التربية الخلقية ، لأنها أمر لا ينفع فيه القول ولكن العمل ، وهيهات أن يأتى عمل من كلام ، وإنما ينقلب هذا الفشل إلى نجاح يوم ينقلب المعلم فيه من معلم إلى قائد ورائد ، والقائد لا يكون قائدا إلا فى موقف يجمعه ويجمع مريديه ، وفى داخل الموقف تكون القيادة بالتصرف والقدوة ومناقشة القيم المتعارضة والاختيار من بينها لأحسن ما يواجه به الموقف .

وبطبيعة الحال فإنه لا أخلاق بلا حرية اختيار بين عدد من أنماط السلوك ، يرفض الإنسان بعضها بمحض إرادته ويختار بعضها الآخر مضحيا بشئ من اللذة أو النفع الذاتى أو المصلحة الشخصية السريعة فى سبيل لذة ونفع ومصلحة أعم وأدوم وأبقى ، ويكون تفكير المعلم أو القائد ووزنه للنتائج وسلوكه ، أعنى باختصار قدوته هى الدرس الأخلاقى الذى يعطيه لتلاميذه عن طريق القيادة والريادة والتوجيه لا عن طريق الكلام وقال فلان وأثر عن علان .

فى ساحة الإعـــــلام :

تشير المقارنة بين قدرة مؤسسات التعليم ، وأجهزة الإعلام على الاتصال إلى تفوق ملحوظ للثانية على الأولى ، وخاصة بالنسبة للتلفزيون ، والشواهد المبرهنة على ذلك مبثوثة فى عديد من الكتابات مما لا يحتاج منـــا إلا إلـــى التذكير والإشارة ٠

وقد يبدو للنظرة العجلى أننا لا تحتاج فى مؤســـسات التعلـــيم لمعاونـــة الإعلام لكى يعين على تكوين رأى عام يعى وعيا صحيا بقضايا التعليم ، على اعتبار أنه لا يكاد بيت يخلو من تلميذ أو أكثر مما يجعل من الطبيعى أن تحتل قضايا التعليم ومشكلاته مساحة ملحوظة من اهتمامات الناس ٠

لكننا نتطلع إلى ما هو أكثر من ذلك ٠٠٠

فليست المسألة مجرد " وعى " ، ذلك أن الوعى إذا ظل محـــصورا فـــى العقول " ، فلربما انحصرت دائرة الفائدة على الإنسان الفرد الواعى ، ولكننـــا نريد أن نستثمر هذا الوعى فى عملية التغيير والتطوير والمـــؤازرة ٠ وإنـــى دائما ما أذكر مكررا خبرة مهمة كنت طرفا أساسيا فيها على هـــذا الطريـــق ٠٠٠

ففى عام ١٩٦٩ اختارت وزارة التربية كتابا كنت قد تقدمت به فى مسابقة لتأليف كتاب يقرر على طلاب الصف الثالث الثانوى فى الفلسفة ، ثم إذا بقرار وزارى يأمر بحذف جزء كبير من الكتاب ، عرضت فيـــه لموقـــف بعـــض الفلسفات المعاصرة من بعض القضايا الفلسفية ، مثل الوجودية والماركسية٠

كان من الممكن أن يمر أمر مثل هذا مرور الكرام مثلما مر مثيله من قبل ٠٠٠

لكننى فكرت فى ذلك الوقت أن أشرك معى الرأى العام ، حيث أننى لـــو خضت معركة مع الوزارة وحدى فلن أكسبها ، خاصة أننى فى ذلك الوقـــت

كنت أخطو أول خطوة لى بعد الدكتوراه ، ومن ثم فلم أكن أمثل قوة ضغط يمكن أن يعمل لها حساب ٠

وبالفعل ، كتبت مقالا أوضح فيه المبررات التى دفعتنى إلى أن أكتب هذه الموضوعات التى تم حذفها ، ونشر الأهرام المقال فى السادس من يناير عام ١٩٧٠، والأهرام فى ذلك الوقت كان برئاسة محمد حسنين هيكل ، وهو من هو من حيث العلاقة بالقيادة السياسية التى كان يقف على رأسها جمال عبد الناصر ٠٠

وبالفعل اشتعل حريق ثقافى ضخم عقب نشر المقال ، وحفلت صحف ومجلات بمقالات وتحقيقات من كتاب كبار يناقشون القضية التعليمية ، حتى أن " أحمد حمروش " كتب مقالا طويلا فى روز اليوسف بعنوان (هذه قضية سياسية وليست تعليمية) !!

واضطر وزير التربية الدكتور محمد حافظ غانم أن يصدر بيانا يسعى من خلاله إلى التهدئة ، وانتهى الموقف بأن أعادت الوزارة الجزء المحذوف ٠

وحدث أن تقابلت لأمر مع وزير التربية ، فكان مما بادرنى به بوجه عبوس : وهل قضية المناهج مما يناقش على صفحات الصحف يا دكتور ؟

لم يكن الموقف فى ذلك الوقت يسمح بمزيد من المناقشة ، فلم نكن نناقش مسألة فنية بحتة تدخل فى أصول وضع المنهج المدرسى وتغييره ، وإنما أبرزت مبدأ عاما وقضية ثقافية مهمة :

هل من حق طالب الثانوية العامة أن يدرس المذاهب والفلسفات المعاصرة أم لا ؟

وهل لا ندرس لأبنائنا إلا ما يتفق مع آرائنا ؟

فإذا ما تركنا تداعيات هذه القضية ، وعدنا إلى النظر فيما يمكن أن يعين به الإعلام كليات التربية ، فسوف نجد أنه بحكم القواعد والنظم والتقاليد لمؤسسات التعليم زبائنها المحددين بأعمار معينة ، مما هو معروف عما نسميه

بالتعليم النظامى ، لكن حسن القيام بالمسئولية البنائية للتربية فى الأمة يقتضى أن تمتد يدها إلى كل الفئات وكل الأعمار ، وفى كل مكان • صحيح أننا قد توصلنا إلى صيغ أخرى من التعليم أسميناها التعليم غير النظامى نسعى عن طريقها إلى تحقيق هذا الغرض ، لكن تظل هناك مساحات شاسعة تخرج من دائرتى التعليم النظامى ، والتعليم غير النظامى •

إذا لم تخنى الذاكرة ، ففى الخمسينيات ، حيث لم يكن التلفزيون قد اقتحم حياتنا المصرية بعد ، كان هناك برنامج يومى يذاع صباحا كان عنوانه (إلى الآباء والأبناء) ، وقد حدثنى الراحل ، أستاذ التربية المقارنة الدكتور أحمد حسن عبيد بأنه هو ومجموعة من زملائه ، عندما كانوا معيدين بتربية عين شمس ، فكروا فى وسيلة يخاطبون عن طريقها الناس ليقدموا ما خلاصة ماحصلوه من علوم تربوية ونفسية ، وخبرات مهنية لمساعدة جماهير الناس على مواجهة ما ينشأ فى طريقهم من مشكلات ، وكان هذا تفكيرا مسئولا من هذه المجموعة الكريمة ، وشئ من هذا نتطلع إلى أن يتواجد على شاشات التلفزيون وبرامج الإذاعة •

ونحن لا ننكر أن برامج أخرى عرفت طريقها إلى هذه القنوات تسير على الطريق ، مثلما كان ذلك البرنامج الشهير (حوار مع الكبار) ، ولكننا نتطلع إلى المزيد وإلى الاستمرارية بحيث يتشارك أطراف العمل التربوى ، أساتذة التربية وعلم النفس ، مع التلاميذ ، مع أولياء أمورهم ، مع مسؤولى الإدارة التعليمية ، مع المهتمين من المثقفين بقضايا التربية والتعليم •

ولابد أن نعترف بأن هناك صورا متعددة تنفذ من خلالها ثقافة تربوية ونفسية إلى جماهير عريضة من أبناء الأمة ، من خلال من يستضافون من أساتذة التربية وخبراء التعليم فى أجهزة الإعلام ، خاصة مع هذا الانتشار المذهل لعدد ضخم من الإذاعات والقنوات الفضائية ، لكنها جهود فردية على أية حال ، غير منتظمة ، ولا تنسيق بينها ، ونحن نتطلع إلى أن تكون هناك

صورة أخرى " مؤسسية " تقوم بها كليات التربية فى هذا الشأن ، إذ مما لا شك فيه أن تأثيرها سوف يكون أقوى وأكثر انتشارا وأشد موثوقية .

الثقافة التربوية للجميع :

ونقصد هنا الثقافة المطبوعة من خلال كتيبات صغيرة تكتب بغرض التوجه إلى جمهور الناس ، لا إلى المتخصصين ، ومن ثم لابد أن يتسم أسلوبها بالبساطة والوضوح ، ويخصص كل منها للحديث عن مشكلة من المشكلات أو قضية من القضايا التى تهم جماهير الناس .

وهناك تجارب والحمد لله مررنا بها ، لكنها توقفت ، وتحتاج إلى إحياء وتجديد ...

ففى الخمسينيات أشرف الراحل الدكتور عبد العزيز القوصى على سلسلة كتيبات محدودة الصفحات ، ذات إخراج جميل ، وورق مصقول ، ومزودة ببعض الرسوم المعبرة عن بعض المواقف فى الموضوع الذى يتناوله الكتيب ، وكانت تتجه إلى تبصير الآباء والأمهات والمربين عموما بكيفية تربية الأطفال ومواجهة مشكلاتهم ، وكان الطابع الغالب عليها هو الأبعاد النفسية .

كانت الجهة الممولة والناشرة ، هى مؤسسة فرانكلين ، هذا الإخطبوط الثقافى الذى أغرق مصر بكم غير قليل من الثقافة التربوية والنفسية ربما أكثر من غيرها من القطاعات ، سواء على مستوى التخصص أو مستوى التثقيف العام ، والعجيب أن ذروة نشاط هذه المؤسسة كان فى الستينيات ، أثناء احتدام العداء بين مصر الناصرية والولايات المتحدة ، وساعد هذا على أن تكون مكافآت المترجمين سخية وأن يكون سعر الكتاب أو الكتيب زهيدا للغاية .

لكن ، كان يعيب هذه السلسلة المبسطة القصيرة أنها مترجمة ، ولا يعنى هذا إنكارا لأهمية التزود بما لدى الأمم المتقدمة من صور تقدم فى هذا المجال ، ولكن تأكيدا على أننا عندما نكون إزاء مثل هذا المستوى من التبسيط ،

يصبح من الحيوى أن نخاطب الناس بما يعانوه هم ، وما يخبروه فى حياتهم اليومية ، ومن هنا فقد لا يكون الموضوع مما هو مألوف لأطفالنا وآبائهم وأمهاتهم ، وإن كان ذكاء رائدنا الراحل لم يفته رغم هذا ، إذ يبدو أنه كان حريصا عند عملية الاختيار أن تكون الموضوعات من قبيل تلك القضايا العامة التى تواجه عموم الأطفال .

لكن ، إذا كان الأطفال يعانون ، مثلا من مجموعة من المخاوف ، فمن الطبيعى أن تفرز البيئة الثقافية من المخاوف ما يتفق وخصائصها وخبراتها الموروثة ، وعلى سبيل المثال ، فقد كان مثلنا أثناء مرحلة الطفولة ننظر إلى " الساقية " على أنها مصدر رعب وخوف خاصة بعد غروب الشمس ، ونعتبرها مسكنا للعفاريت والكائنات غير المنظورة ، وشئ مثل هذا لم يكن يوجد بطبيعة الحال فى البيئة الأمريكية ، ولا هو عاد قائما اليوم بالنسبة لأبنائنا وأحفادنا ، وغير هذا أمثلة كثيرة .

وإذا كان الأطفال – مثلهم مثل أى إنسان – يعانون من مجموعة معينة من صور القلق التى تتناسب مع أعمارهم ، إلا أن كل ثقافة تفرز بدورها أنواعا بذاتها من القلق ، فأبناؤنا على سبيل المثال يعانون أكثر من غيرهم من أبناء المجتمعات الغربية من قلق الامتحانات ...وهكذا .

وقامت كذلك " دار سفير للنشر " كقطاع خاص بإصدار سلسلة من الكتيبات قليلة الصفحات ، صغيرة الحجم ، موجهة إلى الآباء والأمهات ، شارك فى كتابتها عدد غير قليل من الزملاء أعضاء هيئة التدريس بكليات تربية .

والحق أنها كانت سلسلة جيدة ، لكنها توقفت مع الأسف الشديد دون أن ندرى سبب التوقف ، والذى لابد أن يكون اقتصاديا ، إذ يمكن أن تكون دائرة توزيعها لم تكن بالقدر الذى يجعل منها عملا مربحا للناشر ، فالدار شركة تجارية مهما كان الأمر ، ومن حقها أن تربح .

هنا تبرز لنا مسئولية كليات التربية ، فإذا كانت دور النشر الخاصة يمكن ألا تستمر فى القيام بأعباء مشروع مثل هذا ، فإن كليات التربية يمكن أن تقوم به ، خاصة وأنها الآن لم تعد كما كان الأمر من قبل تشكو من قلة ذات اليد ، إذا أطلقت الدولة يد كثير من الكليات أن تحصل رسوما مرتفعة من الطلاب يوجهونها للقيام ببعض ما هو ضرورى لهذه الكليات ، ولا نظن أن واجب التثقيف التربوى أقل ضرورة من غيره من واجبات كليات التربية .

وأذكر بهذا الشأن أننى نشرت ذات مرة كتيبا صغيرا فى سلسلة كتاب اليوم الطبى ، موجها أيضا إلى الآباء والأمهات عن بعض الجوانب الأساسية فى تربية الأبناء ، وإن كانوا اختاروا له اسما أكاديميا (تربية الأبناء ..علم له أصول) ، وقد توخيت أن أكتبه بالطريقة الصحفية ، بمعنى أن تحمل عناوين كل فصل عبارة جذابة تثير شوق القارئ أن يقرأ ليعرف ماذا أقصد بهذا أو بذاك ، وعلى سبيل المثال ، فللتحدث عن مشكلة الاستعداد لدخول المدرسة لأول مرة ، كان العنوان (عندما تدق الأجراس) ، وعندما تحدثت عن الامتحانات كان عنوان الموضوع (يوم يكرم المرء أو يهان !!) ... فضلا عن غلبة أسلوب " الحكى " ، والتمثيل ،وقصر الجمل ، وسرعة الإيقاع فى الحديث .

ونجح الكتاب كثيرا ، وتأكد هذا من متابعة حالة التوزيع ، ومن اتصالات شخصية مع المؤلف .

والتثقيف لا يكون فقط على هذا المستوى وحده الذى يتناول كيفية تربية الأطفال ، ومواجهة مشكلات الأبناء ، فكليات التربية تعد مسؤولة كذلك عن ترسيخ الوعى التربوى بمشكلات التعليم وقضاياه ، عن غير طريق المقالات والتحقيقات الصحفية ، وإنما على مستوى كتب " خفيفة الأسلوب " تشرح للجماهير العريضة ،وببساطة ووضوح مشكلات التعليم وقضاياه .

وأذكر هنا أن من أقرب الكتب إلى قلبى وأعزها طوال حياتى العلمية والثقافية كتاب صدر بعنوان (محنة التعليم فى مصر) ، عن جريدة الأهالى عام ١٩٨٥ ٠٠٠حمله باعة الصحف والمجلات على أرصفة الشوارع ، وبثمن زهيد للغاية (٥٠ قرشا) شرحت فيه بعض قضايا التعليم ومشكلات ، بنفس النهج الصحفى الذى أشرت إليه بعيدا عن التقعر فى اللغة والبرود الأكاديمى ،والجفاف العلمى ، حتى أننى كنت أشعر بسرور بالغ عندما أعرف أن ضابطا بالقوات المسلحة قد قرأه ، أو مهندسا أو محاميا ، أو حامل ثانوية عامة ، أو ربة بيت ، مما أتاح الفرصة لقضايا التربية والتعليم ألا تنحصر داخل أسوار كليات التربية ، وتصبح موضع حديث ومناقشة بين الناس ٠ صحيح أن الكثرة الغالبة من الناس لا تكف عن الحديث فى التعليم وحوله ، لكن عندما يتحدثون بناء على "تنوير علمى " مبسط ، يصبح الأمر مختلفا إلى حد كبير ٠

ولأن الكتاب قد قوبل بترحيب بالغ ، أصدرت عن طريق الجريدة نفسها كتابا آخر يتناول مشكلات وقضايا أخرى ، كان بعنوان (إنهم يخربون التعليم !!) ، ومما أذكره من أساليب جذب القراء أن يحمل فصل عنوانا مثل (الحب الضائع بين العمامة والطربوش) تعبيرا عن ثنائية التعليمين المدنى والدينى) ، وأن يحمل فصل عنوانا مثل (المعذبون فى الأرض) بتشديد الذال وكسرها ، تعبيرا عما انحرف إليه المعلمون من توحش فى الدروس الخصوصية ٠٠وكذا ٠

التربية السياسية والقبضة الأمنية :

الظاهرة الملاحظة فى حياتنا السياسية هو ذلك العزوف الكبير عن المشاركة الانتخابية ، ولعل أقربها إلى الذاكرة الانتخابات الرئاسية التى شهدتها مصر فى السابع من سبتمبر عام ٢٠٠٥ ، والتى وصلت إلى ما ينيف

قليلا عن العشرين ، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار ما حدث مما يشبه " السوق " لفئات عديدة من عمال وموظفين فى عدد من الجهات ، سواء كانت حكومية أو قطاع عام أو قطاع خاص لحسابات بعينها ليس من بينها فيما نرجح المقصود من المشاركة السياسية .

ولسنا فى معرض مناقشة هذه القضية من حيث التفسير ، فالأسباب متعددة ومعظمها يكاد يكون معروفا ، ولكننا نجتزئ منها ما يتصل بشبابنا ، وفى هذا النطاق أيضا نجتزئ جانبا بعينه ألا وهو الخاص بالوعى السياسى .

فعلى عكس ما كان عليه الطلاب المصريون عبر عشرات السنين قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، من حيث وقوفهم دائما فى قلب الأحداث السياسية ، إلى درجة القيادة والتسيير ، أصبحوا الآن متهمون باللامبالاة والعزوف ، وأخشى أن أقول بقدر غير يسير من الجهل السياسى ، ومما لا شك فيه أن المشاركة السياسية لابد أن تتبنى على وعى سياسى .

هنا يجئ دور المعلمين من حيث الفرصة المهيأة لهم لتدريب لا نقول مئات الألوف ، بل ملايين الطلاب على المشاركة السياسية من خلال مستويات بسيطة وصغيرة متعددة فى المدارس ، أيا كانت مرحلة التعليم.

لكننا من جانب آخر نعلم علم اليقين أن فاقد الشئ لا يعطيه ، فهل ضمنا توافر وعى سياسى لدى المعلم نفسه ؟

لابد أن نعترف هنا أن المعلم شأنه شأن قطاعات عريضة من المصريين ، هو نفسه يعزف عن السياسة ، أيضا بفعل عوامل متعددة معروفة ليس هنا مكان تناولها .

هنا تبرز رسالة كليات التربية الثقافية من خلال اتحاد الطلاب ...

ومن المؤسف حقا أن حركة الطلاب فى كليات التربية تحكمها لائحة تفوح من معظم بنودها رائحة القهر والتضييق على الحريات ، فضلا عن ممارسات كثيرة مشهورة يمارسها الأمن داخل الجامعات ، لا بين الطلاب

وحدهم بل بين جميع أفراد المجتمع الجامعى على وجه العموم ، حتى أصبح معروفا أن الأمن هو الحاكم الحقيقى للجامعات .

فمن المنبع يقوم الأمن بالتحكم فى من يرشح نفسه من الطلاب ، وأصبح المعيار هو " المسايرة " أو " المخالفة " ، فالعقلية الأمنية القاصرة تتصور أن كل من يخالف الحكومة لابد أن يكون عدوا وخطرا على البلاد ، مع أن العكس ربما يكون صحيحا ، بمعنى أن يكون المغاير فى الرأى ذا حساسية وطنية عالية وقلب غيور على مصلحة الوطن ، وعقل واع مستوعب لحركة الأحداث ، ومن حقه ألا يعجبه هذا وذاك ، سواء من الأشخاص الحاكمين أو الأحداث ، ويكون أساس المغايرة هو ما يراه مصلحة للوطن .

وهكذا إذا كان المتقدم سطحى التفكير ، غير مستقيم الأخلاق ، لا تهمه مشكلات الوطن وهمومه ولا ينشغل بمستقبل هذا الوطن وطموحاته ، لكنه لا ينبس ببنت شفة ضد النظام ، فيكون مقبولا ومرحبا به مع كل الأسف وكل الأسى !!

والعكس من ذلك ، إذا كان الطالب ممن يعرفون بالجدية والمواظبة والأخلاقيات الرفيعة ، والانشغال بهموم الوطن ، لكنه يرى ما يخالف رأى الدولة ، فهو محظور عليه المشاركة وكأن الجامعة ليست جامعته ، وكأن الوطن ليس وطنه هو وإنما وطن الحاكمين !!

وفى كل بلدان الدنيا المتقدمة ، يمكن لأى فئة أن تخرج إلى الشارع تعبر عن رأيها فى قضية ساخنة من قضايا الأمة والناس ، ويتولى الأمن حراستها ، لكن طلاب جامعاتنا ممنوع عليهم ذلك ، فحول كل مقر جامعى ، ومنذ سبتمبر عام ٢٠٠٠ تجد السيارات المصفحة ، والجنود ذوى الخوذات ، حاملين هراواتهم ، وعديد من الرتب الأمنية المتوسطة والعالية ٠٠٠كل هؤلاء كأنهم يقولون لكل طالب ، وكل عضو هيئة تدريس : إياك إياك أن تنطق بما

يضايق النظام الحاكم ، والويل كل الويل لمن لا يسمع الكلام ويرضخ ، ومن لا يتخذ " النعاج " نموذجا ومثلا أعلى !!

بُذر فى نفوس الطلاب وعقولهم أن مصر ليست مصرهم ، وأن عشرات السنين التى مرت على ظهور الجامعة إلى ما يقرب من قرن كامل ، لم تنضجهم بعد ، فهم دائما قاصرون ، ويحتاجون إلى من يفكر عنهم ، ولا يكون هؤلاء من أساتذتهم ، فهؤلاء أيضا قاصرون عن التفكير السياسى الناضج ، الذى هو " مساير " ، أما " المغاير " فهو دائما عدو وغير ناضج لابد من محاصرته وقهره والضرب بيد من حديد على يديه !

إن المسألة السياسية فى رأينا هى " أم " المسائل ، كما أكدنا فى جزء سابق ...هى فن وعلم الإدارة العامة للمجتمع ، فإذا غُيب الطلاب عن الوعى بها والتربية عليها ، غاب وعيهم عن كثير من الشؤون وكثير من الأمور .

وعندما كنت فى الخمسينيات طالبا بآداب القاهرة ، كنا نمضى وقتا طويلا مجوس بين طرقات الكلية وقوفا أمام كثير من الجدران نطالع ما كان يملؤها من مجلات الحائط ، التى كانت ساحة واسعة يتدرب من خلالها الطلاب على الكتابة ومناقشة قضاياهم ، حيث لم تكن هناك مسافة فى تلك الفترة بين موقف القيادة السياسية وجماهير الناس وفى مقدمتهم الطلاب .

والآن ؟ اختفت هذه الظاهرة الرائعة ، فقد وأدوها مع الأسف الشديد ، بهذه الخطوات المتعددة التى لابد أن يمر بها العمل حتى يسمح بنشره وبإذاعته ، وتكون النتيجة أن هذا يشطب ، وذاك يحذر ، وهذا يمنع ، ليسود الصمت والخواء ، وينام أولو الأمر بغير إزعاج !

وهناك فى مصرنا عدد كبير من المفكرين والمثقفين ، يمكن أن ترتب لهم ندوات ومحاضرات عامة يحصل من خلالها الطلاب على كم ونوعية من الثقافة العمومية ، سواء ما يتعلق منها بالمسألة السياسية أو غيرها ، لكن ذلك

الأمر أصبح وكأنه سعى للحصول على " لبن العصفور " أو اصطياد " العنقاء " ، فالقبضة الأمنية ، فى ظل نفس المعيار تكمم الأفواه ، أى مثقف أو مفكر يقف موقفا مغايرا ، فهو خطر عظيم ووباء مخيف يجب منعه من المنبع ، والشعار الخادع الذى يرفعونه هو : لا سياسة فى الجامعة ، والبرهان المؤكد على زيف هذا الشعار ، أن المتحدث أو الكاتب لو كان " مسايرا " ، يصبح كل شئ حلالا وسهلا وموافقا عليه !

المجلات التربوية بين الوظيفة البحثية والوظيفة التثقيفية :

لكل كلية تربية على وجه التقريب مجلة ، وظيفتها الأولى نشر بحوث للمدرسين والأساتذة المساعدين للتقدم بها عند الترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد أو أستاذ ، لكن هل هذه هى رسالة هذه المجلات فقط ؟

إن معنى الاقتصار على هذه الوظيفة أن الفائدة المرجوة منها تخص أفرادا يكادوا يعدوا على أصابع اليد ، فهذا بحث عن تطبيق طريقة ما فى طرق تدريس الرياضيات ، فمن الذى يمكن أن يهتم بقراءتها ؟ الأرجح ألا يوجد أحد من " الأساتذة " يقرأنها إلا إذا عرضت على أحدهم للتقييم سواء للنشر بالمجلة أو بمؤتمر أو للترقية ، أو عدد محدود ممن يعدون لرسائل الماجستير والدكتوراه ، ومن يهتمون بالقضية نفسها ممن هم على وشك التقدم للترقية ...وهكذا قل بالنسبة لكل التخصصات الأخرى ، فضلا عما تتسم به أبحاث الترقيات من شكلية معينة تجعل قراءتها مملة وروتينية ، والنتيجة ؟

النتيجة هى أن دائرة المعرفة والعلم بما تنشره كل مجلة يكون محدودا للغاية ، ولا نبالغ إذا قلنا أن غالبية المجلات لا يطبع منها ما يتجاوز المائة نسخة .

إن زكاة العلم هى إذاعته كما تؤكد الأدبيات التربوية الإسلامية ، وكما توجب أصول المعرفة والمعلوماتية فى عصرنا الحديث ، فما الحل ؟

الحل هو أن " تتنوع " وظيفة المجلات التربوية ، فلا تقتصر على نشر بحوث الترقيات وحدها ، وإنما تضيف إلى ذلك مقالات من هذه الفئة التى تحمل " رؤى " أساتذة تخلصوا من هموم الترقية ، ووصلوا إلى مرحلة يمكن عندها أن يكونوا أحرار التفكير ، سواء فى اختيار القضية موضوع الحديث ، أو فى إبداء الرأى ، أو فى المنهجية التقليدية التى تكثر من الاستناد إلى " آليات البحث " دون محتواه وجوهره، حتى يوهم القارئ بأنه أمام بحث علمى جاد !

والحق أننى جربت هذا شخصيا عندما أصدرنا مجلة دراسات تربوية ، فخصصنا ما يقرب من ثلثها للقضايا العامة التى تهم المجتمع التربوى بأسره ، وخصصنا الثلثين لبحوث الترقيات مضطرين فهى وحدها مصدر تمويل المجلة .

كنت – باعتبارى رئيسا للتحرير أكتب مقالا لكل عدد ، حتى أنك لتجد للأعداد الثمانين التى صدرت منها ، ثمانين مقالا .

وحرصت كذلك على استكتاب عدد من كبار الأساتذة على أن يكتب كل منهم مقالا لكل عدد ، يناقش فيه قضية تربوية عامة .

وكنا ننشر فى كل عدد على وجه التقريب ما دار فى الندوة الشهرية التى كنا نقدها برابطة التربية الحديثة فى الفترة من عام ١٩٨٥-١٩٩٥ ، إلى أن تم وأد المجلة .

وكذلك حرصت على أن يضم كل عدد مقالا لأحد رواد الفكر ، فى التربية أو فى غيرها ، لم ينشر ضمن كتاب ، ويكون منشورا فى مجلة أو جريدة قديمة ، وماسا بأحد جوانب التعليم ، حتى نصل حاضرنا بماضينا .

هكذا كانت المجلة تقوم بدور " تثقيفى " ودور " بحثى " ، ومع ذلك لم تكن النتيجة هى التى أتمناها مع الأسف الشديد ...

لقد كنت متفائلا فيما يبدو غاية ما يكون التفاؤل ، فإذا بى أطبع من العددين الأول والثانى ، ألفى نسخة من كل منهما ، متصورا أن جمهور كليات التربية سوف يهرعون إلى اقتنائها لقراءتها ، فإذا بالنتيجة ، صادمة ، حتى أننا ما زلنا " نخزن " ، حتى اليوم ، ونحن فى شهر أكتوبر عام ٢٠٠٥ ، ما صدر من هذين العددين عام ١٩٨٥ !!

هنا نجد أنفسنا وجها لوجه أمام حقيقة مؤلمة ، لكن لابد من التصريح بها ، دون ما مواربة أو خجل ، ألا وهى أن كثرة من أبناء جماعتنا العلمية محدود الأفق فى الاطلاع فى دائرة الثقافة التربوية ، لا يريد أن يتعدى ما تخصص فيه ، وخاصة إذا كان قد وصل إلى درجة " الأستانية " فهذه الفئة ، يؤسفنى أن أقول أنها أقل الفئات قراءة ومتابعة لما يجد ، وكأن الحصول على الأستانية يعنى اكتمال الدائرة العلمية ، بينما المعرفة ليست على شكل دائرة ، بل هى على شكل طريق ترتبط نهايته بلفظ الإنسان أنفسه منتقلا إلى رحمة ربه .

ممارسة النقد التربوى :

ولعل ما يساعد على إثراء الثقافة التربوية أن يعرف التربويون الطريق إلى (النقد التربوى) ، فعندما يكتب هذا كتابا أو بحثا أو دراسة ، أو حتى يقدم فكرة فى كلمة أو فى مقال ، ثم يكون لآخرين موقف متمايز ، يسعون إلى التعبير عنه ، وعند احتكاك هذا الفكر بذاك ، ربما يبرز فكر جديد وتتفتح آفاق حديثة ، وقد يتبين واحد خطأ ما كان عليه يتنازل عنه ، وقد يتبين لآخر أن تعديلا فى الفكرة يجعلها أفضل وأقرب إلى الصحة والصواب ، وهكذا .

وهذا نفسه من شأنه أن يجذب كثيرين إلى المتابعة ، وربما المشاركة ، فيكتسب المجال حيوية وتجددا.

أما أن يكتب الواحد منا كتابا أو دراسة ، ثم يجدها تقابل بصمت القبور ، إلا عند التحكيم للترقية ، فهذا والله يفقر الثقافة التربوية ، ويؤدى إلى الجمود ، وكم كتب مثلى عشرات الكتب والدراسات – كما فعل غيرى – لكنى لا أعرف فيما أصبت وفيما أخطأت .

وربما يفيد أن نسجل هنا بعض ما سجلته ذاكرتنا من خبرات فى هذا المجال بصفة خاصة .

فقد كنت قد علمت من الدكتور عبد العظيم أنيس أن المفكر الماركسى الكبير محمود أمين العالم له دراسة موسعة يتناول فيها بالنقد والتحليل ثلاثة كتب فلسفة قررت على الثانوية العامة فى أزمان مختلفة ، وكان ثالثها هو كتابى .

تشوقت أن أقرأها فسعيت إلى مقابلة الرجل ، وأعجبت بما كتب رغم معارضته لموقفى لسبب مهم هو أن الرجل كان عف اللسان والقلم ...عرف مهمة الناقد الحقيقية ، وهى أن ينقد فكرا ويحلل آراء ، فلا يملك الإنسان إلا احترامه وتقديره ، واستأذنته فى نشر الدراسة فى أول عدد من مجلة دراسات تربوية ، وكان مندهشا أن أنشرها على الرغم من تناولها بالنقد كتابا لى .

وكتب الراحل د. عبد السميع سيد أحمد نقدا لعدد من الكتابات التى تناولت قضية الهوية على وجه العموم ، وفى التعليم على وجه الخصوص ، وكانت كتابات لى من ضمن الأمثلة التى انتقدها ، ولم أمانع أبدا فى النشر ، ولأننى وجدت مناقشة لفكر ، وبأسلوب عق أخلاقى مهذب ، كان من الضرورى أن أرد ، ومن هنا كتبت مقالا مطولا فى العدد التالى أناقش فيه ما قال وكتب ، ولم يتجاوز الرجل ، ولا أنا حدود النقد الفكرى العلمى والحمد لله .

لكن زميلا آخر ، كانت بعض كتاباته من ضمن الأمثلة التى أشار إليها عبد السميع ، تضايق فهدد الناشر الذى ينشر عنده ، وهو نفس الموزع لمجلة دراسات ، مع أن النقد الموجه لم يكن شخصيا ولا جارحا ، وهذا أمر محزن

حقا ، وكان سببا فى أن يتقاعس كثيرون دعوناهم إلى المشاركة فى القيام بعمليات نقد وتقييم لما يصدر من كتابات ، مثلما نرى فى مجال النقد الأدبى ، ومثلما رأينا فى عصر النهضة العربية ، من معارك فكرية ، عندما ظهر كتاب تحرير المرأة لقاسم أمين ، والإسلام وأصول الحكم لعلى عبد الرازق ، وفى الشعر الجاهلى لطه حسين ، ومستقبل الثقافة فى مصر ، وغير هذا وذاك ، ففى مواجهة كل منها ظهرت كتب أخرى مناقضة ، وعشرات المقالات ، فإذا بساحة الفكر تثرى بوجهات نظر تمثل ألوان الطيف الفكرى ، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .

وشكا لى زميل مرة أنه أرسل دراسة له ينقد فيها كتابا صدر من هيئة علمية تربوية ، فإذا بعدم ترحيب يواجهه ، ورحبت أنا بنشر الدراسة فى مجلة دراسات تربوية ، ثم رأيت أن أطلع عليها صاحب الكتاب المنقود ، دون أن يعرف اسم الناقد حتى يرد عليه بعيدا عن أية حساسيات شخصية ، ونشرنا الدراستين فى وقت واحد ، لكن المنقود غضب منا نحن ، إذ كنت قد وجدت بعض عبارات جاءت فى رده تنحو نحو التجريح الشخصى ، كأن يتهم الناقد بأنه يحاول أن يرضى أسياده فى الخليج الذين يعمل لديهم فقمت بحذفها ، خاصة أنها لا تمثل لبنة أساسية فى بنية الفكر !

وتصورت أن مثل هذا النموذج وذاك سوف يشجع البعض على المشاركة ، لكن لا حياة لمن تنادى ، وهذا إنما يكشف عن سوأة مؤسفة فى الجماعة العلمية التربوية ، وهى أن ما يسودها هو المجاملة والعلاقات الشخصية ، والخوف من المصارحة والمكاشفة ، والرغبة فى السير بجوار " الحيط " !!

الوحدات ذات الطبيعة الخاصة :

وقد عرفت كل كليات الجامعات فى مصر هذا النوع من المؤسسات والمنظمات التى تختص بوظيفة بعينها تتوفر عليها ، عن طريق نفر من

أعضاء هيئة التدريس ومن يمكن الاستعانة بهم من الخارج ، للمساهمة فى تأدية وظيفتها ، ومن أبرز هذه التنظيمات – على سبيل المثال – ما يوجد فى تربية عين شمس من مراكز مثل " تطوير التعليم الجامعى ، ومركز الإرشاد النفسى ، ومركز تعليم الكبار ، وإن كان هذا الثالث موجودا داخل الجامعة بعيدا عن كلية التربية ، لكن مديره من الكلية ، ونطاق عمله يقع فى نطاق مهام كليات التربية .

والحق أن بعضا من روادنا قد تنبهوا منذ زمن بعيد لأهمية قيام كلية التربية بخدمة أفراد المجتمع خارج نطاق الكلية ، فكان إنشاء العيادة النفسية على يد الراحل د. عبد العزيزي القوصى بتشجيع من إسماعيل القبانى فى ثلاثينيات القرن العشرين ، ولم تكن هذه العيادة تقتصر فقط على " العلاج " بالمعنى المعروف ، بل كان القائمون بأمرها ينتهزون الفرصة ليقوموا بالشق الآخر من العلاج ألا وهو " الوقاية " ، مما استلزم تقديم قدر من الثقافة النفسية إلى من هم على صلة وثيقة بالقادم لتلقى خدمة العلاج ، خاصة وأن العلاج النفسى ليس قصير الأجل يتوقف على تناول عقاقير معينة ، بل يقوم على تصحيح ومفاهيم وتعديل اتجاهات ، وتصويب مسارات ، ومثل هذا وذاك لا يتوقف أمره على الشخص المعنى ، بل لابد من أن يشمل أهم المحيطين به ، والمتعاملين معه ، وأن يستمر ذلك فترة طويلة من الزمن ، مع المتابعة المستمرة .

ومما لا شك فيه أن مركزا مثل تعليم الكبار يوسع من نطاق عملية التربية ، فيسعى بالفعل إلى تحقيق مفهومها النموذجى المأمول ألا وهو أن تكون مستمرة باستمرار الحياة ، وأن تتسع لكل الأعمار ، وتصل إلى المتعلم أو الراغب فيه أينما كان ، وبالتالى فإن مهمة تعليم الكبار هى أقرب المهام لتحقيق هذه الرسالة الثقافية التى ننشده لكليات التربية .

وقل مثل هذا بالنسبة للمركزين الآخرين ، وإن كان مركز تطوير التعليم الجامعى لم يعمل حتى الآن بالدرجة المنشودة ، إن كما أو كيفا .

إن المسألة لا يمكن أن تتوقف عند حد عقد مؤتمر سنوى ، ذلك أن المؤتمرات التربوية ما زالت إلى حد كبير تخاطب نفس أعضاء مجتمع كليات التربية والهيئات البحثية والتنظيمات الرسمية فى التعليم والأهلية ، لكنها لا تضع فى اعتبارها " جماهير الناس " تفتح الأبواب لتسمع منهم ، وتتيح لهم الفرصة ليسمعوا منا .

وبهذه المناسبة أذكر مرة أن دعوت فى ندوة برابطة التربية الحديثة عندما كنا نتولى أمرها عددا من طلاب بعض المدارس الخاصة ، وبعضا من معلميها ومسئوليها ، بدلا من أن نكتفى باستضافة أساتذة تربية أو مسئولين من الوزارة .

إن عقد أواصر التعاون فى العمل والتفكير بين أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية ، ومواقع العمل التربوى وبؤر الاهتمام بقضاياه ، مثل النوادى والمدارس ، والآباء والأمهات يساعد على أن يمد أساتذة التربية بالمشكلات والقضايا التى يجب أن يتصدوا لها ، ويمد هذه الميادين العملية بالرأى العلمى ، والتوجيه المنهجى ، وعندما يتلاقح النظر والتطبيق ، يزداد الوعى وتتسع المعرفة ، لأصحاب كل طرف ، ويكسب الجميع .

وفى النهاية لابد لى أن أعترف قبل أن نطوى هذه الصفحة الأخيرة أن ما سطرناه فى هذه الدراسة إنما هو " إطلالة " على القضية ، مما يحمل ضمنا التسليم بأنها ما زالت بحاجة إلى مزيد من التناول ، وخاصة إذا تعددت الرؤى ، وتباينت الأساليب ..فهل من متابع ؟!!

فى كليات التربية :
نحن نزرع الشوك *!

هناك ميل بشرى لأن نعلق ما يواجهنا من مشكلات ، غالبا على " أسباب خارجة عن إرادتنا " ، وهى حيلة نفسيه تهدف إلى " إراحة النفس " وطمأنة الذات من عذاب الضمير .

وإذا كان تعليق المشكلات على أسباب خارجية ينقذنا من عذاب الضمير ، إلا أنه من ناحية أخرى يوقعنا فى عذاب التاريخ !

إن الذى يتوهم أسباب مشكلاته فى الخارج ، إنما ينفض يده من مواجهتها ، فطالما الأسباب خارجية ، فلا حيلة له إذن فى الأمر ، ولابد أن ينتظر حتى يتكرم الطرف الخارجى ويزيل الجراح ويمسح الآلام .

لكن الذى يقف وقفة أمينة موضوعية مع نفسه ويبصر المسئولية الذاتية ، يستطيع أن يسعى ويكد ويجتهد لمواجهتها ، حتى ولو لم يوفق تماما ، وبدرجة كافية ، فى ذلك .

ونحن ، فى كليات التربية – مثلنا فى ذلك مثل العديد من المؤسسات – نواجه بالطبع مشكلات وتحديات تتفق وطبيعة عملنا ووظيفة هذه الكليات . وكاتب هذه السطور يزعم – – بعيدا عن هذه المشكلات " المشتركة " ، والتى يعنى عمومها أن كثيرا من أسبابها خارج إرادتنا حقا – نحن الذين نبذر بذورها ، ونرعى هذه البذور بالسقى والرعاية لتثمر لنا – والحمد لله الذى لا يحمد على مكروه سواه – كما لا بأس به من الثمرات المرة ، والأشواك المدمية ! كيف ؟

---

* مجلة دراسات تربوية ، القاهرة ، عالم الكتب ، الجزء ٢٥ ، ١٩٩٠

إن الإجابة تكمن فى الإشارة إلى أمثلة من هذه المشكلات نكرر فيها القول المألوف – صادقين – أنها ليست على سبيل الحصر ، وإنما ، مجرد نماذج ، هناك غيرها كثير ٠٠كثير ٠

* نحن نشكو – مثلا – من أن كلياتنا لا تحظى بما تحظى بـه كليـات أخرى على سلم التقدير الاجتماعى ، بغض النظر عن ظهورها فى الـسنوات الأخيرة فى جداول القبول بالجامعات فى المرحلة الأولى مثل كليات ما يسمى بكليات القمة ، ذلك أن هذا الوضع المتميز الجديد ، لا يعكـس تحـولا نحـو الأفضل فى الحظوة الاجتماعية ، وإنما ، لظروف عارضـة تتعلـق ببطالـة الخريجين ، حيث أن خريج كليات التربية يضمن – إلى حد كبير – أكثر من غيره ، وظيفة ٠

إن البعض منا كان يعزو هذا إلى أن دخل المدرس قليل ، بالقيـاس إلـى دخل الطبيب ، والمهندس ، وقد ثبت أن هذا ليس سببا وجيها ، فالمدرس الآن – كما نعلم جميعا – يكسب ما يزيد فى أحيان كثيرة ، عشرة أضعاف مرتبـه الرسمى ، بل وعلى الأقل ، ومع ذلك ، فما زال تقديره اجتماعيا متواضـعا ، بمقاييس التقدير الاجتماعى الشائعة فى المجتمع المصرى ٠

ولا يمكن أن يكون السبب كامنا فى ضعف أهمية هذه الوظيفة ، فقد أفاض الشعراء والأدباء مدحا وتقريظا لها ، حتى " كاد المعلم أن يكون رسـولا " ! ولو قارنا ما حظيت به مختلف المهن والوظائف الأخرى من قـصائد المـدح والتقريظ ، بما حظيت به مهنة التعليم ، فسوف تحتل هذه المهنة – وبكل تأكيد – المرتبة الأولى فى الجوائز " الكلامية " !

لقد آن الأوان كى نبحث عن مسئوليتنا نحن ٠٠٠فى الدور الـذى الـذى نقوم به فى المجتمع ٠٠فى مدى " القوة " التى نمارسها فى الضغط الاجتماعى لكسب المساندة الشعبية والتأييد الاجتماعى لما نطرحه من أفكار وما ننادى به من رؤى ، حلا لمشكلات التعليم ، وسعيا على طريق بناء البشر ، فحتى الآن

، ولنكن صرحاء ، على الأقل مع أنفسنا ، نحن نقوم بدور " التابع " ، دور " الذيل " ..دور تغلب عليه السلبية والاستكانة والمسايرة .

إن " القوة الاجتماعية " ، و السلطة " الفكرية ، والمكانة ، لا تأتى بقانون ، ولا تجئ بقرار ، ولا توجدها خطبة أو خطب عصماء وقصائد شعر وأقوال سائرة ، وإنما تفرضها المواقف ، وتحتمها السلوكيات ، وتبرهن عليها التجارب والخبرات .

لا أريد أن أشير إلى " السلوك الشخصى " لعدد لم يعد قليلا من نوعيات من أعضاء هيئة التدريس بليت بهم كليات التربية فى السنوات الأخيرة نتيجة وساطات وقرابات وخواطر ، مما يندى له الجبين ونخجل أن نصرح بأمثلة له على هذه الصفحات ..لن أشير إلى ذلك ، رغم أهميته فى تحديد " المكانة " التى تفرض الاحترام وتضفى التقدير ، فالمجروح سلوكيا ، لابد أن يكون " مكسور العين " ..بلا أظافر وأنياب ، لا يستطيع أن يمثل مركز " قوة " تقوم بدور فعال ..

لنحصر أنفسنا إذن فى القضايا التى تتصل بوظيفة كليات التربية نفسها ...

لقد بدأ كاتب هذه السطور طلب العلم التربوى فى أواخر الخمسينيات ، ومنذ ذلك الوقت ، وحتى الآن ، نفتش فى ما يدرس بكليات التربية ، فإذا به ، بعد ثلاثين عاما ، هو هو لم يتغير ! إنها كارثة علمية ومصيبة تربوية ، ذلك أن ما كنا ندرسه فى الخمسينيات ، كان " بذورا " علمية ، و " بدايات " فكرية ، واجتهادات قام بها رعيل محدود ، فى كلية وحيدة على وجه التقريب ، أما الآن ، وقد امتلأت مصر بعشرات الكليات التى تضم مئات من أعضاء هيئة التدريس ، وأحرزت العلوم التربوية فى الخارج تقدما مذهلا ، فلا معنى لهذا الاستمرار فى الجمود العلمى ، والتكرار الفكرى الممل ، والوقوف " محلك سر " لأن المعنى الوحيد لذلك هو " الإفلاس الفكرى " و " الفراغ العقلى " .

وعندما نعلن عن إفلاسنا الفكرى وفراغنا العقلى ، فإنما ننزع أهم مظهر من مظاهر القوة لأية مؤسسة علمية .

ومن المؤكد أن تطوير البرامج والوظائف ، أمر نملكه نحن بأيدينا ، لكننا – وعبر سنوات ماضية – نسمع كل يوم عن اجتماعات لجنة القطاع ، ثم إذا بالحصيلة هزيلة ، مخجلة ..إنزال مقرر من الصف الثالث إلى الصف الثانى ...تخفيض ساعات مقرر من ساعتين إلى ساعة ...إلى آخر هذه التغييرات الشكلية ، والتى هى " إعادة ترتيب " ، و " إعادة تصنيف " ، لكنها أبدا لم تصل إلى مستوى " الاستحداث " و " الابتكار " . وكثيرا ما أسوق – فضحا لما يحدث – أكثر الأمثلة على ذلك ، فقد سبق لى أن أشرت فى كتابى (إنهم يخربون التعليم) إلى تصريح سمعته بأذنى من كبير من الرواد الذين وضعوا نظام كلية التربية بجامعة عين شمس ، حيث كانت الكلية الوحيدة : " لقد كنا خمسة زملاء ، فأنشأنا خمسة أقسام ، ولو كنا سبعة أو ثلاثة ، لأنشأنا سبعة أو ثلاثة أقسام " !!

وحتى كتابة هذه السطور ، فكلما ظهرت كلية جديدة ، أسرعت إلى أن تحذو حذو النعل بالنعل ، مقلدة تربية عين شمس ، وكأنها النموذج المثالى ، دون أن تفكر كلية واحدة في إنشاء أقسام جديدة .

- وتشهد البلاد من حين لآخر أحداثا تعليمية كبيرة ،وتطورات فكرية خطيرة ، وتحولات ثقافية جذرية ، سواء على المستوى الإقليمى المصرى أو على المستوى القومى العربى ، أو على المستوى العالمى ،وكليات التربية واضعة أصابعها داخل آذانها ، لا تسمع ، ويديها على عينيها لا ترى ، وعلى فمها حتى لا تتكلم ! كل هذا ، ونحن نؤكد فى كتبنا ودراساتنا وأبحاثنا أن التربية عملية اجتماعية تتحدد اتجاهاتها بأبعاد الزمان والمكان ، فإذا بنا – على مستوى الواقع والتطبيق – وكأننا قد أصبحنا خارج الزمان والمكان !

إن بعض الأمثلة ، ربما تظهرنا على مبررات قولنا هذا :

– فعلى مستوى الإقليمى المصرى ، شهدنا منذ أكثر من عام (يونيو ١٩٨٨) خطوة خطيرة ، وهى إنقاص مدة الإلزام فى التعليم من تسع سنوات إلى ثمان ، عكس ما يحدث عادة بالنسبة لمسيرة التطور والتقدم التربوى والاجتماعى والثقافى فى كل بلاد الدنيا ، من حيث الاتجاه إلى إطالة مدة الإلزام . قضية خطيرة مثل هذه : كيف تسكت عنها كليات التربية ؟ لقد كانت بحاجة إلى أن يكتب الأساتذة عنها فى الصحف ، أو يعقدون ندوات لمناقشتها ، أو يشكلوا لجانا لبحثها ، ثم ينشرون نتيجة ما يتوصلون إليه على الرأى العام دون الاكتفاء بأن يرسل إلى مسئولين ، عادة ما يوارونه التراب .

وقل مثل هذا أيضا بالنسبة للتعديلات الجارية والمقترحة فى التعليم الثانوى ، وفى سياسة القبول بالجامعات ، وفى نظام الامتحانات ، وغير هذا وذاك من مسائل وقضايا تعليمية تعج بها الساحة التربوية فى مصر .

إننا نعلم أن بعض هذا مما تقوم به وزارة التربية ، حيث يشترك فى تقريره زملاء أعزاء من أساتذة التربية ، لكننا نعلم " وضعية " بعض هؤلاء ، فالبعض يعرف نوايا ورغبات الوزير ، فيسوق الاتجاه إلى وضع الأسس التبريرية للسياسة المقترحة ، والبعض يحرص على الاستمرار فى موقع القرب من السلطة التعليمية حيث دفء المركز ولمعان المال ، فلا يواجهها بما يجب أن تسمع . نحن نعلم هذا ، وغيره ، ومن هنا تظل المسئولية بالدرجة الأولى ملقاة على عاتق هؤلاء البعيدين عن مواقع السلطة ، المتحررين من " ترغيبها " و " ترهيبها " ، وإن كانت مشكلة هؤلاء أن السلطة التعليمية تنظر إلى آرائهم على أنها " مشاغبات " وعلى أنها " شطحات " تصدر عن غير مسئولين ، ومظاهر " حقد " .

– وعلى المستوى القومى العربى ، فلسنا نريد زيادة سطور على كم هائل مما كتب وقيل عن القضية الفلسطينية ، والصراع العربى الفلسطينى ، فهذا معلوم ومشهور ، ومن العيب أنه ، مع شهرته ، ومعاناة أجيال الأمة العربية ،

وفى مقدمتها الشعب المصرى نفسه ، فإن كليات التربية لم تنفعل – حتى الآن – بهذه القضية التى انفعل بها العالم أجمع . لم تنفعل بها فى صورة أبحاث وندوات وتقارير ودراسات ، وخاصة الانتفاضة الفلسطينية التى اشتهرت بانتفاضة الحجارة ، والتى قام بالدور الأساسى فيها أطفال بالمدارس الثانوية ، بل والابتدائية ، ألا تستحق هذه القضية حركة علمية تربوية ؟

– وهذه الحركة الملحوظة إلى " التجمع الإقليمى " التى بدأت بمجلس التعاون الخليجى ، ثم ظهور مجلس التعاون العربى ، وكذلك مجلس التعاون المغربى ، هل هى تعبير عن اليأس من المجتمع الوحدوى على مستوى الأمة العربية كلها ؟ أم هو خطوة على الطريق نحو هذا الهدف الكبير ؟ وأيا كان الأمر ، أفليست التربية وأفليس التعليم من " الأساسات " الراسخة التى يمكن أن ترسخ هذا التوجه أو ذاك ، كما يمكن أن يحدث العكس أيضا ؟ إن مصر ، فضلا عن موقعها العربى على وجه العموم ، مما يحتم سرعة الحركة انفعالا بكل توجه ، هى ركن أساسى فى مجلس التعاون العربى ، فهل تنتظر كليات التربية إشارة البدء من السلطة السياسية كى تقوم بدور فى سبيل الدعم التربوى والترسيخ التعليمى لهذه الخطوة الوحدوية مهما كان تواضعها ؟ ماذا يعنى هذا بالنسبة للمناهج الدراسية ؟ وماذا يعنى بالنسبة لسياسات القبول بالمعاهد التعليمية المختلفة ؟ وماذا يعنى بالنسبة لنظم التعليم والسلم التعليمى ؟ ...إلى غير هذا وذاك من مسائل وقضايا .

– ونفس الشئ بالنسبة لما حدث ويحدث فى العالم الخارجى ، وخاصة دول المعسكر الاشتراكى ، إنها تحولات تاريخية وسف يؤرخ بها فى مستقبل الأعوام ، ولها اصداؤها الاجتماعية والسياسية وأيضا الفكرية والثقافية ، ولا يظن أحد أنها بعيدة عنا ، فانهيار صروح الطغيان وحكم الرأى الواحد ، وبروز حركة الجماهير لتؤكد سلطتها ، وانهيار فكرة " المجابهة " التى استمرت عشرات السنين بين معسكر " اشتراكى " ومعسكر " رأسمالى "

٠٠فكل هذا وتداعياته التى يصعب على القلم تصور ملامحها فى عجالة ، تحتاج إلى سرعة التحرك لرصد ما يحدث ، ومحاولة تفسير آثاره على حركة الفكر والثقافة وتكوين الإنسان وتنشئته فى بلادنا ٠

– وهذا المولود السفاح الجديد ، والذى يتكاثر بمعدل يصرخ بالأسف والأسى ، ما يسمى بالكليات النوعية التى هى فى حقيقة الأمر إعادة غير مكشوفة لنظام كليات المعلمين ، بعد أن وصلنا إلى الصيغة الحالية ، صيغة كليات التربية ، على الرغم منا لسلبيات والعيوب التى نقر بوجودها فى تجربة هذه الصيغة ٠ صحيح أنه يقال أن كليات التربية الجديدة " النوعية " تتعامل مع تخصصات غير قائمة فى كليات التربية ، لكنها حجة هزيلة ، إذ لابد أن يبرز تساؤل : وما المانع فى أن تفتح أقسام تقدم هذه التخصصات لطلاب كليات التربية ؟ وإذا قيل أن كليات التربية لا تستطيع ، بحكم إمكاناتها ،وظروفها الحالية ، فهذه حجة أسخف ، إذ كيف لا تستطيع كليات التربية هذه وتستطيعه كلية وجودها " شبحى " ، حيث تنشأ بلا إعداد مسبق من حيث المبنى والجهاز الإدارى والفنى وأعضاء هيئة التدريس وتقوم على " الندب " ،والاستعانة بمستويات متدنية – من حيث المعايير العلمية المتعارف عليها فى إطار هذا المستوى فى السلم التعليمى – وإذا قيل أنها بداية ، وسوف توفر لها الإمكانات ، قلنا : فلم لا توفر إذن لكليات التربية لتقوم بنفس الدور ، وهو يقع بالتأكيد فى نطاق وظيفتها ؟ أليس هذا بمثابة انتكاسة فى نظام إعداد المعلم لتعود " الثنائية " البغيضة التى استنفذت سنوات طويلة من عمر التعليم المصرى ، حكمتها مصالح وأهواء ، وضاعت بسببها طاقات وجهود ، كان الأجدى أن توجه لعمليات بناء وتجديد ، لا صراع وهدم ؟

كيف تسكت كليات التربية على هذا الخطأ التاريخى الجسيم ، وهى ترى جسما غريبا يكرر جزءا من وظيفتها سوف يكبر وينمو مع الأيام ليدخل معها

فى صراع ، ليته يكون صراعا فكريا وعلميا يثرى حياتنا التربوية ، ولكنه – بحكم ظروفه وتكوينه – يكون عادة صراع سلطة وصراع مصالح ؟

– ومن عجب ، هذا الذى يلاحظه المراقب لحركة كليات التربيـــة ، وهـــو الندرة المؤسفة للمؤتمرات والندوات العلمية**، باستثناء محـــاولات ثـــلاث : الأولى ، هى محاولة الدكتور عبد السلام عبد الغفار ، عندما كان عميدا لتربية عين شمس ، حيث عقدت الكلية ثلاث مؤتمرات ..ووجه الأســـف هنـــا أن الدكتور عبد السلام عندما شاءت له الظروف أن ينتقل إلى مواقع أخرى ، لم تواصل الكلية مسيرتها ، وهى التى تقول أنها الكلية الأم ، وأكبر قوة تربويـــة ضاربة فى الشرق الأوسط . إن معنى هذا أن المسألة مسألة شخصية بحتـــة ارتبطت بفرد .لكن ، هل هناك ما يمنع أن تقوم الكلية بمؤتمرات أخرى ؟

نفس الشئ بالنسبة للمحاولة الثانية التى شهدتها تربية حلوان ، فالمراقب يلاحظ أنه عندما تركت د.كوثر كوجك عمادة الكلية ، ومعها الدكتور ســـعد مرسى أحمد ، توقفت الكلية عن عقد مؤتمرات ، وإذا بهذه المؤتمرات تبدأ فى الظهور فى تربية الإسماعيلية حيث يشغل الدكتور ســـعد وظيفـــة المستـــشار لرئيس جامعة قناة السويس . إننا لا نعيب أبدا هذا الذى يفعله الدكتور سعد ، وإنما على العكس ، فالرجل ، أينما وجد ، وحيثما تيسر له الظروف ، يقـــوم بعقد المؤتمرات ، ولكن سؤالنا نوجهه لتربية حلوان ، هل تعجز عن مواصلة المسيرة*** ؟

المحاولة الثالثة ، محاولة تربية دمياط ، لكن مؤتمرها السنوى ، عـــام ، ويتعلق بشخصية عامة تكون من أبناء دمياط ، وإن كانت الدراسة التربويـــة تحظى بشريحة من الجلسات**** ، ولابد للمراقب أيضا أن يلاحظ أن البداية ترتبط بوجود عميد سابق " الراحل د. محمد الشريف " ، فهو أستاذ لغة عربية وآدابها ، ومن هنا كان توجه مؤتمرات دمياط ، عاما ، ثقافيا ، فهل لو كـــان العميد تربويا ، يتغير التوجه ؟

بالطبع ، قد تعقد هذه الكلية أو تلك مؤتمرا أو ندوة ، مثلما حدث بالنسبة لتربية بنها عندما عقدت عام ١٩٨٤ مؤتمرا عن التربية العملية ، ولكننا نشير إلى " التواصل " و " الاستمرارية " ، بحيث لا تغدو الحركة مجرد ومضة تجئ وتروح ، حيث أن هذا يمكن أن يلقى عليها ظلالا من الشك . وإذا استثنينا هذه المحاولات ، فأين هى بقية كليات التربية ،وهى تزيد عن العشرين من هذه القناة الهامة من قنوات " البث التربوى " ؟!

وهكذا تتعدد المشكلات التى تكبل حركة النمو والتطور لكليات التربية التى لا يقف دورها فقط عند حد إعداد المعلم وإنما هى تمثل ، بحكم ما تضمه من قوة بشرية على درجة عالية – هكذا المفروض – من التأهل الأكاديمى التربوى والنفسى " العقل التربوى " الذى يجب أن يمارس فاعليته فى التوجيه ورسم السياسات والرؤى الآنية والمستقبلة ، ويناقش حركة الواقع بأبعادها المختلفة ويرصد سلبياتها وإيجابياتها ، فتوفر بذلك لحركة التعليم فى مصر قوة دفع هائلة ، تقفز بأبناء هذه الأمة إلى خير ما ترجو تحلم .

** كان هذا هو الوضع وقت كتابة المقال ، لكننا اليوم أصبحنا نعيش " عصر المؤتمرات " ، كثرة غير عادية ، حتى ليصعب على الفرد منا أن يلاحقها .

*** بالفعل ، بعد عدة سنوات من التوقف ، واصلت الكلية مؤتمراتها .

**** هنا نجد أن ما حدث هو العكس ، فلقد توقفت هذه النوعية من المؤتمرات فى حدود علمى .

فهرســـت

- مقدمـــــة / ٣
- توجيه البحوث الجامعية لترشيد التنشئة الثقافية والتربوية / ٦
- أوهام تحت المظلة العلمية / ٣٩
- نكسة فى التعليم الجامعى / ٧١
- كيف تحولت الجامعات المصرية إلى مقبرة للديمقراطية ؟ / ٧٤
- لائحة " تأديب " الطلاب / ٧٨
- النهوض الجامعى بالتعليم والبحث العلمى / ٨٤
- تقييم الأداء الجامعى / ١٠٧
- موقع الجامعة من المشاركة السياسية / ١١١
- كفى عبثا بشباب الجامعات المصرية / ١٢٠
- مين يشترى الجامعة منى ؟ / ١٢٦
- جامعات للبيع / ١٣٢
- واجمعتاه / ١٣٨
- " شيلوك " على أبواب الجامعات / ١٤٣
- محنة البحث العلمى فى الجامعات / ١٤٩
- فى جامعاتنا ٠٠الديمقراطية هى الحل / ١٥٦
- تربيع الدائرة / ١٦٠
- جامعات تحت الحصار / ١٦٨
- فأر التطوير للتعليم الجامعى / ١٧١
- عفوا ٠٠أخى رفعت / ١٧٦
- إلى متى هذا العبث بالجامعات ؟ / ١٨٠
- الشباب الجامعى : ثقافته وقيمه فى عالم متغير / ١٨٥

- يا علماء الأزهر ..هذا أو الطوفان / ٢٠٢
- الأزهر تحت الحصار / ٢١٥
- ثقافة الفقر تحيط بثقافة العلم والتكنولوجيا / ٢١٩
- جامعة الزرقاء الأهلية / ٢٣٠
- جامعة تحت الحصار / ٢٣٣
- هذا العالم المتميز / ٢٣٨
- من رحم كلية التربية ..ولدت جامعة عين شمس / ٢٤١
- شروخ فى جدار كليات التربية / ٢٤٨
- كليات التربية هى المشكلة وهى الحل / ٢٥٣
- رسالة كليات التربية الثقافية / ٢٥٩
- فى كليات التربية ..نحن نزرع الشوك / ٢٩٠